الجامعـــــــة الإســـــلاميـــة – غـزة
شئون البحث العلمي والدراسات العليا
كـليـــــــــــــــــــــة الآداب
ماجستير لغـــــــــــة عربيـــــــة

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Literaure
Master of Arabic Language

المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين في "إعراب القراءات السبع وعللها" لابن خالويه (دراسة وصفية تحليلية)

Contrroversial Issues between AL-Basreen and AL-Kufeen in Ibn Khalawia's Book En titled "Parsing the seven Readings and its causes"

إِعدَادُ البَاحِثَةِ

إيمان إياد إبراهيم عبد الجواد

إِشرَافُ الدُكتُور

باسم عبد الرحمن صالح البابلي

قُدمَ هَذا البحثُ اِستِكمَالاً لِمُتَطلباتِ الحُصولِ عَلى دَرَجَةِ الْمَاجِستِيرِ
فِي اللغة العربية بِكُلِيةِ الآداب فِي الْجَامِعَةِ الإسلامِيةِ بِغَزة

يناير/2017م – ربيع الثاني/1438هـ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إقـــــرار

أنا الموقعة أدناه مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين في "إعراب القراءات السبع وعللها" لابن خالويه (دراسة وصفية تحليلية)

Contrroversial Issues between AL-Basreen and AL-Kufeen in Ibn Khalawia's Book En titled "Parsing the seven Readings and its causes"

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأنَّ هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	**إيمان إياد إبراهيم عبد الجواد**	اسم الطالبة:
Signature:		التوقيع:
Date:		التاريخ:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص الرسالة

تناولت هذه الرسالة البحث في الخلاف النحوي في كتاب "إعراب القراءات السبع وعللها" لابن خالويه، حيث رصدت الباحثة مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين في هذا الكتاب، فبدأت أولاً بالحديث عن علم القراءات، والقراءات المعتمدة عند النحاة، وأثر الإعراب في اختلاف القراءات.

ثم قامَتْ بدراسة هذه المسائل دراسة مفصلة تعتمد على إيراد أقوال النحاة وآرائهم في مظانها النحوية، ومحاولة استقصاء جلّ ما قيل في المسألة قديماً وحديثاً، ومناقشة الآراء النحوية مناقشة علمية مُبَيِّنَة وجه القوة والضعف فيها اعتماداً على ما قاله علماؤنا المتقدمون.

ثم قسَّمَتْ هذه المسائل إلى مسائل مشتركة مع كتب الخلاف، ومسائل تفرد بها ابن خالويه في كتابه مع تقسيم هذه المسائل مذهبياً، فهناك مسائل أيد فيها ابن خالويه البصريين، وهناك مسائل أيد فيها ابن خالويه الكوفيين، وأخيراً المسائل التي اكتفى فيها ابن خالويه بذكر الرأي دون ترجيح لأي مذهب.

فكانت نتيجة ذلك أن كتاب ابن خالويه تضمن إحدى وسبعين مسألة مقسمة كالآتي:

ستٌ وأربعون مسألة مشتركة مع كتب الخلاف، وخمسٌ وعشرون مسألة تفرد بها كتاب ابن خالويه، واتضح أيضاً أن عدد المسائل الكوفية هي التي كان لها النصيب الأكبر، فكان عددها خمساً وثلاثين مسألة، إلى اثنتي عشرة مسألة بصرية بالإضافة إلى أربع وعشرين مسألة دون ترجيح لأي مذهب.

وأخيراً بيَّنَتْ مذهب ابن خالويه النحوي، الذي تبين أنه كوفي المذهب، وبيَّنَتْ منهجه في عرض المسائل الخلافية، ومنهجه في التعامل مع القراءات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Abstract

This study tackles the issue of grammatical dispute observed in the book of "The Iraab of the Seven Qira'at and their Ilal" compiled by Ibn Khalaweiyh. The study recorded the disagreements between the Basris and the Kufis scholars observed in this book. The study firstly highlighted the science of Qira'at, the adopted Qira'at by the scholars of Nahw, and the effect of Iraab on the differences between Qira'at.

The study then carried out a detailed study of the early and recent opinions of Nahw scholars in this regard in an inductive way. These opinions were systematically discussed to reveal their strengths and weaknesses based on the related literature.

The discussed issues were divided to common issues that were mentioned in the different books, and specific ones that were only mentioned by Ibn Khalaweiyh in his book. Furthermore, these issues were divided according to the Nahw schools. In some of them, Ibn Khalaweiyh supported the Basris' opinion, while in some other issues he supported the Kufis' opinion. The study also discussed the issues in which Ibn Khalaweiyh mentioned the dispute without any judgment.

As a result, the study found that Ibn Khalaweiyh's book included seventy one issues divided as follows: Forty six issues that are commonly mentioned in the books of dispute, and twenty five issues that were solely mentioned by Ibn Khalaweiyh. The study also found that the Kufi's issues form the majority of these issues, i.e. thirty five Kufi's issues compared to twelve Basri's issues in addition to twenty four issues without any supported opinion.

The study finally explained the Nahw school of Ibn Khalaweiyh, which is the Kufi School, and his method in presenting the issues of dispute and dealing with the Seven Qira'at.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ
وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي
بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾

[النمل: 19]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من علمني معنى الحب و معنى التضحية

عهدتُـــهُ مخلصـــاً حتـــى كـــأنّي دفنـــت الحـــب بعـــد رحيـــل جـــدي

لِروحـــك فـــالقلوب تـــئنُّ شـــوقاً فبَعْـــدك ماتـــت البَسَـــمات عنـــدي

إلى من علمتني كيف تكون الحياة جميلة

رُوحـــي وقلبـــي والحبيبـــة جـــدتي وهـــي الجميلـــةُ أجمـــل التيجـــانِ

مهمـــا أقـــول فلـــن أُوفِّـــي حقهـــا فلهـــا جزيـــل الشـــكر والعرفـــانِ

إلى المربي و المعلم إلى من أحمل اسمه بكل فخر، إلى من كان معي في كل وقت ، من قال لي

استمـــري فإن الحلم سيتحقق

هيهـــاتَ دعنـــي مـــن حـــديثٍ قاســـي واســـقي كـــؤوس الحـــب للحـــرّاسِ

قلـــبٌ بحـــبٍّ مفْعَـــمٍ، مَـــنْ تقصـــدي قلـــت الحبيـــب أبـــي أعـــزّ النـــاسِ

إلى من هي أغلى من الروح، وأعظم من الأبجدية، إلى أمي الحبيبة

قـــالَ الحنـــينُ، فقلـــت قُـــلْ مـــا تشـــتهي ودع البنـــانَ يخـــطُّ كيـــف يشـــاءُ

عشـــقٌ وحـــبٌّ والجـــزاءُ ملخـــصٌ (عـــن ذاتهـــا تتحـــدثُ الأشـــياءُ)

إلى أعضاء الجسد الواحد، أجمل رابطة في حياتي من تحملوا انشغالي طيلة الوقت

إلـــى ســـندي ومـــن أحسســـتُ فـــيهم حنانـــاً، والمحبـــةُ خيـــر زادي

عمـــادٌ والعصـــام ورود قلبـــي وبرهـــومٌ وموســـى هـــم ودادي

إلى رفيقة دربي وحبيبة قلبي

إلـــى أختـــي وقـــد عشـــت الســـنينا أجـــوبُ البيـــت كـــي ألقـــى الحنينـــا

فمـــا لاقيتهـــا إلا كزهـــرة رفيقـــةَ دربـــيّ الحســـناءُ لينـــا

إليهم جميعاً أهدي نتاج جهدي هذا

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكرٌ وتقديرٌ

الحمدُ للهِ على نعْمائِه، والشكرُ على وافرِ آلائِه، القائلُ في كتابه: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾ [إبراهيم:7]. فله الحمدُ والشكر أولاً وآخراً، ظاهراً وباطناً، والصلاةُ والسلامُ على خيْر الشاكرين، نبينا محمدٍ عليه أفضلُ الصلاةِ وأتمُ التسليم القائل: "لا يشكرُ الله من لا يشكر الناس".

وبعد..

أمَا وقد شارفت رسالتي على الانتهاء، أسطرُ كلماتِ شكرٍ وعظيم عرفانٍ لمن أسهم بجهد قليل أو كثير في إخراج هذا العمل العلمي على أتم وجه. فأشكر الجامعة الإسلامية، منبر العلم، ومنارة العلماء، وأخص بالذكر منها عمادة كلية الآداب.

وأولُ عرفانٍ وشكرٍ وتقديرٍ للمعلم المربي الأستاذ الدكتور: باسم عبد الرحمن صالح البابلي، الذي كان عنواناً للأدب الرفيع والتعامل الحسن فعهدتُه ليس مشرفاً فقط، ولكنه أباً حنوناً، نهلت من علمه الكثير، فجزاهُ الله خيرَ الجزاء.

كما أتقدم بكل أدب واحترام وشكرٍ وعرفان بأسمى آيات التواضع لعلَمَيْن من أعلام اللغة العربية، مناقِشَيْ الرسالة الأستاذ الدكتور: أحمد إبراهيم الجدبة، والأستاذ الدكتور: فضل محمد النمس. فكلي ثقة بأن ما يقدمانِه من ملاحظات أو نقدٍ أو تعديل ما كان إلا ليزيدني ورسالتي فخراً وعزاً.

وفي هذا السياق أتقدم بخالص الشكر والتقدير للأساتذة الكرام في الجامعة الإسلامية والجامعات المجاورة الذين ما بخلوا عليَّ بمشورةٍ أو رأيٍ أو نصيحةٍ أو علم، كما أخص بالشكر الشاعرة فدوى أبو معيلق التي سطرت وزينت بكلماتها الشعرية إهداء البحث.

هؤلاء من ذكرتهم، أما من لم يتسع السياق لذكره، فله مني كل الشكر والتقدير والاحترام، فجزاكم الله عني خيرَ الجزاء.

الباحثة

إيمان إياد إبراهيم عبد الجواد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

إقـــرار..... أ

آية قرآنية ..... ث

ٱلإهدَاءُ..... ج

شكرٌ وتقديرٌ..... ح

فهرس المحتويات..... خ

المقدمة:..... 1

أولاً: أهمية الدراسة: 1

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع:..... 1

ثالثاً: أهداف الدراسة:..... 1

رابعاً: منهج الدراسة:..... 2

خامساً: صعوبات البحث:..... 2

سادساً: الدراسات السابقة:..... 2

سابعاً: خطة الدراسة:..... 2

تمهيد..... 4

المبحث الأول: ابن خالويه وكتاب إعراب القراءات السبع وعللها..... 5

المطلب الأول: التعريف بابن خالويه (ت370هـ)..... 5

أولاً: اسمه ونسبه وكنيته..... 5

ثانياً: مولده..... 5

ثالثاً: حياته وعصره..... 6

رابعاً: حياته الاجتماعية..... 6

خامساً: مكانته اللغوية والنحوية 7

سادساً: طلبه للعلم..... 8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سابعاً: شيوخه..... 9
ثامناً: تلاميذه..... 11
تاسعاً: وفاته..... 12
عاشراً: آثاره..... 12
المطلب الثاني: التعريف بكتاب ابن خالويه..... 15
المبحث الثاني: تاريخ التأليف في كتب الخلاف والخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين "دراسة موجزة"..... 17
الفصل الأول القراءات القرآنية وعلاقتها بالنحو العربي..... 20
المبحث الأول: القراءات القرآنية..... 21
أولاً: القراءات لغة واصطلاحاً..... 21
ثانياً: القراء السبعة..... 22
ثالثاً: نشأة علم القراءات القرآنية..... 24
رابعاً: منهج علماء القراءات في تناوُل القراءة..... 24
خامساً: أقسام القراءات القرآنية..... 25
سادساً: أوجه الاختلاف في القراءات..... 26
المبحث الثاني: القراءات المعتمدة عند النحاة..... 27
أولاً: موقف النحاة من القراءات القرآنية..... 27
ثانياً: منهج البصريين والكوفيين في تناوُل القراءات..... 29
ثالثاً: موقف سيبويه والفراء من القراءات القرآنية..... 32
المبحث الثالث: أثر الإعراب في اختلاف القراءات..... 34
الفصل الثاني: المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين في كتاب إعراب القراءات السبع وعللها:..... 37
المبحث الأول: المسائل الخلافية التي اشترك فيها ابن خالويه في كتابه "إعراب القراءات السبع وعللها" مع كتب الخلاف:..... 38
أولاً: ما اتفق فيه ابن خالويه مع البصريين..... 38

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: ما اتفق فيه ابن خالويه مع الكوفيين..... 62
ثالثاً: ما اكتفى فيه ابن خالويه بذكر الرأي دون ترجيح لأي منهما. 148
المبحث الثاني: المسائل الخلافية التي تفرد بها ابن خالويه في كتابه "إعراب القراءات السبع وعللها:..... 179
أولاً: ما اتفق فيه ابن خالويه مع البصريين..... 179
ثالثاً: ما اكتفى فيه ابن خالويه بذكر الرأي دون تبني أحد آراء المذهبين..... 202
الفصل الثالث: ابن خالويه من خلال إعراب القراءات السبع وعللها 230
المبحث الأول: الميل المذهبي لابن خالويه: 231
أولاً: الكتب التي اعتمد عليها ابن خالويه في كتابه..... 238
ثانياً: تأييده للمذاهب النحوية في مسائله الخلافية..... 238
المبحث الثاني: منهج ابن خالويه في عرض المسائل الخلافية 250
أولاً: المسائل التي صرح فيها ابن خالويه بالمسألة الخلافية..... 250
ثانياً: المسائل التي سكت عن التصريح بها أنها مسألة خلافية:..... 252
المبحث الثالث: منهج ابن خالويه في التعامل مع القراءات 253
خاتمة..... 258
أولاً: النتائج 258
ثانياً: التوصيات..... 260
قائمة المصادر والمراجع..... 261

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المقدمة

الحمد لله ذي القوة المتين، خلق الإنسان علمه البيان، وأقدره على التبيين، والصلاة والسلام على محمد صفوة النبيين، وإمام المرسلين، وعلى آله وصحبه الغُرِّ الميامين، وعلى من اقتفى سبيلهم، واهتدى بهديهم إلى يوم الدين، وبعد:

إن أكثر ما يلاحظ على الدراسة المنهجية في مرحلة الدراسات العليا هي تناول عدد كبير من المسائل النحوية بالدراسة، وأهم ما يميز هذه المسائل هو كثرة الآراء وتنوع المذاهب، إذ يأخذ الخلاف حولها طابع الخلاف الجماعي تارة فيكون بين عالم وآخر، أو مجموعة من العلماء، وتارة أخرى يكون كما هو معهود بين علماء البصرة والكوفة.

لذلك وددت أن أسلط الضوء من خلال البحث على شيء ولو كان يسيراً من ذلك الخلاف بينهما، وتحقيقاً لهذه الرغبة كان بحثي بعنوان: "المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين في "إعراب القراءات السبع وعللها" لابن خالويه (دراسة وصفية تحليلية).

أولاً: أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من جمعها للمسائل الخلافية التي ذكرها ابن خالويه في كتابه، وتبويب وتوضيح هذه المسائل الخلافية بين المدرستين، واستنباط مسائل يمكن أن تظهر في مؤلف واحد خاص، مما ييسر على طلبة العلم الإحاطة بها جميعاً.

وكان اختياري لكتاب: إعراب القراءات السبع وعللها" مصدراً لهذه المسائل لاتصاله بكتاب الله عز وجل، وكل موضوع يتصل بكتاب الله أولى بالبحث وأجدر بالدراسة.

ثانياً: أسباب اختيار الموضوع:

افتقار النحاة للكتب المختصة الجامعة لمسائل الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، فهي قليلة. وهي كما نشر: الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، التبيين للعكبري، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة البصرة والكوفة للزبيدي، ما فات الإنصاف في مسائل الخلاف للدكتور فتحي حمودة، ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع للدكتور باسم البابلي.
آملين أن نضيف شيئاً جديداً يخدم طلاب العلم بجمعنا للمسائل الخلافية في هذا المؤلف.

ثالثاً: أهداف الدراسة:

- يحاول البحث أن يثبت المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين في كتاب القراءات السبع لابن خالويه، وانعكاس هذا الخلاف على بعض القراءات القرآنية.
- كما يحاول أن يقوم بدراسة تحليلية لهذه المسائل بعد توثيقها من المصادر النحوية التي تطرقت لموضوع الخلاف بين المدرستين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- عرض المسائل الواردة في المؤلف على كتب الخلاف والاستدراك عليها.

دوافعي للبحث:

1- الحديث عن علم القراءات وأثر الإعراب فيها، ومعرفة ما اعتمد عند النحاة بالاستشهاد في القراءات.

2- استعراض المسائل الخلافية في كتب الخلاف والمثبتة في كتاب إعراب القراءات السبع وعللها.

3- الاستدراك على كتب الخلاف بعرض المسائل الواردة في المؤلف عليها.

رابعاً: منهج الدراسة:

إن العلاقة المنهجية التي تربط بين الموضوع والمنهج تجعلهما متلازمتين، فطبيعة الموضوع هي التي تحدد المنهج الواجب إتباعه قصد الإحاطة بأهم جوانب الموضوع، وعلى ذلك اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي ترصد فيه المسائل في المصدر محل البحث، ثم تدرس وتوثق من كتب الخلاف النحوي للوصول إلى تحقيق فرضية البحث.

خامساً: صعوبات البحث:

1. الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي.
2. صعوبة استنباط المسائل الخلافية لتعقدها، ولشدة تعمق علماء النحو فيها.

سادساً: الدراسات السابقة:

استفادت الباحثة من بعض الكتب التي تحدثت عن الخلاف النحوي، ومن أبرزها:

1. ما فات الإنصاف من مسائل الخلاف، فتحي بيومي حمودة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بأبها.
2. ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع، باسم عبد الرحمن البابلي، دار الكتب العلمية، ط1، بيروت 2012م.
3. مسائل الخلاف التصريفية بين البصريين والكوفيين، جمع ودراسة، لعبد الله ابن منور الجميلي، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية.

سابعاً: خطة الدراسة:

على مستوى الخطة التي سارت عليها الدارسة، فقد جاءت في مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول على النحو الآتي:

المقدمة: وفيها سبب اختيار الموضوع، وأهمية الدراسة، وأهدافها، والمنهج المتبع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التمهيد وفيه:

– ابن خالويه وكتاب إعراب القراءات السبع وعللها.

– تاريخ التأليف في كتب الخلاف والخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين (دراسة موجزة).

الفصل الأول: القراءات القرآنية وعلاقتها بالنحو العربي ويشتمل على:

المبحث الأول: القراءات القرآنية.

المبحث الثاني: القراءات المعتمدة عند النحاة.

المبحث الثالث: أثر الإعراب في اختلاف القراءات.

الفصل الثاني: المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين في كتاب إعراب القراءات السبع وعللها ويشتمل على:

المبحث الأول: المسائل الخلافية التي اشترك فيها ابن خالويه في كتابه مع كتب الخلاف.

أولاً: ما اتفق فيه ابن خالويه مع البصريين.

ثانياً: ما اتفق فيه ابن خالويه مع الكوفيين.

ثالثاً: ما اكتفى فيه ابن خالويه بذكر الرأي دون ترجيح أحد آراء المذهبين.

المبحث الثاني: المسائل الخلافية التي تفرد بها ابن خالويه في كتابه.

أولاً: ما اتفق فيه ابن خالويه مع البصريين.

ثانياً: ما اتفق فيه ابن خالويه مع الكوفيين.

ثالثاً: ما اكتفى فيه ابن خالويه بذكر الرأي دون ترجيح أحد آراء المذهبين.

الفصل الثالث: ابن خالويه من خلال إعراب القراءات السبع وعللها، ويشتمل على:

المبحث الأول: منهج ابن خالويه النحوي.

المبحث الثاني: منهج ابن خالويه في عرض المسائل الخلافية.

المبحث الثالث: منهج ابن خالويه في التعامل مع القراءات.

الخاتمة: وفيها رصد لأهم النتائج والتوصيات.

الفهارس.

قائمة المصادر والمراجع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمهيد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: ابن خالويه وكتاب إعراب القراءات السبع وعللها

المطلب الأول: التعريف بابن خالويه (ت370هـ)

أولاً: اسمه ونسبه وكنيته

هو أبو عبد الله، الحسين بن أحمد بن حمدان الهمذاني المعروف بابن خالويه[1]، وخالويه: بفتح الخاء الموحدة وبعد الألف لام مفتوحة وواو مفتوحة أيضاً وبعدها ياء مثناة من تحتها ساكنة ثم هاء ساكنة[2].

ونسبته إلى همذان المدينة المعروفة من بلاد الجبال ببلاد فارس معروفة مشهورة، "بالهاء والميم المفتوحتين والذال المنقوطة بعدهما... أقمتُ بها في التوجه والانصراف أربعين يوماً وكان بها ومنها جماعة من العلماء والأئمة المحدثين عالم لا يحصى"[3].

لقب ابن خالويه بذي النّونين، قال ابن حجر:" كان يقال له: ذو النونين؛ لأنه كان يكتب في آخر كتبه: الحسين بن خالويه، فيطوّل النّونين"[4].

وقال الدّلجي: "قرأت بخط العلاّمة ابن مكتوم: إنه كان يلقب بذي النونين؛ لأنه كان يطولهما في خطّه، وهما نون (الحسين)، ونون (بن)، قال: وقد رأيتهما طويلتين في آخر كتاب الجمهرة بخطّه، وقد طوّلهما جداً"[5].

ثانياً: مولده

لم تذكر المصادر مكان وزمان مولد ابن خالويه، واختلف في مولده، فقيل: ولد في حدود التسعين ومائتين، وقيل: في الخامسة والثمانين ومائتين. وأما مكان مولده: فقيل: إنه ولد في بلاد فارس، وقيل: همذان المدينة، أو إحدى القرى التابعة لها[6].

إمام اللغة والعربية وغيرهما من العلوم الأدبية، دخل بغداد طالباً للعلم سنة أربع عشرة وثلاثمائة، قال الصفدي: "دخل بغداد وطلب العلم سنة أربع عشرة وثلاثمائة"[7]. ثم سكن حلب واختص بسيف الدولة بن حمدان وأولاده، وهناك انتشر علمه وروايته، وله مع المتنبي مناظرات.

---

(1) السيوطي، بغية الوعاة (ج1/529)، القفطي، إنباه الرواة (ج1/359)، ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج3/71).

(2) ابن خلكان، وفيات الأعيان (مج2/ 179).

(3) ياقوت الحموي، معجم البلدان (ج5/410).

(4) ابن حجر العسقلاني، لسان الميزان (ج2/ 267).

(5) الدّلجي، الفلاكة والمفلكون (ص101).

(6) ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج1/240)، ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج3/71).

(7) الصفدي، الوافي بالوفيات (ج12/323).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأما مكان ولادة ابن خالويه فهي بلاد فارس، وربما كانت همذان المدينة، أو إحدى القرى التابعة لها، اعتماداً على ما ورد في نسبته إليها، وربما لا يكون مولده فيها، فيكون أصله منها، إلا أن المصادر تؤكد قدومه إلى بغداد وذلك للتزود بالعلم سنة 314هـ.

ثالثاً: حياته وعصره

ابن خالويه "نشأ بهمذان ووفد إلى بغداد وأخذ عن ابن الأنباري وابن دريد وغيرهما"[1]، اتّصل بجلة العلماء أثناء تواجده ببغداد، فقرأ على السيرافي أبي سعيد شارح كتاب سيبويه ونفطويه،أمّا قراءة القرآن فقد تلقاها عن ابن مجاهد، فضلاً عن تلقيه قراءات عاصم ونافع وحمزة[2].

وكغيره من اللغويين والنحاة ،اتّصل ابن خالويه بالخليفة سيف الدولة الحمداني حينما سكن حلب، فأدّب بعض أولاده إلى أن استقام علمه وذاع صيته، فأصبح قبلةً لطلاب العلم[3].

واجتماعه بسيف الدولة جعله يتعرّف ويجتمع بنابغة الشعر أبي الطيب المتنبي الذي كان بينه وبين ابن خالويه مناظرات، إن لم نقل عداوة ،وممّا يُروى أنّ ابن خالويه كان يكره المتنبي لمكانة أبي الطيّب وعلمه بالشعر وبالعربية أيضاً،وتروي كتب التراجم والنحو بعض تلك المناظرات التي كانت حامية الوطيس بين العالمين، وسنسوق واحدةً منها على سبيل التمثيل[4].

فمن أشهرها بيت المتنبي الذي قاله بحضرة سيف الدولة وهو:

وفاؤُكُمَا كَالرَّبْعِ أَشْجَاهُ طَاسِمُهْ بأَن تَسعَدا والدَّمعُ أَشفَاهُ سَاجِمُهْ

"وكان ابن خالويه حاضراً فاعترض على المتنبي وقال له: تقول أشجاه وهو شجاه لأنّه إذا جاء المتعدي من الثلاثي فلا يجوز المجيء به من غيره بتعديته بالهمزة أو التضعيف فردّ عليه المتنبي: اسكت ليس هذا من علمك إنّما هو أفعل التفضيل"[5].

وهذه الحادثة ممّا خُطّئ فيها ابن خالويه، وكان الصواب ما قاله المتنبي، ووصل التباغضُ بين الرجلين إلى حدّ الضرب، حيث قذفَ ابن خالويه المتنبي بمفتاح شجّ به وجهه ،وكأنّ الرجل كان يغار من المتنبي، وبخاصةٍ إذا علمنا أنّهما لم يكونا يبرحان بلاط سيف الدولة الذي كانت له عليهما يدٌ تُغدق عليهما بالعطاء، كدَأْبِ الخلفاء العبّاسيين وقتذاك ،ولم يكن

---

(1) انظر: محمد طنطاوي، نشأة النحو (ص120).

(2) انظر: ابن خالويه، ليس في كلام العرب (ص5-6).

(3) انظر: المرجع السابق (ص6).

(4) انظر: محمد طنطاوي، نشأة النحو (ص120).

(5) ابن خالويه، ليس في كلام العرب (ص7).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المتنبي بعنفوان ابن خالويه، بل كان يتحاشاه لا خوفاً منه ولكن ترفّعاً وإباءً وزهداً[1]، وفي مقابل هذه العلاقة المتوترة بين الرجلين كانت هناك صداقة لا مثيل لها بين المتنبي وابن جني في ذاك الوقت، والشاهد على ذلك رثاء ابن جني للمتنبي بمرثية مطلعها:

غاضَ القَريضُ وأَودتْ نَضرَةَ الأَدَبِ وصَوّحتْ بَعدَ ريٍّ دَوحَةُ الكُتُبِ[2]

وابن خالويه من علماء القرن الرابع الهجري، وهو العصر الذهبي الذي ازدهرت فيه العلوم وصُنّفت فيه المؤلفات، وانتشرت فيه حركةٌ علميةٌ وفكريةٌ ليس لها نظير ،على الرّغم من أنّ هذه الفترة هي بدايةٌ لتقهقر أهمّ علوم العربية مثل علم النحو، بيد أنّ هذا لم يمنع من بروز بعض علماء العربية الموسوعيين الذين ارتبك المؤرخون في تصنيفهم بين الأدبية واللغوية والنحوية، منهم السيرافي وابن جني، والتبريزي، والزبيدي، والبطليوسي ،وهم ممن عاصروا ابن خالويه رغم ضيق عِلْمِهِ مقارنةً بهم[3].

رابعاً: حياته الاجتماعية

فيما يبدو أن ابن خالويه كانت معيشته ضنكاً، فقد كان يجري وراء المال ليسد العوز، ويبعد الفاقة، يدل على ذلك ما ذكره السيوطي، قال:" سأل سيف الدولة جماعة من العلماء ذات ليلة، هل تعرفون اسماً ممدوداً، وجمعه مقصوراً؟ فقالوا: لا، فقال لابن خالويه: ما تقول أنت؟ قلت: أنا أعرف اسمين، قال: وما هما؟ قلت: لا أقول لك إلا بألف درهم لئلا تؤخذ بلا شكر، وهما صحراء وصحارى، وعذراء وعذارى. فلما كان بعد شهر أصبحت حرفين آخرين، ذكرهما الجرمي في كتاب التنبيه، وهما صلفاء وصلافى، وهي الأرض الغليظة. حبراء وحبارى وهي أرض فيها ندوة، ثم بعد عشرين سنة وجدت حرفاً خامساً ذكره ابن دريد في الجمهرة، وهي: سبتاء وسباتى، وهي الأرض الخشنة"[4].

خامساً: مكانته اللغوية والنحوية

ابن خالويه قدم راسخة في الدراسات اللغوية، فقد تتلمذ على ابن دريد، وابن دريد له في اللغة كتاب الجمهرة، وهو كتاب ثمين عرف قيمته أولو العلم، ورجالات الأدب منذ تأليفه. وابن خالويه كان راوياً لهذه الجمهرة، وقد كتب عليها حواشٍ من استدراكه على مواضع، ونبّه على بعض أوهام وتصحيفات[5].

---

(1) انظر: ابن خالويه، ليس في كلام العرب (ص8).

(2) انظر: ابن جني، مقدمة الخصائص (ج9/1).

(3) انظر: محمد طنطاوي، نشأة النحو (ص118).

(4) السيوطي، بغية الوعاة (ج1/ 530).

(5) السيوطي، المزهر (ج95/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولابن خالويه حس مرهف في إدراك أسرار اللغة وتذوقه لها، قال السيوطي:" لم يأت اسم المفعول من أفعل على فاعل إلا في حرف واحد، وهو قول العرب: أسمت الماشية في المرعى، فهي سائمة، ولم يقولوا مُسامة، قال تعالى:"فيه تسيمون"[1]، من أسام يُسيم. قال ابن خالويه: أحسب المراد: أسمتها أنا، فسامت هي، فهي سائمة، كما تقول: أدخلته الدار فدخل، فهو داخل"[2].

ومما يدل على اتساعه في حفظ اللغة رده على ابن دريد حينما قال في جمهرته: لم يجئْ في الكلام فَعَلَ فَعِلاً إلا حرفان: حَنَقَ حَنِقاً، وضَرَطَ ضَرِطاً. قال ابن خالويه: وحكى الفراء: حَلَفَ حَلِفاً، وحَبَقَ حَبِقاً، وسَرَقَ سَرِقاً، ورَضَعَ رَضِعاً[3].

رحل إليه طلاب العلم من كل مكان، قال السيوطي:" وكان أحد أفراد الدهر في كل قسم من أقسام العلم والأدب، وكانت الرحلة إليه من الآفاق. وقال له رجل: أريد أن أتعلم من العربية ما أقيم به لساني، فقال: أنا منذ خمسين سنة أتعلم النحو، وما تعلمت ما أقيم به لساني"[4].

سادساً: طلبه للعلم[5]

نشأ ابن خالويه حريصاً على الطلب، دؤوباً على المطالعة، مكباً على الإفادة شغوفاً بالعلم، يشهد مجالس العلماء، ويحضر منتديات الأدباء، هذا كله وغيره له نماذج واضحة، وشواهد لائحة في أغلب مؤلفاته، وفي ما نقل من سيرته، روى صلاح الدين الصفدي في تذكرته قال: قال ابن خالويه: حضرت مجلس أبي عبد الله محمد بن اسماعيل القاضي المحاملي وفيه زهاء ألف، فَأَمَلَّ عليهم إن الأنصار قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم: والله ما نقول لك ما قال قوم موسى لموسى ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾[المائدة:24] بل نفديك بأبنائنا وأمهاتنا، ولو دعوتنا إلى برك الغماد –بكسر الغين– فقلت للمستملي هو (الغُماد) بضم الغين، فقال المستملي: قال النحوي: (الغُماد) بالضم أيها القاضي، قال: وما برك الغُماد؟ قال: سألت ابن دريد، فقال: هو بقعة جهنم، قال القاضي: وكذا في كتابي على الغين ضمة... قال ابن خالويه: وسألت أبا عمر عن ذلك فقال: برك الغِماد بالكسر، والغُماد بالضم، والغِمار بالراء مع كسر الغين، وقد قيل: إن الغُماد موضع باليمن.

---

(1) [النحل:1].

(2) السيوطي، المزهر (ج2/88).

(3) المرجع السابق (ج2/ص75).

(4) السيوطي، بغية الوعاة (ج1/529).

(5) مقدمة المحقق: إعراب القراءات السبع (ص16).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولابن خالويه عناية تامة في تقييد الفوائد على الشيوخ ونسخ مؤلفاتهم وتدبرها ثم التعليق عليها بما يراه.

سابعاً: شيوخه

لقد أخذ ابن خالويه العلم عن غير واحد، قرأ القرآن على ابن مجاهد، وأخذ اللغة والنحو عن ابن دريد والسيرافي ونفطويه، وأبي بكر بن الأنباري، وأبي عمر الزاهد، وسمع الحديث من محمد بن مخلد، ويدخل في عداد شيوخه كل من أسند إليه رواية، أو نقل عنه خبراً، أو حدث عنه بحديث، وفيما يلي نبذة عن أهم شيوخه:

1. أبي بكر بن الأنباري

هو محمد بن القاسم بن محمد بن بشار، الإمام أبو بكر بن الأنباري النحوي اللغوي، كان من أعلم الناس بالنحو والأدب، وأكثرهم حفظاً، سمع من ثعلب وخلف، كان صدوقاً فاضلاً ديّناً خيّراً من أهل السنة.

من مصنفاته: غريب الحديث، الهاءات، الأضداد، الإنصاف في مسائل الخلاف، المذكر والمؤنث، وغير ذلك. مات ببغداد سنة 328هـ[1].

2. ابن دريد

هو محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية، الإمام أبو بكر الأزدي اللغوي الشافعي، ولد بالبصرة، وقرأ على علمائها، ثم صار إلى عمان فأقام بها إلى أن مات. روى عنه خلق كثير، منهم: أبو سعيد السيرافي، والمرزباني، وأبو فرج الأصفهاني. روى من أخبار العرب وأشعارها ما لم يروه كثير من أهل العلم.

وله من التصانيف: الجمهرة ف اللغة، الأمالي، المجتنى، اشتقاق أسماء القبائل. مات سنة 321هـ[2].

3. أبي سعيد السيرافي

هو أبو سعيد الحسن بن عبد الله، نشأ بسيراف (من بلاد فارس على الخليج الفارسي) ارتحل إلى عمان في سبيل العلم، ثم عاد إلى سيراف، ثم توطن ببغداد، وولي القضاء فيها، تلقى عن ابن السراج، ومبرمان، وابن دريد وغيرهما.

---

(1) السيوطي، بغية الوعاة (ج1/212).

(2) المرجع السابق، ص76.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وله من المصنفات: شرح كتاب سيبويه، وأخبار النحويين البصريين. توفي ببغداد سنة 368هـ[1].

4. أبي عمر الزاهد

هو محمد بن عبد الواحد بن أبي هاشم اللغوي الزاهد، المعروف بغلام ثعلب، فاضل كامل، حافظ للغة، وكتابه (الياقوت) يدل على حفظه للغة، وله مصنفات لغوية كثيرة، منها: شرح كتاب الفصيح وكتاب فائت معجم العين، وكتاب فائت الجمهرة، وغيرها، ومات ببغداد في الضفة التي تقابل قبر معروف الكرخي سنة 345هـ[2].

5. ابن مجاهد

أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي الحافظ أبو بكر بن مجاهد البغدادي، شيخ الصنعة وأول من سبع السبعة، ولد سنة 245هـ ببغداد. قرأ على عبد الرحمن بن عبدوس عشرين ختمة، وقرأ على قنبل المكي، وعبد الله ابن كثير وغيرهما.

اشتهر ابن مجاهد وذاع صيته في القراءات، وانكب عليه طلاب العلم، وازدحمت مجالسه، حتى رؤي في حلقة ابن مجاهد نحو ثلاثمائة مصدر.

قال الذهبي:" وسمع القراءات من طائفة كبيرة مذكورين في صدر كتابه، وتصدر للإقراء، وازدحم عليه أهل الأداء، ورحل إليه من الأقطار وبعد صيته. قرأ عليه أبو طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم، وصالح ابن إدريس، وأبو عيسى بكار، وأبو بكر الشذائي، وأبو الفرج الشنبوذي"[3].

وله من المصنفات: كتاب القراءات الكبير، وكتاب قراءة ابن كثير، وكتاب الياءات، وغيرها.

ويظهر جهد ابن مجاهد في كتابه (السبعة) الذي نقد فيه القراءات، ووثقها وفحصها، ودرسها دراسة علمية دقيقة، وخلا الكتاب من العلل النحوية إلا فيما ندر. توفي ابن مجاهد في شعبان سنة 324هـ[4]. قال ابن خالويه في إعراب القراءات السبع تعظيماً لمشايخه:" فنذكره في موضعه – إن شاء الله – كما ذكره ابن مجاهد؛ لأنا نحن متبعون لشيوخنا، لا مبتدعون"[5].

---

(1) الطنطاوي، نشأة النحو وتاريخ النحاة (ص55).

(2) القفطي، إنباه الرواه (ج171/3)، والسيوطي، بغية الوعاة (ج164/1).

(3) الذهبي، معرفة القراء الكبار (ص153).

(4) ابن الجزري، طبقات القراء (ج139/1)، الزركلي، الأعلام (ج261/1).

(5) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (190/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6. محمد بن مخلد

محمد بن مخلد بن جعفر، أبو عبد الله الدوري العطار من رجال الحديث، مولده ووفاته ببغداد، ونسبته إلى الدور (محلة بطرفها).

قال الدارقطني: ثقة مأمون، وقال الذهبي: له تصانيف وتخاريج منها: الأمالي، وما رواه الأكابر عن مالك بن أنس، والمنتقى. توفي سنة 331هـ[1].

7. نفطويه

هو إبراهيم بن محمد بن عرفه بن سليمان بن المغيره بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة أبو عبد الله الملقب بنفطويه، ولقب بهذا لشبهه بالنفط لدمامته وأدمته. وكان أديباً متفنناً في الأدب، حافظاً لنقائض جرير والفرزدق، أخذ عن ثعلب والمبرد. ومن تصانيفه: كتاب التاريخ، وكتاب الاقتضابات، وكتاب غريب القرآن، كتاب المقنع في النحو وغيرها. توفي سنة 323هـ[2].

"هؤلاء هم أهم شيوخه الذين أخذ عنهم العلم من علماء اللغة والنحو، وهم من مشاهير نحاة زمانهم ، أخبارهم مستفيضة، وذكرهم منتشر واسع، ويظهر أن ابن خالويه كان محباً في الإكثار من الشيوخ كثير المباهاة بهم، حريصاً على ذكر وجوه الإفادة منهم، والرواية عنهم، والإسناد إليهم، والإنشاد لهم، والاطلاع بهذا كله إلى درجة يزاحم بها مشاهير نحاة عصره؛ ليتسنم ذروة المجد أمام الفارسي، وابن جني، وأبي الطيب اللغوي، وأبي الحسن الرماني وأضرابهم، ويضرب بسه في منازلهم في الساحات العلمية، والمجالس الأدبية والنقدية، سواء ما كان على بساط سيف الدولة، أو في ميدان آخر من ميادين التنافس العلمي"[3].

ثامناً: تلاميذه

أخذ عن ابن خالويه خلق كثير، وإليه رحل طلاب العلم من كل الآفاق، كما ذكر القفطي. وهنا سيتم ذكر نبذة عن أشهرهم:

1. أبو بكر الخوارزمي

هو محمد بن العباس أبو بكر الخوارزمي، أحد العلماء والشعراء، ومن أئمة الكتاب. مات سنة 383هـ[4].

---

(1) الزركلي، الأعلام (ج93/7).

(2) القفطي، إنباه الرواه (211/1). السيوطي، بغية الوعاة (ج428/1).

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج18/1).

(4) السيوطي، بغية الوعاة (ج125/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. سعيد بن سعيد الفارقي

هو أبو القاسم سعيد بن سعيد الفارقي النحوي، عالم بالعربية، وله مصنفات كثيرة. قتل سنة 391هـ[1].

3. السلامي

هو أبو الحسن محمد بن عبد الله الشاعر المعروف بالسلامي. من أهل العراق. مات سنة 394هـ[2].

4. عبد المنعم بن غلبون

هو عبد المنعم بن عبيد الله بن غلبون الحلبي، نزيل مصر، أستاذ ماهر كبير، ولد بحلب وانتقل إلى مصر. له كتاب الإرشاد في السبع. توفي 380هـ[3].

5. المعافى بن زكريا

هو المعافى بن زكريا بن يحيى النهرواني الجريري، كان عالماً بالنحو واللغة والفقه، صنف كتاب الجليس والأنيس، وكتاب التفسير الكبير وغيرهما. مات سنة 390هـ[4].

تاسعاً: وفاته

أجمع المترجمون لابن خالويه على أن وفاته كانت بحلب عام سبعين وثلاث مئة للهجرة[5].

عاشراً: آثاره

أ-مؤلفاته:

ألف ابن خالويه كتباً كثيرة في النحو واللغة والقراءات والأدب، وأغلب مؤلفاته تدور حول هذه الفنون، فكان مغرماً بمعرفة اللغة أصولها، واشتقاقها، وبنية ألفاظها، ومحاولة جمع غريبها ونادرها، والربط بين مشتركها، ومعرفة مترادفها ومتواردها، وابن خالويه مغرم بجمع ذلك كله وحصره ومحاولة استقصائه في كلام العرب، لذلك ترك ابن خالويه للمكتبة العربية مصنفات وفيرة في شتى صنوف المعرفة من تفسير نحو ولغة وقراءات، وهي[6]:

1. الاشتقاق.

---

(1) السيوطي، بغية الوعاة ، ص584.

(2) ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج403/4).

(3) ابن الجزري، طبقات القراء (ج471/1).

(4) السيوطي، بغية الوعاة (ج293/1).

(5) القفطي، إنباه الرواه (ج324/1)، ابن خلكان، وفيات الأعيان (178/2).

(6) انظر: السيوطي، بغية الوعاة (ج529/1). الزركلي، الأعلام (ج231/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2. إعراب ثلاثين سورة من القرآن، ويسمى بالطارقية، أو الطارقيات، حققه ونشره: المستشرق الألماني فريتس كرنكو، تصحيح عبد الرحيم محمود، ونشر دار الكتب المصرية.
3. الألفات.
4. الآل.
5. البديع في القراءات الثمان.
6. الجمل في النحو.
7. شرح مقصورة ابن دريد، وهو من أجلِّ مؤلفات ابن خالويه وأكثرها شهرة، وتأتي أهمية هذا الشرح من كون المؤلف رواها عن شيخه ابن دريد، وقرأها عليه، وهو مطبوع.
8. ليس في كلام العرب، وهو كتاب كبير، يدل على اطلاع المؤلف واستحضاره، وموضوعه: ليس في كلام العرب إلا كذا وكذا.
9. المذكر والمؤنث.
10. المقصور والممدود.
11. مختصر في شواذ القرآن، وهو على حاشية البديع، وله نسخة خطية وحيدة، وقد حققه المستشرق الألماني: جوتهلف برجشتراسر، ونشره تلميذه أوتوبرتزل، وآرثر جيفري.

ب- شعره:

أنشد له بعض المترجمين شعراً من شعر العلماء والفقهاء منه قوله في وصف برد همذان[1]:

إذا همذان اعتراها القر وانقضى ... بزعمك أيلول وأنت مقيـــم
فعينيـك عشماء وانفـك سائـل ... ووجهك مسود البياض بهيم
وأنـت أسير البـرد تمشي بعلة ... على السيف تحنو تارة وتقوم

وقوله[2]:

إذا لم يكن صدر المجالس سيدا ... فلا خير فيمن صدرته المجالس
وكـم قائـل مالي رأيتك راجلاً ... فقلـت له من أجـل أنك فارس

وقوله[3]:

الجود طبعي ولكن ليس لي مال ... فكيف يبذل من بالقرض يحتال
فهناك حظي فخذه اليوم تذكرة ... إلى اتساعي فلي في الغيب آمال

---

(1) الثعالبي، يتيمة الدهر (ج123/1)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج54/4).
(2) الثعالبي، يتيمة الدهر (ج123/1)، الحموي، معجم الأدباء (ج204/9).
(3) الحموي، معجم الأدباء ، ص204.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقوله[1]:

أيا سائلي عن قد محبوبي الذي كلفت به وجدا وهجت غراما

أبي قصر الأغصان ثم رأى القنا طوالا فأضحى بين ذاك قواما

(1) الحموي، معجم الأدباء ، ص205.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني: التعريف بكتاب ابن خالويه

كتاب (إعراب القراءات) ملخص من كتاب (إعراب القرآن) بكل تأكيد؛ لأن المؤلف نفسه نص على ذلك في مقدمته فقال: "هذا كتاب شرحت فيه قراءات أهل الأمصار؛ مكة، والمدينة، والبصرة، والكوفة، والشام، ولم أعدُ ذلك إلى ما يتصل بالإعراب من مشكل أو تفسير غريب، والحروف بالقراءات الشاذة، إذ كنت أفردت لذلك كتاباً جامعاً، وإنما اختصرته جهدي ليستعجل الانتفاع به المتعلم، ويكون تذكرة للعالم ويسهل حفظه على من أراد ذلك".

أولاً: منهج ابن خالويه في كتابه (إعراب القراءات السبع وعللها)

يعد كتاب إعراب القراءات السبع وعللها واحداً من كتابين نشرا لابن خالويه في علل القراءات السبع. الأول منهما: كتاب الحجة في القراءات السبع، الذي أصبح معروفاً في أوساط التراث القرآني بأنه منسوب إلى ابن خالويه، وليس له مثيل على وجه الإطلاق.

والثاني: هو كتابنا محور الدراسة الذي حققه عبد الرحمن بن سليمان عثيمين، ونشرته مكتبة الخانجي بالقاهرة.

وكتاب (إعراب القراءات السبع وعللها) أغزر علماً، وأرحب مجالاً، وأوسع آراء من مؤلفاته، ففي هذا الكتاب فوائد علمية وشتى صنوف المعرفة.

ودراسة هذا الكتاب تمثل دراسة الفكر اللغوي تمثيلاً صحيحاً عند ابن خالويه، يقول ابن خالويه في خطبة كتابه: "هذا كتاب شرحت فيه إعراب قراءات أهل الأمصار: مكة، والمدينة، والبصرة، والكوفة، والشام، ولم أعد ذلك إلى ما يتصل بالإعراب من مشكل وتفسير، وغريب والحروف بالقراءة الشاذة، إذ كنت قد أفردت لذلك كتاباً جامعاً، وإنما اختصرته جهدي ليستعجل الانتفاع به المتعلم، ويكون تذكرة للعالم، ويسهل حفظه على من أراد ذلك إن شاء الله"[1].

وعلى الرغم من أن ابن خالويه ذكر منهجه في مقدمة كتابه إلا أنه لم يلتزم بما صرح به في بداية كتابه من أنه لم يذكر سوى السبعة، بل تعداهم وذكر قراءات شاذة. كما جاء كتابه مشتملاً على صنوف مختلفة من العلوم من تفسير ولغة، ونحو، وغير ذلك.

وبعد أن يذكر الآية يفسر معانيها ويذكر أسباب النزول، كما أنه احتج للسبعة بقراءة من سبقهم.

وقد اقتفى في كتابه أثر ابن مجاهد، وسار على منهجه والتزم طريقته، يقول: حدثني ابن مجاهد، سألت ابن مجاهد، سمعت ابن مجاهد. وبعد الخطبة كتب مقدمة ذكر فيها الأئمة السبعة دون ذكر تراجمهم وأخبارهم، وذكر نبذة مختصرة في فضائل القرآن، روى فيها عن شيوخه بإسناد بعض ما ذكر في ذلك من أحاديث وآثار وأقوال السلف، ذكر بعدها أسانيده إلى قراءات السبعة،

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج3/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثم أسانيد السبعة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم ختم هذه المقدمة بفضل ذكر فيه الحث على تعلم العربية أسند فيه بعض ما أثر في ذلك.

ثانياً: مصادر كتابه

رجع ابن خالويه في كتابه إلى مصادر كثيرة ومهمة في تاريخ القراءات القرآنية منها:

- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء.
- كتاب القراءات لأبي عبيد القاسم بن سلام الهروي.
- كتاب المجاز لأبي عبيدة.
- كتاب العين.
- نوادر اللَّحياني.
- الأبنية للجرمي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:

تاريخ التأليف في كتب الخلاف والخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين "دراسة موجزة"

نشأ النحو في العراق ما بين الكوفة والبصرة، تلك البيئة النحوية التي ظهر فيها الخلاف شيئاً فشيئاً على يدي سيبويه والكسائي، بعد اجتماعهما في بغداد، واتضحت معالمه بحق بين المبرد وثعلب، وظهر التعصب لنحاة البلدين بين تلاميذهما.

وقد ألفت كتب في ذلك الخلاف منها كتاب " فخر أهل الكوفة على البصرة"[1]، وللعوامل السياسية المذهبية أثر في الخلاف بين النحويين في الكوفة والبصرة فالتعصب " الذي نشأ واشتد بين المصرين كان وليد السياسة، والسياسة هي التي تعهدته حتى أشعلت ناره، واشتد أواره"[2].

واتخذ التعصب بعد ذلك صوراً شتى، منها الفخر بعلماء البلد الذي ينتمون إليه، والنيل من المنافس، والطعن في علمه. وظهر الخلاف النحوي في عصر سيبويه والكسائي، فعلى يديهما بدأت معالم المدرستين تتضح، " لا سيما بعد أن قرب العباسيون الكسائي وتلاميذه وخصومهم بتربية أولادهم وأغدقوا عليهم، لما كان أهل الكوفة وبني عباس من وجدّ يتهيأ لأهل البصرة، فتمسكوا بدنياهم التي نالوها على يد الخلفاء، ووقفوا بالمرصاد للبصريين الذين سبقوهم في ميدان الدراسة النحوية"[3].

عندما يذكر الخلاف في النحو فهو لا يتعدّى البصريين والكوفيين، الذين أخذوا النحو عن سكان الجزيرة العربية وقبائلها، والتي بلهجاتها نزل القرآن الكريم، ودار بينهما الخلاف في جل أبواب النحو ومسائله، على ما تفرع من أصول النحو التي كانت لغة هذه القبائل أو بعضها سبباً في وضعها وهو السماع عنها، ولم يكن ما جاء بعد هاتين المدرستين إلا نتيجة لما خلّفاه من مسائل وآراء في النحو العربي من حيث القواعد والفروع.

ولم يكن بعدهما خلاف ذو بال يذكر، حيث جاء بعدهم أهل بغداد ونحوهم قائم على ما دار بين البصريين والكوفيين وعلى ما جاء في المذهبين، ولم يكونوا سوى جهة توفيق بين النحو البصري والكوفي، فلم يزيدوا على النحو إلا أنهم انتقوا من آراء المدرستين، ولذا سموا مدرسة الانتخاب أو المدرسة التوفيقية أو المدرسة المزدوجة[4].

---

(1) ابن النديم، الفهرست (ص145).

(2) الطويل، الخلاف بين النحويين (ص74).

(3) المرجع السابق، ص26.

(4) أمين، ضحى الإسلام (ج298/2)، ضيف، المدارس النحوية (ص245–246).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأما ما جاء بعد البغداديين من علماء الأندلس ومصر والشام في القرنين الخامس والسادس وما بعدهما، فلم يكن للخلاف بينهم انتشار، حيث إنهم اتجهوا للتأليف في تخصصات اللغة من نحو وصرف ومعاجم وأصوات، ووضع الشروحات والاختصارات.

والمطلع على كتب الخلاف بصفة خاصة، وكتب النحو بصفة عامة يلحظ أن الخلاف قد طال جميع أبواب النحو العربي، وعليه فقد كثرت المسائل التي دار الخلاف فيها، حتى كاد النحو أن يكون كله خلاف، سواء بين البصريين والكوفيين بصفة عامة، أو ما وقع بين أفراد بعينها منهما، وسواء أكان في أبواب النحو العامة أم في مسائل فرعية تندرج تحت هذه الأبواب.

وقد ظهرت مصنفات اعتنت بمسائل الخلاف وما ورد فيها من وجهات نظر متباينة لكل فريق وما استند إليه، فيما ذهب من رأي وما جرى في الخلاف من مسائل، أو تشير إلى بعض المسائل المهمة التي وقع فيها الخلاف، وذلك لمن أراد أن يعلم عن مسائل الخلاف وآراء المختلفين فيه، ويختار من الآراء ما يناسب ويلائم فهمه واستيعابه، وهذا يعوّد الدارس على الدربة في الاختيار.

ومن أهم المصنفات التي اهتمت بالخلاف ومسائله، سواء ظهرت هذه المصنفات أيام المدرستين أو بعدهما، وسواء أكانت بين أيدينا أم عرفت في بطون الكتب، وسأذكر هذه المصنفات حسب أسبقية وفاة أصحابها زمنياً على النحو التالي:

1. المهذب لأبي علي أحمد بن جعفر الدينوري، 289هـ.
2. اختلاف النحويين لأحمد بن يحيى ثعلب، ت291هـ[1].
3. ما اختلف فيه البصريون والكوفيون لابن كيسان، ت320هـ[2]، ورد فيه على ثعلب.
4. المقنع في اختلاف البصريين والكوفيين لأبي جعفر النحاس، ت 338هـ[3]، وهو للرد على ثعلب.
5. الرد على ثعلب في اختلاف النحويين، لابن درستويه 347هـ.
6. الخلاف بين النحويين، والخلاف بين سيبويه والمبرد، وهما لأبي حسن الرماني، ت384هـ[4].
7. كفاية المتعلمين في اختلاف النحويين لابن فارس، ت395هـ[5].

---

(1) خليفة، كشف الظنون (ج133/1).

(2) القفطي، إنباه الرواة (ج59/3).

(3) المرجع السابق، ص 103.

(4) المرجع نفسه، ص295.

(5) خليفة، كشف الظنون (ج133/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري، ت577هـ.
9. التبيين في مذاهب النحويين البصريين والكوفيين لأبي البقاء العكبري، ت616هـ.
10. مسائل الخلاف، لإبراهيم بن عيسى بن محمد الأزدي، المعروف بابن أصبغ وابن ناصف، القرطبي الأندلسي 628هـ.
10. الإسعاف في مسائل الخلاف لابن اياز المتوفى 681هـ.
11. الذهب المذاب في مذاهب النحاة ليوسف الكوراني ت 678هـ.
12. ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، لعبد اللطيف الزبيدي ت802هـ.

والمتأمل لهذه المصنفات يجد أنها تنقسم إلى مرحلتين مختلفتين في الخلاف، فمن الكتاب الأول إلى الخامس ظهرت في زمن الخلاف بين البصرة والكوفة، وبدأت بكتاب كوفي وهو لثعلب رأس الطبقة الخامسة الكوفية، والكتب التي تليه رد عليه من نحاة وأغلب الظن أنهم جمعوا بين النزعة الكوفية والبصرية، وأبو جعفر النحاس كان يأخذ برأي البغداديين، وهذه الكتب يغلب عليها الميل إلى العصبية المذهبية، وهذا ما أكده ابن الأنباري بعد ذلك في مقدمة كتابه الإنصاف في الفترة التالية بعد زوال عهد الكوفة والبصرة، ولم أر من بين هذه الكتب كتاباً لبصري من أعلام مدرسة البصرة.

أما باقي المصنفات فقد جاءت بعد هدوء التعصب وخفوت نار الخلاف بذهاب المدرستين؛ لذا فإن وجهته كانت مائلة إلى الاعتدال. ولا أدل على ذلك مما قاله ابن الأنباري في مقدمة كتابه (الإنصاف في مسائل الخلاف) حيث يقول:" واعتمدت في النصرة على ما أذهب إليه من مذهب أهل الكوفة أو البصرة على سبيل الإنصاف لا التعصب والإسراف، مستجيراً بالله مستخيراً له فيما قصدت"[1].

(1) ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف (ج5/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول

القراءات القرآنية وعلاقتها بالنحو العربي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: القراءات القرآنية

أولاً: القراءات لغة واصطلاحاً

القراءات لغة:

القراءات جمع قراءة، وهي في اللغة: مصدر قرأ قراءة وقرآناً، بمعنى: الجمع والضم[1]. وسمي القرآن قرآناً لأنه يجمع السور فيضمها[2]. يقال: قرأ فلان، يقرأ قراءةً وقرآناً، بمعنى تلا، فهو قارئ[3]. وقرأ الشيء قراءةً وقرآناً: تتبع كلماته ونطق بألفاظه عن نظر أو عن حفظ، فهو قارئ[4].

" وجرى إطلاق السلف لفظة "قراءة" للتعبير عن صنيع القراء في أداء نصِّ القرآن المجيد"[5] بحيث إذا أضيفت كلمة "قراءة" إلى واحدٍ من أعلام القراءة، تدل على منهج معيِّنٍ لهذا القارئ في التلقي والأداء أو في فرش بعض الحروف وأصولها.

وقد اشتهر من الصحابة قراء كثيرون، فكان يقال – على سبيل المثال–: قراءة ابن مسعود، وقراءة أبي بن كعب، وقراءة زيد بن ثابت، وقراءة أم سلمة...إلخ. ولم تكن تلك القراءات تؤدي المعنى نفسه الذي أصبحت تؤديه فيما بعد، إذ لم يكن لكل صحابيٍّ أصول فرش ينفرد به عن غيره[6].

القراءات اصطلاحاً:

للقراءات تعريفات عدة منها ما هو قريب من هذا المعنى ومنها ما هو بعيد، ومن هذه التعريفات:

تعريف ابن الجزري: "علم بكيفية أداء كلمات القرآن واختلافها معزواً لناقله"[7]. ويعرفه الدمياطي بأنه: "علم يُعلم منه اتفاق الناقلين لكتاب الله تعالى، واختلافهم في الحذف والإثبات والتحريك والتسكين والفصل والوصل، وغير ذلك من هيئة النطق والإبدال وغيره من حيث السماع"[8].

---

(1) ابن منظور، لسان لعرب (مادة قرأ).

(2) المثنى، مجاز القرآن (ج1/1).

(3) انظر: محيسن، المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة (ج45/1).

(4) انظر: إبراهيم، معجم الألفاظ والأعلام القرآنية (ص419).

(5) الحبش، القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية (ص32).

(6) المرجع السابق، ص33.

(7) ابن الجزري، منجد المقرئين (ص3).

(8) الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربع عشر (ص5).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعريف الزركشي:" القراءات اختلاف ألفاظ الوحي في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف وتثقيل وغيرها"[1].

فالقراءة هي النطق بألفاظ القرآن الكريم كما نطقها النبي – صلى الله عليه وسلم – وهي تختلف عن القرآن، فالقرآن الكريم هو الأصل، وتمثل القراءات طرق أداء ذلك الأصل.

ويلاحظ من التعريفات السابقة أن تعريف ابن الجزري والدمياطي اقتصر على تعريف علم القراءات، أما الزركشي فهو يعرف القراءة والقراءات كما أنه لا يعرج على مواطن الاتفاق بين القراء.

وعلى هذا يمكن تعريف القراءات القرآنية من خلال ملاحظة السابق أنها مذاهب لكتاب الله عز وجل في كيفية أداء الكلمات القرآنية اتفاقاً واختلافاً مع عزو كل نقل لناقله.

إذن فالقراءات القرآنية: هي علم بكيفية النطق بألفاظ القرآن وكتابتها، ومواضع اتفاقهم، ومواضع اختلافهم في الوجوه اللغوية والصوتية التي أباح الله تعالى بها قراءة كتابه العزيز؛ تخفيفاً لعباده وتيسيراً لهم.

وعلم القراءات بهذه المثابة علم جليل الخطر، عظيم الشأن، شريف القدر؛ لارتباطه بالقرآن الكريم ارتباطاً وثيقاً، بل إن القرآن هو موضوع هذا العلم وقطب رحاه.

إن القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان، فالقرآن الكريم هو الوحي المنزل على محمد – صلى الله عليه وسلم – للبيان والإعجاز، والقراءات هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها من تخفيف أو تثقيل وغيرهما[2]. وجميع النحاة لا يخالف في حجية النص القرآني الموحد، بل زادوا على ذلك قراءاته، يقول أبو حيان:" هذه القراءات كلها صحيحة ومروية ثابتة عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، ولكل منها وجه ظاهر حسن في العربية، فلا يمكن ترجيح قراءة على قراءة"[3].

ثانياً: القراء السبعة

لما انتهت رئاسة علم القراءات إلى ابن مجاهد (أحمد بن يوسف بن العباس أبو بكر بن مجاهد ت 324 هـ)، شرع في اختيار قراءات، نظر فيها إلى كل إمام اشتهرت قراءته، وفاق قراء عصره ضبطاً وإتقاناً، وطالت ممارسته للقراءة والإقراء، وشهد له أهل مصره بالأمانة في النقل وحسن الدين وكمال العلم، واتباع خط المصحف المنسوب إلى مصره، فأفرد من كل مصر إماماً هذه صفته، قراءته على مصحف مصره، فكان أبو عمرو بن العلاء من أهل البصرة،

---

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن (ج318/1).

(2) المرجع السابق، ص318.

(3) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج265/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحمزة وعاصم من أهل الكوفة وسوادها، والكسائي من أهل العراق، وابن كثير من أهل مكة، وابن عامر من أهل الشام، ونافع من أهل المدينة، وكلهم ممن اشتهرت أمانته، وطال عمره في الإقراء، وارتحل الناس إليه من البلدان[1].

وقد علل مكي بن أبي طالب القيسي (ت437هـ) سر اختيارهم سبعة، فقال:" ليكونوا على وفق مصاحف الأمصار السبعة، وتيمناً بأحرف القرآن السبعة على أنه لو جعل عددهم أكثر أو أقل لم يمنع ذلك، إذ عدد القراء الموثوق بهم أكثر من أن يحصى"[2]. ولعل من المفيد أن نستعرض هؤلاء الأئمة الذين اختارهم ابن مجاهد، حسب ترتيب الإمام الشاطبي لهم في (حرز الأماني)، وحسب ترتيب ابن الجزري لهم في طيبة النشر:

الأول: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي (ت169هـ)، إمام أهل المدينة في القراءة[3].

الثاني: عبد الله بن كثير، بن عمرو، بن عبد الله، بن زاذان، عبد المطلب الداري المكي (ت120هـ)، إمام أهل مكة في القراءة[4].

الثالث: أبو عمرو زبان بن العلاء عمار بن العريان بن عبد الله المازني البصري (ت154هـ)[5].

الرابع: أبو عمران عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة اليحصبي الشامي (ت118هـ)[6].

الخامس: أبو بكر عاصم بن أبي النجود (ت127هـ)، واسم أبي النجود: بهدلة، الأسدي، شيخ الإقراء بالكوفة، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد السلمي[7].

السادس: أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل الزيات التميمي الكوفي (ت156هـ)، كانت له الإمامة في الإقراء بعد عاصم[8].

---

(1) القيسي، الإبانة عن معاني القراءات (ص47–48).

(2) المرجع السابق، ص51.

(3) انظر ترجمته: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج5/368–369)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج7/336–338)، ابن الجزري، غاية النهاية (ج2/330).

(4) انظر ترجمته: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج3/41–42)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج5/318–322). ابن عماد الحنبلي، وشذرات الذهب (ج1/157).

(5) انظر ترجمته: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج3/466 –470)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج6/407–410)، ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب (ج1/ 237 – 238).

(6) انظر ترجمته: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج5/292)، ابن الجزري، غاية النهاية في طبقات القراء (ج1/ 423–425)، ابن عماد الحنبلي، شذرات الذهب(ج1/156).

(7) انظر ترجمته: الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج5/256)، ابن الجزري، غاية النهاية (ج1/346–349).

(8) انظر ترجمته: ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج2/216)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج7/90–92)، ابن الجزري، غاية النهاية (ج1/261–263).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السابع: علي بن حمزة بن عبد الله بن بهمن بن فيروز الأسدي الكسائي الكوفي (ت189هـ)، انتهت إليه رئاسة الإقراء بالكوفة بعد حمزة الزيات[1].

ثالثاً: نشأة علم القراءات القرآنية

علم القراءات كغيره من العلوم مرّ بمراحل متتالية ومتطورة بدءاً من نزول القرآن الكريم بأحرفه السبعة، وانتهاءً باستقراره علماً مدوناً مدروساً له مبادئه وأصوله وأسفاره وشيوخه، وفيما يلي ملخص موجز عن مراحله[2]:

المرحلة الأولى: مرحلة نزول القراءات

يمكن اعتبار نزول سيدنا جبريل – عليه السلام – بالقرآن على قلب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بأحرفه السبعة أول مرحلة من مراحل نشوء هذا العلم.

وللعلماء في هذه المرحلة قولان:

1. أن الله تعالى قال بها جميعاً، وأنها أنزلت كلها من عنده سبحانه على رسول الله – صلى الله عليه وسلم –.
2. أن الله تعالى قال بقراءة واحدة وأذن أن يقرأ بأكثر من ذلك.

المرحلة الثانية: مرحلة انتشار القراءات

وتتمثل في تعليم رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الصحابة رضوان الله عليهم وتعليم الصحابة بعضهم بعضاً، وتعليمهم التابعين لهم.

المرحلة الثالثة: مرحلة تدوين علم القراءات

اشتهر عند كثير من الكتاب أنّ أول من ألف في القراءات هو أبو عبيد القاسم بن سلام، ولعل أمر القراءات كأمر علم الأصول اشتهر أَنَّ أول من دَوَّن فيه الإمام الشافعي.

رابعاً: منهج علماء القراءات في تناوُل القراءة

أما علماء القراءات فقد التزموا منهجاً سديداً في ضبط القراءة واشترطوا لصحة القراءة شروطاً ثلاثة؛ هي[3]:

1- أن يَصِحَّ سندُها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالتواتر.

2- أن تُوافق رسم المصحف العثماني المجمَع عليه.

3- أن تُوافق وجهاً من وجوه العربية.

---

(1) انظر ترجمته: ابن الجزري، غاية النهاية (ج62/1)، ابن خلكان، وفيات الأعيان (ج295/3–297)، الذهبي، سير أعلام النبلاء (ج131/9).

(2) انظر: عبد الهادي الفضلي، القراءات القرآنية تاريخ وتأليف (ص22–27).

(3) انظر: ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج9/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد صرَّح القراء والنحاة بأن القراءة سُنة مُتَّبعة، وأنها لا تَخضع لغير السماع الصحيح، أما القراءة الشاذة عندهم، فهي ما تَخلَّف أحد شروطها الثلاثة، والتواتر شرط أساسي لصحة القراءة، فإذا تخلَّف لم تَصِح القراءة بذلك الشاذ في الصلاة، وخير مَن يُمثِّل منهج القراء أبو عمرو الداني في قوله: "وأئمة القرَّاء لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة، والأقيس في العربية، بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، والرواية إذا ثبتت عندهم لم يردَّها قياس عربية، ولا فُشوُّ لغة؛ لأن القراءة سُنة مُتبعة يَلزَم قَبولها والمصيرُ إليها"[1].

خامساً: أقسام القراءات القرآنية

تقسم القراءات القرآنية في ضوء توفرها على الأوصاف والشروط السابقة، تقسم إلى قسمين هما: المتواترة والصحيحة.

1. المتواترة: يعرفها ابن الجزري بقوله:" كل قراءة وافقت العربية مطلقاً، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو تقديراً، وتواتر نقلها، هذه القراءة المتواترة، المقطوع بها"[2].
2. الصحيحة: الجامعة للأركان الثلاثة، والقراءات الشاذة.

الجامعة للأركان الثلاثة: ويعرفها ابن الجزري بـ" ما صحّ سنده بنقل العدل الضابط عن الضابط، كذا، إلى منتهاه، ووافق العربية والرسم"[3]. وتقسم إلى قسمين أيضاً هما: المستفيضة وغير المستفيضة.

1. المستفيضة: وهي التي استفاضت نقلها وتلقتها الأمة بالقبول. ويمثل لها ابن الجزري بما انفرد به بعض الرواة أو بعض الكتب المعتبرة، وبمراتب القراءة في المد[4].

ويلحق هذا القسم في رأيهم بالقراءة المتواترة، وإن لم يبلغ مبلغها، وذلك لاستفاضته، واقترانه بما يفيد العلم باتصاله برسول الله – صلى الله عليه وسلم – الذي هو الأساس في اعتبار القراءة قرآناً.

2. غير المستفيضة: وهي التي لم يستفيض في نقلها، ولم تتلقها الأمة بالقبول. وهي في ثلاثة أقسام[5]:

أ. المتواترة.

ب. الأحادية.

---

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج10/1).

(2) ابن الجزري، منجد المقرئين (ص15).

(3) المرجع السابق، ص16.

(4) الفضلي، تاريخ القراءات القرآنية (ص57).

(5) المرجع السابق، ص ص58-59.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت. الشاذة.

سادساً: أوجه الاختلاف في القراءات[1]

قام كل من ابن قتيبة والفخر الرازي وابن الجزري باستقراء القراءات على اختلاف أنواعها، محاولين حصر وجوه الخلاف فيها. وقد انتهت محاولات الجميع إلى أن أوجه الاختلاف في القراءات منحصر في الآتي:

1. الاختلاف في حركات الكلمة بلا تغير في معنى الكلمة، وصورتها نحو:" ويضيق صدري"، حيث قرئ برفع (يضيق) وبنصبها.
2. الاختلاف في الحركات مع تغيير المعنى وبقاء الصورة. نحو:" وكفلها زكريا"، فقد قرئ بتخفيف الفعل ورفع زكريا، وقرئ بتشديد الفعل ونصب زكريا.
3. الاختلاف في حروف الكلمة مع تغير معنى الكلمة وبقاء صورتها. نحو:" انظر إلى العظم كيف ننشزها"، حيث قرئ (ننشزها) بالزاي المعجمة وقرئ (ننشرها) بالراء المهملة.
4. الاختلاف في الحروف مع تغير الصورة، وبقاء المعنى، نحو:" كالعهن المنفوش". حيث قرئت " كالصوف المنفوش".
5. الاختلاف في الحروف مع تغير المعنى وتغير الصورة، نحو:" وطلع منضود". حيث قرئ (وطلح) بالحاء المهملة، وقرئ (وطلع)، بالعين المهملة.
6. الاختلاف في التقديم والتأخير، نحو:" وجاءت سكرة الموت بالحق"، حيث قرئت (وجاءت سكرة الحق بالموت).
7. الاختلاف في الزيادة النقصان، نحو:" وما عملت أيديهم"، الذي قرئ أيضاً (وما عملته أيديهم).

ويلحق ابن الجزري الاختلاف في الأصول القرآنية بالوجه الأول، يقول:" وأما نحو اختلاف الإظهار والإدغام والروم والإشمام والتفخيم والترقيق والمد والقصر والإمالة والفتح والتحقيق والتسهيل والإبدال والنقل، مما يعبر عنه بالأصول، فهذا ليس من الاختلاف الذي تتنوع فيه اللفظ والمعنى، لأن هذه الصفات المتنوعة في آرائه لا تخرجه عن أن يكون لفظاً واحداً، ولئن فرض فيكون من الأول"[2].

(1) الفضلي، تاريخ القراءات القرآنية (ص ص89-90).

(2) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج1/26-27).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:

القراءات المعتمدة عند النحاة

لقد نشأ النحو مرتبطاً بالقرآن الكريم ارتباطاً وثيقاً، وكان النحاة الأوائل مهتمون بالقرآن الكريم وقراءاته؛ لأن أغلب النحاة كانوا من القراء، ففي البصرة أبو الأسود الدؤلي، وهو أول من وضع النحو ونقط المصحف[1]، وأبو عمرو بن العلاء وهو أحد القراء السبعة المشهورين، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وسيبويه، إمام النحاة، وفي الكوفة الكسائي إمام الكوفيين في النحو، وأحد القراء السبعة المشهورين، والفراء أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي.

واشتهرت الكوفة بكثرة القراء، وظهر فيها ثلاثة من القراء السبعة المشهورين، وهم: حمزة، وعاصم، والكسائي، إمام نحاة الكوفة؛ لذلك يحتفل الكوفيون كثيراً بالسماع والرواية ويكثر عندهم القياس على المسموع.

والخلاف النحوي كان متأثراً في بدايته باختلاف القراءات القرآنية واختلاف المصاحف، ففي الفترة التي سبقت وجود المصحف العثماني، كان للصحابة مصاحف كثيرة، يقرأ بها أهل الأمصار، كمصحف علي بن أبي طالب، ومصحف أُبي بن كعب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمرو بن العاص، ومصحف السيدة عائشة، رضوان الله عليهم أجمعين[2].

وقد ألفت كتب في اختلاف المصاحف ذكرها ابن النديم في الفهرست فقال:" الكتب المؤلفة في اختلاف المصاحف: كتاب اختلاف مصاحف أهل المدينة وأهل الكوفة وأهل البصرة عن الكسائي، كتاب اختلاف المصاحف لخلف، كتاب اختلاف أهل الكوفة والبصرة والشام في المصاحف للفراء، كتاب اختلاف المصاحف لأبي داود السجستاني، كتاب اختلاف المصاحف وجميع القراءات للمدائني، كتاب محمد بن عبد الرحمن في اختلاف المصاحف"[3].

أولاً: موقف النحاة من القراءات القرآنية

لقد اعتمد العلماء الأوائل في تدوين اللغة وتقعيد القواعد النحوية والصرفية على السماع أو النقل لكلام الله، والحديث النبوي الشريف، والشعر، والأمثال، ولكن القرآن هو أعلى هذه الأنواع من السماع أو النقل؛ ذلك لأن الله سبحانه وتعالى تكفل بحفظه، وهو أوثق النصوص وأقواها وأبلغها وأكثرها دقة. حيث يُعدَّ علم القراءات القرآنية من أشرف العلوم وأعلاها منزلة؛ لتعلقه بأشرف الكتب وهو كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، كلام الله

---

(1) الحموي، معجم الأدباء (ج3/436).

(2) الزركشي، البرهان في علوم القرآن (ج1/259).

(3) ابن النديم، الفهرست (ص54).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المعجز لأساطين البيان والبلاغة. ومع ذلك فقد اعترض بعض أهل النحو على بعض قراءاته الثابتة، زاعمين أنها خالفت قواعد النحو.

ولم يختلف النحاة واللغويون حول قبول السماع، بل اختلفوا في القراءات، فمنهم من قبلها وجعلها حجة له، ومنهم من رفضها، وعندما كانت القراءة تختلف مع القاعدة التي قعدها ضمن القراءات السبع، فإنه يصف القراءة بالقبح أو الخطأ أو اللحن أو الشذوذ، ثم إن نقد النحاة للقراءة كان نقداً للراوي وليس نقداً للقراءة بعد أن تكون صحيحة السند، فقد رأى سيبويه أن القراءة لا تخالف لأنها السنة[1].

وقف النحاة من القراءات القرآنية موقفاً علمياً منهجياً يتفق وموقفهم مع سائر الأساليب اللغوية، والتزموا فيه بمقاييسهم، فقبلوا منها ما وافقهم وأولوا وحفظوا ما تأبى عليهم. وإن جل النحاة احترموا القراءات القرآنية وأجلوها، قال السيوطي:" أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل هذه الحرف بعينه، في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه، وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة، لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه"[2].

أما ما نسب إلى بعض النحاة كالفراء والمبرد والمازني والزمخشري من طعن في بعض القراءات القرآنية ووصفها بالضعف أو الوهم أو الغلط أو اللحن أو الشذوذ أو نحو ذلك. فهذا لا يمثل موقف النحاة جميعاً وإنما هو موقف بعض النحاة، لا يعدو هذا الطعن أحرفاً معدودة، ولم يكن دافعهم إلى ذلك الطعن والتنقيص، إنما كان دافعهم الرغبة الشديدة في التحري والتثبت، ويبدو أن التعبير قد خانهم حين وصفوا بعض القراءات بهذه الأوصاف ولو قالوا: هذه قراءة تخالف القياس، أو خارجة عن القاعدة أو نحو ذلك من غير اللجوء إلى الطعن والتلحين والغلط والوهم والخطأ لكان صواباً"[3].

وكان هناك بعض النحويين المتعصبين للقاعدة أو القياس –بصريين كانوا أم كوفيين– يخطئون بعض القراء الذين يخالفون قواعدهم ونسبوا بعض القراء إلى التوهم والغلط[4]. وهؤلاء القراء أولى بالصحة من النحاة؛ لأنهم يعتمدون على السماع وهم ثقة، والقراء أهل تلقٍ وعرض

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج74/1).

(2) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو (ص36).

(3) شوقي ضيف، المدارس النحوية (ص223).

(4) الفراء، معاني القرآن (ج76/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهم أدق في نقلهم العربية، ولو أن النحاة وافقوا القراء في منهجهم القائم على السماع لأراحوا أنفسهم وأراحوا النحو من العناء[1].

وقد احترم الكوفيون ومعهم سيبويه القراءات أكثر من البصريين ومن القراء، ولم ينعت الكوفيون القراءات بالنعوت المألوفة لدى البصريين عندما تتعارض مع أقيستهم وقواعدهم التي صنعوها بأنفسهم، ولما كان البحث في اللغة هو لخدمة القرآن والمحافظة عليه وصيانته فلا يمكن ولا يجوز أن نخضع القرآن لمقاييس النحاة وقواعدهم ولا يجوز أن يقاس على القرآن على شيء، بل على العكس يجب أن يكون القرآن هو المقياس الذي يجب أن يقاس عليه، مع العلم أن القراء الذين اشتركوا في رواية هذه القراءات هم علماء في اللغة والنحو معاً مثل أبي عمو بن العلاء، والكسائي[2].

وقد وقف البصريون من القراءات كموقفهم من النصوص اللغوية وأخضعوها لأقيستهم وأصولهم، وكانوا يقبلون ما يوافقهم منها ويرفضون ما يخالفهم[3].

وأما الكوفيون فقد قبلوها واحتجوا بها وعقدوا على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم لأن المنهج الكوفي مبني على منهج القراء الذي لا يقوم على الأفشى في اللغة العربية وعلى الأثبت في الأثر والأثر والأصح في النقل[4].

كان النحاة البصريون والكوفيون يأخذون على عدد من القراء شيئاً من قراءتهم، سواء أكانوا من المشهورين أم من غيرهم. وقد تجلى هذا في نقد أبي عمرو بن العلاء فيما حكاه يونس بن حبيب، وسيبويه، والخليل، والفراء والكسائي، والأخفش الأوسط والمازني والمبرد، وغيرهم. غير أن البصريين كانوا أسبق من الكوفيين في الطعن على القراءات القرآنية، وهذا يتجلى في النقد الذي وجهه سيبويه والخليل لوجوه منها.

ثانياً: منهج البصريين والكوفيين في تناوُل القراءات

اختلف موقف النحاة من القراءات القرآنية والأخذ بها، حيث وضعوا شروطاً للأخذ بها، وكان بعض النحاة يقفون إزاء القراءات القرآنية –عندما يجدونها تَطَّرد وقواعدهم– موقف التخطئة والتلحين وتضعيف القراءة، ومن الموضوعات التي أثارت جدلاً وأثْرَتْ الفكري النحوي ما يتصل بشروط القراءة الصحيحة وما يتعلق بتواتر القراءة وشذوذها، فنجد بعض المتقدمين من النحاة وقفوا مواقف خالفت مواقف المتأخرين.

---

(1) الحلي، القراءات القرآنية بين المستشرقين والنحاة (ص39).

(2) أنيس، من أسرار اللغة (ص231–232)، حمودة، القراءات واللهجات (ص129).

(3) المخزومي، مدرسة الكوفة (ص337).

(4) المرجع السابق، ص414.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقول الدكتور محمد خير الحلواني:" إن النحاة لم يكونوا على منهج واحد في أمر القراءات القرآنية التي تَخرُج عن قراءة الجمهور، فمنهم مَن ردَّ بعضها، وقَبِل بعضاً آخرَ، ومنهم مَن جعل قراءات القرآن كلها حُجة"[1].

وتقول الدكتورة خديجة الحديثي:" فالاستشهاد بالقراءات المتواترة غير المخالفة للقياس، سار عليه البصريون كما سار عليه الكوفيون، أما الاحتجاج بالقراءات الشاذة والقياس عليها، واعتبارها أصلاً من أصول الاستشهاد، فهو ليس من منهج البصريين؛ لأنهم لم يكونوا يعتبرون من القراءات حُجة إلا ما كان موافقاً لقواعدهم وأقْيِسَتهم، وأصولهم المقرَّرة، فإن خالَفتها ردُّوها، في حين كانت القراءات مصدراً من مصادر النحو الكوفي"[2].

ويقول الدكتور مهدي المخزومي: "والقراءات مصدر هام من مصادر النحو الكوفي، ولكن البصريين كانوا قد وقَفوا منها موقفهم من سائر النصوص اللغوية، وأخضعوها لأصولهم وأقْيِسَتهم، فما وافَق منها أصولهم ولو بالتأويل، قبِلوه، وما أباها رفضوا الاحتجاج به، ووصفوه بالشذوذ، كما رفضوا الاحتجاج بكثيرٍ من الروايات اللغوية، وعدُّوها شاذَّة، تُحفظ ولا يُقاس عليها"[3].

وقد ذكرت الدكتورة خديجة الحديثي أن مِن النحاة مَن توسَّط، فأجاز الاستشهادَ بها لا القياس عليها[4].

لذلك فإنه لا يمكن تعميم وإطلاق الحكم القائل: إن البصريين ردُّوا القراءات الشاذة، والكوفيين قد قبِلوها على الإطلاق، فقد كان البصريون ينظرون إلى القراءات نظرة حيطة وحذر، ولا يقبلون منها إلا ما اتفق مع القواعد التي أسسوها، يقول عبد الحميد السيد طلب:" وإذا كان البصريون قد جعلوا القرآن الكريم وقراءاته مصدراً من مصادرهم، فإنهم لم يأخذوا القراءات في جملتها كمصدر لهم، وإنما أرادوا أن يطبقوا عليها قواعدهم ومقاييسهم .. فما وافق تلك القواعد والمقاييس دون حاجة إلى تأويل قبلوه في الدرجة الأولى، وما طابقها مع التأويل اعتبروه في الدرجة الثانية، أما ما لم يوافق مقاييسهم وقواعدهم – ولو بالتأويل – فقد رفضوه واعتبروه نادراً أو شاذاً"[5].

فالبصريون إذن لم يحتجوا بالقراءات إلا حينما تتفق مع أصولهم وتتلاءم مع قواعدهم، فأبعدوا بعض القراءات في مجال الدراسات النحوية،" وهم بعلمهم هذا قد حرموا النحو من مصدر

---

(1) محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي (ص37).

(2) خديجة الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه (ص47).

(3) المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو (ص384).

(4) الحديثي، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه (ص138).

(5) طلب، تاريخ النحو وأصوله (ص82) بتصرف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عظيم، وقد كان من المستطاع –لو أنهم أخذوا بالقراءات التي طرحوها– أن يجدوا في ضوئها قواعد وأصولاً تضاف إلى ما عرفوا للنحو من قواعد وأصول"[1].

وهذا جعل الكثير من العلماء يأخذ عليهم هذا التوجه ويهاجمهم فيه، فمثلاً السيوطي في اقتراحه، يقول:" كان قوم من النحاة المتقدمين يعيبون على عاصم وحمزة وابن عامر قراءات بعيدة في العربية، وينسبونهم إلى اللحن، وهم مخطئون في ذلك، فإن قراءتهم ثابتة بالأسانيد المتواترة الصحيحة التي لا مطعن فيها، وثبوت ذلك دليل على جوازه في العربية"[2].

ويرى بعض المحدثين أن سبب عدم أخذ البصريين لكثير من القراءات التي يعتد بها، والتي صح سندها وتواترت عليها الثقات، مرجع ذلك" أنهم وضعوا أصولهم ومقاييسهم وقواعدهم قبل أن يستكملوا استقراءاتهم وهذا خطأ كبير، إذ من المعروف أنه ما لم يكن الاستقراء شاملاً، فلا يعتد بالنتائج التي توصل إليها، ومع أن البصريين يعترفون بالقرآن كمصدر من مصادرهم النحوية، وأصل من أصول استشهادهم، إلا أننا رأيناهم قد عزّ عليهم أن يحطموا ما أقاموه من مقاييس وقواعد لمذهبهم، أو أن يهدموا ما شيدوه من أصول، ولم يكن في قدرتهم أن يبتعدوا عن القرآن وألاّ يغترفوا من معينه تثبيتاً لقواعدهم، فلجأوا إلى التأويل والتخريج، ولو أنّ البصريين صبروا إلى أن يستكملوا استقراءاتهم لابتعدوا كثيراً عن ذلك الزلل الذي وقعوا فيه، ولما كان هناك من داع إلى التأويل الذي لجأوا إليه فيما يخالف مقاييسهم ولما خطَّأُوا مشاهير القراء وردّوا قرءاتهم"[3].

من خلال ما سبق؛ فإن موقف النحاة واللغويين من القراءات موقف موحَّد لا يختلف فيه كوفي عن بصري، والحق أن كثيراً من النحاة قد وقفوا من بعض القراءات موقفاً مجانباً للصواب، ولكن هؤلاء النحاة لم يكونوا كلهم بصريين، فكان منهم بصريون؛ أمثال: المازني ت 209هـ، والمبرد ت 285هـ، والزجاج ت 310هـ، وكان منهم أيضاً كوفيون؛ أمثال: الكسائي ت 189هـ، والفراء ت 207هـ، بل ربما كان الكسائي هو الذي بدأ تَخطئة القرَّاء؛ إذ نرى الفراء يتوقَّف في كتابه (معاني القرآن) مراراً؛ ليقول: إن الكسائي كان لا يُجيز القراءة بهذا الحرف أو ذاك، ويُفهَم من بعض نصوص معاني القرآن للفراء أنه يَرُدُّ بعض القراءات، ويَرمي بعض القرَّاء بالوهْم"[4].

---

(1) طلب، تاريخ النحو وأصوله (ص82).

(2) السيوطي، الاقتراح في علم أصول النحو(ص79–80).

(3) طلب، تاريخ النحو وأصوله (ص85) بتصرف.

(4) الديلمي، الدراسات النحوية واللغوية في البحر المحيط (ص80).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: موقف سيبويه والفراء من القراءات القرآنية

1- موقف سيبويه من القراءات القرآنية:

لقد كان سيبويه يحترم القراءات القرآنية، وقاعدته، معروفة وهي: أن القراءة لا تخالَف لأنها سنة[1]، وكان معتدلاً في موقفه من القراءات. ولم يذكر أنه خطّأ قارئاً إلا في الآية القرآنية ﴿هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾[2]، أي بنصب كلمة (أطهر) وذلك كما قرأها الحسن وزيد بن علي وعيسى بن عمرو وسعيد بن جبير ومحمد بن مروان والسدّي، وأما القراءة عند عامة الناس فهي الرفع، وقال يونس إن أبا عمرو رأى ذلك لحناً، وقال:" احتبى ابن مروان في اللحن، وقد لحن وهو رجل من أهل المدينة، وقرأ قوله تعالى:" هؤلاء بناتي هن أطهرَ لكم" بنصب (أطهر) ومع ذلك فهو ناقل عن يونس.

والذي لحن القارئ وخطأه هو أبو عمرو حسب ما نقل يونس ورواه عنه سيبويه قال أبو حيان: قال سيبويه: هو لحن، وقال أبو عمرو بن العلاء احتبى فيه ابن مروان في لحنه أي تربع[3].

وقال ابن الجزري إنَّ الداني روى عن الأصمعي أنه قال: قلت لأبي عمرو ابن العلاء إنَّ عيسى بن عمر حدثنا قال: قرأ ابن مروان: "هن أطهرَ لكم" قال احتبى في لحنه[4].

ومما تقدم نلاحظ أن سيبويه لم يخطئ القراء ولم يلحن القارئ كما ذكر أبو حيان وإنما هو ناقل عن غيره.

2- موقف الفراء من القراءات القرآنية

يعد الفراء الرجل الثاني الذي أسس مدرسة الكوفة النحوية بعد الكسائي، وتكفل هذه المدرسة بالرعاية والنمو، وهو أعرف الكوفيين وأعلمهم بالنحو بعد الكسائي. وقد كان الفراء يمثل منهج الكوفيين الذين كانوا يحتجون بالقراءات، وإن كان يرد بعض القراءات، ويرمي بعض القراء بالوهم، فقد ردّ قراءة حمزة الزيات، التي هي نفسها قراءة بني يربوع، ورمى بعض القراء بالوهم حينما قال:" وقد خفض الياء في قوله (بمصرخيّ) في قوله تعالى: ﴿مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾[5] حيث قرأها بكسر الياء من حمزة والأعمش ويحيى بن وثاب وجماعة من

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج74/1).

(2) [هود:78].

(3) أبو حيان، البحر المحيط (247/5).

(4) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج261/2).

(5) [إبراهيم:22].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التابعين[1]، فقال الفراء لعلها من وَهْم القراء طبقة يحيى فإنه قلّ من سلم منهم من الوهم[2]. ورأى أبو عبيد أن القراء قد غلطوا[3]، وقد ردها البصريون، وقال الأخفش: إنها لحن[4]، وقال الزجاج: هذه القراءة رديئة ومرذولة عند جميع النحويين[5]، وقال الزمخشري: إنها ضعيفة[6].

وقد ذكرت فيما سبق ذكره موقف شيوخ المدرستين: الكوفة والبصرة من القراءات القرآنية،

ما بعد المذهبين:

وأما من جاء بعدهم فمنهم من قبل واحدة من تلكما القراءتين ومنهم من انضوى تحت لوائها واحتج بها، ومنم من رفض القراءة التي لا تتفق مع القاعدة النحوية أو القياس أمثال الزمخشري وابن الأنباري.

أما ابن جني الذي تتلمذ على شيخه أبي علي الفارسي فقد ألف كتاب (المحتسب) واحتج فيه على أولئك الذين شذوا عن القراءات السبعة، وهو من البصريين المعتدلين ولكنه غلّط القراء ورفض القراءات التي تخالف القياس أو القاعدة[7].

وأما أبو حيان الأندلسي فإنه لم يتشدد في القراءات التي تشدد فيها البصريون ولم يتساهل تساهل الكوفيين وتساهل ابن مالك أيضاً، بينما كانت قراءته أمراً وسطاً، حيث إنَّ أفضل القراءات عنده التي أخذ بها هي ما أجمعت عليه السبعة كما أخذ بكل قراءة صح سندها عن الرسول محمد – صلى الله عليه وسلم – وقد تصدّى للرد على البصريين الذين غلَّطوا القراء وردوا قراءاتهم لأنها لا تتفق مع قياساتهم وقد رفض رأي النحاة الذين يخطئون القراء[8].

---

(1) الحلي، القراءات القرآنية (ص66).
(2) الفراء، معاني القرآن (ج75/2).
(3) أبو حيان، البحر المحيط (ج419/5).
(4) الأخفش، معاني القرآن (ج275/2).
(5) أبو حيان، البحر المحيط (ج419/5).
(6) الزمخشري، الكشاف (ج374/2).
(7) ابن جني، الخصائص (ج94/1).
(8) الحديثي، أبو حيان النحوي (ص418).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث:

أثر الإعراب في اختلاف القراءات

ممّا لا شك فيه أنّ الصّلة بين القراءات القرآنية – المشهور منها والنادر – والإعراب متينة، ولعلّ في قول الدكتور عبد العال سالم مكرم ما يؤكّد ذلك: "إنَّ النّحاة الأُوَل الّذين نشأ النّحو على أيديهم كانوا قرّاءً: كأبي عمرو بن العلاء، وعيسى بن عمر الثقفي، ويونس، والخليل، ولعلَّ اهتمامهم بهذه القراءات وجّههم إلى الدراسة النّحوية، ليلائمُوا بين القراءات والعربيّة، بين ما سمعُوا وروَوا من القراءات، وبين ما سمعُوا ورَووا من كلام العرب"[1].

والقرآن الكريم – في قراءاته – خير حافظ للّغات واللّهجات، والفضل في ذلك يرجع إلى عناية القرّاء وتدقيقهم في الضّبط وتخريجهم في التلقّي حتّى إنّهم ليراعون اليسير من الخلاف ويلقّنونه ويدوّنونه[2].

هكذا كانَ احتواء القرآن للتغيّرات الإعرابية التي تطرأ بتغيّر القبائل، ومثل ذلك: إعمال (ما) عَمَل (ليس) عند الحجازيين، وإهمالها عند التّميميّين، في قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهاتِهِم﴾[3].

أمَّا مسألة (ضمير الفصل)، فبنو تميم لا يهملونه، بل يعدّونه مبتدأ، ويرفعون ما بعده على الخبر[4]. قرأ بها الأعمش وزيد بن علي الآية: ﴿إِنْ كانَ هَذا هُو الحقّ مِن عِندكَ﴾ [5].

ومن المسائل التي احتواها القرآن تبعاً للتغيّرات الإعرابية التي طرأت عليها بتغيّر القبائل إلزام المثنّى الألف، وهي لهجة بلحارث بن كعب وزبيد وبعض بني عذرة، ونسبها الزجاج إلى كنانة، وابن جني إلى بعض بني ربيعة، فهؤلاء كلّهم يلزمون المثنّى الألف ويعربونه بحركات مقدّرة عليها، وبه قرأ ابن كثير[6] الآية: ﴿إِنَّ هَذانِ لَسَاحِرَانِ﴾[7]، وقرأ أبو سعيد الخدري[8]: ﴿فَكَان أَبَواهُ مُؤمِنَان﴾[9].

---

(1) عبد العال سلم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية (ص77).

(2) أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب في النحو العربي (ص220).

(3) [المجادلة:2].

(4) أبو حيان، البحر المحيط (ج27/8).

(5) [الأنفال:32].

(6) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج321\2).

(7) [طه:63].

(8) أبو حيان، البحر المحيط (255/6).

(9) [الكهف:80].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهكذا فالقرآن الكريم الذي عُرِف عنه بأنّه معرب، وهل أدلّ على ذلك من قول الرسول الكريم مخاطباً المسلمين: "أعربُوا القرآنَ والتمسُوا غرائبَه"، فطلبه هذا دليل قاطع بأنَّ القرآن معرب، وإعراب القرآن ضرورة يقتضيها المعنى مثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِن عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾[1]، وقوله: ﴿أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشرِكِينَ ورَسولَه﴾[2]، وقوله عزّ وجل: ﴿وَإذ ابتَلى إبراهِيمَ رَبّه﴾[3]. هذه الآيات وغيرها لا تفهم الفهم الذي من أجله أنزلت إلاَّ بالإعراب.

ومن هنا كان اعتماد النّحاة في كثير من شواهدهم على القرآن الكريم، فسيبويه ضمَّن كتابه سبعةً وخمسين ومائة شاهدٍ من شواهد القرآن الكريم، وهي تصل إلى أكثر من 60% من مجموع شواهده التي بلغت ستَّةً وتسعين وثلاثمئة شاهدٍ، وهذه النّسبة المرتفعة من شواهد القرآن التي اعتمد عليها سيبويه تدلّ على مدى اهتمامه بالقرآن الكريم لتكون آياته حجّة لعلماء اللغة والنّحو.

ولم يكن الفرّاء أقلّ اهتماماً بالقرآن والقراءات من سيبويه، فهو قد ألّف كتاب (معاني القرآن)[4]، وهو يُعْنَى فيه بما كان يشكل في القرآن، ويحتاج إلى بعض العناء في فهمه. وهو – أيضاً– من ربط المعنى بالإعراب، ففي قوله تعالى: ﴿وزُلزِلُوا حتَّى يقولَ الرّسُولُ﴾[5]. يقول الفرّاء:" قرأها القرّاء بالنّصب إلاَّ مجاهداً وبعض أهل المدينة هو: نافع، فإنّهما رفعاها. ولها وجهان في العربيّة: نَصْبٌ ورَفْعٌ. أمَّا النَّصب، فلأنَّ الفعل الذي قبلها ممّا يتطاول كالتّرداد، فإن كان الفعل على ذلك المعنى نُصب الفعل بعده بـ حتّى، وهو في المعنى ماض، فإذا كان الفعل الذي قبل (حتّى) لا يتطاول، وهو فعل ماض رفع الفعل بعد: (حتّى) إذا كان ماضياً، فأمّا الفعل الذي يتطاول وهو ماض، فقولك: جعل فلان يديم النّظر حتّى يعرفك، ألا ترى أنّ إدامة النّظر تطول، فإذا طال من قبل (حتّى)، ذهب بما بعدها إلى النّصب إن كان ماضياً بتطاوله "[6].

وهكذا رأيت أنَّ النّصب عند الفرّاء دليله على أنّ الفعل قبلها "ممّا يتطاول كالتّرداد"، أي: المستمر يتردّد، ولم ينقطع، وهو في الوقت نفسه ماض؛ أي: استمرت الزلزلة، ودامت إلى أن قال الرسول وهكذا يكون النّصب عنده دليلَ الاستقبال.

ونظراً لأهميّة إعراب القرآن، فإنّ كثيراً من النحاة صنَّفوا في إعرابه الكتب، ومن الأوائل منهم:" قطرب أبو علي محمد بن مستنير ت206هـ، وأبو مروان عبد الملك بن حبيب القرطبي

---

(1) [فاطر:28]

(2) [التوبة:3]

(3) [البقرة:124]

(4) الفراء، معاني القرآن (ج11/1).

(5) [البقرة:214]

(6) الفراء، معاني القرآن (132/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت239هـ، وحاتم سهل بن محمد السجستاني ت 248هـ، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرّد ت286هـ، وأبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب ت291هـ، وأبو البركات الأنباري ت 328هـ، وأبو جعفر بن النحاس ت 338هـ، وأبو عبد الله بن خالويه ت 370هـ، ومكي بن أبي طالب القيسي ت 437هـ، وأبو زكريا التبريزي ت 502هـ، وأبو القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني ت 535هـ، وأبو الحسن علي بن إبراهيم الحوفي ت 562هـ، وأبو البقاء العكبري ت 616هـ، ومنتجب الدين الهمذاني ت 643هـ، وأبو إسحق الفاقي ت 742هـ "[1].

وصفوة القول: إنّي أرى أنّ هناك تلازماً بين النّحو والقرآن الكريم، فالنحويّ لا غنى له عن القرآن إذ هو مادة استشهاده للقواعد النحوية، ولا عجب في ذلك التلاحم بين النحو والقرآن الكريم وقراءاته، فالقرآن هو من هذّب اللسان العربي من وحشي الكلام وغريبه، وممّا يخرج عن الفصاحة. قال ابن خالويه: " قد أجمع النَّاس أنّ اللغة إذا وردت في القرآن فهي أفصح ممّا في غيره "[2].

والقرآن الكريم هو من خلّص اللغة العربية من شتات اللّهجات الكثيرة، لذلك جعل من اللّغة العربية لغة عالميّة تنطق بها الأمم، إذ تغلغلت في الهند والصين وأفغانستان، وحسبنا ما نعلمه من مشاهير العلماء من تلك البلاد، مثل: البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن ماجه، والقزويني، وغيرهم الكثير.

يضاف إلى ذلك أنَّ القرآن الكريم كان له الفضل الكبير في تقعيد اللغة وضبطها، وهكذا –وبكل اطمئنان– يمكن أنْ أعدَّ القرآن الكريم بمنزلة الروح من الجسد بالنّسبة للّغة العربيّة، بل قل بفضله سادت اللّغة العربيّة وتهذّبت، وضُبِطت قواعدها، واتّصلت حلقات عصورها، وانفتحت للعلوم والمعارف، وحفظت وحدتها.

أمّا القراءات القرآنية التي تداولها النّحاة، فكانت مادة من مواد الدّرس النّحوي؛ لأنّها وإن تفاوتت النّظرة إليها، واختلفت الآراء في رفضها وقبولها أحدثت نوعاً من التفاعل البنّاء بين النّحاة، وما الاختلاف فيها إلاّ السبيل والمنطلق إلى لغة قرآنية سليمةٍ من كلّ زللٍ أو لحنٍ قد يقع فيه من يجهل القراءات القرآنية وما هي عليه من سلامةٍ في اللغة، فالقرآن الكريم الذي جاء على سبعة أحرف كلٌّ منها شافٍ وافٍ، لا سبيل لتخطئة قراءاته إذا ما توافرت لها شروط القراءة الصّحيحة، ولم تخرج عن مقاييس اللّغة نثرها وشعرها.

---

(1) الزجاج، إعراب القرآن (ص109).

(2) السيوطي، المزهر في علوم اللغة العربية (ج129/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني:

المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين

في كتاب إعراب القراءات السبع وعللها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:

المسائل الخلافية التي اشترك فيها ابن خالويه في كتابه "إعراب القراءات السبع وعللها" مع كتب الخلاف، وفيه:

أولاً: ما اتفق فيه ابن خالويه مع البصريين.

1-المسألة

القول في أصل حركة همزة الوصل

قال ابن خالويه: "وقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم ﴾[1].

قرأ عاصم وحمزة بكسر/ النون والواو لالتقاء الساكنين، وهما النون والقاف والواو والخاء، والألف سقطت للوصل.

وقرأ أبو عمرٍو بضم الواو وكسر النون قال: لما احتجت إلى حركتها حركتَ الواو بحركة هي منها،

قال أهل الكوفة: إنما حركوا بالضم اتباعا لضمة التاء والراء، وذلك غلط؛ لأن ألف الوصل تسقط مع حركتها ولا تنقل حركتها، **ولكن الحجة لمن ضم عند البصريين:** أنهم كرهوا أن يخرجوا من كسر إلى ضم، فضموا ليُتبعوا الضمَّ الضم، كقولك: أُدخُل، أُخرُج"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

ذهب الكوفيون إلى أن أصل حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل، فالحركة التي تكون بها عين الفعل تكون بها همزة الوصل، وقال بعضهم إنها ساكنة وإنما تحرك لالتقاء الساكنين.

قال ابن الأنباري: " ذهب الكوفيون إلى أن أصل حركة همزة الوصل أن تتبع حركة عين الفعل؛ فتكسر في "اضْرِبْ" إتباعاً لكسرة العين، وتضم في "ادْخُلْ" إتباعاً لضمة العين، وذهب بعضهم إلى أن الأصل أن تكون ساكنة، وإنما تحرك لالتقاء الساكنين"[3].

وكانت حجة أهل الكوفة لما قالوه بما يلي:

إنما قلنا ذلك لأنه لما وجب أن يزيدوا حرفا لئلا يبتدأ بالساكن ووجب أن يكون الحرف الزائد متحركاً وجب أن تكون حركته تابعةً لعين الفعل طلباً للمجانسة؛ لأنهم يتوخون ذلك في

---

(1) [النساء: 66].

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج1/134-135).

(3) الأنباري، الإنصاف (ج2/737،م107).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كلامهم، ألا ترى أنهم قالوا "مُنْتُن فضموا التاء إتباعاً لضمة الميم، وإن كان الأصل في التاء أن تكون مكسورة؛ لأنه من أنْتَنَ فهو مُنْتِنٌ، وكذلك قالوا فيها أيضا "مِنْتِنٌ" فكسروا الميم إتباعاً لكسرة التاء، وإذا كانوا كسروا ما يجب بالقياس ضمه وضموا ما يجب بالقياس كسره للإتباع؛ طلباً للمجانسة فلأن يضموا هذه الهمزة أو يكسروها للإتباع ولم يجب لها حركة مخصوصة كان ذلك من طريق الأولى[1].

"وأما عن حجة من ذهب إلى أن الأصل فيها أن تكون ساكنة فقال: أجمعنا على أن همزة الوصل زيادة على بناء الكلمة، وإذا كانت زيادة كان تقديرها ساكنة أولى من تقديرها متحركة، وذلك لأنا إذا قدرناها ساكنة كان زيادة حرف واحد مجرد عن شيء آخر، والزيادة كلما كانت أقل كانت أولى، ثم يجب تحريك الهمزة لالتقاء الساكنين؛ فلا يؤدي إلى الابتداء بالساكن"[2]، ولكن رد الأنباري على هذا القول من وجهين[3]:

أحدهما: القاصد للفظ بالساكن إذا قَدَّرَ اجتلاب حركة ساكن –مع علمه بأنه لا يلفظ به– كان تقديره محالاً، ولو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال: إن الاسم يوضع أولاً على سكون الأول ثم يتحرك؛ لأن الابتداء بالساكن محال، ثم يلزمه على هذا أن لا يثبت حركة في لفظ إلا لضرورة، وأن يسكن كل حرف في أول كل كلمة إذا لم يبتدأ به ولا خلاف أن مثل هذا لا يرتكبه أحد.

والوجه الثاني: أن الهمزة إذا زيدت ساكنة ثم تحركت لالتقاء الساكنين لم تكن جاءت لأجل اللفظ بالساكن؛ فكان حكمها حكم ما يبنى عليه؛ إذ لو زيدت ساكنة لئلا يبتدأ بالساكن لكان تقدير السكون فيها محالا؛ لما فيه من العَوْد إلى عين ما يُفَر منه، وكان يلزم على مقتضى هذا القول أن لا يجوز حذفها بحالٍ، وأن يقال: "يا زيدُ اضْرِبْ ويَا عمْرُو ادْخُلْ" بإثبات الهمزة، وذلك لا يجوز.

وصرح أبو البركات الأنباري في كتابه أسرار العربية قائلاً: "فذهب البصريون إلى أن الأصل في هذه الهمزة الكسر، وإن ضمت في نحو: "اُدْخُلْ" وما أشبه ذلك، لأن الخروج من كسر إلى ضم مستثقل، ولهذا ليس في كلام العرب شيء على وزن "فِعُل". وذهب الكوفيون إلى أن همزة الوصل مبنية على ثالث المستقبل، فإن كان مكسوراً كسرت، وإن كان مضموما ضمت"[4].

---

(1) انظر: الأنباري، الإنصاف، (ص737،338).

(2) المرجع السابق، ص738.

(3) المرجع نفسه، ص740–741.

(4) أبو البركات الأنباري، أسرار العربية (ص402).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذهب البصريون إلى أن أصلها متحرك بالكسر، وإنما تضم حتى لا يخرج من كسرٍ إلى ضم، فذلك عندهم مستثقل.

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أن الأصل في همزة الوصل أن تكون متحركة مكسورة، وإنما تضم في "ادْخُلْ" ونحوه لئلا يُخرج من كسر إلى ضم؛ لأن ذلك مستثقل، ولهذا ليس في كلامهم شيء على وزن فِعُلٍ بكسر الفاء وضم العين".

قال ابن جني: "واعلم أن هذه الهمزة إنما جيء بها توصلاً للنطق بالساكن بعدها لما لم يكن الابتداء به. وكان حكمها أن تكون ساكنة؛ لأنها حرف جاء لمعنى، ولا حظّ له في الإعراب، وهي في أول الحرف، كالهاء التي لبيان الحركة بعد الألف في آخر الحرف في: وازَيْداه، وواعمراه، فكما أن تلك ساكنة فكذلك كان ينبغي في الألف أن تكون ساكنة"[1].

ويشبه ابن جني همزة الوصل بهاء السكت، فكما أن هاء السكت ساكنة ينبغي في همزة الوصل أن تكون ساكنة أيضاً، فلما اجتمع ساكنان همزة الوصل والحرف الساكن الذي بعدها كسرت لالتقاء الساكنين[2].

أما هاء السكت في أنها تشبه همزة الوصل من قبل أنها تحذف في الدرج وقد تثبت فيه ضرورة وأنها تشببها في وظيفتها الصوتية، فهذا الشبه ليس كافياً، للحكم على همزة الوصل بأن حقها أن تكون ساكنة وأنها كسرت لالتقاء الساكنين، فهذا الرأي يقوم على فرض مجرد ولا يمت إلى الواقع اللغوي بصلة وإنَّما ذهب ابن جني إليه لولعه بالتعليل والتنظير.

وذكر الخليل في كتابه الجمل قائلاً: "فألف الوصل في ابتدائها مكسورة أبدا، نحو قولهم: اِستغفر الله، اِستودَعَ الله. وهي تتصل بما قبلها من ضم، وفتح، وكسرٍ"[3].

ويبدو أن ابن جني استمد رأيه من الخليل قائلاً: "واعلم أن هذه الهمزة أبداً في الأسماء والأفعال مكسورة، إلا أنها قد ضمت من الأفعال في كل موضع كان ثالثهما مضموماً ضماً لازماً، وذلك نحو اُقْتُل، اُخْرُجْ. وحكى قطرب على طريق الشذوذ: "اِقْتُلْ"، جاء على الأصل. وإنما ضموا هذه المواضع كراهية الخروج من كسر إلى ضم بناء لازماً، ولم يعتدوا الساكن بينهما حاجزاً لأنه غير حصين"[4].

وكانت حجة أهل البصرة بقولهم:

أولاً: "إنما قلنا إن الأصل فيها الحركة وهو الكسر، وذلك لأن المقصود بزيادة الهمزة أن نلفظ بفاء الفعل ساكنة في حال الابتداء؛ لأنه لو لم نزد الهمزة لتحركت فاء الفعل الساكنة في

---

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج1/112-113).

(2) المرجع السابق، ص ص112-114.

(3) الفراهيدي، الجمل في النحو (ص226).

(4) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج1/116).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حال الابتداء؛ لأن الابتداء بالساكن محال، فإذا كانوا قد زادوا الهمزة لئلا يبتدأ بالساكن، ولهذا لم يزيدوها فيما تحركت فاؤه؛ فينبغي أن تزاد متحركة لا ساكنة؛ لأنه من المحال أن تقصد إلى حرف ساكن وأنت تقصد التخلص من الساكن"[1].

ثانياً: "وإنما وجب أن تكون حركتها الكسرة لأنها زيدت على حرف ساكن فكان الكسر أولى بها من غيره؛ لأن مصاحبتها للساكن أكثر من غيره، ألا ترى أنه الأكثر في التقاء الساكنين؟ فحركت بالكسر تشبيها بحركة الساكن إذا لقيه ساكن؛ لأن الهمزة إنما جيء بها توصلا إلى النطق بالساكن، كما أن الساكن إنما حرك توصُّلا إلى النطق بالساكن الآخر"[2].

ورد الأنباري على كلمات وحجج الكوفيين من عدة جوانب:

أولاً: " أما قولهم إنه لما وجب أن يكون الحرف الزائد متحركا وجب أن تكون حركته تابعةٌ لحركة العين، طلباً للمجانسة" قلنا: التحريك للإتباع ليس قياساً مطرداً، وإنما جاء ذلك في بعض المواضع في ألفاظ معدودة قليلة جداً، وذلك الإتباع على طريق الجواز، لا على طريق الوجوب، ألا ترى أنه يجوز أن يقال في مُنْتُنْ بضم التاء "مُنْتِن" بالكسر فيؤتى به على الأصل، وأما قولهم "مِنْتِن" بكسر الميم فيحتمل أن يكون من نَتُنَ؛ لأنه يقال "نَتُنَ الشيء، وأنْتَنَ" لغتان؛ فلا يكون الكسر للاتباع"[3].

ثانياً: "والذي يدل على أن حركتها ليست إتباعاً لحركة العين في نحو "اضْرِبْ، وادْخُلْ" أنه لو كان الأمر كذلك لكان ينبغي أن يقال في ذهب يذهب "اَذْهَبْ" بفتح الهمزة؛ لأن عين الفعل منه مفتوح، فلما لم يجز ذلك وقيلت بالكسر عُلم أن أصلها أن تكون متحركة بالكسر، وإنما ضمت في "اُدْخُل" ونحوه لئلا يخرجوا من ضم إلى كسر لأنه مستثقل، ولم يفعلوا ذلك في "اذْهَبْ" لأن الخروج من كسر إلى فتح غير مستثقل؛ فجيء بها على الأصل وهو الكسر"[4].

وترى الباحثة مما سبق أن رأي الخليل أكثر قبولاً من رأي ابن جني، ذلك أنه لا يضطرنا إلى التزام مجيء الحركة على أصل مفترض كما في: "اغْزوي" و "امشيوا" فالتفسير المقبول في قولهم: اغْزِي بضم الهمزة راجع كما أرى إلى قولهم في الأمر: "اغزُو" بالضم المفرد المذكر وكذلك الأمر في "امشُو" فالكسر فيه سببه الكسر في الأمر من المفرد: "امْشِ"، وقد نسب الأنباري رأي ابن جني إلى البصريين ونسب إلى الكوفيين رأيا يقترب من رأي الخليل، لكنه أغفل توجيه الخليل لكسر همزة الوصل في "اذْهَب" ونحوه مع فتح ثالثه، وعدَّ الكسر هنا ترجيحاً لرأي البصريين، وهو في النهاية انتصر لرأي البصريين.

---

(1) الأنباري، الإنصاف (ج738/2).

(2) المرجع السابق، ص ص738-739.

(3) المرجع نفسه، ص739.

(4) المرجع نفسه ص740.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-المسألة

الأصل في (نعم وبئس) أفعلان هما أم اسمان ؟

قال ابن خالويه: "والأصل في نِعْمَ وبِئْسَ: نَعِمَ وبَئِسَ، فلما كانا فعلين غير متصرفين، وعين الفعل حرف من حروف الحلق أتبعوا فاء الفعل عينه"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسالة:

ذهب البصريون إلى أنَّ "نعم وبئس" فعلان ماضيان جامدان، يفيدان المدح والذم، يقول سيبويه: "وأصل نِعْمَ وبِئْسَ: نَعِمَ وبَئِسَ، وهما الأصلان اللذان وضعا في الرداءة والصلاح، ولا يكون منهما فعل لغير هذا المعنى"[2] ويقول أيضاً: "لأنهن أفعالٌ، والأفعال على التذكير"[3].

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان"[4].

وقد استدل البصريون لهذا المذهب بأدلة جاء تفصيلها في كثير من كتب النحو، وبخاصة في كتاب الإنصاف، نورد هنا أهم هذه الأدلة:

أولاً: اتصال الضمير المرفوع بهما، كما يتصل بالأفعال المتصرفة، نحو: نعما رجلين، ونعموا رجالاً، يقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما فعلان اتصال الضمير المرفوع بهما على حدّ اتصاله بالفعل المتصرف؛ فإنه قد جاء عن العرب أنَّهم قالوا: "نِعْمَا رجلين، ونِعْمُوا رجالاً" وحكى ذلك الكسائي، وقد رفعا مع ذلك المظهر في نحو: "نعم الرجلُ، وبئس الغلامُ" والمضمر في نحو: "نعم رجلاً زيدٌ، وبئس غلاماً عمرٌو"، فدلَّ على أنهما فعلان"[5].

ثانياً: اتصال تاء التأنيث الساكنة بهما، وذلك نحو: "نعمتِ المرأة، وبئست الجارية"، يقول ابن يعيش: "ومن ذلك أنَّه تلحقها تاء التأنيث الساكنة وصلاً ووقفاً، كما تلحق الأفعال، نحو: نعمتِ الجارية هند، وبئستِ الجارية جاريتك، كما تقول: قامتْ هند، وقعدتْ"[6].

ثالثاً: إنهما مبنيان على الفتح، كالأفعال الماضية المتصرفة، يقول ابن يعيش: " وأيضاً فإنَّ آخرهما مبني على الفتح من غير عارض عرض لهما، كما تكون الأفعال الماضية كذلك"[7].

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج101/1).

(2) سيبويه، الكتاب (ج179/2).

(3) المرجع السابق، ص266.

(4) الأنباري، الإنصاف (ج97/1م14).

(5) المرجع السابق ص104م14.

(6) ابن يعيش، شرح المفصل (ج127/7).

(7) المرجع السابق، ص127.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وما ذهب إليه البصريون يحتاج إلى مناقشة من جانبين:

أولاً: إنَّ "نعم وبئس" تفتقران إلى عنصرين من عناصر الفعل، وهما الدلالة على الحدث والزمن، يقول ابن أبي الربيع: "فأمَّا نعم وبئس فليس فيهما دلالة على زمان ولا حدث"[1].

ثانياً: إنَّ "نعم وبئس" لا تتصرفان إلى مضارع وأمر، والتصرف خاصية من أهم خصائص الفعل، يقول النحاس: "الفعل ما دلَّ على المصدر، وحسن فيه الجزم والتصرف، مثل: قام يقوم، وقعد يقعد، وما أشبه ذلك"[2].

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ "نعم وبئس" اسمان، يقول ابن الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ نعم وبئس اسمان مبتدآن"[3].

وقد استدل الكوفيون بالأدلة التالية:

أولاً: دخول حرف الجر عليها: نحو: ما زيد بنعم الرجل، يقول ابن الأنباري: " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما، فإنه قد جاء عن العرب أنها تقول: "ما زيدٌ بِنِعْمَ الرجلُ"، قال حسان ابن ثابت:

ألسْتُ بنعمَ الجارُ يُؤْلَفُ بيتُهُ أخا قلةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِما(4)

وحُكي عن بعض فصحاء العرب أنَّه قال: "نِعْمَ السَّيْرُ على بِئْسَ الْعَيْرُ"[5]

ثانياً: دخول حرف النداء نحو: يا نعم المولى، ونعم النصير، يقول الأنباري: "الدليل على أنهما اسمان أنَّ العرب تقول: "يا نعم المولى، ونعم النصير" فنداؤهم نعم يدل على الاسمية؛ لأن النداء من خصائص الأسماء"[6].

ثالثاً: إنَّ العرب قالت: "نَعِيْمَ الرجلُ زيدٌ"، وليس في أمثلة الأفعال فعيل البتة، فدلّ هذا على أنَّهما اسمان[7].

وما ذهب إليه الكوفيون يحتاج إلى مناقشة من خمسة جوانب، وهي:

---

(1) ابن أبي الربيع، البسيط (ج1/580).

(2) أبو جعفر النحاس، التفاحة (14).

(3) الأنباري، الإنصاف (ج1/97م14).

(4) البيت من الطويل لحسان بن ثابت، انظر ديوان حسان بن ثابت (298)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج7/127).

(5) الأنباري، الإنصاف (ج1/98م14).

(6) المرجع السابق، ص99م14.

(7) انظر: المرجع نفسه، ص104م14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: إنَّ "نعم وبئس" تفتقران إلى أهم خاصية من خصائص الاسم، وهي الدلالة على معنى في نفسها؛ لأن الاسم كما يقول النحاة، كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه[1].

ثانياً: إنَّ التنوين و (ال) التعريف لا يدخلان عليهما، وهما علامتان من علامات الاسم.

ثالثاً: إنَّ ما استدلوا به من نداء "نعم وبئس" مردود بأنَّ المنادى محذوف، والتقدير: يا الله أنت نعم المولى، يقول العكبري: " وأما دخول (يا) عليها في نحو قولهم: "يا نعم المولى" فالمنادى محذوف، أي: يا الله أنت نعم المولى"[2].

رابعاً: إنَّ استدلالهم بقول العرب: "نَعِيْمَ الرجلُ زيدٌ" مردود بأنه شاذ، يقول العكبري: "وأما ما حكى أنَّهم قالوا "نعيم" فشاذ"[3].

خامساً: أما دخول حرف الجر عليهما فلا يدل على اسميتها؛ لأن حكاية القول مقدرة فيما استدلوا به، والتقدير في: "ما زيد بنعم الرجل" هو: ما زيد برجل مقول فيه نعم الرجل[4].

أما ابن أبي الربيع فقد انفرد برأي خالف فيه النحاة جميعهم، فلم يؤيد الكوفيين ولا البصريين، وإنما ذهب إلى أنها حروف من حروف المعاني، يقول: "فأما نِعْمَ وبئس فليس فيهما دلالة على زمان ولا حدث، وإنما جِيء بهما تعظيماً أو تحقيراً للاسم الذي بعدها، وليست الأفعال مأخوذة من المصادر لذلك. هذا إنَّما هو للحروف، وهو الدلالة على معنى في الغير"[5].

واضح أن ابن أبي الربيع قد خالف النحاة مخالفة واضحة، فلم يؤيد فيها البصريين ولا الكوفيين، وإنما نظر إلى المعنى، فوجد أنهما حرفان من حروف المعاني، يفيدان المدح والذم، وليست لهما علاقة بالفعلية ولا الاسمية.

وقد أخذ بهذا الرأي الدكتور خليل عمايره في كتابه "في نحو اللغة وتراكيبها"، فذهب إلى أنهما عنصران يفيدان توكيد الجملة الاسمية، يقول: "ومن الأدوات التي تضاف إلى الجملة التوليدية الاسمية ما يسميه نحاة البصرة أفعال المدح والذم (نعم وبئس وحبَّذا)"[6]، ويقول في موطن آخر: "ولمَّا أراد المتكلم مزيداً من المدح والثناء أو التعظيم والإشادة بالمتحدث عنه في موضوع معين، ...، فقد أدخل عنصراً جديداً من عناصر التحويل، وهو الأداة التي تفيد ذلك، وهي (نِعْمَ) بكسر وسكون، أو حبَّذا، فليست الأولى مأخوذة من (نَعِمَ) بفتح وكسر، ولا لغات فيها

---

(1) الصيمري، التبصرة والتذكرة (ج74/1).

(2) العكبري، اللباب (ج180/1).

(3) المرجع السابق، ص181.

(4) انظر: الأنباري، الإنصاف (ج112/1م14).

(5) ابن أبي الربيع، البسيط (ج580/1).

(6) خليل عمايره، في نحو اللغة وتراكيبها (110).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تصل إلى ثمان كما يرى ابن جني وابن عصفور وغيرهما، فكلٌّ كلمة منهما كلمة قائمة بذاتها، لها دورها في المعنى، ولا أثر لها في المبنى، وهي عنصر تحويل بالزيادة"[1].

أما الدكتور تمام حسان فقد قسَّم الكلمات في العربية إلى سبعة أقسام، هي الاسم والفعل والضمير والخوالف والظروف والأداة، وقد جعل "نعم وبئس" من الخوالف، فهي كما يقول: "كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية، أي من الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه"[2].

وقد رفض الدكتور تمام حسان أن تكون "نعم وبئس" من الأفعال أو الأسماء؛ لأنها، فيما يرى، لا تقبل كل علامات الأفعال أو الأسماء، يقول: "وغفل الأولون عن أنَّ هذين اللفظين لا يقبلان من علامات الأفعال إلا هذه التاء الساكنة، أما تاء فعلت وياء افعلي ونون اقبلن والتصرف إلى مضارع وأمر، بل التصرف في داخل الإسناد فيما عدا قبول تلك التاء، فلا يقبل شيئاً منه، وكل ذلك يطعن في فعليتها، وغفل الأخرون عن أنَّ حرف الجر يدخل على الجملة المحكية حين يقصد لفظها فليس في دخول الباء على نعم في "والله ما هي بنعم الولد" ما يؤكد اسميتها، ولا سيما إذا نظرنا إلى إبائها قبول بقية علامات الأسماء"[3].

فهذان اللفظان، كما يرى الدكتور تمام، من الأساليب الإنشائية التي تشير إلى انفعال، ويكون فيها كثير من المبالغة، يقول: "وإنَّما معناهما الإفصاح عن تأثر وانفعال دعا إلى المدح أو الذم، بل إنَّ ابن جني في اللمع يقول إنَّ معناها المبالغة في المدح والذم، وتعبيره بالمبالغة يتجه اتجاه تعبيري بالإفصاح، وفي كلا التعبيرين إشارة إلى ما هو أكثر من مجرد المدح أو الذم"[4].

---

(1) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها (113).

(2) تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها (113).

(3) المرجع السابق، ص115.

(4) المرجع نفسه، ص115.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-المسألة

همزة (بَيْنَ بَيْنَ) متحركة أو ساكنة؟

قال ابن خالويه: "وقرأ قالون وأبو عَمْرٍو ﴿هَآ أَنْتُم﴾ يَمُدَّان ولا يهمزان؛ وإنما مدّا؛ لأنَّ الهمزةَ الثانيةَ بين بين فمدّا تمكينا لها، والهاء مبدلةٌ أيضاً من همزة في قراءتهما.

وقرأ الباقون: ﴿هَا أَنْتُمْ﴾ (1) كأنهم جعلوا "ها" تنبيهاً "وأنتم" إخبار غيرُ استفهام. ويجوز أن يكون استفهاماً، والأصل: آأنتم كما قرأ ابن عامر ﴿آأنذَرتهُم﴾ (2) بهمزتين بينهما ألفٌ، ثم قلب من الهمزة الأولى هاءً، وذلك ضعيف؛ لأنه إنما تدخلُ الألفُ حاجزاً بين الهمزتين كراهيةً لاجتماعهما، فإذا قلبت الأولى هاءً فليس هناك ما يُسْتَثْقَلُ"(3).

وقال ابن خالويه أيضاً: "قرأ عاصم وحمزة والكسائي ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾(4) بهمزتين على أصل الكلمة. فالهمزة الأولى ألفُ التَّسوية على لفظ الاستفهام، والألف الثانية ألف القَطع.

وقرأ ابن عامر﴿آأنذرتهم﴾ بهمزتين بينهما مدة كأنه كره أن يجمعَ بين همزتين وأن يحذف إحداهما/ قال الشاعر – شاهداً لقراءة ابن عامر:

تطَالَلْتُ فَاسْتَشْرَفْتُهُ فَعَرَفْتُهُ فَقُلْتُ لَهُ آأنت زيدُ الأَرَاقِمِ(5)

وقرأ أبو عَمْرٍو ونافعٌ وابن كثير ﴿آنذرتهم﴾ كرهوا الجمع بين همزتين فلينوا الثانية كما تقول: آمن، وآدم، وآزر غير أن ابن كثير أقصر مداً من أبي عمرٍو ونافع"(6).

وقال ابن خالويه في موضع آخر: "وروي عن الكسائي: ﴿ءَأَلْهَاكُمُ﴾ بهمزتين مثل: ﴿ءَأَنْذَرْتَهُمْ﴾ والصحيح عن السبعة كلهم ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ (7) على الخبرِ بألفٍ واحدةٍ"(8).

وإليك تفصيل القول في المسألة:

---

(1) [آل عمران:66]

(2) [البقرة:6]

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج114/1).

(4) [البقرة:6]

(5) البيت من الطويل لذي الرمة انظر: ديوانه (ج1849/3)، والفارسي، الحجة (ج279/1) وروايته في ديوان ذي الرمة وفي الحجة: (زيد الأرانب)، والأزهري، تهذيب اللغة (ج73/1)، والواحدي، التفسير الوسيط (ج104/2).

(6) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج59/1-60).

(7) [التكاثر:1]

(8) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج524/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قال سيبويه: "اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثةُ أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل.

أما عن التخفيف فتصير الهمزة فيه بَيْنَ بَيْنَ"، ومعنى قولنا بين بين في هذا الموضع، وفي كل موضع يرد بعده من الهمز أن تجعلها من مخرج الهمزة ومخرج الحرف الذي منه حركة الهمزة . فإذا كانت مفتوحة جعلناها متوسطة في إخراجها بين الهمزة والألف، لأن الفتحة من الألف، وإذا كانت مضمومة فجعلناها ين بين أخرجناها متوسطة بين الهمزة والواو، وإذا كانت مكسورة جعلناها بين الياء وبين الهمزة[1].

قال الأنباري: "ذهب البصريون إلى أن همزة بَيْنَ بَيْن متحركة"[2].

يقول سيبويه[3]: واعلم أن الهمزتين إذا التقتا، فإن أهل التحقيق يحققون إحداها ويستثقلون تحقيقها، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة. فليس من كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول أبي عمرو. ومنهم من يحقق الأولى ويخفف الآخرة.

وكان الخليل يستحب هذا القول فقلت له: لِمَهْ؟ فقال: إني رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللتين تلتقيان في كلمة واحدة: أبدلوا الآخرة، وذلك في قوله تعالى: ﴿ **يَا وَيْلَتَىٰ أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ** ﴾[4]، وحقق الأولى. وكلٌّ عربي. وقياس من خفف الأولى أن يقول: يا ويلتا ألِدُ.

والمخففة فيما ذكرنا بمنزلتها محققة في الزنة، يدلك على ذلك قول الأعشى:

أَأَن رأت رجلا أعشى أضر به رَيْبُ المنون ودهر متبل خبلُ[5]

فلو لم تكن بزنتها محققة لانكسر البيت.

وأما أهل الحجاز فيخففون الهمزتين؛ لأنه لو لم تكون إلا واحدة لخففت.

حيث إن الشاهد في هذا البيت: تخفيف الهمزة من "أأن" وجعلها بين بين، والاستدلال بهذا على أن همزة بين بين في حكم المتحركة، ولولا ذلك لانكسر البيت، كما أنها لو كانت ساكنة لالتقى سكونها بسكون النون، وهذا لا يكون في الشعر إلا في القوافي، ويقول السيرافي: يقلبون الأولى ألفاً لأنها ساكنة وقبلها فتحة، ويجعلون الثانية بين بين. وكان أبو زيد يجيز إدغام الهمزة في الهمزة.

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب (ج3/541).

(2) الأنباري، الإنصاف (ج2/726).

(3) انظر: سيبويه، الكتاب (ج3/548-550).

(4) [هود:72]

(5) البيت من البسيط للأعشى في ديوانه (ص55).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكانت حجة أهل البصرة في بيت الأعشى، حيث ذكر الأنباري قائلاً: "فالنون ساكنة وقبلها همزة مخففة بين بين، فعلم أنها متحركة؛ لاستحالة التقاء ساكنين في هذا الموضع، وهذا لأن الهمزة إنما جعلت بين بين كراهية لاجتماع الهمزتين؛ لأنهم يستثقلون ذلك"[1].

أما أهل الكوفة، فقد ذهبوا "إلى أن همزة بين بين ساكنة"[2].

فكانت حجتهم بقولهم: "الدليل على أنها ساكنة أن همزة بين بين لا يجوز أن تقع مبتدأة، ولو كانت متحركة لجاز أن تقع مبتدأة، فلما امتنع الابتداء بها دلَّ على أنها ساكنة؛ لأن الساكن لا يبتدأ به"[3].

ولكن الأنباري خالف الكوفيين في رأيهم وأيد أهل البصرة، فرد عليهم قائلاً: "أما قولهم "إنه لا يجوز أن تقع مبتدأة" قلنا: إنما لم يجز أن تقع مبتدأة لأنها إذا جعلت بين بين اختلست حركتها وقربت من الساكن، والابتداء إنما يكون بما تمكنت فيه حركته، وإذا جعلت بين بين فقد زال ذلك التمكن وقربت من الساكن، وكما لا يجوز الابتداء بالساكن فكذلك لا يجوز الابتداء بما قرب منه"[4].

---

(1) الأنباري، الإنصاف (ج728/2).

(2) المرجع السابق، ص726.

(3) المرجع نفسه، ص726.

(4) المرجع نفسه، ص ص730-731.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-المسألة

العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام

قال ابن خالويه: "وقرأ الحسن وحده: ﴿وشركاؤُكم﴾[1] بالرفع فعطف ظاهراً على مكنى مرفوع، وإنما صلح ذلك حيث فصل بين المفعول فناب عن التأكيد، والتأكيد أن تقول: فاجمعوا أمركم أنتم وشركاؤُكم"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

أجاز الكوفيون العطف على المضمر المتصل المرفوع بدون توكيد في كل موضع من كلام وشعر[3].

وقد نسب النحاس الجواز إلى الكسائي، ففي إعراب قوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ﴾[4]، قال: "وقال الكسائي والأخفش ذكره في المسائل الكبير، و(الصابئون) عطف على الضمير الذي في (هادوا)"[5]. وهذا ما ذكره الأخفش حقيقة في معانيه[6]، وذلك حين جعله أحد وجهين خرج عليه رفع الصابئين، وهو أن عطف (الصابئون) على المضمر الذي في (هادوا).

أما البصريون فلا يجيزون العطف بدون توكيد، نص على ذلك الخليل وسيبويه والزجاج وابن السراج والسيرافي[7].

وقد خطأ الزجاج الأخفش من وجهين[8]:

إحداهما: إن العطف على المضمر المرفوع قبيح حتى يؤكد.

ثانيهما: إن هذا العطف يؤدي إلى اختلال المعنى، لأن المعطوف شريك المعطوف عليه، وهذا يعني أن الصابئين دخلوا في اليهودية، وهو محال.

---

(1) [يونس:71]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج271/1).

(3) انظر: ثعلب، مجالسه (ص174)، الأنباري، الإنصاف (ج474/2،م.66).

(4) [المائدة:69]

(5) انظر: الأخفش، معاني القرآن (ج474/2).

(6) المرجع السابق، ص474.

(7) انظر: سيبويه، الكتاب (ج278/1)، و(ج378/2)، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج179/2)، ابن السراج، الأصول (ج179/2)، السيرافي، هامش السيرافي على كتاب سيبويه (ج390/1).

(8) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج194/2)، النحاس، إعراب القرآن (ج509/1-510).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واستحسن المبرد حذف التوكيد إذا طال الكلام[1]، وتابعه النحاس في ذلك[2].

ومن الجدير بالذكر أن ابن السراج[3]: أجاز العطف من غير تأكيد إذا فصل بين الضمير وبين المعطوف بشيء، وإنه عندئذ حسن، ومثل له بنحو: ما قمت ولا عمرو. وهو في رأيه هذا متابع لسيبويه[4].

أما ابن جني فقد ذهب في قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾[5] في قراءة رفع "شركاؤكم"، قال: "أما بالرفع فرفعه على العطف على الضمير في (اجمعوا) وساغ عطفه عليه من غير توكيد للضمير في (اجمعوا) من أجل طول الكلام بقوله (أمركم) وعلى نحو من هذا يجوز أن نقول قم إلى أخيك وأبو محمد فتعطف على الضمير من غير توكيد وإن كان مرفوعاً ومتصلاً لما ذكرناه من طول الكلام بالجار والمجرور"[6].

ثم يذكر ابن جني أنه مثلما يمكن الاستغناء بطول الكلام عن التوكيد، كذلك يمكن الاستغناء ب (لا) عن التوكيد وطول الكلام إن كانت بعد حرف العطف، وهو ما أجازه في قوله تعالى: ﴿ما أشركنا ولا آباؤنا﴾[7] وهو رأي ابن السراج السابق، ومن قبله إمام النحاة سيبويه.

ويبدو أن أبا علي الفارسي لم يرتض أن تقم لا مقام التوكيد وقبلها الواو. وذهب بعضهم إلى أن هذا استدراك من أبي علي على البصريين قاطبة[8].

وعلل ابن جني سبب مراعاة التوكيد ووجوبه في هذا العطف واستحسان ما دونه في المرتبة ومما ينوب عنه وضعف وصولها إلى مرتبته، قال: "وذلك أن التوكيد وإن لم يكن في طول هذه الفروق والفصول فإن فيه معنى ليس فيها، وهو تثبيته معنى الاسمية للمضمر المتصل الذي شعث الفعل فمازجه وصار كجزء منه، فضعف عن العطف عليه، كما لا يجوز العطف على جزء من الفعل، فإذا وكد صار في حيز الأسماء ولحق بما يحسن العطف عليه بعد توكيد، كما حسن عليها"[9].

---

(1) انظر: المبرد، المقتضب (ج210/3)، وابن برهان، شرح اللمع (ج262/1)، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج241/1).

(2) انظر: النحاس، إعراب القرآن (ج266/4)، ابن النحاس، شرح المعلقات التسع (ج474/2).

(3) ابن السراج، الأصول في النحو (ج79/2).

(4) سيبويه، الكتاب (ج390/1).

(5) [يونس:71]

(6) ابن جني، المحتسب (ج314/1).

(7) [الأنعام:148]

(8) انظر: الزجاج، إعراب القرآن (ج600/2).

(9) ابن جني، المحتسب (ج131/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي موضع آخر من المحتسب يبدو فيه أنه مساير لرأي أستاذه ومتابعه، قال: "إن العوض ينبغي أن يكون في شق المعوض منه، وأن يكون قبل حرف العطف كقوله تعالى: ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾ [1]، فمن قرأ ﴿واتباعك﴾ [2] فهو معطوف على الضمير في (أنؤمن) أي: أنؤمن لك نحن وأتباعك الأرذلون؟ فإنما جاز العطف على الضمير المرفوع المتصل من غير توكيد لما وقع هناك من الفصل. وأما (لا) من قوله (ولا آباؤنا) فإنها بعد حروف العطف، فهي في شق المعطوف نفسه، لا في شق المعطوف عليه، والجامع بينهما طول الكلام بكل واحد منهما"[3]. أي أنه يجعل من طول الكلام العامل الأول والأقوى بديلاً لعدم التوكيد.

بقي أن نحقق القول فيما نقل عن الفارسي لنتثبت من صحته، وهو القائل: "فالمرفوع إذا أريد العطف عليه وجب الإتيان بالضمير المنفصل نحو قولك: اذهب أنت وزيد. فإن قلت: اذهب وزيدٌ، وذهبت وزيد كان قبيحاً، وهو شيء لا يكاد يعرف في غير الشعر، وإنما يجيء في الكلام إذا حصل فصل، كقوله تعالى: "وما أشركنا ولا آباؤنا" وذاك أن (لا) فصل بين حروف العطف وبين المعطوف، وإنما قبح العطف على المضمر المرفوع غير المنفصل لأنه إما أن يكون مستكناً في الفعل، أو متصلاً به اتصال الجزء كالألف في قاما.."[4]، فرأيه من رأي أصحابه أن الفصل يقوم مقام التوكيد.

---

(1) [الشعراء:111]

(2) الفراء، معاني القرآن (ج281/2). حيث ذكر الفراء: أو بعض القراء قرأ واتباعك ولكني لم أجده عن القراء المعروفين. وهو وجه حسن.

(3) ابن جني: المحتسب (ج131/2).

(4) الجرجاني، المقتصد (ج957/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-المسألة

القول في مسألة قوله تعالى: ﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾[1]

قال ابن خالويه: " "يدخل من يشاء في رحمته والظالمينَ" في موضع نصبٍ بتقدير فعل قبله، ومعناه وعذَّب الظالمين أعد لهم، ولو رفع الظالمين يجعله ابتداء وخبراً كان صواباً بإجماع النحويين"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

ذكرت هذه المسألة في كتاب ائتلاف النصرة، حيث قال الزبيدي: "إن عامل النصب في الظالمين حسب مذهب البصريين، أنه من باب اشتغال الفعل عن المفعول بضميره، فيكون نصباً بإضمار فعل يفسره ما بعده؛ أي: ويعذب الظالمين؛ لأن إعداد العذابِ عذاب.

وقال الكوفيون: إنما نصب؛ لأن الواو ظرف للفعل، وهو (أعد)"[3].

قال النحاس[4]: "نصب الظالمين عند سيبويه بإضمار فعل يفسره ما بعده أي ويعذبُ الظالمين.

أما الكوفيون فقالوا: نصبت لأن الواو ظرف للفعل أي ظرف لأعد. قال أبو جعفر: وهذا يحتاج إلى أن يبين ما الناصب، وقد زاد الفراء في هذا إشكالاً فقال[5]: يجوز رفعه وهو مثل: ﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾[6]. قال أبو جعفر: وهذا لا يشبه من ذلك شيئاً إلا على بُعد. لأن قبل هذا فعلاً فاختير فيه النصب لضمر فعلاً ناصاً فيعطف ما عمل فيه الفعل، والشعراء ليس يليهم فعل، وإنما مبتدأ وخبره. قال عز وجل: ﴿وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾[7] وهاهنا يدخل من يشاء في رحمته ويجوز الرفع على أن يقطعه من الأول.

قال أبو حاتم حدثني الأصمعي، قال سمعت من يقرأ (والظالمون) بالرفع، وفي قراءة عبد الله (وللظالمين) بتكرير اللام[8].

---

(1) [الإنسان:31]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج425/2).

(3) الزبيدي، ائتلاف النصرة (م.124، ص106).

(4) النحاس، إعراب القرآن (ج109/5-110).

(5) الفراء، معاني القرآن (ج220/3).

(6) [الشعراء:224]

(7) [الشعراء:223]

(8) الفراء، معاني القرآن (ج220/3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقال السمين الحلبي في الدر المصون[1]: "منصوبٌ على الاشتغال بفعل يفسره "أعد لهم" من حيث المعنى لا من حيث اللفظ، وتقديره: وعذب الظالمين، ونحوه: "زيداً مررت به"، أي: جاوزت ولابست، وكان النصب هنا مختاراً لعطف جملة الاشتغال على جملة فعلية قبلها، وهي قوله: "يدخلُ". وقرأ الزبير وأبان بن عثمان وابن أبي علبة "والظالمون" رفعاً على الابتداء، وما بعده الخبر، وهو مرجوح لعدم المناسبة. وقرأ ابن مسعود "وللظالمين" بلام الجر.

وفيه وجهان، المشهور: أن يكون "للظالمين" متعلقاً ب"أعد" بعده ويكون "لهم" تأكيداً. والثاني: –وهو ضعيفٌ جداً– أن يكون من باب الاشتغال، على أن نقدر فعلاً مثل الظاهر، ويجر الاسم بحرف جر. فنقول: "بزيدٍ مررت به"، أي: مررت بزيدٍ مررت به. والمعروف في لغة العرب مذهب الجمهور، وهو إضمار فعل ناصب موافق للفعل الظاهر في المعنى. فإن ورد نحو "بزيدٍ مررت به" عد من التوكيد، لا من الاشتغال.

(1) السمين الحلبي، الدر المصون (ج627/10).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6-المسألة

عطف البيان بالمعارف والنكرات

قال ابن خالويه: "قرأ نافعٌ وابنُ عامر ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنْتُمْ حُرُمٌ وَمَنْ قَتَلَهُ مِنْكُمْ مُتَعَمِّدًا فَجَزَاءٌ مِثْلُ مَا قَتَلَ مِنَ النَّعَمِ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنْكُمْ هَدْيًا بَالِغَ الْكَعْبَةِ أَوْ كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا لِيَذُوقَ وَبَالَ أَمْرِهِ﴾[1] مضافاً. وقرأ الباقون منوناً، ورفعوا الطعام؛ لأنَّ الطعام هي الكفارة"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

وهذه المسألة من المسائل التي ذكرها الزبيدي في كتابه ائتلاف النصرة، فقال: "يشترط عند البصريين في عطف البيان أن يكون بالمعرفة على المعرفة، ولا يجوز بالنكرات. وقال الكوفيون: يكون بالمعارف والنكرات أيضاً"[3].

قال أبو حيان الأندلسي في ارتشاف الضرب في باب عطف البيان: "ومذهب البصريين[4] أنه لا يكون إلا معرفة تابعاً لمعرفة، وخصه بعضهم بالعلم اسماً، أو كنية أو لقباً.

وذهب الكوفيون، وتبعهم الفارسي، وابن جني، والزمخشري إلى أنه يكون في النكرة تابعاً لنكرة، واختاره ابن عصفور، وابن مالك"[5].

وذكر الحلبي في الدر المصون[6]: ورفعُ "طعام" على أحد ثلاثة أوجه، أحدها: أنه بدل من "كفارة" إذ هي من جنسه. الثاني: أنه عطف بيان لها، قاله الفارسي[7]. ورده الشيخ[8] بأن مذهب البصريين اختصاص عطف البيان بالمعارف دون النكرات. قلت: يخالف في ذلك ويستدل بأدلة، منها: ﴿شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ﴾[9]، فـ "زيتونةٍ" عنده عطف بيان لـ "شجرة"، والبدل فيها محتمل فلا حجة له، والبدل قد يجيء للبيان.

---

(1) [المائدة:95]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج149/1).

(3) الزبيدي، ائتلاف النصرة (ص101).

(4) انظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد (ج423/2)، ابن مالك، شرح التسهيل (ج326/3).

(5) أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج1943/5).

(6) انظر: الحلبي، الدر المصون (ج425/4).

(7) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع (ج348/2).

(8) أبو حيان، البحر المحيط (ج20/4).

(9) [النور:35]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فنلاحظ أن ما ذكره العلماء واضح بين، فكلهم فصلوا القول على أن الكوفيين أجازوا عطف البيان بالنكرات، وأما أهل البصرة فلا يجيزون ذلك أبداً إلا بالمعارف.

7-المسألة

وزن "ميت" ونحوها

قال ابن خالويه: "قرأ نافع وحده ﴿مَيِّتاً﴾ [1] بالتشديد، والأصل ميوت على (فيعل) عند البصريين، فقلبوا من الواو ياءً وأدغموا الياء في الياء"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

ذكر الأنباري هذه المسألة في كتابه الإنصاف، حيث فصل القول في آراء المذهبين الكوفي والبصري قائلاً: "ذهب الكوفيون إلى أن وزن "ميِّت" في الأصل على فَعيلٍ، نحو مَوِيت. وذهب البصريون إلى أن وزنه فَيْعِلٌ -بكسر العين- وذهب قوم إلى أن وزنه في الأصل على فَيْعَلٍ بفتح العين"[3].

ذهب الزجاجي في كتابه اشتقاق أسماء الله قائلاً[4]: "واختلف النحويون في وزن ميت فقال البصريون: وزنه "فَيْعل" وأصله "ميْوت" قلت الواو ياء لسكون ما قبلها. وأدغمت الياء الأولى في الثانية فقيل: "ميِّت"، ومثل ذلك "سيِّد" أصله "سَيْود" فقلبت الواو ياء وأدغمت الأولى في الثانية. وأما "مَيْت" فإنما هو تخفيف "ميِّت" كما قيل "هيِّن" و "هَيْن" و "طيّب" و "طيْب".

وقال الفراء[5]: أصله "مَويْت" عل "فعيل" ثم أعلت الواو وقلبت وأدغمت، قال: لأن ليس في كلام العرب "فيعل" بكسر العين إنما فيه فيعل مثل بيطر وبيدر فقال البصريون: "فيعل" بكسر العين بناء اختص به المعتل لأنهم يخصون المعتل بما لا يكون في الصحيح، كما قالوا: "قاضٍ" و "قضاة" و "رام" و "رماة"، وما أشبه ذلك مما لا نظير له في الصحيح.

ومما سبق يتبين لي ما ذهب إليه كل من مدرستي البصرة والكوفة فيما يتعلق بهذه المسألة، ولقد رأيت أن البصريين قد انقسم رأيهم إلى قسمين: قسم يرى بأن العين كانت في الأصل مفتوحة، وقسم يرى بأن العين كانت في الأصل مكسورة، وككل المسائل الخلافية التي دارت بين النحاة فلقد دعم كل فريق مذهبهم بكل ما أوتي من حجة، وحاول إثبات ما يرى بالعقل أو بالنقل، من أجل اعتماد رأيه، واختيار قوله، وفيما يلي أعرض لحجة كل من الفريقين:

---

(1) [الأنعام:122]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج1/168-169).

(3) الأنباري، الإنصاف (ج2/795-796،م.115).

(4) الزجاجي، اشتقاق أسماء الله (ص142).

(5) ابن مالك، شرح الشافية (ج2/176). وفيه مذهب الفراء.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن أصله فعِيلٌ نحو: سويد وهوين وميت لأن له نظيراً في كلام العرب، بخلاف فيْعل؛ فإنه ليس له نظير في كلامهم، فلما كان هذا هو الأصل أرادوا أن يعلُّوا عين الفعل كما أعلت في "ساد يسود" وفي "مات يموت" فقدمت الياء الساكنة على الواو فانقلبت الواو ياء؛ لأن الواو والياء إذا اجتمعتا والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء وجعلوها ياء مشددة.

ومنهم من قال: أصله سويد وهوين وميت، إلا أنهم لما أرادوا أن يعلوا الواو كما أعلوها في "ساد ومات" قلبوها، فكان يلزمهم أن يقلبوها ألفاً، ثم تسقط لسكونها وسكون الياء بعدها، فكرهوا أن يلتبس فَعِيل وفَعِل، فزادوا ياء على الياء ليكمل بناء الحرف ويقع الفرق بها بين فعيل وفَعِل ويخرج على هذا نحو سويق وعويل، وإنه إنما صح لأنه غير جارٍ على الفعل"[1].

وكما هو واضح لي من خلال حجة الكوفيين فإنها تنقسم إلى قسمين: قسم يتخذ من الاستعمال والنظير نقطة ارتكاز له في المسألة، وقسم يتخذ من الإعلال بالقلب ومن ثم الإعلال بالحذف نقطة ارتكاز كي يعلل ما جرى في هذه الكلمة من تغير في الصيغة.

"وأما البصريون فقالوا: إنما قلنا إن وزنه فيْعَل؛ لأن الظاهر من بنائه هذا الوزن، والتمسك بالظاهر واجب مهما أمكن.

والذي يدل على ذلك أن المعتل يختص بأبنية ليست للصحيح؛ فمنها فُعَلَة في جمع فاعل نحو قاضٍ وقضاة، ومنها فيعلولة نحو كينونة وقيدودة، والأصل كيّنونة وقيّدودة"[2].

ولقد انتقل الكلام عند البصريين عن موضوع آخر بعيد عن القضية الأساسية التي هي محور الخلاف في هذه المسألة، وانتقل حديثهم كما نرى في الفقرة الثانية من الحجة عن كلمات أخرى تختص بأوزان المعتل التي يختلف بها عن الصحيح، وهي حجة لا دخل لها بالمسألة، ومن هنا فإننا استبعدنا الحديث عنها؛ لأنها لا تخدم المسألة، ولأن ذكرها يطيل الكلام بغير فائدة.

والأنباري يقف إلى جانب البصريين، ويورد الرد على الكوفيين لإبطال مذهبهم، فيذكر أن قولهم على "فعيل" ثم قلبوا وحذفوا وغيروا، فإن هذا ليس له نظير في الكلام، خصوصاً أن ياء "فعيل" لا تتقدم على عينه في الصحيح، وما كان غير جائز في الصحيح فأولى به ألا يجوز في غير الصحيح.

---

(1) الأنباري، الإنصاف (ج796/2).

(2) المرجع السابق، ص ص796-797.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن حجة الكوفيين أنهم قالوا أنه كان بقلب الواو ألفاً، ثم حين سكنت الألف وتحرك ما قلها حذفت، ثم كي لا تلتبس هذه الكلمة بـ "فَعيل" ضعفوا ياءها، وهذا كلام عند الأنباري باطل، وذلك لو جاز أن يكون الأمر على ذلك لما وجدنا: ميْت، وهيْن، بالتخفيف دون التشديد.

وأما ذكرهم أنه لم يجدوا في الأوزان "فيعِل"، فأجاب عليه الأنباري بأن المعتل له من الأوزان ما لا يتاح للصحيح من أوزان، وبالتالي فإن الأمر كان على ذلك[1].

ولقد تعرض الدكتور عبد الصبور شاهين لهذه المسألة، غير أنه لم يفصل القول فيها كثيراً، وإنما اقتصر على القول بأن هذه الكلمة تحتوي مزدوجاً حركياً يصعب نطقه في العربية، ومن هنا فإن اللغة مالت إلى التخفيف والتسهيل، ثم قال بأن الواو فعلاً قد قلبت ياءً في هذه المسألة[2].

(1) الأنباري، الإنصاف (ج2/802).

(2) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية (ص189-190).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8-المسألة

الحكم الإعرابي لغدوة بعد لدن

قال ابن خالويه: "ولها عندي وجهان "أي الغدوة":

أحدهما: أن "غُدوةٌ" تنصبها العربُ مع "لدن" فيقولون: لدن غدوة تشبيهاً بعشرينَ درهماً، فلما أشبهت المنكور دخلتها الألف واللام"[1].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

"ذهب الكوفيون إلى رفع غدوةُ بعد لدن على إضمار كان تامةً، وهذا لا يعرفه البصريون، ولا يجوزونه، واتفقوا على أنها منصوبة. والجر هو القياس.

ونصبها إما على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول به، أو على إضمار (كان) ناقصة واسمها"[2].

وكان أبو حيان من المؤيدين لأهل البصرة بنصب غدوة بعد لدن فقال[3]: "وقوله وإنْ كان غدوة نصب أيضاً أي: وإن كان المفرد لفظ غدوة فجوز الجر على الأصل، والنصب إذا جاءت بعد لدن. وقد تزاد ما بين لدن وغدوة المنصوبة. وقال يونس في كتاب النوادر له: "بعضهم ينصب ما بعد لدن ، فيقول: لدن غدوةً، وبعضهم ينصب مع حذف النون، فيقول: لدُ غدوةً". ولا يعني يونس أنه ينتصب بعد لدن كل اسم، إنما المحفوظ نصب غدوة فقط.

وقال ابن خروف: الإضافة في لدن غدوة أكثر. وقد وجهوا نصب غدوة بلدن بأنها شبهت نونها وإن كانت من بنية الكلمة بالتنوين؛ إذ صارت هذه النون تثبت تارة وتحذف تارة أخرى، فأشبهت ضارباً، فكما قالوا ضاربٌ زيداً قالوا لدن غدوةً.

وأجاز بعضهم انتصاب غدوة على إضمار كان مضمراً فيها اسمها، كما قال سيبويه[4]: "من لدُ شَولاً"، أي من لدُ كانت شولاً.

وقيل[5]: "لا ينصب لدن غيرَ غدوة، فلا تقول، لدن بكرةً؛ لأنه لم يكثر في كلامهم".

فإن قلت: فمن رفع، فقال غدوةٌ، وجر، فقال: غدوةٍ، ما الذي دعاه إلى الصرف، ولا إشكال فيه كما في النصب؟

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج1/391).

(2) الزبيدي، ائتلاف النصرة (ص72-73).

(3) أبو حيان، التذييل والتكميل (ج8/74-75).

(4) سيبويه، الكتاب (ج1/264-265).

(5) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب (ص543)، وسيبويه، الكتاب (ج3/119).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فالجواب: أنهم لما أوجبوا صرفها منصوبة –وهو الأكثر من أحوالها– حملوا الجر عليه لأنه أخوه، فصار لها تنوين في الحالتين، فحملوا الرفع عليهما، والرفع هنا دخيل النصب، فلما كان فرعاً في هذا الموضع حمل على النصب في التنوين[1].

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب (543–545).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9-المسألة

تقديم التمييز على عامله

قال ابن خالويه: " قرأ حمزة والكسائيُّ وحفصٌ عن عاصمٍ ﴿فله جزاءً الحُسْنَى﴾[1] بالنصب منوناً، فنصبُهُ على ضربين، أحدهما:

نصب على التَّمييز، وهذا فيه ضعفٌ؛ لأن التمييز يقبُح تقديمه كقوله: تفأ زيدٌ شَحْماً، وتصببَ عَرَقاً، وما في السماء موضعُ راحةٍ سحاباً، وله دنٌّ خلًّا، ويقبح له خلًّا دنٌّ، فأما عرقاً تصبب فما أجازهُ من النحويين إلا المازنيُّ"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

ذكرت هذه المسألة في كتب الخلاف، وهي خلاف بين أهل البصرة والكوفة.

قال الأنباري: "اختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذا كان العامل فيه فعلاً متصرفاً نحو "تصبب زيدٌ عرقاً، وتفقأ الكبش شحماً": فذهب بعضهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك أبو عثمان المازني وأبو العباس المبرد من البصريين. وذهب أكثر البصريين إلى أنه لا يجوز"[3].

وذكر العكبري قائلاً: "لا يجوز تقديم المميز على العامل فيه متصرفاً كان أو غير متصرف، فالمتصرف نحو طاب زيدٌ نفساً، وغير المتصرف نحو عشرون درهما. وقال الكوفيون: يجوز تقديمه عليه إذا كان متصرفاً، وإليه ذهب بعض البصريين"[4].

يقول المبرد[5]: "واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمه، لتصرف الفعل. فقلت: تفقأت شحماً. وتصببت عرقاً. فإن شئت قدمت، فقلت: شحماً تفقأت. وعرقاً تصببت".

وسيبويه لا يجيز هذا، فيقول: "وقد جاء من الفعل ما أنفذ إلى مفعول، ولم يقوَ قوة غيره مما قد تعدى إلى مفعول، وذلك قولك: "امتلأت ماء، وتفقأت شحماً. ولا تقول: امتلأته ولا تفقأته ولا يعمل في غيره من المعارف، ولا يقدم المفعول فيه، فتقول: ماء امتلأت، كما لا يقدم المفعول فيه في الصفات المشبهة، ولا في هذه الأسماء، لأنها ليست كالفاعل، ولا لأنه فعل لا يتعدى إلى مفعول، وإنما هو بمنزلة الانفعال، وإنما أصله: امتلأت من الماء، وتفقأت من الشحم"[6].

---

(1) [الكهف:88]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج1/416).

(3) الأنباري، الإنصاف (ج2/828،م.120).

(4) العكبري، التبيين (ص394).

(5) المبرد، المقتضب (ج3/36).

(6) سيبويه، الكتاب (ج1/105).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"ألا ترى أنه يقول: هذا زيد قائماً. ولا يجيز: قائماً هذا زيد؛ لأن العامل فيه غير فعل. وتقول: راكباً جاء زيد؛ لأن العامل فعل؛ فلذلك أجزنا تقديم التمييز إذا كان العامل فعلاً. وهذا رأي أبي عثمان المازني"[1].

وذكر الأنباري حجة أهل الكوفة وحجة أهل البصرة فقال[2]: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على جواز تقديم التمييز من القياس، لأن هذا العامل فعل متصرف؛ فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة".

أما أهل البصرة فاحتجوا بأن قالوا بعدم الجواز: "لا يجوز تقديمه على العامل فيه، وذلك لأنه هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت "تصبب زيد عرقاً" أن المتصبب هو العرق".

ورد الأنباري على كلمات الكوفيين قائلاً: "وأما قولهم إنه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة، قلنا: الفرق بينهما ظاهر، وذلك لأن المنصوب في "ضرب زيد عمراً" منصوب لفظاً ومعنى، وأما المنصوب في نحو "تصبب زيد عرقاً" فإنه وإن لم يكن فاعلاً لفظاً فإنه فاعل معنى، فبان الفرق بينهما"[3].

---

(1) المقتضب، المبرد (ج36/3).

(2) الأنباري، الإنصاف (ج829/2-830).

(3) المرجع السابق، ص831.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: ما اتفق فيه ابن خالويه مع الكوفيين.

1-المسألة

إذا التقى مثلان متحركان من كلمتين أو وليا ساكنا، هل الحكم الإدغام ؟

يقول ابن خالويه: "قرأ أبو عمرٍو وحده ﴿فِيهْ هُدًى﴾[1] بإدغام الهاء في الهاء، وكذلك يفعل بالحرفين إذا التقيا، متجانسين كانا أو متقاربين، فالمتجانسان نحو: ﴿ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا ﴾[2] ﴿ نُكَذِّبَ بِآياتِ رَبِّنا ﴾[3] و ﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾[4] وإن كان الحرف الأول مشدداً لم يدغم نحو: ﴿أحلَّ لكم﴾[5] و ﴿مَسَّ سَقَرَ﴾[6] أو كانت الكلمةُ محذوفةَ عينِ الفعلِ نحو: ﴿ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ ﴾[7] و﴿ كُنتَ تَرْجُو﴾ [8] أو خَفّت الكلمةُ بعض الخِفَّةِ"[9].

ثم قال: "وقرأ الباقون كل ذلك بالإظهار. فحجة من أدغم قال: إظهار الكلمتين كإعادة الحديث مرتين، أو كخطو المقيد، فأسكن الحرف الأول وأدغمه في الثاني ليعمل اللسان مرة واحدة فقط؟

وأما من أظهر فإنه أتى بالكلام على أصله لتكثر حسناته، إذ كان له بكل حرف عشرُ حسناتٍ، وإنما الإدغام تخفيف وتقليل الكثير. واتفق القراء جميعاً على إدغام الحرفين المتجانسين والأول ساكن نحو قوله: ﴿أنِ اضْرِبْ بِّعصاك﴾[10]"[11].

---

(1) [البقرة:2].

(2) [البقرة:22].

(3) [الأنعام:27].

(4) [البقرة:20].

(5) [البقرة:187].

(6) [القمر:48].

(7) [الإسراء:74].

(8) [القصص:86].

(9) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج1/55).

(10) [الأعراف:160] ، [الشعراء:63].

(11) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج1/56).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإليك تفصيل القول في المسألة:

ذهب جمهور البصريين إلى منع جواز الإدغام في المتماثلين إذا كانا في كلمتين، وكان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرف مثله، حرف ساكن، وذهب الفراء إلى جواز الإدغام في مثل هذا.

قال سيبويه: "فأحسنُ ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواءٌ إذا كانا منفصلين، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعداً. ألا ترى أن بناتِ الخمسةِ وما كانت عِدته خمسة لا تتوالى حروفها متحركة، استثقالاً للمتحركات مع هذه العدة، ولا بد من ساكن.

ودليل سيبويه على ما ذكره:

يقول سيبويه: "ومما يدلك على أن الإدغام فيما ذكرت لك أحسن أنه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسة أحرف متحركة، وذلك نحو قولك: جَعَل لَّك وفَعَل لَّبيدٌ. والبيان في كل هذا عربيٌّ جيدٌ حجازيٌّ"[1].

وكلما توالت الحركات أكثرَ كان الإدغام أحسن. وإن شئت بينت.

وإذا التقى الحرفان المِثلان اللذان هما سواءٌ متحركين، وقبل الأول حرفُ مدٍّ، فإن الإدغام حسنٌ، لأن حرف المد بمنزلة متحرك في الإدغام"[2].

"ومما يدلك على أن حرف المد بمنزلة متحرك أنهم إذا حذفوا في بعض القوافي لم يجز أن يكون قبل المحذوف [إذا حذف الآخر] إلا حرف مد ولين، كأنه يعوض ذلك، لأنه حرف مطول"[3].

وإذا كان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرفٌ مثله سواءٌ، حرف ساكن، وذك كقولك: ابْنُ نُوحٍ، واسْمُ مُوسى، لا تدغم هذا[4].

وذكر سيبويه أمثلة كثيرة على ما لا يجوز إدغامه مثل:

عندما تقول: "هذا ثَوْبُ بَكر، البيان في هذا أحسنُ منه في الألف، لأن حركة ما قبله ليس منه فيكون بمنزلة الألف"[5]. "وتقول: هذا دَلْوُ وَاقد، وظبْيُ يَاسِرٍ، فتجري الواوين والباءين ههنا مجرى الميمين في قولك اسمُ مُوسَى، فلا تدغم"[6].

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج437/4).

(2) سيبويه، الكتاب (ج437/4).

(3) المرجع السابق، ص438.

(4) انظر: المرجع نفسه، ص438.

(5) المرجع نفسه، ص440.

(6) المرجع نفسه، ص442.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن الملاحظ أنَّ أبا عمرو بن العلاء قد خالف سيبويه وجمهور البصريين في هذه المسألة، حيث كان يرى الإدغام في ذلك كله أنه جائز، وقد تابعه في هذا الرأي، الفراء وهو إمام وعلم من أعلام الكوفيين فيذكر السيرافي قائلاً: " تَمَثَّلَ رأي الفراء في إدغام الراء في الراء من قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[1] على وجهين:

أولهما: أن يُجْمع بين ساكنين، الهاء والراء من شهر، وهذا عنده جَيّد.

وثانيهما: أن تلقي حركة الراء على الهاء، ثم تدغم محتجاً بقولهم: عبشمي، فالأصل عنده: عبد شمس، فألقوا حركة الدال على الباء، وأدغموا الدال في الشين.

أما السيرافي فيرى رأي سيبويه الذي أنكر وجهي الإدغام، والأصل عند البصريين، عبء شمس، وخففت الهمزة، وحينئذٍ لا حجة للفراء"[2].

وذكر الأشموني في شرح الألفية قائلاً: "فإن كانا في كلمتين مثل "جَعَلَ لَك" كان الإدغام جائزاً لا واجباً بشرطين؛ أن لا يكونا همزتين نحو: "قَرَاَ آية" فإن الإدغام في مثله رديء، وأن لا يكون الحرف الذي قبلهما ساكناً غير لين، نحو : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾[3] فإن هذا لا يجوز إدغامه عند جمهور البصريين، وقد روي عن أبي عمرٍو إدغام ذلك، وتأولوه على إخفاء الحركة، وأجازه الفراء"[4].

وقال الفارسي في كتابه التكملة: "وأما الإدغام في المنفصلين فعلى ضربين:

أحدهما: إدغام مِثْلٍ في مثله. والآخر إدغام مقارب في مقاربه.

فإدغام المثل كقولك: فَعَلَ لبيد، و ﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَن تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ﴾[5] تقولُ فَعَلَّبيدٌ والإدغام هنا حسنٌ لتوالي خمسةِ أحرفٍ متحركاتٍ وذلك مما لا يستحبونه، ألا ترى أنه لا يتوالى في تأليف الشعر خمسةُ أحرفٍ متحركات.

فإذا سكن ما قبل الحرف المدغم في المنفصلين فإنَّ الساكن يكون على ضربين:

أحدهما: أن يكونَ حرفاً لا مد فيه ولا لينَ. والآخر: أن يكون الحرفُ فيه مدٌّ ولين.

فما لا مدَّ فيه لا يجوز الإدغام في الحرف الذي بعده، وذلك نحو اسم موسى وقوم مالك ولا يجوز الإدغام فيقول: قوم مّالك، لأنه لم يبلغ من قوة المنفصلين أن يُحرِّك لهما الساكن، كما كان

---

(1) [البقرة:185]

(2) السيرافي، ما ذكره الكوفيون من الإدغام (ص48).

(3) [البقرة:185]

(4) الأشموني، شرح الألفية (ج890/3).

(5) [الحج:65]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذلك في المتصلين نحو استعدَّ، لأنَّك في المنفصلين بالخيار بين الإدغام وتركه، والمتصلان ليس فيهما إلا الإدغامُ"[1].

وقال الفارسي أيضاً: "وأمَّا ما كان من المنفصلينِ قبل الحرف المدغم منه حرف مد، فإنَّ الإدغام فيه جائزٌ لأن المدَّ الذي فيه عِوَضٌ من الحركةِ فيصيرُ بمنزلةِ ما كان الحرفُ الذي قبله متحركاً، وذلك قولك: المالُ لَّكَ، وعُوْدْ دَّاوُدَ، و﴿قيلَ لَّهم﴾[2] وقد أدغموا أيضاً نحو ثوبْ بَّكرٍ، لأن هذا في المنفصل مثل أُصَيْمَّ ومُدَيْقّ في المتصلِ، فهذا إدغام الأمثال في المتصلة والمنفصلة"[3].

وقال ابن عقيل في كتابه المساعد: "إذا تحرك المثلان من كلمتين، ولم يكونا همزتين، جاز الإدغام، نحو: فعلَ لَبيد، ويدُ داود؛ والإظهار لغة أهل الحجاز؛ وخرج نحو: قرأ أبوك؛ والإدغام في هذا ونحوه رديء.

(ما لم يليا ساكناً)– فإن ولياه، امتنع الإدغام؛ وهذا هو قول البصريين؛ وقد قرأ أبو عمرو في: ﴿**الرعبَ بما**﴾[4]، ﴿**والشمسَ سراجا**﴾[5]، ﴿**شهرُ رمضان**﴾[6]، وغير ذلك، مما قبل المدغم فيه ساك صحيح؛ وتأوله من منع ذلك على الإخفاء؛ والذين نقلوا عنه الإدغام من أهل القراءة، لا يخفى عليهم الأمر، حتى يجعلوا الإخفاء إدغاماً؛ فالصواب عدم المنع؛ وقد أجاز الفراء الإدغام بعد الساكن الصحيح على وجهين، أحدهما: الجمع بين الساكنين، كما روى أهل القراءة؛ والثاني: إلقاء حركة الأول على الساكن قبله؛ واستضعف هذا، وخرج عليهم قولهم: عَبشَمس، فقال: أصله: عبد شمس، فأدغموا الدال في الشين، ونقلوا حركتها إلى الباء؛ وإذا فعلوه في المتقاربين، ففي المثلين أحرى؛ ولا يجيز سيبويه والبصريون شيئا من الوجهين؛ والحقٌّ جواز الأول.

(غيرَ لين) – فإن كان الساكن حرف لين، جاز الإدغام، نحو: المال لك، وثوب بنت، وجيب بكر؛ وهذا إذا لم يكن حرف اللين قد أدغم نحو: عدوّ واقد، ووليّ يزيد، وهذا القول يفهم من قوله فيما تقدم: ولا يدغم في أولهما"[7].

---

(1) الفارسي، التكملة (ج1/617-618).

(2) [آل عمران:167]

(3) الفارسي، التكملة (ج1/619).

(4) [آل عمران:151]

(5) [نوح:16]

(6) [البقرة:185]

(7) ابن عقيل، المساعد (ج4/264-265)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-المسألة

هل يحذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما؟

قال ابن خالويه: "فأما (زكريا) فالقَصْرُ والمَدُّ فيه لُغَتَان، وفيه لغة ثالثةٌ (زُكريٍّ) على وزن بُخْتِيٍّ، فمن مدَّ زكرياآن، ومن قصر قال: زكرييان، وإن شئتَ حذفتَ ياءً فقلتُ: زكريان"[1].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

هذه المسألة من المسائل الصرفية التي تتعلق بالحذف، وفيها خلاف بين أهل البصرة والكوفة:

لقد "ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية؛ فقالوا في تثنية "خَوْزلَى، وقَهْقَرَى": خوزلانِ، وقهقرانِ، وذهبوا أيضاً فيما طال من الممدود إلى أنه يحذف الحرفان الآخران، فأجازوا في "قاصعَاء، وحاثِيَاء": قاصعان، وحاثيان.

ذكر الأشموني في شرح الألفية: "جملة ما شذ من المقصور ثلاثة أشياء: الثاني منها: خَوْزَلان وقَهْقَرَان، وقاس عليه الكوفيون. والذي شذ من الممدود خمسة أشياء: الأول منها: حمراءان بالتصحيح، حكى النحاس أن الكوفيين أجازوه"[2].

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك في مقصور ولا ممدود"[3].

وفي هذا النص يتبين لي ما ذهب إليه كل من الفريقين الكوفي والبصري، ولقد استند كل من الفريقين إلى حجة، "فأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه يجوز ذلك لأنه لما كثرت حروفهما وطال اللفظ بهما، والتثنية توجب زيادة ألف ونون أو ياء ونون عليهما ازداد كثرة وطولا؛ فاجتمع فيهما ثقلان: ثقل أصلي، وثقل طارئ؛ فجاز أن يحذف منها لكثرة حروفهما كما يحذفون لكثرة الاستعمال.

والذي يدل على أن طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف قولهم "اشْهَابَّ اشْهِباباً، واحْمارَّ احمِراراً، وأصله اشهيباباً واحميراراً، فحذفوا الياء لطول الكلمة وكثرة حروفها، وكذلك زعمتم أن "كينونة" أصلها كيّنونة بالتشديد، ثم أوجبتم الحذف لطول الكلمة طلباً للتخفيف؛ فدل أن

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج111/1).

(2) الأشموني، شرح الألفية (ج662/3-663). وانظر: الحملاوي، شذا العرف في فن الصرف (ص102-103).

(3) الأنباري، الإنصاف (ج754/2)، وانظر: الأشموني، شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (ج94/4)، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح (ج371/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طول الكلمة وكثرة حروفها له أثر في الحذف؛ فكذلك هاهنا، وعلى هذا يخرج ما لم يكثر حروفه منهما؛ فإنه لا يجوز أن يحذف منه شيء لقلة حروفه"[1].

هذه هي حجة الكوفيين، وهي حجة منطقية في ناحيتها الأولى، وحجة قياسية من ناحية أخرى، فهم جعلوا من طول الكلمة وكثرة استعمالها سبباً للحذف، ولقد قاسوا ذلك على مصدر "اشهابّ، واحمارّ"، وجعلوا من هذا القياس على هذه الحالة داعماً لمذهبهم الذي ذهبوه.

"وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنه لا يحذف منهما شيء؛ لأن التثنية إنما وردت على لفظ الواحد؛ فينبغي ألّا يحذف منه شيء، قَلَّت حروفه أو كثرت، والذي يدل على أن العرب لم تحذف فيما كثرت حروفه، كما حذف فيما قلت حروفه، فقالوا في تثنية جمادى: "جُمَادَيَيْن" من غير حذف، قال الشاعر:

فســـــوَتُهُ لا تنقضـــــي شَـــــهْرَيْنَه شَـــــهْرَي ربيـــــع وجُمادَيَيْنَـــــه[2]

وأرى في هذه المسألة أن الأمر قد اختلف بين الكوفيين والبصريين، فالمعروف عن الكوفيين أنهم مدرسة نقل، أي أنهم يعتمدون على السماع مهما كان في إقامة حجتهم، وأما البصريون فهم مدرسة عقل، أي أنهم يعتمدون على القياس والحجة المنطقية في تسويغ مواقفهم التي يذهبون إليها، أما في هذه المسألة فقد انعكس الحال، فالكوفيون كما نرى قد اعتمدوا على العقل في حجتهم، وإن لم يكن ذلك بارزاً تماماً في قولهم، والبصريون اعتمدوا في ذلك على النقل، فلقد جاء البصريون بثلاثة من الأرجاز المنقولة عن العرب ليحتجوا بها على صحة مذهبهم وفساد مذهب الكوفيين.

وقد وقف الأنباري مع رأي البصريين، ورد على كلمات الكوفيين بقوله: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم "إنما قلنا إنه يحذف لكثرة حروفهما وطول ألفاظهما" قلنا: كثرة الحروف لا تكون علة موجبة للحذف، وإنما يوجد ذلك في ألفاظ يسيرة نقلت عنهم على خلاف الأصل والقياس، فيجب الاقتصار على تلك المواضع، ولا يقاس عليها غيرها؛ إذ ليس الحذف للكثرة قياساً مطرداً؛ فإذا وجب الاقتصار على ما نقل من الحذف للكثرة بطل أن الحذف ههنا للكثرة؛ لورود النقل بخلافه"[3].

---

(1) الأنباري، الإنصاف (ج755/2).

(2) البيت من الرجز لامرأة من فقعس، في: البغدادي، خزانة الأدب (ج456/7-457)، ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج489/2)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج142/4)، وبلا نسبة في: ابن دريد، جمهرة اللغة (ص1311)، وابن عصفور، المقرب (ج45/2-46)، وابن عصفور، الممتع في التصريف (ج609/2).

(3) الأنباري، الإنصاف (ج258/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأما ما ذهب إليه الكوفيون من الاستدلال على صحة مذهبهم بما حصل من ثقل في "اشهابّ، واحمارّ" في حال المصدر، أي: اشهباب، واحمرار، فلقد رده الأنباري بأنه ثقل لازم وليس عارضاً كما هي الحال في الثقل العارض بالتثنية في "القهقريّان"[1].

ويتوجب علينا أن نبين الحالة الكتابية لهذه الكلمات من خلال الكتابة الصوتية، حتى يتضح لنا ما ليس واضحاً في حالة الكتابة الأبجدية، فكلمة "القهقرى" مع التثنية تكتب[2]:

حسب رأي الكوفيين: قهقران < qahqaraan

حسب رأي البصريين: قهقريان < qahqarayaan

والذي حصل في الحالة الكوفية واضح لنا، حيث حُذفت الفتحة الطويلة تخفيفاً من الكلمة في المفرد، أما في الحالة البصرية فلقد قصرت الفتحة الطويلة، فصارت فتحة قصيرة، وزيدت شبه حركة يائية تعويضاً عن الحركة الطويلة المحذوفة.

ومن خلال هذه النظرة الأولية لهذه الحالة يتبين لنا أن اللفظ بالكلمة على "قهقران" أسهل وأيسر في النطق من اللفظ بالكلمة على "قهقريان"، حيث إن الصعوبة في فظ الأخيرة ينجم من:

أولاً: طول الكلمة حيث إن الكلمة في تثنيتها تطول أكثر، وهو الأمر الذي أشار إليه العلماء الكوفيين في أصل حجتهم.

ثالثاً: من الأمور التي توجد الصعوبة في نطق هذه الكلمة على الوجه الذي أشار إليه البصريون وجود الحركة المزدوجة في المقطع قبل الأخير من الكلمة، وهذه الحركة المزدوجة تنفر منها العربية، وتسعى للتخلص منها.

إضافة إلى ما تقدم فلقد ذكرت بعض المعجمات أن تثنية كلمة مثل: "القهقرى" يكون بحذف الألف لا غير[3]، وهذا جانب أخر من الحجة التي يمكن أن ندعم بها حجة الكوفيين.

وانطلاقاً من الناحية الصوتية التي بيناها فيما سبق، إضافة إلى ذكر بعض المعجمات لما يخالف ما ذهب إليه البصريون، ويوافق ما ذهب إليه الكوفيون فإننا نرى أن الأسهل هو الذي يجب على اللغة أن تسلكه، أي أن تثنية مثل "القهقرى" تكون بحذف يائه؛ لأن في الحذف زيادة في التخفيف، ولا يترتب على الحذف خلل في المعنى أو الدلالة، كما أن عدم الحذف لا يزيد شيئاً في دلالة اللفظة أو معناها المنوط بها.

---

(1) الأنباري، الإنصاف (ج256/2).

(2) الرشيدي، الخلاف الصرفي في كتاب الإنصاف (ص40-41).

(3) الفيروز أبادي، القاموس المحيط (مادة قهقر).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-المسألة

القول في مسألة ظرف الزمان إذا أضيف إلى فعل معرب أو جملة

قال ابن خالويه: " في قوله تعالى: ﴿يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾[1]. فمن رفع جعل (هذا) رفعاً بالابتداء، وجعل اليومَ خبره. ومن نصب ففيه وجهان:

أحدهما: أن يكون جعله ظرفاً، والتقدير: هذا يوم نفع الصادقين.

والوجه الثاني: أنَّ العربَ إذا أضافت اسم الزمان إلى الفعل الماضي والمستقبل فتحت؛ لأنَّ الإضافة إلى الأفعال إضافة غيرُ محضةٍ، كما قال الشاعر:

عَلَى حينَ عايَنْتُ المَشِيبَ بمفرقي وقلتُ ألمَّا أصحُ والشَّيبُ وَازِعُ[2]

فأضاف اسم الزَّمان إلى الأفعال في المعنى، والتقدير: هذا يومُ نفعِ الصَّادقين: لأنَّ الجملةَ في معنى المصدر. وكذلك تقول العرب: زرتك أيام الحجاج أميرٌ، أي وقت إمارته"[3].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

"ذهب الكوفيون إلى أن ظرف الزمان إذا أضيف إلى فعل معرب أو جملة اسمية، فالأرجح أن يعرب، ويجوز بناؤه على الفتح، وذهب البصريون إلى أن الإعراب واجب فيه"[4].

يقع البناء في الظرف عند البصريين إذا أضيف إلى الفعل المبني فأما إذا كان معرباً فلا يبنى الظرف إذا أضيف إليه عندهم، فالبصريون إذن لا يجيزون غير الإعراب[5].

أما مذهب الكوفيين فالبناء يجوز أن يقع في الظرف إذا أضيف إلى الفعل المعرب[6].

---

(1) [المائدة:119]

(2) البيت من الطويل للنابغة الذبياني في ديوانه (51)، وسيبويه، الكتاب (ج1/369)، وابن جني، المنصف (ج1/58)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج3/16،81)،(ج4/91)، وابن هشام، مغني اللبيب (ص594)، وابن هشام، أوضح المسالك (ج3/112)، والسيوطي، الهمع (ج1/218).

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج1/151).

(4) الزبيدي، ائتلاف النصرة (م.66، فصل. الاسم، ص72).

(5) انظر: سيبويه، الكتاب (ج3/119)، والمبرد، المقتضب (ج3/177)، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج2/225)، والقيسي، مشكل إعراب القرآن (ج1/245).

(6) انظر: الفراء، معاني القرآن (ج1/327)، والأشموني، شرحه للألفية (ج2/257).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جاء في شرح ابن الأنباري[1] أن "يوم" في قوله: "ويوم عقرت" من بيت امرئ القيس[2]:

ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجبا من كورها المتحمل

منصوب على الإضافة غير المحضة إلى الفعل المبني (عقرت) مع جواز أن يكون معطوفاً على يوم المجرور أو المرفوع في قول امرئ القيس السابق: (ولا سيما يوم بدارة جلجل)، لذلك بُني (يوم) على الفتح لمَّا أضيف الفعل الماضي المبني (عقرت) فجعل (يوماً) و(عقرت) بمنزلة اسم واحد[3].

"وكذا ظروف الزمان إذا أضيفت إلى الأفعال الماضية أو إلى اسم غير متمكن بنيت معهما مثل قولك: أعجبني يوم خرج زيد"[4].

وكذا نحو قوله تعالى: ﴿وَمِن خِزي يومئذٍ﴾[5]، وقد "يقرأ بالخفض، إلا أن (يوما) في بيت المعلقة قد يكون منصوباً معرباً على تقدير، لا أذكرُ يوم عقرت"[6] وهذا وجه إعرابي آخر يضيفه النحاس.

ونرى أن ابن خالويه في اعراب القراءات قد تابع مذهب الكوفيين في المسألة، وأيضاً في حجته تابعهم والدليل على مذهبه في الآية السادسة والستين من سورة هود، قال: "فالحجة لمن رفع[7]، أنه جعل (هذا) مبتدأ، (يوم ينفع) الخبر، والحجة لمن نصب، أنه جعله ظرفاً للفعل، وجعل (هذا) إشارة إلى ما تقدم من الكلام، يريد والله أعلم هذا الغفران والعذاب في يوم ينفع الصادقين صدقهم، أو يكون (اليوم) هاهنا مبنياً على الفتح لإضافته (إلى أسماء الزمان) لأنه مفعول فيه، فإن قيل: فالأفعال لا تضاف ولا يضاف إليها فقل إن الفعل وإن أضيف هاهنا إلى أسماء الزمان فالمراد به المصدر دون الفعل"[8]. وهذا مذهب الكوفيين الذين يجوزون البناء على الفتح لإضافته إلى الفعل ولو كان معرباً، والبصريون لا يجيزون ذلك إلا إذا أضيف إلى مبني.

---

(1) انظر: الأنباري، شرح القصائد السبع (ص33-34)، والنحاس، شرح القصائد التسع (ج111/1).

(2) البيت من الطويل لامرئ القيس في ديوانه (ص11).

(3) انظر: النحاس، شرح القصائد التسع (ج114/1).

(4) انظر: سيبويه، الكتاب (ج116/1)، وفي (ج117/3)، والمبرد، المقتضب (ج347/2).

(5) [هود:66]

(6) النحاس، شرح القصائد التسع (ج115/1).

(7) الداني، التيسير في القراءات السبع (ص101).

(8) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص136).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتجدر الإشارة هنا إلى أن أبا علي الفارسي مال إلى أن "يوم ينفع" مبني على الفتح أي إلى قول الكوفيين[1].

وحقيقة إضافة اسم الزمان إلى الجمل الفعلية هنا هو أن العرب اتسعت في بعض ذلك، فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال لأن الزمان مضارع الفعل، ولأن الفعل له بنى، فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره، لما فيه من الدليل عليهما، وذلك قولهم: أتيتك يوم قام زيد[2].

(1) انظر: الفارسي، الحجة في علل القراءات (ج1/22-23).

(2) الأخفش، معاني القرآن (ج1/258-259)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج9/2)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج16/3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-المسألة

القول في علة بناء الآن

قال ابن خالويه: "واختلف النحويون في "الآن" فقال الفراء رحمه الله أصله: أوان فقلبوا الواو ألفاً، قال: ويجوز أن يكون: آن لك أن تفعل كذا أي: حان لك، فيكون فعلاً ماضياً فلما دخلت الألف واللام عليه تركوه على فتحه، وأنشد:

تَفَقَّأَ فَوْقَهُ القِلَعُ السَّوَارِي وجُنَّ الخَازِبَازِ بِهِ جُنُونَا[1]

ف "خازِبازِ" مبني على الكسر، وحكم ما كان مبيناً إذا أُضيفَ أو دخله ألف ولام أن يزول عنه البِناء ويعربُ، فهذا الشاعر أدخل الألف واللام وبقي الاسم مبنياً...

وقال سيبويه رحمه الله: الآن: إشارة إلى وقت أنت فيه بمنزلة هذا، والألفُ واللامُ تدخل لعهدٍ تقدم، فلما دخلت الألف واللام على الآن لغير عهدٍ ترك مبنياً"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

قال الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن "الآن" مبني؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم "آن يئين" أي حان، وبقي الفعل على فتحته.

وذهب البصريون إلى أنه مبني لأنه شابه اسم الإشارة"[3].

ذهب الزجاج إلى أن "الآن" بني وفيه الألف واللام، "لأن الألف واللام دخلتا بعهد غير متقدم"[4]، فالآن عنده مبينة وهذه علة البناء لديه؛ لأنك تقول: الآن فعلت، ولم يتقدم ذكر الوقت الحاضر، وذهب إلى أن الألف واللام تنوبان عن معنى الإشارة.

ويجدر بنا أن نذكر أن ابن خالويه في كتابه الحجة، قد فصل القول في المسألة قائلاً: "فإن قيل: لِمَ بني "الآن" وفيه الألف واللام، فقل: قال الفراء أصله أوان، فقلبوا الواو ألفاً، فصار آان، ثم دخلت اللام على مبني فلم تغيره عن بنائه"[5]، وقال سيبويه: "الآن" إشارة إلى وقت أنت فيه، بمنزلة (هذا) والألف واللام تدخل لعهد قد تقدم، فلما دخلت هاهنا لغير عهد ترك مبنياً.

---

(1) البيت لابن أحمر الباهلي، في ديوانه (159)، وابن السكيت، إصلاح المنطق (ص44)، والبغدادي، الخزانة (ج442/6).

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج273/1-275).

(3) الإنصاف، الأنباري (ج521/2،م.71).

(4) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج153/1)، (ج24/3).

(5) الفراء، معاني القرآن (ج467/1-468).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقال المبرد: إنما بنى الآن مع الألف واللام لأن معرفته وقعت قبل نكرته، وليس يشركه غيره في التسمية، فتكون الألف واللام معرّفة له، وإنما تعنى به الوقت الذي أنت فيه من الزمان، فلذلك بُني وخالف نظائره من الأسماء"[1].

وقال في موضع ثانٍ: "أن تقول: قمت الآن فهو مبني على الفتح مع الألف واللام. قال تعالى: ﴿ آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴾[2]. وقال الفراء: الأصل في آن أوان وهذا مأخوذ من قولهم: آن لك أن تفعل كذا، فهو فعل ماضٍ فدخلته الألف واللام، فترك على بنائه.

وقال أهل البصرة: فتح الآن لالتقاء الساكنين لأنه وجب فيه البناء، وفيه الألف واللام لأنهما غير الإشارة معنى الآن، فقد قالوا: الأن جئت بالحق، أي هذا الذي جئت به الآن فبني لذلك"[3].

فهو ينقل رأي المبرد في علة بناء الآن، فالمبرد يرى[4]: أن علة ذلك هي أنه خالف سائر أخواته من الأسماء، لأنه وقع في أول أحواله بالألف واللام، في حين جاءت أخواته نكرة أولاً ثم دخلت عليها الألف واللام، فتعرفت بها.

ونرى أن الأنباري قد أورد حجج كل فريق فقال: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الألف واللام فيه بمعنى الذي، ألا ترى أنك إذا قلت "الآن كان كذا" كان المعنى: الوقت الذي آن كان كذا، وقد تقام الألف مقام الذي لكثرة الاستعمال طلباً للتخفيف.

أما البصريون: "فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن سبيل الألف واللام أن يدخلا لتعريف الجنس، كقولهم "الرجل خير من المرأة، وكقولهم: "أهلك الناسَ الدينارُ والدرهمُ، أو لتعريف العهد، أو يدخلا على شيء قد غلب عليه نعته فعرف به، كقولك: الحارث، والعباس؛ فلما دخلا هاهنا على غير ما ذكر ودخلت على معنى الإشارة إلى الوقت الحاضر صار معنى قولك "الآنَ" كقولك: هذا الوقت، فشابه اسم الإشارة واسم الإشارة مبني؛ فكذلك ما أشبه"[5].

ويبدو أن ابن خالويه قد ارتضى قول الفراء بدليل أنه ذكره في الموضعين مقدماً على رأي سيبويه في الموضع الأول وعلى رأي أهل البصرة في الموضع الثاني، كما أنه جعله جواباً لسؤال، من قال: لم بُني الآن وفيه الألف واللام، فأجاب بجواب الفراء أولاً.

---

(1) ابن خالويه، الحجة (ص159)، وانظر: ابن بابشاذ، شرح المقدمة المحتسبة (ج183/1).

(2) [يونس:91]

(3) الحسين بن أحمد بن خالويه، ليس في كلام العرب (ص94).

(4) انظر: الأنباري، الإنصاف (ج523/2)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج103/4-104).

(5) الأنباري، الإنصاف (ج521/2-522).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذهب أبو سعيد السيرافي قائلاً[1]: إنما بنى لأنه لما لزم موضعاً واحداً أشبه الحرف؛ لأن الحروف تلزم مواضعها التي وضعت فيها في أوليتها، والحروف مبنية؛ فكذلك ما أشبهها.

وقد أنكر ابن جني ما ذهب إليه الزجاج من تعريفه بالإشارة لأن أسماء الإشارة لا تجد فيها لام التعريف، وذلك نحو: هذا وهذه وذلك وتلك، وأنكر عليه علة بنائه بالألف واللام لعهد غير متقدم، وذلك لأنه وجد كثيراً من الأسماء فيها الألف واللام لعهد غير متقدم، وهي مع ذلك معربة، من ذلك قولك: يا أيها الرجل، ونظرت إلى هذا الغلام[2].

وبعد أن فنّد رأي الزجاج، ذهب إلى أنه بني لتضمنه لام التعريف إلا أنها ليست هذه اللام الظاهرة، وإنما هي لام مقدرة كما كانت في أمس، حيث تعرف بلام مقدرة مرادة، واستدل على أنه ليس معرفاً باللام الظاهرة فيه، بأنه لو كان معرفاً بها لجاز سقوطها منه، كما تسقط من الرجل والغلام، ولم يقولوا: أفعلْ أن ذلك، كما قالوا: الآن، وإذا لم تكن للتعريف فهي زائدة، كما زيدت في الذي والتي[3].

ورد الأنباري على كلمات الكوفيين قائلاً: "وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم "إن الألف واللام فيه بمعنى الذي" قلنا: هذا فاسد؛ لأن الألف واللام إنما يدخلان على الفعل وهما بمعنى الذي في ضرورة الشعر، لا في اختيار الكلام؛ فلا يكون فيه حجة"[4].

---

(1) الأنباري، الإنصاف (ج523/2).

(2) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج351/1)، والفارسي، الإغفال (ج297/1).

(3) انظر: ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج352/1-353)، وابن بابشاذ، المقدمة المحسبة (ج183/1).

(4) الأنباري، الإنصاف (ج523/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-المسألة

القول في "سوى" هل تكون اسماً أو تلزم الظرفية؟

قال ابن خالويه: "قرأ حمزةُ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ (سُوىً) بالضم. وقرأ الباقون (سِوىً) بالكسر، مقصورين. وهما لغتان. قال الشاعر:

وأنَّ أبانا كانَ حَلَّ بِبَلدةٍ سِوىً بينَ قَيْسٍ قَيْس عَيْلان والفَزْرِ[1]

إذا سوَّى بينهما.

وأما قولُهم: جاءَني القومُ سِوى زيدٍ. فبالكسرِ مقصورٌ، ومنهم من يفتح، ويَمُدُّ فيقول: جاءَني القومُ سَواء زيدٍ"[2].

ووردت سوى بمعانٍ أخرى فقال ابن خالويه: "وسَوَاءُ الجحِيْمِ: وَسْطَهُ. والسَّوَاءُ بمعنى سِوَى، والسَّوَاءُ العَدْلُ من قوله: ﴿إلى كلمةٍ سَوَاْءٍ﴾[3]"[4].

ووردت أيضاً بمعنى مستوياً، فقال ابن خالويه: "في قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً﴾[5] أي: مستوياً"[6].

ونلاحظ من الآراء التي ذكرها ابن خالويه، أنه تبنى الرأي الذي يقول بأن سوى تكون اسماً وتكون ظرفاً، وهو رأي أهل الكوفة، ففي بيت الشعر السابق كانت سوى اسم وصف مشتق من السواء، واسم بمعنى غير في القول الثاني، وذكر معانٍ أخرى قد تأتي بها سوى.

وهذه المسألة من المسائل التي اختلف فيها نحاة البصرة والكوفة.

وإليك تفصيل القول في المسألة: اختلف نحاة البصرة والكوفة في (سوى)، فزعم البصريون أنها اسم، يلزم الظرفية، يقول سيبويه: "ومن ذلك أيضاً: هذا سواءك، وهذا رجل سواءك، فهذا بمنزلة مكانك"[7]، ويقول: "وأمَّا أتاني القوم سواك، فزعم الخليل رحمه الله أنَّ هذا كقولك: أتاني القوم مكانك"[8].

---

(1) البيت لموسى الحنفي، شاعر جاهلي أدرك الإسلام يدعى أزيرق اليمامة، وهو في ابن دريد، جمهرة اللغة (ج323/2)، والأنباري، الأضداد (ص42).

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج33/2-34).

(3) [آل عمران:64]

(4) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج308/2).

(5) [آل عمران:64]

(6) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج74/2).

(7) سيبويه، الكتاب (ج407/1).

(8) المرجع السابق، ص350.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ذهب أبو علي الفارسي إلى ما ذهب إليه سيبويه من كون سوى اسماً يلزم الظرفية، يقول أبو على الفارسي: "ومن ظروف المكان ما يستعمل اسماً وظرفاً؛ ومنها ما يستعمل ظرفاً ولا يستعمل اسماً، فالأول: كخلف وقدام وأمام، والثاني: نحو عندي وسوى وسواء"[1].

فالفارسي والجرجاني ومن قبلهم من نحاة البصرة أمثال المبرد وابن السراج تابعون لسيبويه في هذه المسألة آخذون برأيه.

وقد استدل أهل البصرة لتدعيم وجهة نظرهم بدليل واحد، وهو قولهم: جاء الذي سواك، فسواك هنا ظرف بمعنى مكانك، وهو واقع في صلة الموصول، ولو لم يكن ظرفاً ما صحَّ الكلام، يقول الأنباري: "فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها، بخلاف غير"[2].

ف(سوى) عند البصريين ظرف غير متصرف، لا تدخل عليه العوامل، فلا يكون فاعلاً ولا مفعولاً، ولا تدخله حروف الجر، يقول ابن أبي الربيع: "وإدخال (مِنْ) على الظروف كإدخال حروف الجر، كلها تصرف، فلا يقال إلا حيث قالت العرب؛ ولا يقال في الكلام: أخذت هذا من سواك، وإنَّما يقال هنا: أخذت هذا من غيرك، ولا تستعمل (سوى) اسماً مجروراً بمن، ولا بغير (من)، إلا في الشعر"[3].

أمّا أهل الكوفة فقد قالوا إنَّها تكون ظرفاً، ولكنَّها تخرج عن الظرفية، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ "سوى" تكون اسماً وتكون ظرفاً"[4].

فأهل الكوفة، كما هو واضح، لم يخالفوا أهل البصرة، إلا في قولهم: إنَّها تخرج عن الظرفية، إذْ هم مقرّون أنَّها تكون ظرفاً، وقد استدلَّ أهل الكوفة بالسماع شعراً ونثراً، فمن الشعر قول الشاعر:

ولا يَنْطِقُ المكروهَ مِنْ كَانَ مِنْهُم إذا جَلَسُوا منّا ولا مِنْ سِوائِنا[5]

ومن النثر قول العرب، فيما حكاه الفراء: "أتاني سواؤك".

أمّا أبو القاسم الزجاجي فقد خالف النحاة جميعاً، إذ زعم أنَّ "سوى" اسم ملازم للإضافة، ولا علاقة له بالظرفية، يقول: "وأمّا الظروف فنحو: "خلف، وأمام، وقدام، ووراء، ووسط، وبين، وأسفل، وأعلى، وحذاء، وتلقاء، وإزاء، وعند، ومع" وما أشبه ذلك من الظروف، وهي كثيرة، وفيما ذكرناه دليل على ما بقي.

---

(1) أبو علي الفارسي، الإيضاح العضدي (ص165).

(2) الأنباري، الإنصاف (ج1/296).

(3) ابن أبي الربيع، البسيط (ج2/882).

(4) الأنباري، الإنصاف (ج1/295).

(5) انظر: سيبويه، الكتاب (ج1/408،31)، والبيت من الطويل ومن كلام المرار بن سلامة العجلي، وهو من شواهد الإنصاف الشاهد رقم (178).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وأمّا الأسماء، فنحو: "مثل، وشِبْه، وشبيه، وسُوى، وسَواء، وحَذو، وقرب، ولدى، وكل، وبعض، وغير" وما أشبه ذلك من الأسماء التي لا تكاد تنفصل من الإضافة، ولا تستعمل مفردة"[1].

ويبدو لنا من تتبع الكتب التي تحدثت عن هذه المسألة أنَّ فيها اختلافاً واضحاً، وقد أتى هذا الاختلاف من قول النحويين إنَّها تكون ظرفاً، مع أنَّها تفيد ما تفيده "غير"، ولا تشير إلى الظرفية المكانية، يقول الأشموني: "ولسوى من الأحكام ما لغير فيما سبق؛ لأنَّها مثلها؛ لأمرين: أحدهما: إجماع أهل اللغة على أنَّ معنى قول القائل: قاموا سواك، وقاموا غيرك واحدٌ، وأنَّه لا أحد منهم يقول إنَّ سوى عبارة عن مكان أو زمان"[2].

وكان سيبويه في حيرة من استعمال "سوى"، حيث أشار إلى أنَّها بمعنى مكانك كما سبق، لكنَّه عاد وصرّح في موضع آخر بأنَّها تكون بمعنى غير، يقول: "إلا أنَّ في سواك معنى الاستثناء"[3]، ويقول: "فعلوا ذلك؛ لأنَّ معنى سواء معنى غير"[4].

وقد تابع النحويون البصريون سيبويه في ذلك، فجاء الأمر عندهم مضطرباً كما كان عند سيبويه، يقول ابن السراج: "وسوى وسواء إذا أردت بها معنى غير لم تستعمل إلا ظرفاً"[5].

ويقول ابن يعيش: "وغير المتصرف نحو عند وسوى إذا كان بمعنى غير"[6].

أمّا ابن مالك فقد خالف سيبويه في هذه المسألة، حيث رأى أنَّ "سوى" لا تمت إلى الظرفية بأيِّ صلة، وإنَّما هي اسمٌ بمعنى "غير"، تعامل معاملتها، يقول ابن مالك: صرّح سيبويه بأنَّ معنى سواء معنى غير، فذلك يستلزم انتفاء الظرفية، كما هي منتفية عن غير، فإنَّ الظرف في العرف ما ضمن معنى "في" من أسماء الزمان أو المكان، وسوى ليس كذلك، فلا يصحّ كونه ظرفاً"[7].

وقد لاحظ الرضي والجواليقي وابن ولاد ما لاحظه ابن مالك من أنَّ سوى لا تشير إلى الظرفية المكانية؛ يقول الرضي: "فليس الآنَ فيه معنى الظرفية"[8].

---

(1) الزجاجي، الجمل في النحو (ص62).
(2) الأشموني، شرح الأشموني (ج158/2).
(3) سيبويه، الكتاب (ج350/2).
(4) المرجع السابق (ج32/1).
(5) ابن السراج، الأصول في النحو (ج199/1).
(6) ابن يعيش، شرح المفصّل (ج44/2).
(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج316/2).
(8) الرضي، شرح الرضي (ج132/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقول الجواليقي: "أمّا سوى فلم يختلفوا في أنّها تكون بمعنى غير، تقول: رأيت سواك، أي غيرك، وحكى ذلك أبو عبيد عن أبي عبيدة، وقال الأعشى:

ومَا قَصَدتْ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَا[1]

أي لغيرك، وهي أيضاً غير ظرف، وتقدير الخليل لها بالظرف في الاستثناء بمعنى مكان، وبدل، لا يخرجها عن أن تكون بمعنى غير"[2].

ويقول ابن ولاد: "سِوى بمعنى غير مكسور الأول، مقصور يكتب بالياء، وقد يفتح أوله فيمدّ، ومعناه معنى المكسور[3].

ويبدو لنا ممّا سبق أنَّ "سوى" اسمٌ متصرفٌ بمنزلة (غـــير) لا يمتُّ إلى الظرفية بأيِّ صلة؛ إذ لم تأتِ "سوى" فيما بين أيدينا من نصوص، مفيدة لمعنى الظرفية، كما يقول النحاة، بل إنَّ من النحاة من نصَّ على أنَّها اسم متصرف، بمنزلة غير، ولا علاقة له بالظرفية، يقول الأشموني: "ولسوى من الأحكام ما لغير فيما سبق؛ لأنَّها مثلها، لأمرين: أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن قول القائل: قاموا سواك، وقاموا غيرك، واحد، وأنَّه لا أحد منهم يقول إنَّ "سوى" عبارة عن مكان أو زمان"[4].

أمَّا ما استدلّ به النحاة من أنَّ "سواك" إنَّما كانت ظرفاً لوقوعها موقع الجمل الموصولة في نحو: جاء الذي سواك، فإنَّما يتوجه على أنَّ "سوى" خبر لمبتدأ محذوف تقديره: جاء الذي هو سواك.

---

(1) البيت من الطويل للأعشى، وصدر البيت تجانف عن جل اليمامة ناقتي، وهو في ديوانه (ص89).

(2) البغدادي، الخزانة (ج437/3).

(3) المرجع السابق، ص437.

(4) الأشموني، شرح الأشموني (ج158/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6-المسألة

هل يقع الفعل الماضي حالاً؟

قال ابن خالويه: "وفي حرف ابن مسعود: "وقد تبَّ" يصحح ما قلت؛ لأن "قد" مع الفعل الماضي يصير حالاً، فقد تبّت بمعنى تاب هذا قول الناس كلهم، ولا يكون الماضي حالاً إلا مع "قد" إلا ما حدثني أبو عُمر عن ثعلب عن سلمة عن الفراء عن الكسائي، قال قد يكون الماضي حالاً بغير "قد"[1].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

ذهب البصريون إلى أن الفعل الماضي لا يأتي حالاً، يقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالاً"[2].

ذهب البصريون لهذا المذهب بالأدلة التالية:

الأول: إنَّ الفعل الماضي منقطع، ولا يمكن أن يدل على الحال؛ لذا فلا يجوز أن يكون حالاً، يقول المبرد: "وإنَّما قبحه أن يدل على الحال لما أنت فيه، و(فَعَلَ) لما مضى، فلا يقع موضع الحال"[3].

ويقول الأنباري: "إنَّ الفعل الماضي لا يدل على الحال، فينبغي ألا يقوم مقامه"[4].

الثاني: إنَّ الذي يصلح أن يكون حالاً هو ما جاز فيه لآن أو الساعة، وهذا لا يكون في الماضي، فلا تقول: جاءني زيد سار غلامه الآن، يقول الأنباري: "والوجه الثاني: إنَّه إنَّما يصلح أن يوضع موضع الحال ما يصلح أن يقال فيه "الآن" أو "الساعة"، نحو: مررت بزيد يضرب، ونظرت إلى عمروٍ يكتب؛ لأنه يحسن أن يقترن به الآن أو الساعة، وهذا لا يصلح في الماضي، فينبغي أنْ لا يكون حالاً"[5].

وقد أجاز البصريون أنْ يأتي الفعل الماضي حالاً، ولكنْ بتأويل، وهو أنْ يقدَّر معه "قد" مضمرة، أو تكون الجملة الفعلية التي فيها الفعل الماضي صفة لموصوف محذوف، منصوب على الحالية، يقول ابن السراج: "فمتى رأيت فعلاً ماضياً قد وقع موقع الحال فهذا تأويله، ولابُدَّ أنْ يكون معه "قد"، إما ظاهرة، أو مضمرة؛ لتؤذن بابتداء الفعل الذي كان متوقعاً"[6].

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج2/541-542).

(2) الأنباري، الإنصاف (ج1/252، م32).

(3) المبرد، المقتضب (ج4/123).

(4) الأنباري، الإنصاف (ج1/254،م32).

(5) المرجع السابق، ص254.

(6) ابن السراج، الأصول (ج1/216).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقول ابن يعيش: "وربما حذفوا منه "قد" وهم يريدونها، فتكون مقدرة الوجود إنْ لم تكن في اللفظ، قال الشاعر:

وطَعْـــــنٍ كفـــــمِ الـــــزق غَـــــدَا والـــــزّقّ مـــــلآنُ[1]

والمراد قد غدا"[2].

وكان الفراء من الكوفيين قد ذهب إل ما ذهب إليه البصريون، يقول: "والحال لا تكون إلا بإضمار "قد"، أو بإظهارها، ومثله في كتاب الله: ﴿**أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ**﴾[3] يريد – والله أعلم– جاؤوكم قد حصرت صدورهم"[4]

لكن ما ذهب إليه البصريون يحتاج إلى مناقشة من وجوه:

أولاً: إنَّ ما منعوه من عدم جواز وقوع الفعل الماضي حالاً مردود بوروده بكثرة في القرآن الكريم، وكلام العرب شعراً ونثراً، يقول أبو حيان: "فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير قد"[5]، ويقول أيضاً: "كثر في لسان العرب كثرة توجب القياس"[6].

ثانياً: إنَّهم يؤولون ما ورد في القرآن لكريم وكلام العرب بتقدير "قد"، أو موصوف محذوف قبل الفعل الماضي، ومن المعلوم أنَّ التقدير خلاف الأصل، كما يقول النحاة[7].

ثالثاً: إنَّ المعنى لا يحتاج إلى تقدير موصوف أو "قد" قبل الفعل الماضي؛ لإنَّ المعنى تام ومستقيم، وليس في حاجة إلى تقديرهما، يقول ابن مالك: "وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه"[8].

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى جواز مجيء الفعل الماضي حالاً، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً"[9].

وقد استدلوا لهذا المذهب بما يلي:

---

(1) هذا البيت من الهزج وهو من قصيدة للفند الزماني قالها في حرب البسوس، وهو في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي (ج37/1)، والبغدادي، الخزانة (ج451/1).

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج67/2).

(3) [النساء:90]

(4) الفراء، معاني القرآن (ج24/1).

(5) أبو حيان، البحر المحيط (ج317/3).

(6) المرجع السابق، ص423.

(7) الإستراباذي، شرح الرضي (ج517/1).

(8) ابن مالك، شرح التسهيل (ج353/2).

(9) الأنباري، الإنصاف (ج252/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: أمَّا السماع فقوله تعالى: ﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[1]، وقوله تعالى: ﴿هُذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾[2]، وقول الشاعر:

وإنِّـــي لتعرونـــي لـــذكراكِ نفْضَـــةٌ كمـــا انْـــتَفَضَ العصْـــفُورُ بلـلـــه القطْـــرُ[3]

وقول الآخر:

لـــه كفـــلٌ كالـــدعصِ لبّـــدهُ النـــدى إلـــى حالـــكِ مثـــلِ الغبـــيطِ المـــذأّبِ[4]

وقول طرفة:

وكـــرى إذا نـــادى المضـــافُ مُحنَّبـــا كســـيد الغضـــا نبّهتـــه المتـــوردِ[5]

وقول الذبياني:

سَـبَقْتَ الرجـالَ الباهشـينَ إلـى العُـلا كَسَـبْقِ الجَـوَادِ اصـطاد قبْـلَ الطَّـوارِدِ[6]

ثانياً: أما القياس فقد استدلوا بما يلي:

أولاً: إنَّ ما جاز أن يكون صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً للمعرفة، نحو: جاء رجلٌ مسرعٌ، وجاء الرجلُ مسرعاً، يقول الأنباري: "وأما القياس فلأن كل ما جاز أن يكون صفة للنكرة، نحو: "مررت برجل قاعد وغلام قائم" جاز أن يكون حالاً للمعرفة، نحو "مررت بالرجل قاعداً، وبالغلام قائماً" والفعل الماضي يجوز أن يكون صفة للنكرة، نحو، "مررت برجل قعد، وغلام قام"، فينبغي أن يقع حالاً للمعرفة، نحو "مررت بالرجل قعد، وبالغلام قام"، وما أشبه ذلك"[7].

ثانياً: إنَّه يجوز أن تقام الأزمنة مقام بعضها، فإذا جاز أن يقام الماضي مقام المستقبل في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾ [8] جاز أيضاً أنْ يقام الماضي مقام الحال في: جاء الرجل ذهب عقله.

---

(1) [النساء:90]

(2) [يوسف:65]

(3) البيت من الطويل لأبي صخر الهذلي، وهو للسكري، في شرح أشعار الهذليين (ج957/2)، والبغدادي، الخزانة (ج552/1)، والسيوطي، الهمع (ج194/1).

(4) البيت من الطويل لامرئ القيس، وهو في ديوانه (ص33).

(5) البيت من الطويل لطرفة بن العبد، وهو في ديوانه (ص32).

(6) البيت من الطويل للنابغة الذبياني، وهو في ديوان النابغة (ص57).

(7) الأنباري، الإنصاف (ج253/1).

(8) [المائدة:116]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد تأول البصريون ما استدل به الكوفيون من السماع، فقالوا إنه لا حجة للكوفيين في قوله: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُم مِّيثَاقٌ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[1]؛ لأن جملة "جاؤوكم" تحتمل أكثر من وجه، فهي إما بتقدير قد، أو أنها صفة لموصوف محذوف، أي جاؤوكم قوماً حصرت صدورهم، أو أنْ تكون خبراً بعد خبر، أو أنها على الدعاء، كما زعم المبرد[2].

أما قول الشاعر:

كما انْتَفَضَ العصْفُورُ بلله القطْرُ

فقد تأوله بأنه على تقدير "قد"، وقد حذفت من البيت لضرورة الشعر، وكذلك الأمر في بقية الأبيات: يقول الأنباري: "و أما قول الشاعر:

كما انْتَفَضَ العصْفُورُ بلله القطْرُ

فإنما جاز ذلك؛ لأنَّ التقدير فيه: "قد بلله القطر، إلا أنه حذف لضرورة الشعر"[3].

ويبدو أنَّ الذي جعل البصريين يمنعون ذلك هو أنهم اشترطوا في الحال أن تكون مقارنة أو منتظرة، وهذا غير موجود في الفعل الماضي؛ لذا أجازوا ما ورد من كلام العرب شعراً أو نثراً على تقدير "قد"؛ لأنها، كما يزعمون، تقربه من الحال، يقول العكبري: "وقال الكوفيون يجوز ذلك؛ لأن أكثر ما فيه أنها غير موجودة في زمان الفعل، وذلك لا يمنع، كما لا تمنع الحال المقدرة"[4].

وقد ذهب ابن مالك وأبو حيان إلى ما ذهب إليه الكوفيون من جواز مجيء الحال فعلا ماضياً، بدون تقدير "قد"، يقول ابن مالك: "وقد زعم قوم أن الفعل الماضي لفظاً لا يقع حالاً، وليس قبله (قد) ظاهرة، إلا وهي قبله مقدرة؛ وهذه دعوى لا تقوم عليها حجة؛ لأن الأصل عدم التقدير؛ ولأن وجود (قد) مع الفعل المشار إليه لا يزيد معنى على ما يفهم به، إذا لم توجد، وحق المحذوف المقدر ثبوته أن يدل على معنى لا يدرك بدونه.

---

(1) [النساء:90]

(2) انظر: المبرد، المقتضب (ج124/4).

(3) الأنباري، الإنصاف (ج257/1).

(4) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج17/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فإن قيل قد تدل على التقريب، قلنا دلالتها على التقريب مستغنى عنها بدلالة سياق الكلام على الحالية، كما أغنى عن تقدير السين وسوف سياق الكلام في مثل قوله: ﴿كَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾[1]، بل كما استغنى عن تقدير قد مع الماضي القريب الوقوع إذا وقع نعتاً أو خبراً"[2].

ويقول أبو حيان في قوله تعالى: ﴿جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾[3]: "فأما قراءة الجمهور فجمهور النحويين على أنَّ الفعل في موضع الحال، فمن شرط دخول قد على الماضي، إذا وقع حالاً زعم أنها مقدرة، ومن لم يرَ ذلك لم يحتج إلى تقديرها، فقد جاء منه مالا يُحصى كثرةً بغير قد"[4].

ويقول أيضاً: "وقرأ الجمهور ﴿خَسِرَ﴾[5] فعلاً ماضياً، وهو استئناف إخبار، ويجوز أنْ يكون في موضع الحال، ولا يحتاج إلى إضمار قد؛ لأنه كثر وقوع الماضي حالاً في لسان العرب بغير قد، فساغ القياس عليه"[6].

ويقول في موضع آخر" "والبصريون لا يجيزون وقوع الماضي حالاً، إلا إذا اقترن بقد، وقد يجوز تقديرها عندهم إن لم تظهر، وقد أجاز الأخفش من البصريين وقوع الماضي حالاً بغير تقدير قد، وهو الصحيح، إذ كثر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس، ويبعد فيها التأويل، وقد ذكرنا كثرة الشواهد على ذلك في كتابنا المسمى بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل"[7].

ويقول أيضاً: "وإضمار قد قول للبصريين، ومذهب الكوفيين والأخفش أن الماضي يقع حالاً، ولا يحتاج إلى إضمار قد، وهو الصحيح، ففي كلام العرب وقع ذلك كثيراً"[8].

ويقول أبو حيان في الارتشاف: "والصحيح جواز ذلك بغير واو ولا "قد"، وهو قول الجمهور والكوفيين والأخفش لكثرة ما ورد في ذلك"[9].

---

(1) [يوسف:6]

(2) ابن مالك، شرح التسهيل (ج373/2).

(3) [النساء:90]

(4) أبو حيان، البحر المحيط (ج317/3).

(5) [الحج:11] ، "خَسِرَ الدنا والآخرة".

(6) أبو حيان، البحر المحيط (ج355/6).

(7) المرجع السابق، ص493.

(8) أبو حيان، البحر المحيط (ج423/3).

(9) أبو حيان، الارتشاف (ج370/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبدو أنَّ ما ذهب إليه الكوفيون، واختاره ابن مالك وأبو حيان هو الراجح؛ وذلك لأن له ما يدعمه من السماع فقد وردت نصوص كثيرة، سواء في القرآن الكريم أم في كلام العرب، تؤيد هذا وتدعمه، وقد صرح أبو حيان بهذه الكثرة، يقول: "فقد جاء منه ما لا يحصى كثرة بغير قد"[1]، ويقول أيضاً: "كَثُر ذلك في لسان العرب كثرة توجب القياس"[2].

(1) أبو حيان، البحر المحيط (ج317/3).

(2) المرجع السابق، ص493.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7-المسألة

القول في "رُبَّ" اسمٌ هو أو حرفٌ؟

قال ابن خالويه: "إنّ "ربَّ" للتقليل بمنزلة "كم" للتكثير"[1].

فهذا القول يدل على أن ابن خالويه عَدَّ "ربَّ" من الأسماء. وهذه مسألة خلافية بين أهل البصرة والكوفة.

وإليك تفصيل القول في المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّ "رُبَّ" حرف جر يفيد التقليل، فهو مناقض لـ "كم" في الخبر، يقول سيبويه: "واعلم أنَّ كم في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه "رُبَّ"؛ لأن المعنى واحد، إلا أنَّ كم اسم؛ ورُبَّ بمنزلة مِنْ"[2].

ويقول ابن السراج: "وربّ حرف جر"[3].

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أنه حرف جر"[4].

وقد استدل البصريون بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّه لا يجوز الإخبار عن "رُبَّ"، فلا يقال: رُبَّ رجل أفضل منك، كما تقول: كم رجلٍ أفضلُ منك، يقول سيبويه: "ولا يجوز في "رُبَّ" ذلك؛ لأنَّ "كم" اسم، وربَّ غير اسمٍ، فلا يجوز أن تقول: رُبَّ رجلٌ لك"[5].

ثانياً: إنَّ حروف الجر لا تدخل عليها، ولو كانت اسا لجاز ذلك، بخلاف "كم" فإنَّ ذلك جائز فيها، يقول ابن السراج: "ومما تبين أنَّ رُبَّ حرف، وليست باسم كـ "كم"؛ لأنَّ "كم" يدخل عليها حرف الجر، ولا يدخل على "رُبَّ"، تقول: بكم رجلٍ مررت"[6].

ثالثاً: إنها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها، كبقية حروف الجر الأخرى، فتقول: رُبّ رجل عالم أدركت، فـ "ربّ" أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل، كما أوصلت الباء معنى المرور إلى زيد في نحو: مررت بزيد، يقول ابن يعيش: "ومن الدليل على كون رُبّ حرفاً، أنها توصل معنى الفعل إلى ما بعدها إيصال غيرها من حروف الجر، فتقول: رُبَّ عالمٍ أدركت، فـ "رُبَّ"

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج341/1).

(2) سيبويه، الكتاب (ج161/2).

(3) ابن السراج، الأصول (ج416/1).

(4) الأنباري، الإنصاف (ج832/2،م.121).

(5) سيبويه، الكتاب (ج170/2).

(6) ابن السراج، الأصول (ج416/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أوصلت معنى الإدراك إلى الرجل، كما أوصلت الباء الزائدة معنى المرور إلى زيد في قولك: مررت بزيد"[1].

وقد جمع الأنباري حجج البصريين في قوله: "الدليل على أنها حرف لا يحسن فيها علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال، وأنها قد جاءت لمعنى في غيرها كالحرف، وهو تقليل ما دخلت عليه، نحو: "رُبَّ رجلٍ يفهم"، أي ذلك قليل"[2].

أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ "رُبَّ" اسمٌ، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ "رُبَّ اسم"[3]، ويقول ابن يعيش: "وقد ذهب الكسائي من تابعه من الكوفيين إلى أنَّ "رُبَّ" اسم"[4].

وقد استدل الكوفيون لهذا المذهب بالأدلة التالية:

أولاً: إنَّ "رُبَّ" لا تقع إلا في صدر الكلام، وحروف الجر لا تقع في صدر الكلام، وإنما تقع متوسطة، لتوصل معاني الأفعال إلى الأسماء، يقول ابن يعيش: "وقالوا إنَّها لا تكون إلا صدراً، وحروف الجر إنَّما تقع متوسطةً؛ لإيصال معاني الأفعال إلى الأسماء"[5].

ثانياً: جوزا الإخبار عنها في قول بعض العرب: رُبَّ رجلٍ ظريف[6]، وفي قول الشاعـــر:

إن يقتلـــوكَ فـــإنَّ قتلـــك لـــم يكُـــنْ عـــاراً عليـــك، ورُبَّ قتـــلٍ عـــارُ[7]

ثالثاً: إنَّ "رُبَّ" لا تعمل إلا في النكرة، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة على السواء، ويقول الأنباري: "إنها لا تعمل إلا في النكرة، وحروف الجر تعمل في النكرة والمعرفة"[8].

رابعاً: إنَّ "رُبَّ" لا تعمل الجر إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر على اختلافها تعمل في النكرة موصوفة وغير موصوفة، يقول الأنباري: "إنَّها لا تعمل إلا في نكرة موصوفة، وحروف الجر تعمل في نكرة موصوفة وغير موصوفة"[9].

وقد رد البصريون ما استدل به الكوفيون من أدلة على النحو التالي:

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج27/8).
(2) الأنباري، الإنصاف (ج833/2).
(3) المرجع السابق، ص832.
(4) ابن يعيش، شرح المفصل (ج27/8).
(5) المرجع السبق (ج27/8).
(6) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج27/8).
(7) البيت من الكامل للأعشى، وهو في المبرد، المقتضب (ج66/3) والأزهري، التصريح (ج68/2).
(8) الأنباري، الإنصاف (ج832/2).
(9) المرجع السابق، ص833.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً: إنَّ لزوم "رُبَّ" صدر الكلام ناشئ عن إفادتها التقليل، والتقليل يشبه النفي في لزوم حروفه صدر الكلام، يقول الأنباري: "إنما لا تقع رُبَّ إلا في صدر الكلام؛ لأن معناها التقليل، وتقليل الشيء يقارب نفيه، فأشبهت حرف النفي، وحرف النفي له صدر الكلام"[1].

وكان أبو بكر بن السراج قد ردَّ قول الكوفيين هذا من وجه آخر، وهو أنَّ "رُبَّ" لمَّا كانت لـ "كم" في المعنى، حملت عليها، فألزمت صدر الكلام؛ لأنَّ من سنن العرب في كلامها حملهم الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره[2]، يقول ابن السراج: "وكان حقه أن يكون بعد الفعل موصلاً له إلى المجرور كأخواته إذا قلت: مررت برجل، وذهبت إلى غلام لك، إذا كانت خبراً، فجعل له صدر الكلام، كما جعل لـــ "كم"، وأخّر الفعل والفاعل"[3].

ثانياً: إنَّ ما استدل به الكوفيون في قول بعض العرب: "رُبَّ رجل ظريف"، وفي قول الشاعر:

إن يقتلــوكَ فــإنَّ قتلــك لــم يكُــنْ عــــاراً عليـــك، ورُبَّ قتـــلٍ عـــارُ

مردود بما يلي:

أولاً: أنَّ قول العرب: "رُبَّ رجل ظريف" قول شاذٌ، والشواذ لا يقاس عليها كما هو معلوم[4]، يقول ابن يعيش: "وأما ما تعلقوا به من قول بعض العرب: رُبَّ رجل ظريفٌ، برفع ظريف، فهو شاذ"[5].

ثانياً: أما البيت فقد تأوله البصريون بتأويلات ثلاثة، وهي:

الأول: إنَّ الرواية الشهيرة "وبعض قتل عار"[6].

الثاني: إنَّ "عار" خبر لمبتدأ محذوف، أي هو عار، يقول ابن مالك: "والصحيح أنه خبر لمبتدأ محذوف"[7].

الثالث: إنَّ الشاعر قد شبه "رُبَّ" بـ "كم"، يقول ابن السراج: "وهذا إنَّما يجيء على الغلط والتشبيه"[8].

---

(1) الأنباري، الإنصاف.
(2) انظر: الأنباري، الإنصاف (ج1/186،م23).
(3) ابن السراج، الأصول (ج1/416).
(4) انظر: الأنباري، الإنصاف (ج1/186).
(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج8/27).
(6) انظر: المرادي، الجنى الداني (ص439).
(7) ابن مالك، شرح التسهيل (ج3/167).
(8) ابن السراج، الأصول (ج1/418).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: إنَّ ما ادعاه الكوفيون من أنَّ "رُبَّ" لا تعمل إلا في النكرات، وحروف الجر تعمل في النكرات والمعارف، مردودٌ بأنَّ "رُبَّ" تدخل على واحد يدل على أكثر منه، فجرى مجرى التمييز في تنكيره، يقول ابن يعيش: "وأما كونها لا تدخل إلا على نكرة؛ فلأنها تدخل على واحد يدل على أكثر منه، فجرى مجرى التمييز، ألا ترى أن معنى قولك: رُبَّ رجلٍ يقول ذلك: قلَّ ما يقول ذلك من الرجال؛ فلذلك اختصت بالنكرة دون غيرها؛ لأنها نظيرة كم على ما سبق، إذ كانت كم للتكثير، وربَّ للتقليل، والتكثير والتقليل لا يتصوران في المعارف"[1].

وكان رضي الدين الإستراباذي قد ذهب إلى اسمية "رُبَّ"، فهي مبتدأ محذوف الخبر دائماً، وقد اعتمد في هذا الرأي على أن الفعل المتعدي يعمل بنفسه، أي بدون حاجة إلى حرف الجر، كما في قولنا: رُبَّ رجل أكرمت، يقول الرضي: "وتشكل عليهم حرفيتها بنحو: رُبَّ رجل كريم أكرمت، إنَّ حروف الجر هي ما يفضي إلى المفعول بنفسه الذي لولاها لم يفض إليه، وأكرمت يتعدى بنفسه"[2].

وقد استدل الرضي بدليل آخر، وهو قولهم: رُبَّ رجل كريم أكرمته، إذْ إنَّ الفعل المتعدي "أكرم" لا يتعدى إلى مفعولين معاً، أحدهما ضمير، والآخر مجرور بحرف جر، يقول: "ويشكل أيضاً بمثل قولك: رُبَّ رجل كريمٍ أكرمته؛ لأنَّ الفعل لا يتعدى إلى مفعول بحرف الجر، وإلى ضميره معاً، فلا يقال: لزيد ضربته"[3].

لكن ما استدل به الرضي يحتاج إلى مناقشة من حيث إنَّ البصريين قد كانوا على علم بهذا، فقالوا إنَّ "رُبَّ" تأتي مع الفعل اللازم والمتعدي، فإذا جاءت مع فعل لازم ذهب الإشكال، وأعرب ما بعدها مبتدأ، أمَّا إذا جاءت مع فعل متعدٍ فإننا نقدر لها عاملاً محذوفاً، يكون هو الناصب لما دخلت عليه "رُبَّ"، والتقدير: لقيت وما أشبه ذلك[4].

واضحٌ أن ما قاله البصريون، وأخذه عليها الرضي ناشئ عن معيارية القاعدة النحوية التي تنص على أنّ الفعل المتعدي يجب أن يصل إلى المفعول بدون حرف الجر؛ لذلك جعلوا الفعل الظاهر صفة لمجرور "رُبَّ"، وقدروا فعلاً عاملاً في مجرور "رُبَّ" لا يحتاج المعنى إليه.

ولعل من الواضح أنَّ النحاة بصريين وكوفيين قد اختلفوا في "رُبَّ"؛ لأنهم وجدوها تخالف حروف الجر الأخرى في تصدرها وفي دخلوها على نكرة، واحتياجها إلى موصوف؛ لذا حكم عليها الكوفيون بالاسمية، وقدر لها نحاة البصرة العوامل.

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج27/8).

(2) الأستراباذي، شرح الرضي (ج288/4).

(3) المرجع السابق، ص289.

(4) انظر: المرجع نفسه (ج289/4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولعلَ هذه الخصيصة التركيبية لـ "رُبَّ" هي التي جعلت لها هذه الأحكام الخاصة التي نرى أنها لا تخرجها عن كونها حرفاً من حروف المعاني، يقول الزجاجي: "لأنَّ الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه، ثم يخرج منه بعضه؛ لعلة تدخل عليه، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب، بل يخرج منه ما خرج بعلته، ويبقى الثاني على حاله، ألا ترى أنَّ اجماع النحويين كلهم على أن أصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للحروف والأفعال، ثم نرى كثيراً منها غير معرب لعلل فيها، ولا يكون ذلك مخرجاً لها عن الاسمية"[1].

وترى الباحثة أنَّ "رُبَّ" حرف من حروف المعاني، يدخل على الأسماء، فيعمل الجر، ولا تمت للاسمية بأيّ صلة، إذ إنّها لا تقبل علامات الاسم التي جمعها ابن مالك في قوله:

بـــالجرِ والتنـــوينِ والنـــدا وأل ومســـندٍ للاســـم تمييـــزٌ حَصَـــلْ[2]

فهي لا تقبل دخول حروف الجر عليها، ولا تقبل التنوين، ولا حرف النداء ولا "أل" التعريف، ولا يمكن أن تكون في الجملة مسنداً أو مسنداً إليه، وإنما هي حرفٌ يأتي لمعنى في غيره، يقول ابن يعيش: "ورُبَّ حرف، والذي يدل على ذلك أن رُبَّ معناه في غيره"[3].

ويقول ابن أبي الربيع: "وهذا الذي ذهب إليه ليس بصحيح؛ لأنَّ "رُبَّ" كلمة تدل على معنى في غيرها، فيستقر أنها حرف، ولا يزال عن ذلك إلا بدليل على الاسمية، وكذلك كان ينبغي أن يقال في "كم" أنها حرف؛ لأنها دالة على معنى في غيرها، إلا أنَّا وجدنا العرب حكمت لها بأحكام الأسماء"[4].

ويقول الزجاجي في حد الحرف: "وأمَّا حد حروف المعاني، وهو الذي يلتمسه النحويون، فهو أن يقال: الحرف ما دلّ على معنى في غيره، نحو مِنْ وإلى وثم وما أشبه ذلك، وشرحه أنَّ (مِنْ) تدخل في الكلام للتبعيض، فخي تدل على منتهى غيرها، لا على منتهاها نفسها، وكذلك سائر حروف المعاني""[5].

فهذه النصوص تشير إلى حرفية "رُبَّ"؛ لأنها تدل على معنى في غيرها، لا في نفسها، فهي تدل على التقليل أو التكثير في الاسم الذي بعدها.

---

(1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو (ص51).

(2) انظر: ألفية ابن مالك.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج27/8).

(4) ابن أبي الربيع، البسيط (861/2).

(5) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو (ص54).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8-المسألة

القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أم المصدر؟

قال ابن خالويه: "وطَعَنَ بالرُّمح طَعَناً وطعنَ في نَسبه طِعَاناً، وضربَ ضرْباً والفعْلُ أصلٌ لكلِّ مصدرٍ"[1].

وقال ابن خالويه في موضعٍ آخر: "وقرأ عاصمٌ في رواية أبي بكرٍ (بزينةٍ) منوناً أيضاً، (الكواكبَ)[2] نصب مفعول أي: بزينتنا الكواكبَ فعند البَصريين يُنصب بزينةٍ لأنَّ المصد يعملُ عملَ الفعلِ وعند الكوفيين لا يُشقُّ من المصدر"[3].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذهب البصريون إلى أنَّ المصدر هو أصل الاشتقاق، يقول سيبويه: "لأن الاسم قبل الصفة، كما أنه قبل الفعل"[4].

ويقول الأنباري: "وذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه"[5].

وقد استدل البصريون على أنَّ المصدر أصل الاشتقاق بأدلة كثيرة، وهي:

الأول: إنَّ المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين، فكما أنَّ المطلق أصلُ المقيد، فكذلك المصدر أصل الفعل[6].

الثاني: إنَّ المصدر اسم، والاسم يقوم بنفسه في بناء الجملة، أما الفعل فلا يقوم بنفسه؛ لأنه مفتقر إلى الاسم، وما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى مما لا يستغني بنفسه، ويفتقر إلى غيره[7].

الثالث: إنَّ المصدر له مثال واحد، والفعل له أمثلة مختلفة[8].

الرابع: إنَّ الفعل بصيغته يدل على ما يدل عليه المصدر من الحدث، والمصدر لا يدل على ما يدل عليه الفعل من الزمن، وهذا يدل على أن المصدر أصل الاشتقاق؛ إذ يجب أن يكون الفرع متضمناً للأصل[9].

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج359/1).

(2) [الصافات:6]

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج244/2).

(4) سيبويه، الكتاب (ج21/1).

(5) الأنباري، الإنصاف (ج235/1،م28).

(6) المرجع السابق، ص237.

(7) انظر: المرجع نفسه، ص237.

(8) انظر: المرجع نفسه، ص237.

(9) انظر: الأنباري، الإنصاف (ج237/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخامس: إن المصادر لو كانت مأخوذة من الأفعال لجرت على سنن واحد في القياس، كأسماء الفاعلين والمفعولين، نحو ضارب ومضروب ومكرِم ومكرَم، فلما اختلفت المصادر بأن تعددت، نحو شرب شُربا وشرْباً ومَشْرباً، تبين أنَّها ليست مشتقة من الفعل[1].

السادس: مما يدل على أن المصدر أصل في الاشتقاق أن المصدر يطلق في اللغة على الموضع الذي يصدر منه، كقولنا: مصدر الإبل، أي المكان الذي تصدر منه، فعلى هذا يكون هو مصدر الفعل، يقول الزجاجي: "فعلى ما توجبه حقيقة اللغة هو الشيء الذي يصدر عنه الفعل، ولو كان هو صدر عن الفعل سمّي صادراً، لا مصدراً"[2].

السابع: إنَّ بعض المصادر لا أفعال لها أبداً، مثل: ويح وويس والعبودية والرجولية، فإذا تبين أن هذه المصادر لا أفعال لها صحَّ أن المصدر أصل المشتقات[3].

هذه أدلة البصريين، ويتضح من النظر فيها أنَّها في معظمها أدلة شكلية، تقوم على القياس والاستفادة من المنطق والافتراضات العقلية، فلم يكتفِ البصريون المتأخرون بالقول إنَّ المصدر أصل الاشتقاق، كما قال سيبويه، بل ذهبوا يلتمسون الأدلة المنطقية التي تبتعد بالدرس اللغوي عن مساره الذي يجب أن يكون له، فقولهم: إن المطلق أصل للمقيد، وإنَّ ما يستغني بنفسه ولا يفتقر إلى غيره أولى مما لا يستغني بنفسه ويفتقر إلى غيره، وإنَّ الفرع لا بدَّ أن يكون فيه الأصل، عبارات منطقية، صلتها بالتخريج اللغوي ليست قوية.

هذا بالإضافة إلى أنَّ كثيراً من أدلتهم يمكن نقضها، فقولهم إنَّ هناك مصادرَ، ولا أفعال لها، مثل: ويح وويس والرجولة والعبودية، مردود عليهم بأنَّ هناك أفعالاً، ولا مصادر لها، مثل: نعمِ وبئسِ وليس وعسى، وهي في رأيهم أفعال، ولكن لا مصادر لها في كلام العرب.

أمَّا أهل الكوفة فقد ذهبوا إلى أنَّ الفعل أصل الاشتقاق، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنَّ المصدر مشتق من الفعل وفرعٌ عليه"[4].

وقد استدلوا لهذا المذهب بالأدلة التالية:

الأول: إنَّ المصدر يصح لصحة الفعل ويعتل لاعتلاله، مثل قاوم قواماً، وقام قياماً، حيث صح قواماً لصحة الفعل، واعتل قياماً لاعتلال الفعل[5].

---

(1) الزجاجي، الإيضاح في علل النحو (ص59).

(2) انظر: المرجع السابق، ص58.

(3) انظر: المرجع نفسه.

(4) الأنباري، الإنصاف (ج1/235،م28).

(5) انظر: الزجاجي، الإيضاح (ص60).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثاني: إن المصدر يكون توكيداً للفعل في قولهم: ضربت ضرباً، فكما أنَّ المؤكَّد قبل المؤكِّد، فكذلك الفعل قبل الاسم[1].

الثالث: إن الفعل يعمل في المصدر، مثل ضربت ضرباً، فكما أن العامل قبل المعمول، فكذلك الفعل قبل الاسم[2].

الرابع: إنَّ هناك أفعالاً، ولا مصادر لها، مثل نعم وبئس وعسى وليس، فهذه أفعال ولا مصادر لها، وهذا يدل على أن الفعل أصل الاشتقاق؛ لاستحالة وجود الفرع من غير أصل[3].

الخامس: إنَّ المصدر لا يتصور معناه ما لم يكن فعل فاعل، والفاعل وضع له: فَعَلَ ويَفْعَلُ، فينبغي أن يكون الفعل الذي يعرف به المصدر أصلاً للمصدر[4].

السادس: إنما سمي المصدر مصدراً؛ لأنه مصدور عن الفعل، كقولهم: مركب فارهٌ، ومشرب عذب، أيْ مركوب فاره، ومشروب عذب، فالمراد به المفعول لا الموضع[5].

وما قلناه عن أدلة البصريين ينطبق تماماً على ما استدل به الكوفيون، فالمسألة شكلية، تقوم على استنباط الأدلة المنطقية والعقلية.

هذا بالإضافة إلى أنَّ هذه الأدلة يمكن ردها ونقضها، فإذا ما نظر الباحث في أدلة الطرفين فإنه يجد أنهما قد استعملا العبارات المنطقية، كلٌّ لإثبات ما يريد ولنقض ما يذهب إليه الفريق الآخر، فإن كان القول يصلح لإثبات الشيء وضده فإنه يكون ضعيفاً في كلا اتجاهيه.

فقولهم: إنَّ المصدر يصح بصحة الفعل ويعتل باعتلاله، قد ردّه عليهم البصريون، فقالوا إنما يعتل المصدر إذا لزمه من الثقل ما لزم الفعل، أمّا إذا لم يكن هناك ثقل، فإنه يصح، ولو كان قولهم هذا صحيحاً لوجب أن يكون مصدر كل فعل معتل معتلاً، مع أنهكم قد قالوا: وَعَدَ وعداً، ووزن وزناً، وقام قومة، وكال يكيل كيلاً، ومال يميل ميلاً، وما أشبه ذلك مما يطول تعداده من الأفعال المعتلة التي صحت مصادرها؛ علمناه أنه ليس اعتلال الأفعال علة موجبة لاعتلال المصادر"[6].

أما قولهم: إن المصدر مؤكد للفعل، والمؤكَّد قبل المؤكِّد، فقد رده البصريون أيضاً، فقالوا: إنَّ المصدر هنا لا فائدة فيه أكثر مما في الفعل، وكان الأصل أنْ يقولوا: قام قام، فلما استثقلوه جعلوه اسماً، وليس هو توكيدا يتبع المؤكد، كما في باب التوكيد، بدليل أنَّهم يقولون:

---

(1) انظر: الزجاجي، الإيضاح (ص61).

(2) انظر: الأنباري، الإنصاف (ج236/1).

(3) انظر: المرجع السابق، ص236.

(4) انظر: المرجع نفسه.

(5) انظر: الزجاجي، الإيضاح (ص62).

(6) الزجاجي، الإيضاح (ص60).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضرباً ضربت، وقياماً قمت، وهذا لا يجوز في جاء زيدٌ نفسهُ، فلا يقال: نفسه جاء زيدٌ، يقول الزجاجي: "وليس هو بتوكيد يتبع المؤكد على الحقيقة، كتواكيد الأسماء التي يتبع المؤكد، نحو: قولك: نفسه وعينه وأجمع وأكتع، والدليل على صحة ما قلناه إجماع الكوفيين والبصريين على إجازتهم قياماً قمت، وضرباً ضربت زيداً، فيقدمون المصدر على الفعل، ولو كان توكيداً له على الحقيقة تابعاً كتواكيد الأسماء؛ لما جاز تقديمه عليه، كما لا يجيزون نفسه ضربت زيداً، وهذا بين واضح، ومع ذلك فليس في كلام العرب توكيد مشتق من لفظ المؤكد"[1].

أما قولهم: إنَّ رتبة العامل قبل المعمول، فيجب أن يكون الفعل قبل المصدر، فقد اعترض عليهم البصريون، فقالوا: إنَّ الحروف والأفعال تعمل في الأسماء، ولم يقل أحد إنَّ الحروف والأفعال أصل للأسماء، وقد تحدث الرضي عن هذا الدليل فضعفه، ورده عليهم، يقول: "واستدل الكوفيون على أصالة الفعل بعله فيه، كقعدت قعوداً، والعامل قبل المعمول وهو مغالطة؛ لأنَّ قبله بمعنى: أن الأصل في وقت العمل أنْ يتقدم لفظ العامل على لفظ المعمول، والنزاع في أنَّ وضعه غير مقدم على وضع الفعل، فأين أحد التقدمين من الآخر؟ وينتقض ما قالوا بنحو: ضربت زيداً، وبزيد، ولم يضرب، فإنه لا دليل فيها على أن وضع العامل قبل وضع المعمول"[2].

أما قولهم: إنَّ هناك أفعالاً مثل (نعم وبئس وعسى وليس)، ولا مصادر لها، فيستحيل وجود الفرع من غير أصل، فمردود بوجود مصادر كثيرة من غير أفعال، مثل: ويح وويس والرجولة والعبودية، يقول الأنباري: "خلوّ تلك الأفعال التي ذكرتموها عن استعمال المصدر لا يخرج بذلك عن كونه أصلاً، وأنَّ الفعل فرع عليه؛ لأنه قد يستعمل الفرع، وإن لم يستعمل الأصل، ولا يخرج الأصل بذلك عن كونه أصلاً، ولا الفرع عن كونه فرعاً"[3].

ويقول أيضاً: "ما ذكرتموه معارض بالمصادر التي لم تستعمل أفعالها، نحو: "وَيْلَهُ، وَوَيْحَهُ، وَوَيْهَهُ، وَوَيْبَهُ، وَوَيْسَهُ، وأهلاً وسهلاً....."

قال ابن ميادة:

تفاقــدَ قَــوْمي إذْ يبيعــوْنَ مُهجتــي بجاريــةٍ، بهــراً لهــم بعــدها بَهْــرا[4]

فإن هذه كلها مصادر، ولم تستعمل أفعالها"[5].

---

(1) الزجاجي، الإيضاح (ص61).

(2) الرضي الإستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (ج400/3).

(3) الأنباري، الإنصاف (ج241/1).

(4) البيت من الطويل لابن ميادة، في ديوان ابن ميادة (ص135)، وسيبويه، الكتاب (ج311/1).

(5) الأنباري، الإنصاف (ج242/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمّا أبو علي الفارسي فقد كان بصيرا في هذه المسألة، إذ يرى أنَّ المصدر أصل الاشتقاق، يقول: "والدليل على أن الفعل مأخوذ من المصدر أن هذه المصادر تقع دالة على جميع ما تحتها، ولا تختص شيئاً من دون شيء"[1].

ويقول في موضع آخر: "ألا ترى أنَّ (المضرب) لمّا كان مأخوذاً من الضرب، دل على مكانه، فكذلك كان ينبغي أن يكون سبيل هذه المصادر أن تكون دالة على ما تدل عليه الأمثلة من المعنيين"[2].

أما الشيخ عبد القاهر الجرجاني فقد تفرد برأي جديد، حيث زعم أنَّ الفعل مشتق من المصدر، والوصف مشتق من الفعل، يقول الجرجاني: "والقسم الثاني: ما كان مشتقاً، كأحمر وأسود؛ لأنهما مشتقان من الحمرة والسواد، وهكذا حكم ضارب وآكل؛ لأنهما مشتقان من الفعل الذي هو أكل وضرب، أو يأكل ويضرب، والفعل مشتق من المصدر"[3].

ولم يرتضِ البصريون المتأخرون رأي الجرجاني فردوه، يقول السيوطي: "ورُدّ بأنه ليس في الوصف ما في الفعل من الدلالة على زمن معين، فبطل اشتقاقه منه، وتعين اشتقاقه من المصدر"[4].

وعلى الرغم مما في رأي الجرجاني من جدة وطرافة ومخالفة لغيره من العلماء، إلا أنه لا يخلو من وجاهة وتعليل مقنع، فكأنما الجرجاني يرى أن الوصف أقرب إلى الفعل وأن الفعل قد صدر عن المصدر، فهي في حلقات ثلاث، وكأني به قد تأثر بمنهج الكوفة الذين يرون أن اسم الفاعل من الأفعال.

وممن أتوا برأي جديد في هذا الموضوع أبو بكر بن طلحة، حيث زعم فيما يرويه عنه أبو حيان في الارتشاف، أنّ كلا من المصدر والفعل أصل نفسه، وليس أحدهما مشتقاً من الآخر[5].

أمَّا عن آراء علماء اللغة المعاصرين في الاشتقاق، فسنعرض لرأي الدكتور تمام حسان.

تحدث الدكتور تمام حسان عن الاشتقاق، وعرض لنظرة الصرفيين والمعجميين، وبين نظرة البصريين والكوفيين في أصل الاشتقاق، ولم يقتنع بأيٍّ من النظرتين، يقول: "تلك كانت وجهة النظر الصرفية إلى المسألة، وهي وجهة نظر تجعل بعض الصيغ أصلاً، وتجعل الصيغ الأخرى فروعاً عليه، وتفترض أنَّ كل مادة من مواد اللغة بدأت في صورة المصدر، أو في صورة

---

(1) أبو علي الفارسي، المسائل العسكريات (ص95).

(2) الفارسي، المسائل العسكريات (ص96).

(3) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج109/1).

(4) السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (ج96/3).

(5) انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب (ج202/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفعل الماضي، ثم عكف الناس يشتقون منها، ويفرعون عليها، حتى تصل اللغة إلى مرحلة تستنفد فيها حاجتها إلى المزيد من مشتقات هذه المادة، أو تتوقف عن الاشتقاق؛ لأنها فرغت من الصياغة على مثال كل المباني الصرفية الممكنة، وليس شيء أبعد من طبيعة نشأة اللغة وتطورها من هذا الافتراض"[1].

ويقول أيضاً: "والواقع أنَّ الصعوبات تقوم فعلاً دون الاقتناع برأي البصريين أو برأي الكوفيين على حد سواء"[2].

ثم عرض بعد ذلك لنظرة المعجميين، فوضح أن اهتمام المعجميين كان منصباً على الكلمات نفسها لا صيغها، حيث جعلوا حروف المادة مدخلاً إلى شرح معاني هذه المفردات، ولكن دون ربطها بمعنى معين، وقد أعجب الدكتور تمام حسان بهذا الرأي، ونادى للأخذ به، يقول: "والذي أراه أجدى على دراسة هذه المشكلة (مشكلة الاشتقاق) أنْ يعدل الصرفيون بها عن طريقتهم إلى طريقة المعجميين، بل أن يجعلوا دراستها في إطار علم الصرف، حسبة لوجه علم المعجم مبتعدين بها عن شكلية الصيغ والزوائد والملحقات ذات المعاني الوظيفية، جانحين بها في اتجاه المعجم، بحيث يكون "الاشتقاق" حدوداً مشتركة بين المنهجين، وإذا صحَّ لنا أن نوجد رابطة بين الكلمات، فينبغي لنا ألا نجعل واحدة منها أصلاً للأخرى، وإنما نعود إلى صنيع المعجميين بالربط بين الكلمات بأصول المادة، فنجعل هذا الربط بالأصول الثلاثة أصل الاشتقاق، فالمصدر مشتق منها، والفعل الماضي مشتق منها كذلك"[3].

وترى الباحثة أن الرأي الذي أخذه الدكتور تمام حسان يخدم المسألة خدمة عظيمة، إذ إنَّ الخوض في أصل المشتقات والأصل والفرع مسألة لا جدوى منها، ولا تخدم الدرس اللغوي، وقد أشار إلى ذلك أبو حيان، فيما رواه عن السيوطي، يقول: "قال أبو حيان: وهذا الخلاف لا يجدي كثير منفعة"[4].

وقد كان ابن مضاء القرطبي قد نادى بإلغاء المسائل التي لا تفيد نطقاً، وهذه المسألة فيما أرى منها، يقول ابن مضاء: "ومما يجب أن يسقط من النحو الاختلاف فيما لا يفيد نطقاً، كاختلافهم في (على) رفع الفاعل، ونصب المفعول، وسائر ما اختلفوا فيه، من العلل الثواني وغيرها، مما لا يفيد نطقاً، كاختلافهم في رافع المبتدأ، وناصب المفعول، فنصبه بعضهم بالفعل،

---

(1) تمام حسان ، اللغة العربية معناها ومبناها (ص167).

(2) المرجع السابق، ص167.

(3) المرجع نفسه، ص169.

(4) السيوطي، همع الهوامع (ج96/3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبعضهم بالفاعل، وبعضهم بالفعل والفاعل معاً، وعلى الجملة كل (اختلاف) فيما لا يفيد نطقاً"[1].

والذي يحتاجه الباحث من فكرة الاشتقاق غالباً هو أن يجد المعاني المعجمية للألفاظ وفي هذا يكفي أن يردها إلى المادة المعجمية ليجد تحتها المفردات التي تتكون منها أو بزيادة حروفها.

(1) ابن مضاء القرطبي، الرد على النحاة (ص141).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9-المسألة

هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟

قال ابن خالويه: "وقرأ حمزةُ وحده ﴿**والأَرْحَامِ**﴾[1] بالجرِّ أراد: تساءلون به وبالأرحام/ فأضمرَ الخافض على قولِ العَجَّاج أنَّه كان إذا سُئل كيفَ تجدك قال: خيرٍ عافَاكَ الله، يريدُ: بِخَيْرٍ.

وقرأ الباقون بالنَّصب، اتَّقُوا الله واتَّقُوا الأَرْحَامَ أن تقطعوها. قالوا: ويبطل الخفضُ من جهاتٍ.

إحداها: أنَّ ظاهر المخفوض لا يعطف على مكنية، لا يقال: مررت بك وزيدٍ؛ لأن المضاف والمضاف إليه كالشَّيءِ الواحد إلا ضرورة لشاعرٍ كما قال:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوارِي سُيُوفَنَا وما بَيْنَهَا والكَعْبِ غَوْطٌ نَفَانِفُ[2]

وزعم البصريون جميعاً أنه لحن"[3].

"قال ابنُ خالويه رحمه الله: وليس لحناً عندي؛ لأن ابنَ مُجاهدٍ حدَّثنا بإسنادٍ يعزيه إلى رسول الله ﷺ أنه قرأ: (والأرحامِ) ومع ذلك فإن حمزةَ كان لا يقرأُ حرفاً إلا بأثرٍ. غير أنَّ من أجاز الخفض في (الأرحامِ) أجمع مع من لم يجز أن النصب هو الاختيارُ"[4].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

أجاز الكوفيون عطف الظاهر على الضمير المخفوض، ولم يشترطوا لذلك إعادة الجار. واحتجوا بقراءة حمزة بجر (الأرحامِ)[5] عطفاً على الهاء المجرورة بالباء.

أما البصريون فقد منعوا العطف بدون إعادة الجار[6]، وأنكروا قراءة حمزة، "قال رؤساؤهم: هو لحن لا تحل القراءة به"[7]، وقد أجازه سيبويه في ضرورة الشعر[8].

---

(1) [النساء:1]

(2) البيت من الطويل لمسكين الدارمي في ديوانه (53) وفيه "تتائف" مكان "نفانف"، والجاحظ، الحيوان (ج494/6)، والعيني، المقاصد النحوية (ج164/4)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج79/3).

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج127/1-128).

(4) المرجع السابق ، ص ص128-129.

(5) انظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص118)، والفراء، معاني القرآن (ج252/1).

(6) انظر: الأنباري، الإنصاف (ج464/2،م.65)، وسيبويه، الكتاب (ج391/1)، والمبرد، المقتضب (ج152/4)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج80/2)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج77/3-79).

(7) النحاس، إعراب القرآن (ج431/1).

(8) انظر: سيبويه، الكتاب (ج381/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد قرأ الباقون بنصب الأرحام على الإضمار والعطف والتقدير (واتقوا الأرحام لا تقطعوها)، وهذا وجه القراءة عند البصريين. والسبب في ذلك "أن ضمير الخفض شديد الاتصال بما قبله، فينزل لذلك معه منزلة شيء واحد، فلو عطفت من غير إعادة الخافض، لكنت قد عطفت اسماً واحداً على اسم وحرف، إذ لا يتصور أن تعطف على بعض الكلمة دون بعض، فلذلك أعدت الخافض حتى تكون قد عطفت اسماً وحرفاً على اسم وحرف مثله"[1].

وهذه بعض آراء أتباع الفريقين:

قال الزجاجي في مجالسه: "واعلم أن الأسماء كلها يعطف عليها إلا المضمر المخفوض، فإن العطف عليه غير جائز إلا بإعادة الخافض، كان غير جائز عند البصريين البتة إلا في ضرورة الشعر، وقد قبحه الكوفيون وأجازوه على قبحه، فقرأ حمزة بالخفض عطفاً على المخفوض والقراء غيره قرأوه بالنصب عطفاً على الله عز وجل"[2]، وهو في رأيه متابع لمذهب البصرين.

ومن قبله أستاذه الزجاج قال: "ومعنى (تساءلون به) تطلبون حقوقكم به (والأرحام) القراءة الجيدة نصب الأرحام والمعنى واتقوا الأرحام أن تقطعوها. فأما الجر في الأرحام، فخطأ في العربية لا يجوز إلا في اضطرار شعر، لأنه في العربية بإجماع النحويين يقبح أن ينسق باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الخفض إلا بإظهار الخافض، يستقبح النحويون مررت به وزيد ومررت بك وزيد إلا مع إظهار الخافض حتى يقولوا بك وبزيد، فقال بعضهم: لأن المخفوض حرف متصل غير منفصل فكأنه كالتنوين في الاسم فيقبح أن يعطف باسم يقوم بنفسه على اسم لا يقوم بنفسه"[3].

لقد خطأ الزجاج القراءة بالجر، وقد أوضح الزجاج أسباب تخطئته، وليس من أسبابها التحامل على القارئ أو على القراءة أو على المذهب الكوفي، لأنه القائل: "لأن القراءة سنة، لا ينبغي أن يقرأ فيها بكل ما يجيزه النحويون، وأن نتبع المشهور فإن الذي روي من المشهور في القراءة أجود عند النحويين"[4]. وبعد هذا لا يمكن أن يقال أن تخطئة الجر تعصب بصري.

والظاهر أن الكوفيين لا يمنعون العطف بدون إعادة الجار، إلا أنهم يجيزونه على قلة، وهذه القلة لا تعني المنع كما ذهب إلى ذلك بعض المحدثين"[5].

---

(1) ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج243/1).

(2) الزجاجي، مجالس العلماء (ص245-246)، والزجاجي، الجمل في النحو (ص18).

(3) الزجاج، معاني القرآن (ج111/1).

(4) المرجع السابق، ص113.

(5) الحلواني، الخلاف النحوي (ص257).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قال الفراء: "وما أقل ما ترد العرب مخفوضاً على مخفوض قد كني عنه، وقد قال الشاعر:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوارِي سُيُوفَنَا وما بَيْنَهَا والكَعْبِ غَوْطٌ نَفَانِفُ

فرد الكعب على بينها"[1]، ووافق ثعلب الفراء ومثل لذلك بقوله: "وقال: ومالي وزيد وزيداً"[2].

وأكد ابن خالويه مذهب الكوفيين ووافقهم فيه، فقد جاء في حجته بنصب الأرحام، قوله: "فالحجة لمن نصب أنه عطف على (الله) تعالى، وأراد: واتقوا الأرحام لا تقطعوها، فهذا وجه القراءة عند البصريين، لأنهم أنكروا الخفض، ولحنوا القارئ وأبطلوه من وجوه، فأما الكوفيون فأجازوا الخفض، واحتجوا للقارئ بأنه أضمر الخافض واستدلوا بأن (العجاج) كان إذا قيل له: كيف تجدك؟ يقول خيرٍ عافاك الله، يريد بخير"[3]، ولكن ابن خالويه قال: إن الكوفيين على الرغم من احتجاجهم للقارئ لكنهم اختاروا النصب في القراءة.

ومن الجدير بالذكر: إن إضمار الخافض هنا مذهب أبي علي الفارسي وتلميذه ابن جني[4]، فقد جاء في تخريج ابن جني لقراءة جر الأرحام، كأنه قال (وبالأرحام) فحذف الباء بعد أن أعملها، وصار تقدم الباء في (به) دالاً عليها وكالعوض منها.

ومما تجدر الإشارة إليه أن الحلواني[5]: قد تحامل كثيراً على أبي البركات الأنباري ومن تابعه، حتى بلغ تحامله على من سبق الأنباري مثل أبي جعفر النحاس، وهو يريد من كل هذا ليخلص إلى براءة الكوفيين مما نسب إليهم. هذا إذا ما علمنا أنه –أي الحلواني– كان قد ساق بعض شواهد الفراء في القرآن الكريم والشعر ليجيز العطف على المضمر المجرور، ولو كان على قلة أو قبح، وكما وقف هو على رأي ابن خالويه، فضلاً عن أنه لم يقف على تجويز ثعلب سالف الذكر.

والحقيقة أن ما ذهب إليه البصريون في عدم جواز العطف على المضمر المخفوض إلا بإعادة الخافض يمثل اللغة العربية الفصيحة التي بها نطق القرآن الكريم، ومخالفة الكوفيين ومن

---

(1) الفراء، معاني القرآن (ج86/2)، وانظر: النحاس، إعراب القرآن (ج378/2).

(2) ثعلب، مجالس ثعلب (ج162/1).

(3) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص119).

(4) انظر: ابن جني، الخصائص (ج353/2)، وابن هشام، مغني اللبيب (ج473/2)، والسيوطي، همع الهوامع (ج141/2).

(5) انظر: الحلواني، الخلاف النحوي (ص257–263).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تابعهم لما ذهب إليه البصريون فيه جنوح عن الصواب، وقد عرفنا أنهم أجازوه مع قبحه، ودليلهم من القراءة لم يقل به جمهور السبعة، وحمل هذا ومثيله مما ورد من شواهد شعرية يستدل بها على المسألة قد يتخرج ذلك أن يكون من باب حذف حرف الجر لنيابة حرف العطف منابه، وذلك قليل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10-المسألة

ما حكم "إنْ" إذا جاء في خبرها اللام؟

قال ابن خالويه: "والقراءة الثالثة: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[1] بتخفيف "إنْ". جعل "إنْ" بمعنى "ما" جحداً، أي ما هذان لساحران"[2].

سنفصل فيما يلي القول في مذهب الفريقين:

ذهب البصريون إلى أنَّ "إنْ" في قول العرب: إنْ زيدٌ لذاهب، وفي قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ كادَ لَيُضِلُّنا عَنْ آلِهَتِنا﴾[4]، حرف يفيد التوكيد، مخففٌ من "إنّ" الثقيلة، فهي للتوكيد، سواء كانت ثقيلة أم خفيفة، يقول سيبويه: " و "إنّ" توكيد لقوله: زيد منطلق، وإذا خففت فهي كذلك، تؤكد ما يتلكم به؛ وليثبت الكلام، غير أنَّ لام التوكيد تلزمها عوضاً مما ذهب منها"[5].

ويقول ابن السراج: "الرابع أن تكون مخففة من الثقيلة، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر، ولم يجز غير ذلك"[6].

أمَّا "اللام" فهي لام الابتداء؛ تفيد التوكيد، ويلزم وجودها في هذا التركيب؛ لكي لا تلتبس "إنْ" المؤكّدة ب "إنْ" النافية؛ لأننا لو قلنا: إنْ زيدٌ قائم، لظن السامع أنَّ المعنى ما زيدٌ قائم، يقول سيبويه: "واعلم أنَّهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، وإنْ عمرٌ لخيرٌ منك؛ لمّا خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها، وألزمها اللام، لئلا تلتبس ب "إنْ" التي هي بمنزلة "ما" التي تنفي بها"[7].

ويقول ابن يعيش: "فإذا ألغيت صارت كحرف من حروف الابتداء، يليها الاسم والفعل، ويلزمها اللم، فصلاً بينها وبين "إنْ" النَافية، إذ لوقلت: إن زيدٌ قائمٌ لالتبس الإيجاب بالنفي"[8].

وقد استدل البصريون بالأدلة التالية:

---

(1) [طه:63]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج39/2).

(3) [الإسراء:108]

(4) [الفرقان:42]

(5) سيبويه، الكتاب (ج233/4).

(6) ابن السراج، الأصول (ج237/1).

(7) سيبويه، الكتاب (ج139/2).

(8) ابن يعيش، شرح المفصل (ج71/8).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأول: إنَّ هناك نظيراً لـ "إنْ" المخففة من الثقيلة في كلام العرب، وما له نظير أولى ممَّا ليس له نظير، يقول الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأنْ قالوا: إنَّما قلنا إنَّها مخففة من الثقيلة؛ لأنَّا وجدنا لها في كلام العرب نظيراً"[1].

الثاني: إنّ القول بأنّ "اللام" للتوكيد له نظيرٌ في كلام العرب؛ وأمّا القول بأنها بمعنى "إلا فليس له نظير في كلام العرب، يقول الأنباري: "وكون اللام للتأكيد في كلامهم مما لا ينكر؛ لكثرته، فحكمنا على اللام بما له نظير في كلامهم، فأمَّا كون اللام بمعنى "إلا" فهو شيء ليس له نظيرٌ في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير"[2].

ولعلَ من المفيد أن نشير إلى أنَّ البصريين يرون أنَّ "إنْ" تكون مخففة من الثقيلة، سواء جاء بعدها الاسم مباشرة مثل: إنْ زيدٌ لقائمٌ، أم جاء بعدها فعل ناسخ، مثل: كان أو كاد، .. كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿إن كاد ليضلُّنا عن آلهتنا﴾[4]، يقول سيبويه: "واعلم أنَّهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهب، وإنْ عمرٌو لخيرٌ منك، لما خففها جعلها بمنزلة لكن، حين خففها، وألزمها اللام؛ لئلا تلتبس بـ "إنْ" التي هي بمنزلة "ما" التي تنفي بها. ومثل ذلك: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[5]، إنَّما هي لعليها حافظ، وقال تعالى: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾[6]، إنَّما هي: لجميع وما لغوٌ.

وقل تعالى: ﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾[7]، ﴿وَإِنْ نَظُنُّك لَمِنْ الْكَاذِبِينَ﴾[8]"[9].

ويقول الزجاج: "قوله عز وجل: ﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ﴾[10]، يعني قبلة بيت المقدس، أي وإن كان اتباعها لكبيرة، المعنى إنَّه كبير على غير المخلصين، فأما من أخلص فليست بكبيرة عليه، كما قال: "إلا على الذين هدى الله"، أي فليست بكبيرة عليهم، وهذه

---

(1) الأنباري، الإنصاف (ج2/642،م.90).
(2) المرجع السابق، ص642.
(3) [آل عمران:164]
(4) [الفرقان:42]
(5) [الطارق:4]
(6) [يس:32]
(7) [الأعراف:102]
(8) [الشعراء:186]
(9) سيبويه، الكتاب (ج2/139).
(10) [البقرة:143]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اللام دخلت على "إنْ"؛ لأنَّ اللام لم تدخل مع إنْ الخفيفة كان الكلام جحداً، فلولا "اللام" كان المعنى: ما كانت كبيرة، فإذا جاءت إنْ واللام، فمعنها التوكيد للقصة"[1].

ويقول الزمخشري: ﴿وإنْ كانتْ لكبيرة﴾ ، هي إنْ المخففة التي تلزمها اللام الفارقة"[2].

ويقول العكبري: " ﴿وإنْ كانت﴾ إنْ المخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، واللام في قوله: "لكبيرة"، عوض من المحذوف، وقيل: فصل باللام بين إنْ المخففة من الثقيلة وبين غيرها من أقسام إنْ"[3].

ويقول أبو حيان: "﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ﴾ [4] اسم كانت مضمر، يعود على التولية عن البيت المقدس إلى الكعبة، قاله ابن عباس ومجاهد وقتادة، ...، وإنْ هنا هي المخففة من الثقيلة، دخلت على الجملة الناسخة، واللام هي لام الفرق بين إنْ النافية والمخففة من الثقيلة"[5].

وقد وافق الكسائي البصريين في القول الأول، فقال إنها تكون للتوكيد إذا دخلت على الأسماء، أمَّا إذا دخلت على الأفعال، فهي نافية لا مؤكدة، يقول الرضي الإستراباذي: "وفرق الكسائي بين "إنْ" مع اللام في الأسماء، وبينها معها في الأفعال، فجعلها في الأسماء المخففة، وأما في الأفعال فقال: إنْ نافية، واللام بمعنى "إلا"؛ لأنَّ المخففة بالاسم أولى، نظراً إلى أصلها، والنافية بالفعل أولى، لأن معنى النفي راجعٌ إلى الفعل"[6].

أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ "إنْ" إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى "ما" واللام بمعنى "إلا". وقد استدل الكوفيون لمذهبهم هذا بالآيات القرآنية نفسها التي استدل بها البصريون، لكنهم نظروا إليها على أنَّ "إنْ" بمعنى "ما"، واللام بمعنى "إلا"، كقوله تعالى: ﴿ وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾[7]، أي: وإن كادوا إلا يستفزونك، وكقوله تعالى: "﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾[8]، أي وما كانت إلا كبيرة، وبقوله تعالى: ﴿إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾[9] أي: وما كان وعد ربنا إلا مفعولا، وبقول الشاعر:

---

(1) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج220/1).

(2) الزمخشري، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل (ج200/1).

(3) العكبري، التبيان في إعراب القرآن (ج124/1).

(4) [البقرة:143]

(5) أبو حيان، البحر المحيط (ج598/1).

(6) الإستراباذي، شرح الرضي (ج367/4).

(7) [الإسراء:76]

(8) [البقرة:143]

(9) [الإسراء:108]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شُلّتْ يمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمسلماً كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقوبةُ المتعمدِ[1]

أي: ما قتلت إلا مسلماً[2].

وقد ذهب الكوفيون إلى أنّ "إنْ" لا تكون مخففة من الثقيلة؛ لأنّ الثقيلة حرف ثلاثي مشبهه بالفعل ، ومعناه التوكيد، ولا علاقة له بـ "إنْ"؛ لأنَّ "إنْ" الخفيفة حرف ثنائي الوضع، يفيدُ النفي، سواء دخل عل اسم أم على فعل، مثل: إنْ زيدٌ لقائم، وإن كان زيدٌ لقائماً، ومن الجدير بالذكر أنَّ الكوفيين لا يشترطون في الفعل الذي يأتي بعد "إنْ" أن يكون من الأفعال الناسخة؛ لذا فهم يجيزون: إنْ ضربت لزيداً، وإن جاء لعمرٌو، قياساً على "إنْ" قتلت لمسلماً، و "إنْ تزينُك لنفسك"، وذلك راجعٌ إلى أنهم يرون أنها نافية، فلا بأس في دخولها على أي فعل، فأما البصريون فيرون أن "إنْ" لازالت مختصة بالدخول على الجملة الاسمية، حتى بعد التخفيف؛ لذا فلا بأس من دخولها على "كان وأخواتها"، و"كاد وأخواتها"؛ لأنها تساويها في كونها من عوامل الابتداء، يقول الشيخ عبد القاهر: "ولهذا لم يجوز أصحابنا: إنْ ضربت لزيداً، وإنْ خرج لزيد، بمعنى إنَّ زيداً ضربته، وإنَّ زيداً خرج؛ لأنَّ زيداً إذا كان مفعول ضربت، وفاعل خرج فليس له تعلق بالابتداء وحكمه بوجه. وقد أجازه الكوفيون، وليس بثبت، رووا: أن تزينك لنفسك، ولا يجوز قياس هذا على خبر كان، نحو: إن كان زيد لمنطلقاً؛ لأنَّ خبر كان خبر مبتدأ في الأصل، ودخل كان عليه فنصبته، ألا تراك إذا أسقطتها قلت: زيدٌ منطلق، وإذا كان كذلك كانت اللام واقعة حيث الابتداء وحده"[3].

وما قاله الكوفيون يحتاج إلى نظر من عدة أوجه:

أولاً: إنَّ قولهم أنَّ "اللام" بمعنى "إلا" لا يعتمد على دليل، إذ لم تستعمل العرب اللام بمعنى "إلا"، ولو جاز ذلك لقيل: جاء القومُ لزيداً، بمعنى " إلا" زيداً، يقول الأنباري: "فأما كون اللام بمعنى "إلا" فهو شيء ليس له نظير في كلامهم، والمصير إلى ما له نظير في كلامهم أولى من المصير إلى ما ليس له نظير"[4]، ويقول أيضاً: فأمَّا قولهم "إنَّ اللام في (ليستفزونك) و(ليزلقونك) و(ليقولون) و(لمفعولا) إلى غير ذلك من المواضع بمنزلة إلا في هذه المواضع "قلنا: هذا فاسد؛ لأنه لو جاز أن يقال "إنَّ اللام تستعمل بمعنى إلا، لكان ينبغي أن يجوز "جاءني القوم لزيدا"، بمعنى إلا زيداً، فلما لم يجز ذلك دلَّ على فساد ما ذهبتم إليه"[5].

---

(1) البيت من الكامل لعاتكة بنت زيد العدوية، وهو في السيوطي، الهمع (ج142/1)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج348/4).

(2) انظر: الأنباري، الإنصاف (ج640/2-641).

(3) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح (ج491/1).

(4) الأنباري، الإنصاف (ج642/2).

(5) المرجع السابق، ص642.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: إنَّ قولهم إنَّ "إن" تدخل قياساً على النواسخ وغيرها، مثل: إنْ ضربتُ لزيداً يحتاج إلى سماع؛ لأنه لم يرد دخلوها على غير النواسخ، سواء في القرآن الكريم أم في كلام العرب شعراً ونثراً، فالآيات التي جاءت "إنْ" فيها مخففة من الثقيلة لم تدخل فيها إنْ إلا على النواسخ "كان وأخواتها"، و "ظن وأخواتها"، و "كاد وأخواتها"، يقول الله تعالى: ﴿ فَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ إِن كُنَّا عَنْ عِبَادَتِكُمْ لَغَافِلِينَ﴾[1]، ويقول الله تعالى: ﴿وَمَا أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِن نَّظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾[2]، ويقول الله تعالى: ﴿وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾[3]، وهي كثيرة في القرآن الكريم.

وأما احتجاجهم بقول الشاعر:

شُلّتْ يمينُكَ إنْ قَتَلْتَ لَمسلماً كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقوبةُ المتعمدِ

وبقول العرب: "إن تزينك لنفسك" فمن الشاذ الذي لا يقاس عليه، يقول الرضي الإستراباذي: "وأما قوله: إن قتلت لمسلما، وإن يزينُك لنفسُك فشاذٌ"[4]. ويقول أبو حيان: "وإنْ وليها جملة فعليةٌ، فلا بد عند البصريين أنْ تكون من نواسخ الابتداء، وإنْ جاء الفعل من غيرها فهو شاذ لا يقاس عليه عند جمهورهم"[5].

ثالثاً: إنَّ قولهم هذا يؤدي إلى أنْ تكون الجملة مؤكدة، بأسلوب القصر، مع أنَّ علماء البلاغة لم ينصوا على أن هذا التركيب يفيد القصر، يقول ابن حيان: "﴿وَإِن كُنتُم مِّن قَبْلِهِ لَمِنَ الضَّالِّينَ﴾[6]، إنْ هنا عند البصريين هي التي للتوكيد المخففة من الثقيلة، ودخلت على الفعل الناسخ كما دخلت على الجملة الابتدائية، اللام في لمن وما أشبهه فيها خلاف، أهي لام الابتداء، لزمت للفرق، أم هي لام أخرى اجتلبت للفرق، ومذهب الفراء في نحو هذا هي النافية بمعنى "ما"، واللام بمعنى إلا، وذهب الكسائي إلى أنَّ إنْ بمعنى قد إذا دخلت على الجملة الفعلية، وتكون اللام زائدة، وبمعنى ما النافية إذا دخل على الجملة الاسمية، واللام بمعنى إلا، ودلائل هذه المسألة تذكر في علم النحو، فعلى قول البصريين تكون هذه الجملة مثبتة مؤكدة، لا حصر فيها، وعلى مذهب الفراء مثبتة إثباتاً محصوراً وعلى مذهب الكسائي مثبتة مؤكدة من غير جهة قول البصريين"[7].

---

(1) [يونس:29]

(2) [الشعراء:186]

(3) [الإسراء:76]

(4) الإستراباذي، شرح الرضي (ج367/4).

(5) أبو حيان، البحر المحيط (ج110/3).

(6) [البقرة:198]

(7) أبو حيان، البحر المحيط (ج107/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويبدو لنا أنَّ "إنْ" المخففة من الثقيلة مؤكدة للجملة، جاءت مخففة مع الأسماء في قول العرب: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، تمثيلاً لبعض العادات اللهجية عند بعض قبائل العرب، فلا فرق في المعنى بين: إنَّ زيداً لذاهب، وإنْ زيدٌ لذاهبٌ، يقول سيبويه: "واعلم أنَّهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهب، وإن عمرٌو لخيرٌ منك، لمَّا خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها"[1].

فأصل الجملة: "زيدٌ ذاهبٌ"، وعندما أراد هذا المتكلم العربي توكيد الجملة جاء بـ "إنْ" مخففة، طبقاً لعادته اللهجية، ثم ألحق "لام" التوكيد التي جاءت في هذا التركيب؛ لتؤدي دورين: دور يخدم التركيب، ودور يخدم المعنى. فأما الذي في التركيب فلتجنب الالتباس بـ "إنْ" النافية، يقول سيبويه: "واعلم أنهم يقولون: إنْ زيدٌ لذاهب، وإن عمرٌو لخيرٌ منك، لمَّا خففها جعلها بمنزلة لكن حين خففها، وألزمها اللام لئلا تلتبس بإن التي هي بمنزلة ما التي تنفي بها"[2]. ويقول ابن يعيش: "فإذا ألغيت صارت كحرف من حروف الابتداء، يليها الاسم والفعل، ويلزمها اللم، فصلاً بينها وبين "إنْ" النَافية، إذ لوقلت: إن زيدٌ قائمٌ لالتبس الإيجاب بالنفي"[3]. وأما المعنى فهو التوكيد كما سبق أن أوضحنا. .

ومما يدل على أنَّ هذا الأسلوب يفيد التوكيد قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[4] فقد أجمع القراء على تشديد نون "إنّ"، إلا ابن كثير وحفصاً عن عاصم، فقد قرآها بالتخفيف، والمعنى في ذلك واحد، فهي للتوكيد والإثبات بالتشديد، وللمعنى نفسه بالتخفيف، يقول ابن خالويه: "قوله تعالى: "إنَّ هذان لساحران" أجمع القراء على تشديد نون "إنَّ"، إلا (ابن كثير) و(حفصاً) عن (عاصم) فإنهما خففاها"[5]، ويقول أبو حيان: "وقرأ أبو حيوة، والزهري، وابن محيصن، وحميد، وابن سعدان، وحفص، وابن كثير "إنْ" بتخفيف النون "هذان" بالألف، وشدد نون هذان ابن كثير، وتخريج هذه القراءة واضحٌ، وهو على أنَّ "إنْ" هي المخففة من الثقيلة و"هذان" مبتدأ و"لساحران" الخبر، واللام للفرق بين إنْ النافية وإنْ المخففة من الثقيلة"[6].

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج139/2).

(2) المرجع السباق، ص139.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل (ج71/8).

(4) [طه:63]

(5) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص242).

(6) أبو حيان، البحر المحيط (ج238/6).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11-المسألة

هل تأتي "أو" بمعنى "بل" ؟

قال ابن خالويه: "قال أبو عبيد –رحمه الله–: الاختيار "أوْ" لأن "أَوْ" تكون بمعنى الواو كقوله: ﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾[1] أي: ويزيدون، وبل يزيدون"[2].

أجاز الكوفيون أن تأتي (أو) بمعنى (بل) ويكون من معانيها الإضراب، وذهب ثعلب إلى أن الفراء يقول في قوله تعالى: ﴿وأرسلناه إلى مائة ألف ويزيدون﴾: "بل يزيدون" وغيره يقول: (ويزيدون عندكم)[3]، وتابعهم أبو بكر الأنباري في أن (أو) هنا بمعنى (بل)، وجعل منه أيضاً قول الشاعر:

بدتْ مثلَ قرنِ الشمسِ في رونقِ الضحى وصورتها أو أنتِ في العينِ أملحُ[4]

وأن معناه (بل أنت)"[5].

وجعل منه أيضاً ما قدره من قول طرفة:

ولكن مولاي امرؤ هو خانقي على الشكر والتسآل أو أنا مفتدِ[6]

أن (أو) في البيت بمعنى (أم) على رواية أبي عبيدة[7]، وبمعنى (بل) على رواية العامة، والتقدير: بل أنا مفتد منه[8].

وهو رأي الجوهري أيضاً في صحاحه، والذي جاء ضمن حديثه عن أو، قال: "وقد يكون بمعنى بل في توسع الكلام، قال الشاعر:

---

(1) [الصافات:147]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج266/2).

(3) ثعلب، مجالس ثعلب (ج112/1)، وانظر: الفراء، معاني القرآن (ج272/1) ،(ج393/3)، والرماني، معاني الحروف (ص78)، وابن فارس، الصاحبي (ص127)، والهروي، الأزهية (ص127)، المالقي، رصف المباني (ص123)، المرادي، الجنى الداني (ص229).

(4) البيت من الطويل لجرير في ديوانه (ص123)، ونسب في: ابن جني، الخصائص (ج457/2) لذي الرمة وليس في ديوانه، وذكر غير معزو في الفراء، معاني القرآن (ج72/1)، وابن النحاس، شرح القصائد التسع (ج280/1)، ابن هشام، مغني اللبيب (ص215)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج15/5)، وابن هشام، شذور الذهب (ص299).

(5) انظر: أبو بكر الأنباري، الأضداد (ص281–282).

(6) البيت من الطويل لطرفة في ديوانه (ص52).

(7) انظر: الفراء، معاني القرآن (ج293/2)، وأبو عبيدة، مجاز القرآن (ج175/2).

(8) انظر: الأنباري، شرح القصائد السبع (ص208)، والمالقي، رصف المباني (ص132).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها أو أنت في العين أملحُ

يريد: بل أنت "[1]، واستدل أيضاً بالآية الكريمة السابقة.

وهو رأي الزجاجي أيضاً، قال: "تكون (أو) إضراباً بمنزلة (بل) نحو قوله تعالى: ﴿وأرسلناه إلى مائة ألف ويزيدون﴾"[2].

أما البصريون فلا يجيزون ذلك[3]، وأنها عندهم على معناها من الإباحة والشك والتخيير.

قال الزجاج: "وهذا على أصل (أو) وقال: قوم معناها معنى الواو. و (أو) لا تكون بمعنى الواو لأن الواو معناها الاجتماع، وليس فيها دليل أن أحد الشيئين قبل الآخر. و (أو) معناها إفراد أحد شيئين أو أشياء"[4].

وقال النحاس في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَىٰ﴾[5]: "قال أبو جعفر: وهذا أيضاً مما يشكل في العربية لأن (أو) لا يجوز أن تكون بمعنى (الواو) لاختلاف ما بينهما، ولا بمعنى (بل)"[6].

وردّ ما قال به الجرمي[7] وأبو عبيدة[8] من إجازتهم مجيء (أو) بمعنى (الواو) وخطأهم فيما حملوا عليه قوله تعالى: ﴿قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾[9] وجعله من هذا الباب، قال: "وهذا تأويل عند النحويين الحذاق خطأ وعكس المعاني، وهو مستغنى عنه ولـ (أو) معناها"[10].

أما بيت طرفة:

ولكن مولاي امرؤ هو خانقي على الشكر والتسآل أو أنا مفتدِ

فقد وجه معنى (أو) في البيت على القطع، والتقدير أو أنا مفتد منه[11].

---

(1) الجوهري، الصحاح (ج2275/6).

(2) الزجاجي، حروف المعاني (ص75).

(3) انظر: المبرد، المقتضب (ج304/3-305)، وابن جني، الخصائص (ج461/2)، الأنباري، الإنصاف (ج478/2،م.67)، المرادي، الجنى الداني (ص246)، والسيوطي، الأشباه والنظائر (ج144/2).

(4) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج314/4).

(5) [النجم:9]

(6) النحاس، إعراب القرآن (ج263/3).

(7) انظر: ابن مالك، أوضح المسالك (ج53/3)، وابن هشام، مغني اللبيب (ج62/1).

(8) أبو عبيدة، مجاز القرآن (ج227/2).

(9) [الذاريات:38]

(10) النحاس، إعراب القرآن (ج24/3).

(11) انظر: النحاس، شرح القصائد التسع (ج280/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما الرماني فعد في الآية الكريمة خمسة أقوال[1]، ثلاثة منها للبصريين وهي:

1- قول سيبويه، وهو أن أو هاهنا للتخيير، والمعنى: إذا رآهم الرائي منكم يخير في أن يقول: هم مائة ألف أو يزيدون.

2- حكاه الصيمري عنهم، وهو أن أو هاهنا لأحد الأمرين على الإبهام وهو أصل أو.

3- ذكره ابن جني، وهو أن هاهنا للشك، والمعنى أن الرائي إذا رآهم شك في عدتهم لكثرتهم. ثم ذكر رأيين لأهل الكوفة وهي:

1- إن منهم من ذهب إلى أن أو بمعنى الواو، وجعلوا منه قوله تعالى: ﴿لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾[2] وزعموا أن معناه: لعله يتذكر ويخشى.

2- ومنهم من جعل أو هاهنا بمعنى بل، والمعنى: بل يزيدون ولا يجوز ذلك عند البصريين.

وقد ذكر الرماني هذه الأقوال غير مرجح لأحدها، ولا مساند أو متابع لأحد الفريقين، وإن كنت أذهب إلى أنه بصري الرأي هنا لأنه ذكر في بداية حديثه عن أو، أنها تكون تخييراً وتكون إباحة ولم يذكر أنها تكون للإضراب فتكون بمعنى بل أو أنها تكون بمعنى الواو.

وقد نسب ابن هشام[3] والأشموني[4] لأبي علي الفارسي وابن جني أنهم من أتباع المذهب الكوفي، وأن أو عندهم تأتي للإضراب مطلقاً، تمسكاً بقوله:

كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية لولا رجاءك قد قتلت أولادي[5]

وليس صحيحاً ما نسب إلى أبي الفتح في ذلك، جاء في الخصائص: "أو إنما أصل وضعها أن تكون لأحد الشيئين أين كانت وكيف تصرفت، فهي عندنا على ذلك، وإن كان بعضهم قد خفي عليه هذا من حالها في بعض الأحوال حتى دعاه إلى أن نقلها عن أصل بابها، وذلك أن الفراء قال: أنها قد تأتي بمعنى بل"[6]، وقال: "فأما قوله سبحانه: ﴿وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون﴾ فلا يكون فيه، أو على مذهب الفراء بمعنى بل، ولا على مذهب قطرب في أنها بمعنى الواو، ولكنها عندنا على بابها في كونها شكاً"[7].

---

(1) الرماني، معاني الحروف (ص78-79).

(2) [طه:44]

(3) ابن هشام، مغني اللبيب (ج64/1).

(4) الأشموني، شرحه (ج106/3).

(5) البيت من البسيط لجرير في ديوانه (ص188)، وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب (ج91/1)، والأشموني، شرحه (ج106/3).

(6) انظر: ابن جني، الخصائص (ج457/2).

(7) انظر: المرجع السابق (ج461/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وحجة هذا الفريق أنه على الرغم من أن الشك لا يتصور من الله تبارك وتعالى وأنه مستحيل، فإنه قد يرد من الله تبارك بالنظر إلى المخاطبين، كأنه قال: وأرسلناه إلى مائة ألف، بناء على ما يحرز الناس مع كونه تعالى عالماً بعددهم وأنهم يزيدون، ثم أخذ تعالى في التحقيق فأضرب عما يغلط فيه غيره، أي أرسلناه إلى جماعة يحرزهم الناس مائة ألف، وهو كانوا زائدين على ذلك[1]، وبهذا تكون أو على بابها.

أما البيت الشعري فعلى الشك يكون المعنى أبدع، وكأنه قال: لإفراط شبهها بقرن الشمس، لا أدري هل هي مثلها أو أملح وأن التشبيه مخرج الشك كان فيه الدلالة على إفراط الشبه[2].

ولابن السراج رأي لطيف في المسألة لا بأس من إيراده، فابن السراج لم يذكر رأيه صراحة في الآية الكريمة، غير أنا نفهم من كلامه أنه يجيز وقوع (أو) بمعنى (بل) ولكن لا يحمله على معنى الغلط، وأنها عنده تخرج من الغلط إلى الاستثبات فقد قال: "تقول: ضربت زيداً ناسياً أو غالطاً، ثم تذكر فتقول بل عمرا مستدركاً مثبتاً للثاني تاركاً الأول فهي تخرج من الغلط إلى الاستثبات، ومن نسيان إلى ذكر"[3].

(1) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج1/235-236)، والرضي، شرح الكافية (ج2/369).
(2) ابن جني، الخصائص (ج2/458)، الأنباري، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج1/235).
(3) ابن السراج، الأصول في النحو (ج2/59).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12-المسألة

هل تأتي "أو" بمعنى "الواو" ؟

قال ابن خالويه في الموضع السابق نفسه: "قال أبو عبيد –رحمه الله–: الاختيار "أَوْ" لأن "أَوْ" تكون بمعنى الواو كقوله: ﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [1] أي: ويزيدون، وبل يزيدون"[2].

وهي مسألة لها صلة بسابقتها، فما أجازه الكوفيون من وقوع (أو) بمعنى (بل)، أجازوه في وقوع (أو) بمعنى (الواو)، ومثلما لم يجزه البصريون مع (بل) لم يرتضوه أيضاً مع (الواو).

وقد حمل ابن الأنباري (أو) على (الواو) في قول طرفة

ولكن مولاي امرؤ هو خانقي على الشكر والتسآل أو أنا مفتدِ[3]

على تقدير: وأنا مفتد[4]، وجعل من قوله تعالى: ﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾[5] على تقدير: آثماً وكفوراً[6]، ولم يرتض النحاس هذا، ووجه معنى (أو) في البيت على القطع، والتقدير: أو أنا مفتد منه[7].

وهي عند الرماني في الآية الكريمة على معنى الإباحة، أي أنها على معناها الذي وضعت له، فقال: "وتكون تخييراً، وذلك نحو قولك: تزوج هنداً أو بنتها، خيرته بينهما، ولا يجوز أن يجمعهما، وتكون إباحة، وذلك قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، أي ذلك مباح لك تفعل منه ما شئت على الانفراد والاجتماع، ويدخل النهي على هذا باللفظ نحو قوله تعالى: ﴿ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً﴾"[8].

وفي الوقت الذي جعل فيه أبو البركات الخلاف في المسألة مذهبياً فنسب إلى الكوفيين جواز مجيء (أو) بمعنى (الواو) ونسب منعه إلى البصريين، نجد أبا جعفر النحاس قد ذكر المسألة في ستة مواضع من (إعراب القرآن) لم ينسب القول فيها لأي من الكوفيين، [9]سوى موضع واحد، ذكر فيه أن الفراء قال في قوله جل شأنه: ﴿ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً﴾ قال: "

---

(1) [الصافات:147]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج266/2).

(3) سبق تخريجه

(4) انظر: الأنباري، شرح القصائد السبع (ص208).

(5) [الإنسان:24]

(6) الأنباري، شرح القصائد السبع (208).

(7) النحاس، شرح القصائد التسع (ج280/1).

(8) الرماني، معاني الحروف (ص77)، وانظر: ابن السراج، الأصول في النحو (ج56/3).

(9) انظر: النحاس، إعراب القرآن (ج458/1–459)، و(ج443/3)، و(ج31/4و246)، و(ج107/5).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(أو) بمنزلة (لا) أي: لا تطع من أثم ولا كفر"[1]، أما بقية المواضع فقد كان ينسب فيها القول بجواز مجيء (أو) بمعنى (الواو) إلى بعض البصريين منهم الأخفش وأبو عبيدة[2].

ولست أقصد أن الكوفيين لا يقولون بذلك لأنهم ذكروا لنا أمثلة وأقوالاً لا يمكن تجاهلها.

وليس من شك بعد هذه الشواهد، والشواهد في المسألة المتقدمة في تجويز الكوفيين مجيء (أو) بمعنى (الواو)، أما البصريون فقد جوز بعضهم مجيء (أو) بمعنى (الواو)، فقد قال بذلك الأخفش[3]، وخطأه النحاس[4]، وقال به الجرمي وأبو عبيدة، وقد مر ذكره في المسألة السابقة.

أما سيبويه فقد نسب إليه النحاس المنع[5]، غير أني أفهم من كلام سيبويه أنه أراد التجويز، قال: "وتقول: خذه بما عزّ أو هان، كأنه قال: خذه بهذا أو بهذا. ومن العرب من يقول: خذه بما عز وهان، أي: بالعزيز والهين، وكل واحدة تجزي عن أختها "[6].

وكذلك يمكننا أن نستشف تجويز المبرد لذلك في قوله: "وحقها أن تكون في الشك واليقين لأحد الشيئين ثم يتسع بها الباب فيدخلها المعنى الذي في الواو من الإشراك"[7]. والمنع مذهب ابن جني[8].

---

(1) انظر: النحاس، إعراب القرآن (ج5/107)، والفراء، معاني القرآن (ج3/219).

(2) انظر: النحاس، إعراب القرآن (ج1/459)، و(ج4/31و236).

(3) انظر: الأخفش، معاني القرآن (ج1/185و455)، وابن هشام، مغني اللبيب (ج1/62).

(4) انظر: النحاس، إعراب القرآن (ج1/495).

(5) المرجع السابق، (ج5/17)، وينظر منه (ج4/246).

(6) سيبويه، الكتاب (ج3/184-185).

(7) المبرد، المقتضب (ج3/301).

(8) انظر: ابن جني، التنبيه على شرح مشكلات الحماسة (ص159).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13-المسألة

القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه

قال ابن خالويه: "قرأ أهل الشَّام: ﴿**وكذلك زُيِّن**﴾[1] بضم الزاي (قَتْلُ) بالرَّفع (أولادَهُم) بالنصب (شركائِهِمْ) بالخفض على تقدير: قتلُ شركائِهم أولادَهُم ففرَّقوا بين المُضاف والمُضاف إليه كما قال الشَّاعرُ:

فَزَجَجْتُهَـــا مُتَمَكِّنـــــاً زجَّ القَلُوْصَ أبي مَزَادَهْ[2]

أراد: زجَّ أبي مزادة القَلُوصَ"[3].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

ذكر أبو البركات الأنباري أنَّ البصريين والكوفيين قد اختلفوا في جواز الفصل بغير الظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر، فأجاز ذلك الكوفيون، ومنعه البصريون، يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر"[4].

وقد استدلَّ الكوفيون لما ذهبوا إليه باستعمال العرب لهذا الأسلوب، بقول الشاعر السابق، والتقدير في البيت المذكور: زجَّ أبي مزادة القلوصَ، حيث فصل بين المضاف والمضاف إليه بالقلوص، وهو مفعول به.

وممَّا استدلَّ به الكوفيون أيضاً قراءة ابن عامر: **(وكذلك زُيِّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم)**[5] بنصب (أولادَهم) ورفع (قتلُ) وجر (شركائهم) ففصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول به، والتقدير: قتلُ شركائِهم أولادَهم.

ومن الجدير بالذكر أنَّ الفراء، وهو من مؤسسي مدرسة الكوفة، قد ذهب إلى غير هذا المذهب، فقد ردّ قراءة ابن عامر، وهذا يشير إلى منعه الفصل بين المتضايفين، يقول: "وليس

---

(1) [الأنعام:137]

(2) البيت من الكامل بلا نسبة في البغدادي، خزانة الأدب (ج4/415)، وابن جني، الخصائص (ج2/406).

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج1/171).

(4) الأنباري، الإنصاف (ج2/427،م.60).

(5) [الأنعام:137]، وانظر: ابن مجاهد، القراءة في السبعة (ص270).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قول من قال ﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾[1] ولا (زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم) بشيء. وقد فُسر ذلك. وقال الفراء في تأويل البيت السابق: باطلٌ والصواب: زجَّ القلوصِ أبو مزاده"[2].

فالفراء في هذه المسألة مع البصريين، بدليل ردَّه القراءة، وشكه في رواية البيت الذي يستدلّ به الكوفيون.

أمَّا البصريون فقد ذهبوا إلى عدم جواز الفصل بين المتضايفين بغير الظرف والجار والمجرور في ضرورة الشعر، وحجتهم في ذلك ما يلي:

أولا: إنَّ المضاف إليه يتنزل من المضاف منزلة التنوين؛ فلذلك لا يجوز الفصلُ بينهما، يقول الأنباري: "أمّا البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيءٍ واحدٍ، فلا يجوز أنْ يفصل بينهما"[3].

ويقول أبو حيان: "والمضاف إليه يتنزل من المضاف منزلة التنوين، وهو من تمامه، فالقياس يقتضي أنْ لا يجوز الفصل بينهما"[4].

ثانيا: إنّما جاز الفصل بالظرف والجار والمجرور في الشعر، وأمثلته في الشعر كثيرة.

لأنّ الظرف والجار والمجرور يتوسع فيهما ما لا يتوسع في غيرهما، يقول الأنباري: "الظرف وحروف الجر يتسع فيهما ما لا يتسع في غيرهما"[5].

وقد تأوّل البصريون ما استدلَّ به الكوفيون فقالوا في الأبيات التي استدلوا بها أنها مجهولة القائل، والبيت الذي لا يعرف قائله لا يعتدُ به، يقول الأنباري: "أمّا ما أنشدوه فهو مع قلته لا يعرف قائله، فلا يجوز الاحتجاج به"[6].

أما قراءة ابن عامر: "وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم"، فقد اختلفتْ نظرتهم إليها على النحو التالي:

أولا: ذهب بعض النحويين إلى قبول هذه القراءة؛ لأنَّها قراءة سبعيةٌ متواترة، لكنهم أولّوها على أنّ هناك مضافاً محذوفاً، وممن أخذ بهذا الرأي أبو يعقوب السكاكي، يقول: "ونحو قوله: بين ذراعي وجبهة الأسد، محمولٌ على حذف المضاف إليه من الأول، ونحو قراءة من قرأ: (قتل

---

(1) [إبراهيم:47]، وانظر، أبو حيان، البحر المحيط (ج427/5).

(2) انظر: الفراء، معاني القرآن (ج81/2).

(3) الأنباري، الإنصاف (ج431/2).

(4) أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج533/2).

(5) انظر: الأنباري، الإنصاف (ج435/2). الأبيات التي استدل بها الكوفيون موجودة في الإنصاف.

(6) المرجع السابق ، ص435.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولادهم شركائهم) و (مخلف وعده رسله)؛ لاستنادها إلى الثقات، وما ذكرت، وإن كان فيه نوع من البعد، فتخطئة الثقات والفصحاء أبعد"[1].

ثانياً: ذهب أكثر النحويين البصريين إلى ردّ هذه القراءة والطعن فيها وفي قارئها؛ لأنَّ الفصل بغير الظرف والجار والمجرور قبيحٌ في الشعر، فكيف به في القرآن الكريم، يقول أبو علي الفارسي في الطعن في هذه القراءة: "هذا قبيحٌ قليلٌ في الاستعمال، ولو عدل عنها كان أولى؛ لأنَّهم لم يجيزوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالظرف في الكلام مع اتساعهم في الظرف، وإنَّما جاز في الشعر"[2].

وكان ابن خالويه قد تعرض لهذه القراءة في كتابه "الحجة"، فخرجها على أنَّها على الفصل بين المتضايفين، لكنَّه وصفها بالقبح، ولم يكتف بذلك؛ بل ادعى أنَّ القارئ وهم؛ لأنَّه رأى "شركائهم" مكتوبة بالياء في مصاحف الشام، يقول: "والحجة لمن قرأه بضم الزاي: أنه دل بذلك على بناء الفعل لما لم يسم فاعله، ورفع به القتل، وأضافه إلى شركائهم، فخفضهم، ونصب أولادهم بوقوع القتل عليهم، وحال بهم بين المضاف والمضاف إليه، وهو قبيح في القرآن، وإنما يجوز في الشعر، وإنَّما حمل القارئ بهذا عليه: أنَّه وجده في مصاحف أهل الشام بالياء، فاتبع الخط"[3].

وهذا قول غريب من ابن خالويه؛ لأنَّه ألف كتابه "الحجة"؛ ليحتج للقراءات بمذاهب العرب في كلامهم، لا ليطعن فيها، ويصفها بالقبح.

أما النّحاس فقد وصف هذه القراءة بأنَّها لحنٌ، يقول:" فأما ما حكاه أبو عبيد عن ابن عامر وأهل الشام فلا يجوز في كلام ولا شعر، وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه في الشعر بالظرف؛ لأنَّه لا يفصل، فأما بالأسماء غير الظروف فلحنٌ"[4].

أمّا مكي بن أبي طالب فقد ضعّف هذه القراءة، ووصفها بالبعد، يقول: "هذه القراءة فيها ضعف؛ للتفريق بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنّه إنّما يجوز مثل هذا التفريق في الشعر، وأكثر ما يجوز في الشعر مع الظرف؛ لاتساعهم في الظروف، وهو في المفعول به في الشعر بعيدٌ، فإجازته في القرآن أبعد[5]، ويقول: "ومن قرأ هذه القراءة بنصب الأولاد، وخفض الشركاء فهي قراءة بعيدة"[6].

---

(1) السكاكي، مفتاح العلوم (ص130).

(2) أبو علي الفارسي، الحجة للقراءة السبعة أئمة الأمصار (ج412/3).

(3) ابن خالويه، الحجة (ص151).

(4) النحاس، إعراب القرآن (ج98/2).

(5) مكي بن أبي طالب، الكشف عن وجوه القراءات السبع (ج454/1).

(6) مكي بن أبي طالب، مشكل إعراب القرآن (ج272/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أمّا الزمخشري، فقد عاب هذه القراءة، وقال إنّها لا تليق بإعجاز القرآن وحسن نظمه وجزالته، يقول: "وأما قراءة ابن عامر (قتلُ أولادَهم شركائِهم) برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء، والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات، وهو الشعر، لكان سمجا مردوداً، كما سمج وردّ:

زجَّ القلوصَ أبي مزاده

فكيف به في الكلام المنثور، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته، والذي حمله على ذلك أن رأى في بعض المصاحف (شركائهم) مكتوباً بالياء"[1].

وإلى مثل هذا ذهب ابن عطية، يقول: "وقرأ ابن عامرٍ "وكذلك زُيّن" بضم الزاي، "قتلُ" بالرفع، "أولادهم" بنصب الدال، "شركائهم" بخفض الشركاء، وهذه قراءة ضعيفة في استعمال العرب، وذلك أنه أضاف القتل إلى الفاعل، وهو الشركاء، ثُمَّ فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، ورؤساء العربية لا يجيزون الفصل بالظرف في مثل هذا إلا في الشعر، فكيف بالمفعول في أفصح الكلام"[2].

وقد ذكر الأنباري أنَّ هذه القراءة ضعيفةٌ في القياس والإجماع، يقول: "وهذه القراءة ضعيفة في القياس والإجماع"[3].

أمّا أبو غانم أحمد بن حمدان النحوي فقد كان قاسياً على ابن عامر، حيث قال إنّ قراءته هذه لا تجوز؛ لأنَّها مخالفة للإجماع، فهي زلَّة من ابن عامر، يقول القرطبي: " وقال أبو غانم أحمد بن حمدان النحوي: قراءة ابن عامر لا تجوز في العربية، وهي زلّة عالم، وإذا زلَّ العالم لم يجز اتباعه، ورُدّ قوله إلى الإجماع، فهو أولى من الإصرار على غير الصواب"[4].

لكنَّ ما قاله هؤلاء النحاة يحتاج إلى مناقشة من وجهين:

أولاً: إنَّ هؤلاء النحاة قد طعنوا في قراءة سبعية متواترة، يتصل سندها برسول الله صلى الله عليه وسلم، وقد ورد ذلك في كتب القراءات المعتمدة.

ثانياً: إنَّ هؤلاء النحاة قد نسبوا إلى ابن عامر الغلط والسهو والزلل؛ لأنَّه رأى "شركائهم" مكتوباً بالياء في مصاحف الشام، ومن المعلوم أنَّ ابن عامر أحد القراء السبعة الموثوق بهم الذين أخذوا القراءة عن الصحابة الذين أخذوها بدورهم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو متبع للقراءة لا مبتدع لها، يقول عنه ابن الجزري: "ويكفي في ذلك دليلاً هذه القراءة الصحيحة المشهورة التي بلغت التواتر، كيف وقارئها ابن عامر من كبار التابعين الذين أخذوا عن

---

(1) الزمخشري، الكشاف (ج70/2).

(2) ابن عطية، المحرر الوجيز (ج158/6).

(3) أبو البركات الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن (ج343/1).

(4) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن (ج61/7).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصحابة، كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنهما، وهو مع ذلك عربي صريحٌ من صميم العرب، فكلامه حجةٌ، وقوله دليل؛ لأنَّه كان قبل أنْ يوجد اللحن، ويتكلم به، فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقّن، وروي وسمع ورأى، إذْ كانت كذلك في المصحف العثماني المجمع على اتباعه، وأنا رأيتها فيه كذلك، مع أنَّ قائلها لم يكن خاملاً، ولا غير متبع، ولا في طرف من الأطراف، ليس عنده من ينكر عليه إذا خرج عن الصواب.

وقد بلغنا عن هذا الإمام أنَّه كان في حلقته أربعمائة عريف يقومون عنه بالقراءة، ولم يبلغنا عن أحد من السلف رضي الله عنهم على اختلاف مذاهبهم وتبيان لغاتهم وشدّة ورعهم أنَّه أنكر على ابن عامر شيئاً من قراءته، ولا طعن فيها ولا أشار إليها بضعفٍ، ولقد كان الناس بدمشق وسائر بلاد الشام حتّى الجزيرة الفراتية وأعمالها لا يأخذون إلا بقراءة ابن عامر، ولا زال الأمر كذلك إلى حدود الخمسمائة"[1].

وفي رفض قراءته خطورة كبيرة على الأخذ بها في مواضع أخرى من القرآن الكريم، فهو ثقة يروى بالتواتر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولعل العلماء يقصدون برفض قراءته رفض الأخذ باللهجة التي جاءت هذه القراءة عليها، وهو أمر مردود أيضاً.

ولعل من المفيد أنْ نشير إلى أنَّ ابن مالك قد ذهب إلى جواز الفصل بين المتضايفين في السعة إذا كان الفاصل معمولاً للمضاف[2].

ومن الجدير بالذكر أنَّ أبا حيان قد ذكر أن الكوفيين قد أجازوا الفصل بغير الظرف وحرف لجر في الشعر وفي النثر، يقول: "وفي النهاية أجاز الكوفيون الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الجر في الشعر، وفي الكلام، ومنه قراءة ابن عامر"[3].

ومما يقوّي ما قاله أبو حيان أنَّ الكوفيين استدلوا بقراءة ابن عامر؛ لذلك ردَّ أبو البركات الأنباري هذا الاستدلال بأن الخلاف في ضرورة الشعر لا في السعة، يقول: "وأمَّا قراءة من قرأ من القراء (وكذلك زُيّنَ لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائِهم) فلا يسوغ لكم الاحتجاج بها؛ لأنكم لا تقولون بموجبها؛ لأنَّ الإجماع واقعٌ على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار"[4].

ويبدو أن ما ذكره أبو حيان هو الصحيح، وإلا ما استدل الكوفيون بالقراءة.

---

(1) ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج264/2).

(2) انظر: ابن مالك، شرح التسهيل (ج273/3).

(3) أبو حيان، الارتشاف (ج535/2).

(4) الأنباري، الإنصاف (ج435/2-436).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والذي تراه الباحثة أنَّ بين المضاف والمضاف إليه تلازماً شديداً، فالمضاف إليه جزء من المضاف، أتى به المتكلم العربي للتعريف أو التخصيص، والفصل بينهما يفوت هذا الغرض، إذْ قد يلتبس الأمر على السامع، فلا يستطيع الربط بينهما؛ لذا فإنَّ أكثر العرب لا تكاد تفصل بينهما.

أمَّا عن الفصل بين المتضايفين بالمفعول به، كما في قراءة ابن عامر، فيبدو أنها عادة لهجية عند بعض القبائل العربية، جاءت هذه القراءة ممثلة لها، وهذا ما كان يريد قوله أبو حيان حينما نقل أقوال ابن جنى وأبي عمرو بن العلاء وابن سيرين، يقول: "وقال أبو الفتح: "إذا اتفق شيء من ذلك نُظِر في حال العربي وما جاء به كان فصيحاً، وكان ما أورده يقبله القياس، فالأولى أنْ يحسن به الظن؛ لأنه يمكن أن يكون ذلك وقع إليه من لغة قديمة قد طال عهدها وعفا رسمها"، وقال أبو عمرو بن العلاء :" ما انتهى إليكم مما قالت العرب إلا أقلّه، ولو جاءكم وافراً لجاءكم علمٌ وشعر كثيرٌ، ونحوه ما روي عن ابن سيرين عم عمر بن الخطاب أنّه حفظ أقل ذلك، وذهب عنهم كثيرهُ، يعني الشعر في حكاية فيها طول"، وقال أبو الفتح: "فإذا كان الأمر كذلك لم نقطع على الفصيح إذا سمع منه ما يخالف الجمهور بالخطأ"[1].

أمّا ما قاله البصريون عن الأبيات التي استشهد بها الكوفيون، على جواز الفصل بين المتضايفين بالمفعول به، فإنّا نرى أنَّها، وإنْ كانت مجهولة القائل، إلَّا أنها تشير إلى أنَّ هذه عادة لهجية عند بعض القبائل العربية، وقد ورد ذلك في شعر أكثر من شاعر.

أمَّا عن الفصل بالظرف والجار والمجرور فإنَّها، وإن كانت جائزة في ضرورة الشعر، كما أشار النحويون، إلا أنّها قليلة الاستعمال، وبخاصةٍ في النثر، وهذه القلّة لا تمكننا من جواز القياس في الفصل بين المتضايفين.

ولعل من قال برد قراءة ابن عامر كان يقصد أنه قد قرأ بها على لهجة من لهجات العرب، وهذه اللهجة قبيحة، وليست القراءة ذاتها قبيحة، أو لعلهم أرادوا ذلك، فهو أولى من الطعن في القراءة، أو في أخلاق القارئ، خشية من امتداد الشك إلى القراءات القرآنية السبع الموثوقة.

(1) أبو حيان، البحر المحيط (ج233/4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

14-المسألة

هل تنصب "حتى" الفعل المضارع بنفسها؟

قال ابن خالويه: "فإن قيل: بِمَ خفضت حتى مطلع الفجر وقد رأيت "حتى" تنصب في نحو قوله: ﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾[1]؟

فالجواب في ذلك أن "حتى" إذا كانت غايةً خفضتْ الاسمَ بإضمار "إلى" ونصب الفعل بإضمار "إلى" كقولك: دخلت البلاد حتى الكوفةَ أي: حتى انتهيت إلى الكوفةِ، وإلى مطلع الفجر.

وأما الفعلُ فقولك: أسيرُ حتى أدخلَها أي: إلى أنْ أدخلها وإلى أن يقولَ الرسولُ"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

"ذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أنْ، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض. وذهب أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة. وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر، والفعل بعده منصوب بتقدير "أن" والاسم بعدها مجرور بها"[3].

إذا كان المضارع بعدها منصوباً، فمذهب سيبويه[4] والبصريين أنها حرف جر، والنصب بعدها بإضمار أنْ، وذهب الكسائي إلى أنها ناصبة له بنفسها[5].

وإذا جاء الجر في الاسم بعدها، فبإضمار (إلى) ويجوز عنده إظهارها، ومذهب الفراء[6]: أنها ناصبة بنفسها، وليست الجارة، وعنه أن الجر للاسم بعدها إنما هو لنيابتها مناب (إلى)، وذهب بعض الكوفيين[7] إلى أنها ناصبة بنفسها كـ (أنْ)، جارة بنفسها لشبهها بـ (إلى)، وأجاز هؤلاء القائلون بأنها ناصبة بنفسها إظهار أنْ بعدها توكيداً نحو: لأسيرنَّ حتى أنْ أصبحَ القادسية كما أجازوا ذلك بعد لام الجحود.

---

(1) [البقرة:214]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج2/510).

(3) الإنصاف، الأنباري (ج2/597-598).

(4) انظر: سيبويه، الكتاب (ج3/17-18).

(5) جمال الدين الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك (ج4/24)، وانظر: السيوطي، همع الهوامع (ج2/8).

(6) انظر: جمال الدين الأندلسي، شرح التسهيل لابن مالك (ج4/24)، والفراء، معاني القرآن (ج1/137).

(7) انظر: المرادي، الجنى الداني (ص544).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذكر النحويون[1] أنه إذا انتصب الفعل بعدها تكون علة وسببا لما بعدها نحو: أسلمت حتى أدخُلَ الجنة، وللغاية نحو: أسيرُ حتى تَطْلُعَ الشمس أي إلى أن تطلعَ الشمس، وذكر ابن هشام[2]، وابن مالك[3]: أنها قد تأتي بمعنى (إلا أن)؛ فتكون للاستثناء المنقطع؛ واحتجَّا بما احتمل التأويل فيه بمعنى إلى فتكون للغاية.

وذكر في البسيط[4] عن بعضهم في نحو: لا أقومُ حتى يقومَ قال المعنى: إلَّا أَنْ يَقومَ، وقول سيبويه[5] في قولهم: "والله لا أفعل إلا أن تفعلَ" المعنى حتى تفعلَ ليس بنص على أن (حتى) إذا انتصب ما بعدها تكون بمعنى (إلا أن)؛ لأن قوله ذلك تفسير معنىً.

وذكر الأنباري في الإنصاف حجة كل من الفريقين قائلاً:

"أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنها تنصب الفعل بنفسها لأنها لا تخلو: إما أن تكون بمعنى كي كقولك: "أطلع الله حتى يدخلكَ الجنة" أي: كي يدخلك الجنة، وإما أن تكون بمعنى إلى أنْ كقولك: "اذكر الله حتى تطلع الشمس" أي: إلى أن تطلع الشمس، فإن كانت بمعنى كي فقد قامت مقام أن، وأن تنصب، فكذلك ما قام مقامها، وصار هذا بمنزلة واو القسم؛ فإنها لما قامت مقام الباء عملت عملها، وكذلك واو رب لما قامت مقامها عملت عملها، فكذلك هاهنا. وقلنا " إنها تخفض الاسم بنفسها" لأنها قامت مقام إلى، وإلى تخفض ما بعدها، فكذلك ما قام مقامها.

وأما الكسائي فقال: إنما قلت إنها تخفض بإلى مضمرةً أو مظهرة لأن التقدير في قولك "ضربت القوم حتى زيدٍ" حتى انتهى ضربي إلى زيد، ثم حذف "انتهى ضربي إلى" تخفيفاً، فوجب أن تكون إلى هي العاملة"[6].

أما عن البصريين فقالوا: "إنما قلنا إن الناصب للفعل "أن" المقدرة دون حتى أنا أجمعنا على أن حتى من عوامل الأسماء، وإذا كانت من عوامل الأسماء فلا يجوز أن تجعل من عوامل الأفعال؛ لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل الأفعال، كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل الأسماء، وإذا ثبت أنه لا يجوز أن تكون عوامل الأسماء عوامل الأفعال فوجب أن يكون الفعل

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب (ج3/20-21)، ابن السراج، الأصول (ج2/151)، المرادي، الجنى الداني (554-555).

(2) انظر: ابن عقيل، المساعد (ج3/80)، الأشموني، شرحه على الألفية (ج3/297).

(3) السلسيلي، شفاء العليل (ج2/946)، وابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (ص230)، وابن مالك، شرح التسهيل (ج4/24).

(4) ابن أبي الربيع، البسيط (ص555).

(5) سيبويه، الكتاب (ج2/342).

(6) الأنباري، الإنصاف (ج2/598).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منصوباً بتقدير "أنْ". وإنما وجب تقديرها دون غيرها لأنها مع الفعل بمنزلة المصدر الذي يدخل عليه حرف الجر، وهي أم الحروف الناصبة للفعل؛ فلهذا كان تقديرها أولى من غيرها"[1].

ونرى أن الأنباري كان مؤيداً لأهل البصرة في آرائهم، فجاء الرد على كلمات الكوفيين بقوله: "أما الجواب عن كلمات الكوفيين: أم قولهم "إنها إذا كانت بمعنى كي فقد قامت مقام كي، وكي تنصب، فكذلك ما قام مقامها" فردوا عليهم بفساد هذا الكلام وهذه الحجة، كما ردوا عليهم بفساد حجتهم في مسألة لام كي.

وأما قولهم "إذا كانت بمعنى "إلى أن" فقد قامت مقام أنْ، وأنْ تنصب، فكذلك ما قام مقامها" قلنا: هذا فاسد؛ لأنه يجوز عندكم ظهور أنْ بعد حتى، ولو كانت بدلاً عنها لما جاز ظهورها بعدها؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين البدل والمبدل، ألا ترى أن واو القسم لما كانت بدلاً عن الباء لم يجز أن يجمع بينهما؛ فلا يقال "بوالله لأفعلنَّ" وكذلك التاء في القسم لما كانت بدلاً عن الواو لا يقال "تَوَالله لأقومنَّ" لما كان يؤدي إليه الجمع بين البدل والمبدل؟ وأما واو رب فلا نسلم أنها قامت مقامها، ولا أنها عاملة، وإنما هذا شيء تدعونه على أصلكم، وهذا كلام فاسد"[2].

"وأما ما ذهب إليه الكسائي من أن الخفض بإلى مضمرة أو مظهرة فظاهر الفساد؛ لبعده في التقدير، وإبطال معنى "حتى". وذلك لأن موضع حتى في الأسماء أن يكون الاسم الذي بعدها من جنس ما قبلها، وإنما حتى اختصَّته من بين الجنس؛ لأنه يستبعد منه الفعل أكثر من استبعاده من سائر الجنس، كقولك "استجرأ على الأمير جندُه حتى الضعيفُ الذي لا سلاح معه" لأن استجراء الضعيف الذي لا سلاح معه أبعد من استجراء غيره؛ فلو قلنا إن التقدير فيه: حتى انتهى استجراؤهم إلى الضعيف الذي لا سلاح معه؛ لأدى ذلك إلى زيادة كثيرة، وكانت "إلى" في صلة "انتهى" لا في صلة "حتى" وذلك خروج عن المتناولات القريبة من غير برهان ولا قرينة، وذلك لا يجوز، وإذا قلنا: إنه مجرور بحتى؛ لم يخرج عن قياس العربية والمتناولات القريبة؛ لأن حتى قد يليها المجرور في حال وغير المجرور في حال، وإذا ظهر الجر بعدها ولم يدل دليل على إضمار حرف الجر –على أن حروف الجر لا تعمل مع الحذف– دلَّ على أنها هي الجارة.

والذي يدل على أنه لا يجوز أن تكون إلى مقدرة بعد حتى أن حتى تقوم مقام إلى، ألا ترى أنك تقول: "أقم حتى يقدم زيد، وسر حتى تطلع الشمس" فيصلح أن تقيم مقامها "إلى" فتقول "أقمْ إلى أن يقدم زيد، وسر إلى أن تطلع الشمس" فتقوم "إلى" مقام حتى، فإذا كانت تقوم مقامها فينبغي أن لا يجمع بينهما؛ لأن إحداهما تغني عن الأخرى.

---

(1) الأنباري، الإنصاف (ج2/598).

(2) المرجع السابق، ص600.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والذي يدل على أن "حتى" في موضع إلى في هذا الموضع أنك تقول: أقِمْ إلى قدومِ زيد، وأقِمْ حتى قُدُم عمرو. وإنما ظهرت "أنْ" بعد إلى، ولم تظهر بعد حتى لأن إلى تلزم الاسم، وحتى لا تلزم الاسم، فألزموا إلى أنْ لتظهر اسميةُ ما دخلت عليه، وقوة لزومها الجر، وكذلك أيضاً يحسن ظهور "أن" بعد لام كي، ولم يحسن بعد حتى وكي؛ لأن اللام تلزم الاسم، بخلاف حتى وكي[1].

(1) انظر: الأنباري، الإنصاف (ج2/600-602).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

15-المسألة

وزن "إنسان" وأصل اشتقاقه

قال ابن خالويه: "الأصل في الناس النيس أو النَّوس فصارت الواو والياء ألفاً لانفتاح ما قبلهما.

وقال آخرون: الأصلُ النسي فجعل لام الفعل ياء من نسيت قال: ثم قدموا وأخروا كما قال عاث وعثا"[1].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

نلاحظ مما ذكره ابن خالويه أنه جعل الأصول الثلاثة لكلمة إنسان هي (النون والسين والياء) ولم يقل أن الهمزة من أصول الكلمة، حيث ذكرها في هذا الموضع مجموعة غير مفردة، وما قاله ينطبق على أصول كلمة إنسان المفردة، فنلاحظ من ذلك أنه أيد رأي أهل الكوفة في أصل هذه الكلمة، ولم يذكر رأي أهل البصرة الذي نص على أن الهمزة هي أصل من أصول كلمة انسان.

حيث ذكر الأنباري قائلاً: "ذهب الكوفيون إلى أن "إنسان وزنه إفعان، وذهب البصريون إلى أن وزنه فعلان، وإليه ذهب بعض الكوفيين"[2].

ذكر النحاس في إعرابه قائلاً[3]: "الأصل عند سيبويه أناس والألف واللام بدل من الهمزة"، وفي أناس، إذا أدخلت الألف واللام قلت الناس؛ إلا أن الناس قد تفارقهم الألف واللام ويكون نكرة[4].

وقد فصل ابن منظور القول في وزن إنسان وأصلها اللغوي: والإنسان أصله إنسيان لأن العرب قالوا في تصغيره: أُنيسِيان، فدلت الياء الأخيرة على الياء في تكبيره، إلا أنهم حذفوها لما كثر الناس في كلامهم. وهذا التصغير جاء شاذاً على غير قياس، وقياسه أُنَيْسانٌ[5].

وأورد ابن منظور قائلاً: "وروي عن ابن عباس، رضي الله عنهما، إنه قال: إنما سمي الإنسان إنساناً لأنه عهد إليه فنسي، قال أبو منصور: إذا كان الإنسان في الأصل إنسيان فهو

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج2/551).

(2) الأنباري، الإنصاف (ج2/809،م.117).

(3) النحاس، إعراب القرآن (ج5/315).

(4) سيبويه، الكتاب (ج2/196).

(5) ابن منظور، لسان العرب (ج1/231).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إفعلان من النسيان وقول ابن عباس حجة قوية له، وهو مثل ليل إضحيان من ضَحِيَ يضحى، وقد حذفت الياء فقيل إنسان.

وروى المنذري عن أبي الهيثم أنه سأله عن الناس ما أصله؟ فقال: الأُناس لأن أصله أناسٌ فالألف فيه أصلية ثم زيدت عليه اللام التي تزاد مع الألف للتعريف، وأصل تلك اللام إبدال من أحرف قليلة مثل الاسم والابن وما أشبهها من الألفات الوصلية، فلما زادوهما على أناس صار الاسم الأناس ثم كثرت في الكلام فكانت الهمزة واسطة فاستثقلوها فتركوها وصار الباقي: أَلُناس، بتحريك اللام بالضمة، فلما تحركت اللام والنون أدغموا اللام في النون فقالوا: النَّاسُ فلما طرحوا الألف واللام ابتدأوا الاسم فقالوا: قال ناس من الناس.

وقال الأزهري: وهذا الذي قاله أبو الهيثم تعليل النحويين، وإنسانٌ في الأصل إنسيانٌ، وهو فعليان من الإنس والألف فيه فاء الفعل، قال الجوهري: وتقدير إنسان فِعلانٌ وإنما زيد في تصغيره ياء كما زيد في تصغير رجل فقيل رُوَيْجل، وقال قوم: أصله إنسيان على إفعلان، فحذفت الياء استخفافاً لكثرة ما يجري على ألسنتهم، فإذا صغروه ردوها لأن التصغير لا يكثر"[1].

ونلاحظ من الآراء التي ذكرت في لسان العرب أنها تنوعت ما بين مؤيد لأهل الكوفة، ومعارض لأهل البصرة ، والعكس.

وقد ذكر الأنباري حجة كل من الفريقين:

"أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأن الأصل في إنسان إنْسِيان على إفعلان من النسيان، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء –التي هي اللام– لكثرته في استعمالهم، والحذف لكثرة الاستعمال كثيرٌ في كلامهم، والذي يدل على أن "إنسان" مأخوذ من النسيان أنهم قالوا في تصغيره "أنيسيان" فردوا الياء في حال التصغير؛ لأن الاسم لا يكثر استعماله مصغراً كثرةَ استعماله مكبراً، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن وزنه فِعْلان لأن "إنسان" مأخوذ من الإنس، وسمي الإنس إنساً لظهورهم، كما سمي الجن جناً لاجتنانهم أي استتارهم، ويقال "آنست الشيء" إذا أبصرته، وكما أن الهمزة في الإنس أصلية ولا ألف ونون فيه موجودتان؛ فكذلك الهمزة أصلية في إنسان، ويجوز أن يكون سمي الإنس إنساً لأن هذا الجنس يستأنس به ويوجد فيه من الأنس وعدم الاستيحاش مالا يوجد في غيره من سائر الحيوان، وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان؛ فلهذا قلنا إن وزنه فِعْلان"[2].

ولكن الأنباري تبنى ووافق رأي أهل البصر فرد على كلمات الكوفيين قائلاً:

---

(1) ابن منظور، لسان العرب (ج232/1).

(2) انظر: الأنباري، الإنصاف (ج809/2–812).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

"أما قولهم: "إن الأصل في إنسان إنسيان، إلا أنَّه لما كثر في كلامهم حذفوا منه الياء لكثرة الاستعمال، كقولهم أيش في أي شيء" قلنا: هذا باطل؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لكان يجوز أن يؤتى به على الأصل، كما يجوز أن تقول: أيٌّ شيء على الأصل؛ فلما لم يأت ذلك في شيء من كلامهم في حالة اختيارٍ ولا ضرورة دل على بطلان ما ذهبتم إليه.

وأما قولهم "إنهم قالوا في تصغيره أنيسيان" قلنا: إنما زيدت هذه الياء في أنيسيان على خلاف القياس، كما زيدت في قولهم "لُيَيْلية" في تصغير ليلة، فلا يكون فيه حجة"[1].

(1) الأنباري، الإنصاف (ج2/812).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

16-المسألة

ضبط الأسماء التي على وزن (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين، مما ثانيه أو ثالثه من حروف الحلق

قال ابن خالويه: "قرأ ابن كثيرٍ وأبو عَمرٍو وابنُ عامرٍ ﴿وَمِنَ الْمَعَزِ﴾[1] بفتح العين.

وقرأ الباقون بإسكان العين، وهما لُغتان، والأصل: الإسكان، وإنما جازَ الفَتْحُ؛ لأن فيها حرفاً من حروف الحلق وهي العَين"[2].

وقال ابن خالويه في موضعٍ آخر: "وقرأ الباقون: ﴿يوم ظَعْنِكم﴾[3] بالفتح، وإنَّما حركوه لأنَّ العين من حروف الحلق مثل نَهْرٍ ونَهَرٍ وشَمْعٍ وشَمَعٍ"[4].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

هذه المسألة من مسائل الخلاف التي ذكرها الزبيدي في ائتلاف النصرة، قائلاً: "كل ما كان من الأسماء على (فَعْل) بفتح الفاء، وسكون العين، مما ثانيه أو ثالثه حرف من حروف الحلق، فإن البصريين يتبعون فيه اللغة والسماع من العرب؛ ولا يتجاوزون ذلك أصلاً.

وقال الكوفيون: يجوز فيه أبداً وجهان: الإسكان والتحريك بالفتح، نحو: نَهْر، نَهَر، بَحْر، بَحَر، ما لم يكن لام الكلمة، فيما عينه حرف حلق، أحد حروف العلة"[5].

يلحظ المتأمل لظاهرة التعدد في الصِّيغ أن بعضها متولد من الآخر، ويبدو أن الفعل الصوتي الفردي للمتكلم كان له أثر في تلك التغيرات فبعضها يكون لُغَيَّات فرديَّة اكتسبت وجودها في الاستخدام بعد شيوعها وتَناقُلِها، ثم استقرت لتكون لهجة خاصة بمنطقةٍ ما، من ذلك الإتباع، فما كان ثانيه من حروف الحلق وهو ساكن سمع فيه إتباع الثاني لحركة الأَوَّل: نَهْر/ نَهَر، ومَعْز/ مَعَز، وضَأْن/ ضَأَن[6].

ورغم أن صيغة (فَعْل) بتسكين العين هي الأصل لخفتها وكثرة شيوعها[7]، فإن التوجه إلى الإتباع ناتج من كون المتكلم يفضل فيما كان ثانيه من حروف الحلق المماثلة على الانتقال

---

(1) [الأنعام:143]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج172/1).

(3) [النحل:80]

(4) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج359/1).

(5) الزبيدي، ائتلاف النصرة (ص91).

(6) الرضِيّ، الشافية (ج40/1)، وانظر: ابن خالويه، الحجة (ص127)، و البطليوسي، الاقتضاب (ج187/2)، والسيوطي، المزهر (ج314/1).

(7) ابن جني، الخصائص (ج59/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من حركة إلى حركة أخرى، في حين يميل المتكلم إلى اللجوء إلى تسكين الثاني المتحرك في غير ما كان ثانيه من حروف الحلق، مثل: مَرَض وغُلُف وعُنُق وجُبُن، وفيها تسلب حركة الثاني فتتولَّد صيغة جديدة في المثال الواحد[1].

ونذكر أن الزبيدي ذكر الرأي الأصح في نهاية المسألة قائلاً: "والأصح في هذه المسألة أنَّ ما كان عينه أحد حروف الحلق أنه يجوز فيه الوجهان غالباً. وما عداه فيتّبع فيه السماع عن العرب. والنقل لا يتجاوز"[2].

(1) البطليوسي، الاقتضاب (ج120/2)، والسيوطي، المزهر (ج314/1).

(2) الزبيدي، ائتلاف النصرة (ص91).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17-المسألة

هل يجوز بناء "غير" مطلقاً ؟

قال ابن خالويه: "وأجاز الفراء رحمةُ الله عليه ما جاءَني غَيْرَكَ بالنصب وأنشد:

لَمْ يَمْنَعِ الشُّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ في غُصُونٍ ذَاتِ أَوْقَالِ[1]

وقال البَصريون: غَلِطَ الفراء رحمه الله؛ لأنَّ "غيرَ" هاهُنا إنما فتحت لأنَّها بُنيت مع "أن" فأمَّا قوله: ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾[2] فقرأها حمزةُ والكِسائِيُّ بالخفضِ، على النَّعت لخالقٍ"[3].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

هذه المسألة من مسائل الخلاف التي ذكرها ابن الأنباري، فقال: "ذهب الكوفيون إلى أن "غير" يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه "إلا" سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وذلك نحو قولهم: ما نفعني غير قيام زيد، وما نفعني غير أنْ قام زيد.

وذهب البصريون إلى أنها يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن، بخلاف ما أضيفت إلى متمكن"[4].

قال الفراء: "وبعض بني أسد وقضاعة إذا كانت غير في معنى إلا نصبوها، تم الكلام قبلها أو لم يتم، فيقولون: ما جاءني غيرَك، وما أتاني أحدٌ غيرَك"[5].

وذكر ابن هشام عن القول في هذه المسألة[6]: "وانتصاب" غير" في الاستثناء عن تمام الكلام عند المغاربة كانتصاب بعد إلا عندهم، واختاره ابن عصفور، وعلى الحالية عن الفارسي، واختاره ابن مالك، وعلى التشبيه بظرف المكان عند جماعة. ويجوز بناؤها على الفتح إذا أضيفت إلى مبني ".

وفي ارتشاف الضرب[7] يقول: "قال بعض بني أسد وقضاعة: إذا كانت غير في معنى إلا ينصبونها تم الكلام قبلها، أو لم يتم فتقول: ما جاءني غيرَك، وما جاءني أحدٌ غيرَك، ولم

---

(1) البيت من البسيط لرجل من بني كنانة، وهو في سيبويه، الكتاب (ج2/329).

(2) [فاطر:3]

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج1/190).

(4) الأنباري، الإنصاف (ج1/287،م.38).

(5) الفراء، معاني القرآن (ج1/382).

(6) ابن هشام، مغني اللبيب (ص180-181).

(7) الأندلسي، ارتشاف الضرب (ص1542-1543).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمثل إلا بالإضافة إلى مبني، وأجاز ابن مالك[1] بناءها إذا أضيفت إلى مبني صلح مكانها إلا، أو لم يصلح".

أما عن النحاس في إعرابه، فقال: "ويجوز النصب على الاستثناء وليس بكثير غير أن الكسائي والفراء أجازا نصب غير في كل موضع يحسن فيه إلا في موضعها تم الكلام أو لم يتم، وأجازا ما جاءني غيرَك. وقال أبو جعفر: لا يجوز عند البصريين نصب غير إذا لم يتم الكلام وذلك عندهم من أقبح اللحن. قال أبو إسحاق: وإنما استهواه –يعني الفراء– البيت الذي أنشده سيبويه منصوباً إنما نصب غير في البيت لأنها مضافة إلى ما لا إعراب فيه فأما ما جاءني غيرَك فلحن وخطأ"[2].

وأما الأنباري فقد ذكر لكل فريق حجته قائلاً:

"الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما جوزنا بناءها على الفتح إذا أضيفت إلى اسم متمكن أو غير متمكن وذلك لأن غير هاهنا قامت مقام إلا وهي حرف استثناء، والأسماء إذا قامت مقام الحروف وجب أن تبنى، وهذا لا يختلف باختلاف ما يضاف إليه من اسم متمكن أو غير متمكن.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا يجوز بناؤها إذا أضيف إلى غير متمكن، ولا يجوز بناءها إذا أضيفت إلى متمكن، وذلك لأن الإضافة إلى غير المتمكن تجوّز في المضاف البناء"[3].

وكعادة ابن الأنباري أن يرد ما ذكره أهل الكوفة، فرد عليهم قائلاً:

""وأما الجواب عن كلمات الكوفيين: أما قولهم "إنها في معنى إلا فينبغي أن تبنى" قلنا: هذا فاسد، وذلك لأنه لو جاز أن يقال ذلك لجاز أن يقال: "زيدٌ مثلَ عمرو" فيبني مثل على الفتح لقيامه مقام الكاف؛ لأن قولك: "زيد مثلُ عمر" في معنى "زيد كعمرو" ولما وقع الإجماع على خلاف ذلك دل على فساد ما ادعيتموه"[4].

---

(1) انظر: محمد السلسيلي، شفاء العليل (ج515/2)، وابن مالك، التسهيل (ص106)، ابن مالك، شرح الكافية الشافية (ج714/2).

(2) النحاس، إعراب القرآن (ج134/2–135).

(3) الأنباري، الإنصاف (ج287/1–288).

(4) المرجع السابق، ص290.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

18-المسألة

الفعل الأمر معرب أو مبني ؟

قال ابن خالويه: "وروي عن الرسول ﷺ فَلْتَفْرَحُوا بالتَّاءِ على أصلِ الأمرِ؛ وذلك أنَّ كلَّ أمرٍ للغائب والحاضر فلابدَّ من لامٍ تجزم الفعل، كقولك: ليقم زيدٌ ﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾[1] وكذلك إذا قلت قم واذهب والأصل لتقم ولتذهب بإجماع النحويين، غير أن المواجهة كَثُرَ استعماله فحذفت اللام من الغائب اختصاراً واستغنوا ب افرحوا عن لتفرحوا وبقم عن لتقمْ وفي حرف أبيٍّ ﴿فبذلك فافرحوا﴾ فأما اللام فلا يجوزُ حذفها إلا في ضرورةِ شعر"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

ذكر الأنباري هذه المسألة في كتابه الإنصاف قائلاً: "ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرى عن حرف المضارعة –نحو افْعَل– معرب مجزوم. وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون"[3].

"قال الكوفيون كلهم هو مجزوم أيضاً بإضمار اللام؛ لأن أصل الأمر أن يكون باللام، ولكن كثر في الكلام، فحذفت اللام منه أو أضمرت؛ لأن من شأن العرب تخفيف ما يكثر في كلامهم وحذفه، لا سيما إذا عرف موقعه، ولم يقع فيه لبس، فتقدير قولهم: اذهب يا زيد، لتذهب يا زيد، هذا أصله، ثم حذفت وأضمرت اللام، فهو عندهم مجزوم بإضمار اللام"[4].

ويفصل الزجاجي رأي البصريين بقوله: "وأجمع البصريون على أن هذا الفعل كان بغير اللام فهو غير معرب، كقولك: اذهب يا زيد واركب وانطلق، وما أشبه ذلك. ودليلهم على أنه غير معرب أنه لابد للمعرب من عامل يدخل عليه ويعربه؛ لأن الشيء لا يعرب نفسه، فكما أنه لا يجوز أن يكون مرفوعاً ولا منصوباً ولا مخفوضاً بغير رافع ولا ناصب ولا خافض، فكذلك لا يكون مجزوماً بغير جازم، وليس في قولك: اذهب واركب وما اشبه ذلك، جازم يجزمه، وليس في قولك ليذهب زيد، وليركب جازم وهي اللام"[5].

---

(1) [الطلاق:7]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج269/1).

(3) الأنباري، الإنصاف (ج524/2).

(4) ابن فارس، اللامات (90-91).

(5) المرجع السابق، ص ص91-92.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما حجة الكوفيين كانت على هذا النحو:

"أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه معرب مجزوم لأن الأصل في الأمر للمواجه في نحو "افعل" لتفعل، كقولهم في الأمر للغائب "ليفعل"524. فثبت أن الأصل في الأمر للمواجه (في نحو افعل) أن يكون باللام نحو لتفعل كالأمر الغائب، إلا أنه لما كثر استعمال الأمر للمواجه في كلامهم وجرى على ألسنتهم أكثر من الغائب استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف، ومنهم من تمسك بأن قال: الدليل على أنه معرب مجزوم أنا أجمعنا على أن فعل النهي معرب مجزوم نحو "لا تفعل" فكذلك فعل الأمر نحو "افعل" لأن الأمر ضد النهي، وهم يحملون الشيء على ضده كما يحملونه على نظيره، فكما أن فعل النهي معرب مجزوم فكذلك فعل الأمر. ومن أدلتهم أيضاً عل أنه معرب مجزوم بلام مقدرة أنك تقول في المعتل "اغزُ، ارمِ، واخشَ" فتحذف الواو والياء والألف كما تقول "لم يغزُ، ولم يرمِ، ولم يخشَ" بحذف حرف العلة؛ فدل أنه مجزم بلام مقدرة"[1].

وذكر النحاس قائلاً: "قال أبو جعفر: سبيل الأمر أن يكون باللام ليكون معه حرف جازم كما أ، مع النهي حرفاً إلا أنهم يحذفون من الأمر للمخاطب استغناءً وربما جازوا به على الأصل منه فبذلك فلتفرحوا"[2].

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا إنه مبني على السكون لأن الأصل في الأفعال أن تكون مبنية، والأصل في البناء أن يكون على السكون، وإنما أعرب ما أعرب من الأفعال أو بني منها على فتحة لمشابهة ما بالأسماء، ولا مشابهة بوجه ما بين فعل الأمر الأسماء؛ فكان باقياً على أصله في البناء"[3].

والأنباري رد على كلمات الكوفيين بالرفض: "أما قولهم " إن الأصل في افعل لتفعل" قلنا: لا نسلم، قولهم" كما قالوا للغائب: ليفعل" قلنا: فكان يجب أن لا يجوز حذف اللام منه، كما لا يجوز في الغائب، قولهم "إنما حذفت في الأمر للمواجه لكثرة الاستعمال" قلنا: هذا فاسد؛ لأنه لو كان الأمر كما زعمتم لوجب أن يختص الحذف بما يكثر استعماله.

فأما قولهم حمل الأمر على النهي في الإعراب غير مناسب؛ فإن فعل النهي في أوله حرف المضارعة الذي أوجب للفعل المشابهة بالاسم، فاستحق الإعراب، فكان معرباً وأما الفعل الأمر فليس في أوله حرف المضارعة الذي يوجب للفعل المشابهة بالاسم؛ فيستحق أن لا يعرب؛ فكان باقيً على أصله في البناء"[4].

---

(1) الأنباري، الإنصاف (ج2/524، 528

(2) النحاس، إعراب القرآن (ج2/259).

(3) الأنباري، الإنصاف (ج2/534).

(4) المرجع السابق، ص ص540-542.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

19-المسألة

دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين

قال ابن خالويه: "قرأ ابن عامر وحده برواة ابن ذكوان ﴿تَتَّبِعَانِ﴾[1] بتخفيف النون. والباقون بتشديدها، وهي النون التي تدخل للتوكيد والنَّهي تكون مخففة ومشددة"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

هذه المسألة من المسائل التي ذكرها الزبيدي في ائتلاف النصرة، فقال فيها[3]: ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين، وفعل جماعة النساء، وإليه ذهب يونس بن حبيب البصري.

قالوا: كما دخلت المشددة عليهما، فكذلك هذه، بدليل قوله تعالى: "ولا تتبعانِ" بتخفيف النون في قراءة ابن عامر وغيره.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز؛ لأن نون التثنية تسقط. وذلك أن نون التوكيد، إذا دخلت على فعل معرب أكدت فيه الفعلية فردت إلى أصله، وهو البناء، فإذا رد إليه سقطت النون، ومع سقوط النون تبقى الألف؛ فإذا دخلت عليها نون التوكيد الخفيفة لم يخلُ إما أن تحذف الألف أو تكسر النون أو تسكَّنان معاً، وإذا حذفت الألف التبس فعل الاثنين بفعل الواحد، وكذا لو كسرت النون، لالتبست، ولم يعرف أهي نون التوكيد أم نون الإعراب. ولو سكنت لكان غير جائز؛ لأنه لا يجوز أن نجمع بين ساكنين مُظْهَرين في درج الكلام إلا شاذاً، فبطل بهذا جواز إدخالهما عليهما.

وأما قوله تعالى: "ولا تتبعانْ"، فليس النون نون توكيدٍ، ولا "لا" حرف نهي، وإنما النون نون إعراب علامةٌ للرفع، و "لا" حرف نفي، والجملة في موضع نصب على الحال، والتقدير: "فاستقيما غيرُ متبعين"، أو تقدر جملة حالية، أي: "وأنتما غيرُ متبعين".

قال النحاس في إعرابه: ""ولا تتبعانِّ" في موضع جزم على النهي والنون للتوكيد وحركت لالتقاء الساكنين واختير لها الكسر لأنها أشبهت نون الاثنين"[4].

أما عن سيبويه فقال: "ولم تكن الخفيفة –مع ألف الاثنين– لأنها ساكنة ليست مدغمة فلا تثبت مع الألف ولا يجوز حذف الألف، فيلتبس بالواحد"[5].

---

(1) [يونس:89]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج1/272-273).

(3) الزبيدي، ائتلاف النصرة (ص131-132).

(4) النحاس، إعراب القرآن (ج2/267).

(5) سيبويه، الكتاب (ج2/154).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقال الحلبي في الدر المصون: "وإن كانت "لا" للنهي كانت النون للتوكيد، وهي الخفيفة، وهذا لا يراه سيبويه والكسائي، أعني وقوع النون الخفيفة بعد الألف، سواء كانت الألف ألف تثنية أو ألف فصل بين نون الإناث ونون التوكيد.

وقد أجاز الفراء ويونس وقوع الخفيفة بعد الألف وعلى قولهما تتخرج القراءة"[1].

وفي نهاية المسألة حكم الزبيدي بصحة قول البصريين.

(1) الحلبي، الدر المصون (ج6/262).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

20-المسألة

جواز التعجب من البياض والسواد

قال ابن خالويه: "وربما قال الشاعر -ضرورة- ما أَبْيَضَهُ وما أَحْمَرَهُ، قال الشاعر:

أمَّا المُلُوْكُ فَأَنْتَ اليَوْمَ أَلْأَمُهُمْ لُؤْماً وَأَبْيَضُهُمْ سِرْبَالَ طَبَّاخِ[1]

ويُقالُ: ما أَسْوَدَهُ من السُّؤْدَدِ لا من سَوَادِ اللَّوْنِ، وما أَحْمَرَهُ من البَلَادَةِ كأنَّه حمارٌ لا من الحُمْرَةِ"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

اشترط النحاة شروطاً للتعجب، منها ألا يتعجب من الفعل الدال على الألوان والزائد عن ثلاثة، واختلفوا في التعجب من البياض والسواد دون سائر الألوان، فمنع البصريون التعجب منهما، وأجازه الكوفيون[3].

أما عن مذهب الكوفيين:

أجاز الكوفيون[4] التعجب من البياض والسواد خاصة من دون سائر الألوان فيجوز على مذهبهم أن يقال: هذا الثوب ما أبيضه، وهذا الشعر ما أسوده.

واحتجوا على ذلك بالسماع، ومن شواهدهم قول طرفة[5]:

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ

فقوله: "أبيضهم أفعل تفضيل من البياض، وما يشترط في أفعل التفضيل يشترط في التعجب، وما شذّ في أحدهما شذّ في الآخر.

واحتجوا كذلك بجواز التعجب من السواد والبياض خاصة لأنهما أصلا الألوان، ومنهما يتركب سائرهما، فجاز لهما ما لم يجز لبقية الألوان[6].

---

(1) البيت من الطويل لطرفة بن العبد، وهو في الشنقيطي، أضواء البيان (ج178/3).

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج379/1-380).

(3) انظر، ابن يعيش، شرح المفصل (ج93/6).

(4) انظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج136/5)، وشرح الرضي على الكافية (ج450/3).

(5) البيت من البسيط لطرفة وهو في ديوانه (ص18)، والفراء، معاني القرآن (ج128/2)، ابن يعيش، شرح المفصل (ج93/6)، والأنباري، الإنصاف (ج149/1)، والبغدادي، خزانة الأدب (ج230/8).

(6) الأنباري، الإنصاف (ج150/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما عن مذهب البصريين فمنع البصريون[1] التعجب من السواد والبياض قياساً على غيرهما من الألوان.

واحتجوا بأن الألوان معانٍ لازمة كالخلق الثابت كاليد والرجل[2]، أو لأنها زائدة على ثلاثة أحرف، فهي تأتي على "افعلَّ" نحو احمرّ واصفر[3].

واعترضوا على شواهد المجيزين، فقالوا هي شاذة، أو ضرورة الشعر، أو هي أفعل التي مؤنثها فعلاء، كأنه قال: أنت مبيّضهم سربالاً، وفي درعها جسد مبيض من أخت بني أباض، وأما جعلهما أصلين، فقالوا هذه دعوى لا دليل عليها[4].

وذكر ابن السراج تعليل المبرد للمنع فقال: "وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجة على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه، وإنما يركن إلى هذا ضعفة أهل النحو، ومن لا حجة معه"[5].

مما سبق يتبين أن الذين أجازوا التعجب من السواد والبياض اعتمدوا على السماع من العرب، قال الفراء: "حدثني شيخ من أهل البصرة أنه سمع العرب تقول: ما أسود شعره، وسئل الفراء عن الشيخ فقال: هذا بشار الناقط"[6].

ومذهبهم هو الراجح وما ورد في شعر طرفة يدل على التفضيل ولا يدل على الصفة المشبهة كما أوله المانعون.

---

(1) ابن السراج، الأصول في النحو (ج105/1)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج93/6)، العكبري، التبيين (ص292).

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج93/6).

(3) ابن عصفور، المقرب (ص78).

(4) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو (ج105/1)، الأنباري، الإنصاف (ج153/1)،

(5) انظر: ابن السراج، الأصول في النحو (ج105/1).

(6) الفراء، معاني القرآن (ج128/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

21-المسألة

هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر؟

قال ابن خالويه: "قال: والله لأهجُوَنَّك ببيتٍ يُستشهد به إلى يوم القيامة.

أَبا حاضِرٍ مَنْ يَزْنِ يُعْرَفْ زِنَاؤُهُ ومَنْ يَشْرَبِ الخُرْطُومَ يُصْبِحْ مُسَكَّرا[1]

فمدَّ الزنا وهو مقصورٌ"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

"ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز"[3].

وقيل في شرح الأشموني بحاشية الصبان[4]: "ومد المقصور اضطراراً (بخلفٍ يقع) فمنعه جمهور البصريين مطلقاً، وأجازه جمهور الكوفيين مطلقاً، وفصل الفراء: فأجاز ما لا يخرجه المد إلى ما ليس في أبنيتهم، فيجوز مد مقلى بكسر الميم فيقول مقلاء لوجود مفتاح، ويمنع مد مولى لعدم مفعال بفتح الميم، وكذا يمد لحى بكسر اللام فيقول لحاء لوجود جبال، ويمنعه في لحى بضم اللام لأنه ليس في أبنية الجموع إلا نادراً، والظاهر جوازه مطلقاً لوروده، وممن وافق الكوفيين على جواز ذلك ابن ولاد وابن خروف، وزعما أن سيبويه استدل على أن سيبويه استدل على جوازه في الشعر بقوله: وربما مدوا فقالوا منابير. قال ابن ولاد: فزيادة الألف قبل آخر المقصور كزيادة هذه الياء".

وذهب الزبيدي إلى القول: "ومنع البصريون مد المقصور؛ لأن المقصور هو الأصل، ومده يؤدي إلى رده إلى غير أصل، وذلك لا يجوز، وإنما يجوز ضرورة قصر الممدود؛ لأنه يرد إلى الأصل"[5].

وذكر الأنباري أن حجة أهل الكوفة كانت بالقياس والسماع، أما السماع فقالوا أنهم سمعوا ذلك عن العرب في أشعارهم، فكانوا يمدون المقصور لضرورة الشعر، أما القياس فإنما

---

(1) نسب الجوهري وابن منظور هذا البيت من الطويل للفرزدق، وهو في الجوهري، الصحاح (ج2368/6)، وابن منظور، لسان العرب (ج359/14).

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج35/2-36).

(3) الأنباري، الإنصاف (ج745/2،م.109).

(4) شرح الأشموني بحاشية الصبان (ج154/4-155).

(5) الزبيدي، ائتلاف النصرة (ص71).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قالوا إنه يجوز مد المقصور لأنهم أجمعوا على أنه يجوز في ضرورة الشعر إشباع الحركات التي هي الضمة والكسرة والفتحة فينشأ عنها الواو والألف والياء، فإذا كان هذا جائزاً في ضرورة الشعر بالإجماع جاز أن يشبع الفتحة قبل الألف المقصورة فتنشأ عنها الألف فيلتحق بالممدود"[1].

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: "إنما قلنا إنه لا يجوز مد المقصور لأن المقصور هو الأصل والذي يدل على أن المقصور هو الأصل أن الألف تكون فيه أصلية وزائدة، والألف لا تكون في الممدود إلا زائدة، والذي يدل أيضاً أنه لو لم يعلم الاسم هل هو مقصور أو ممدود لوجب أن يلحق بالمقصور دون الممدود؛ فدل ذلك على الأصل، وإذا ثبت أن المقصور هو الأصل لو جوزنا مد المقصور لأدى ذلك إلى أن نرده إلى غير أصل، وذلك لا يجوز، وعلى هذا يخرج قصر الممدود؛ فإنه إنما جاز لأنه ردٌ إلى الأصل، بخلاف مد المقصور؛ لأنه ردٌ إلى غير أصل، وليس من ضرورة أن يجوز الرد إلى أصل أنه يجوز الرد إلى غير أصل، وهذا لا إشكال فيه"[2].

ورداً على كلمات الكوفيين: "عندما قالوا بإشباع الحركات كمد المقصور، قالوا: الفرق بينهما ظاهر، وذلك لأن إشباع الحركات هناك يؤدي إلى تغيير واحد، وهو زيادة هذه الحروف فقط، وأما ها هنا فإنه يؤدي إلى تغييرين: زيادة الألف الأولى، وقلب الثانية همزة؛ وليس من ضرورة أن يجوز ما يؤدي إلى تغيير واحد أن يجوز ما يؤدي إلى تغييرين أو أكثر من ذلك"[3].

---

(1) الأنباري، الإنصاف (ج2/746-749).

(2) المرجع السابق، ص ص749-750.

(3) المرجع نفسه، ص752.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

22-المسألة

القول في مسألة "نداء ابن المضافة إلى أم وعم"

قال ابن خالويه: "في قوله تعالى: ﴿ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ ﴾[1]. قرأ أهل الكوفةِ إلا حفصاً عن عاصمٍ، وابنُ عامرٍ "يَبْنَؤُمِّ" بكسر الميم. وقرأ الباقون "يبْنَؤُمَّ أُمَّ". فمن كسر أراد: يا ابن أمّي فحذف الياء. ومن فتح فله ثلاثُ حجج:

إحداهنَّ: أن يكون أراد: يابن أمَّاهُ فرخَّم.

والثانية: أن يكون جعل الاسمين اسما واحداً نحوه: بعل بك، ومعديكرب، وجاري بيت بيت.

والثالثة: أن يكون أراد يابن أمَّا؛ لأنَّ العربَ تقول: يا أمَّا بمعنى يا أمي، ويا ربّا بمعنى يا ربي.

فإن سأل سائلٌ فقال: إنَّ العربَ إنما تحذف الياء من المنادى، لا من المضاف إلى المنادى، فيقولون: يأمَّ، ويابن أمِّي فيخزلون الياء من الأولى، ويثبتونها في الثانية، كما قال الشاعر:

يابنَ أُمِّي، ويا شُقَيِّقَ رُوحِي ... أَنْتَ خَلَّيْتَنِي لدَهْرٍ كَنُوْدِ؟[2]

فقُل: هذه اللغة الفصحى، ومن العربِ من يحذف الياء من هذا أيضاً، فيقولن: يابن أمَّ، ويابن عمَّ. فقال الشاعر:

رِجالٌ ونِسْوَانٌ يودُّوُنَ أَنَّني ... وإيَّاكَ نَخْزَى يابنَ عمَّ ونُفْضَحُ[3]"[4]

وإليك تفصيل القول في المسألة:

"إذا قلت: يا ابنَ أمَّ، ويا ابنَ عمَّ فهو اسمان مركبان جُعلا اسماً واحداً، فهو كقولك: يا خمسةَ عشرَ، أقبلوا. هذا مذهب البصريين.

وقال الكوفيون: ليس مركباً، بل تقديره: يا ابنَ أمَّا، فحذفت الألف تخفيفاً، وبقيت الميم مفتوحة لتدل على الألف المحذوفة"[5].

وقال النحاس في إعرابه مؤيداً لمذهب البصريين: "بالفتح يجعل الاسمين اسماً واحداً، وبالخفض على الإضافة. قال أبو إسحاق: ويجوز في غير القرآن "يا ابن أمي" بالياء"[6].

---

(1) [طه:94]

(2) البيت من الخفيف لأبي زيد الطائي، وهو في ديوانه (ص48)، والبغدادي، الخزانة (ج655/2).

(3) البيت من الطويل لجميل بثينة في ديوانه (ص46)، وأبو عبيدة، مجاز القرآن (ج26/2).

(4) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج51/2-52).

(5) الزبيدي، ائتلاف النصرة (ص107).

(6) النحاس، إعراب القرآن (ج55/3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذكر السمين الحلبي قائلاً[1]: "فأما قراءة الفتح فيها مذهبان: مذهب البصريين أنهما بنيا على الفتح لتركبهما تركيب خمسة عسر، فعلى هذا فليس "ابن" مضافاً إلى "أم" بل مركب معها فحركتهما حركة بناء. والثاني مذهب الكوفيين وهو أن "ابن" مضاف لأم وأم مضافة لياء المتكلم، وياء المتكلم قد قلبت ألفاً كما تقلب في المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو: يا غلاماً، ثم حذفت الألف واجتزئ عنها بالفتحة كما يجتزأ عن الياء بالكسرة، فحينئذ حركة "ابن" حركة إعراب وهو مضاف لـ (أم) فهي في محل خفض بالإضافة.

وأما قراءة الكسر فعلى رأي البصريين هو كسر لأجل ياء المتكلم، بمعنى أنَّا أضفنا هذا الاسم المركب كله لياء المتكلم فكسر آخره، ثم اجتزئ عن الياء بالكسرة فهو نظير: يا أحدَ عشري ثم: يا أحد عشرِ بالحذف، ولا جائز أن يكونا باقيين على الإضافة إذ لم يجز حذف الياء لأن الاسم ليس منادى، ولكنه مضاف إليه فلم يجز حذف الياء منه. وعلى رأي الكوفيين يكون الكسر كسرَ إعراب وحذفت الياء مجتزأ عنها بالكسرة كما اجتزئ عن ألفها بالفتحة. وهذان الوجهان يجريان في "ابن ام" و "ابن عم" و "ابنة أم" و "ابنة عم".

وذكر سيوبيه في كتابه[2]: وتكون يا ابنَ أمَّ ويا ابنَ عمَّ بإتباع للأول، أي جعلها بمنزلة الاسم الواحد، فهي تكون مبنية على الفتح، فكثر ذلك في كلامهم فأتبعوا الميم فتحة النون.

وقال الفراء في كتابه: "تقرأ بالنصب والخفض، وذلك أنه كثر في الكلام فحذفت منه الياء. ولا يكادون يحذفون الياء إلا من الاسم المنادى يضيفه المنادى إلى نفسه، إلا قولهم: يا ابنَ عمَ ويا ابنَ أمَ. وذلك أنه يكثر استعمالها في كلامهم. فإذا جاء ما لا يستعمل أثبتوا الياء فقالوا: يا ابن أبي، ويا ابن أخي، ويا ابن خالتي، فأثبتوا الياء. ولذلك قالوا: يا ابن أمَّ، ويا ابن عمَّ فنصبوا كما تنصب المفرد في بعض الحالات"[3].

---

(1) السمين الحلبي، الدر المصون (ج5/467-468).

(2) انظر: سيبويه، الكتاب (ج2/205).

(3) الفراء، معاني القرآن (ج2/394).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

23-المسألة

إنابة غير المفعول عن الفاعل مع وجوده

24-المسألة

وإقامة المصدر مقام الفاعل

قال ابن خالويه: "قرأ عاصم وحده ﴿وَكَذَٰلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾[1]بنونٍ واحدة.

قال الفراء: لا وجه له عندي إلا اللحن. وقد احتجَّ له غيره. فقال: نجَّ فعل ماضٍ على ما لم يسم فاعله. ثم أرسلَ الياءَ، كما قرأ الحسن: ﴿وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا﴾[2] قام المصدر مقامَ المفعولِ الذي لا يُذكر فاعله. وكذلك: نُجِّي نَجَاءٌ المؤمنين، احتجوا بأن أبا جعفر قرأ في الجاثية: ﴿لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يَكْسِبون﴾[3] على تقدير ليُجْزَى الجزاءُ قوماً. وقال الشاعرُ:

فَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جَرْوَ كَلْبٍ لَسُبَّ بِذَلِكَ الجَرْوِ الكِلَابَا[4]

فقال أبو عُبَيْد يجوز أن يكون أراد: "يُنجي"، فأدغم النُّون في الجيم/ وهذا غلطٌ؛ لأنَّ النُّون لا تندغم في الجيم، ولا الجيم في النون. ولكن النون تخفى عند الجيم. فلما خفيت لفظاً خزلوها خطأً فكتب في المصحف بنونٍ واحدةٍ، فذلك الذي حمل عاصماً على أن قرأها كذلك، والاختيار (وكذلك نُنَجِّي) -بنونين- فعلٌ مضارعٌ، النُّون الأولى للاستقبال والثانية أصلية، أنجى ينجي إنجاء، والمؤمنون مفعولون"[5].

قال ابن خالويه: "وفيها قراءةٌ ثالثةٌ حدثني أحمد عن علي عن أبي عُبَيْدٍ قال: قرأ أبو جعفر: ﴿لِيُجْزَى قوماً﴾[6] على ما لم يُسَمَّ فاعله.

فإن قيل: لِمَ نَصَبَ قوماً؟

فقل: أضمر المَصْدَر، والتقديرُ: ليُجْزَى الجَزَاءُ قوماً"[7].

وإليك تفصل القول في المسألة:

---

(1) [الأنبياء:88]

(2) [البقرة:278]

(3) [الجاثية:14]

(4) البيت من البحر الوافر لجرير، في ديوانه (ص317)، والبغدادي، الخزانة (ج1/163).

(5) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج2/65-67).

(6) [الجاثية:14]

(7) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج2/313).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجدر الإشارة بنا بالقول أن هذه المسألة ذكرت في كتب الخلاف، فذكرها الزبيدي قائلاً: "أجاز الكوفيون نيابة غير المفعول الحقيقي عن الفاعل، مع وجود المفعول الحقيقي مطلقاً، مستدلين بقوله تعالى: ﴿ليُجزَى قوماً بما كانوا يكسبون﴾ في قراءة أبي جعفر، فيمن بناه لما لم يسم فاعله.

وقال البصريون: لا يجوز ذلك أصلا، لأنه لا يجوز إقامة غير المفعول به الصريح مع وجوده"[1].

"فأما من قرأ: ﴿**ويُخرَجُ له يوم القيامة كتاباً**﴾[2]، فالذي قام مقام الفاعل مفعول به لا مصدر، ولا مفعول بحرف جر. والتقدير ﴿ويُخرَجُ له عملُه يوم القيامة كتاباً﴾ ف"كتاباً" ينتصب على الحال الواقعة موقع (مكتوب)، فلذلك لا يجوز أن تقام الله مقام الفاعل.

فإن قيل: فإن المفعول الذي أقيم للفاعل مذكور، وهو قوله "كتاباً". قيل: قد كان محذوفاً في قراءة الجماعة: "ويخرج له يوم القيامة كتاباً" أي: يخرَجُ له عملُه كتاباً، أي: مكتوباً لأن المفعول فضلة، والفضلات تحذف، فالذي أقيم مقام الفاعل فيمن قرأ "يُخْرَج" هو ذاك المفعول الذي كان منصوباً محذوفاً.

وأما قوله: ﴿ليُجزَى قوماً بما كانوا يكسِبون﴾، فإنها مشكلة؛ لأنه أقام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الحقيقي، وهو القوم. والتقدير: ليُجزى الجزاء قوماً"[3].

أما العكبري فقد ذكر هاتان المسألتان بتفصيل أكثر، فقد ذكر كل مسألة على حدة.

الأولى[4]: نيابة غير المفعول به عن الفاعل، وقال فيها: "إذا اجتمع في الكلام مفعول به صحيح وظرفٌ وحرفُ جر فالقائم مقام الفاعل هو المفعول الصحيح. وقال الكوفيون: يجوز أن يقام الظرف وحرف الجر مقامه"[5].

"وقالوا: لنا أن المفعول الصحيح أشبه بالفاعل فأقيم مقامه لا غير، وبيان أنه أشبه به من أربعة وجوه:

أحدها: أن الفعل يصل إليه بنفسه، ولا دلالة في الفعل عليه، بخلاف الظرف وحرف الجر، والمصدر.

والثاني: أن المفعول به شريك الفاعل في تحقق الفعل، لأن الفاعل يوجِد الفعل، والمفعول به يحفظه من حيث كان محلاً له.

---

(1) الزبيدي، ائتلاف النصرة (ص77).

(2) [الإسراء:13]

(3) الزبيدي، ائتلاف النصرة (77-78).

(4) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج74/7)، السيوطي، همع الهوامع (ج265/2).

(5) العكبري، التبيين (ص268).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثالث: أن المفعول قد جُعل فاعلاً في اللفظ كقولك: مات زيدٌ وطلعت الشمس ورخص السعر، وليس كذلك بقية الفضلات.

والرابع: أن من الأفعال ما اقتصر فيه على المفعول ولم يذكر الفاعل كقولك: "عُنيت بحاجتك"، و "نُفست المرأة"، وليس كذلك بقية الفضلات.

واحتج الآخرون بأن الظرف وحرف الجر يعمل فيهما الفعل ويجعلان مفعولاً بهما على السعة، فصار كالمفعول به، وكما جاز أن يجعل المفعول به قائماً مقام الفاعل كذلك هذه الأشياء.

والجواب: أنَّا قد بينا أن المفعول به من أشبه بالفاعل وإذا دعت الحاجة إلى نيابة شيء يقام مقام غيره فأولى ما كان النائب ما هو أشبه بالمنوب عنه.

فإن قيل: يبطل ما ذكرتموه بقولك أعطيت زيداً درهماً، فإذا لم تسم الفاعل جاز أن تقيم الدرهم مقامه، ولا شبهة أن زيداً أشبه بالفاعل إذ كان فاعلاً للأخذ، والدرهم ليس إلا مفعولاً به.

قيل: هما في هذه الحال متساويان في المفعولية، والفعل واصلٌ إليهما على حد سواء، وقوة المفعول الأول من طريق المعنى لا من جهة اللفظ، ومع هذا فرفع الدرهم ضعيف سوغه أمن اللبس"[1].

والثانية: إقامة المصدر مقام الفاعل، حيث قال: "لا يجوز أن يقام المصدر مقام الفاعل مع وجود المفعول به الصحيح في الاختيار، وإنما بابه الشعر، ومن البصريين[2] من قال يجوز، وجوز ذلك بعض الكوفيين أيضاً"[3].

قال الفراء: "وقد قرأ عاصم (نُجي) بنون واحدة ونصب (المؤمنين) كأنه احتمل اللحن ولا نعلم لها جهة إلا تلك؛ لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه، إلا أن يكون أضمر المصدر في نجي فنوِي به الرفع ونصب "المؤمنين) فيكون كقولك: "ضُرب الضربُ زيداً، ثم تكنى عن الضرب فتقول: ضرب زيداً، وكذلك نُجيَّ نجاءً المؤمنين"[4].

"وحجة الأولين: أن المصدر يدل على أكثر مما دل عليه الفعل ولا فائدة فيه أكثر من التوكيد، والفاعل غير الفعل من كل وجه، وهو واجب الذكر لفظاً أو تقديراً، فلا يقوم مقامه إلا ما شابهه.

---

(1) العكبري، التبيين (268-269).

(2) الأنباري، غريب إعراب القرآن (ج365/2)، وانظر: السيوطي همع الهوامع (ج265/2).

(3) العكبري، التبيين (ص270).

(4) الفراء، معاني القرآن (ج210/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واحتج الآخرون بالسماع والقياس، أما السماع فهو فيما ذكر من الآيات القرآنية السابقة وأبيات الشعر عليها كثيرة، أما القياس فهو أن المصدر اسم يصل الفعل إليه بنفسه فجازت إقامته مقام الفاعل كالمفعول به الصحيح"[1].

وأما الجواب عن ذلك كله[2]:

في قراءة حفص (نُجي المؤمنين) فعنها ثلاثة أجوبة:

أحدهما: أنها ضعيفة لا ينبغي أن يؤخذ بها، يدل عليه أن فيها أمرين يضعفانها:

أحدهما: إقامة المصدر مقام الفاعل مع المفعول الصحيح مع أن المعنى ليس عليه، لأن المعنى أن المؤمنين هم الذين ينجون ونسبة النجاء إلى النجاء بعيد جداً.

والثاني: أنه سكن الياء وهي آخر الفعل الماضي، وهو من باب الضرورة أيضاً، وهذا ما سبيله لا يجعل أصلا يقاس عليه.

والثالث: أن أصله من نُنْجي بنونين فقلب الثانية جيماً، وأدغم وعلى هذا هو مستقبل لم يسكن آخره للضرورة.

أما قوله: "ليُجزي" فتقديره ليُجزي الخيرَ فالخير مفعولٌ ثانٍ كأنك تقول: جزيت زيداً خيراً، وهذا إقامة مفعولٍ به صحيح مقام الفاعل.

---

(1) العكبري، التبيين (270-272).

(2) المرجع السابق، ص ص272-273.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

25-المسألة

القول في مسألة ما كان جمعاً لـ (فُعْلة)

قال ابن خالويه: " قرأ الباقون: ﴿**فِي الغُرُفاتِ**﴾[1] بالجماع. وشاهدهم قوله: ﴿**لهم غُرَفٌ من فوقها غُرَفٌ**﴾[2] فغرفة وغرفات مثل ظلمة وظلمات، وهو جمع قليل، وغرفة وغرف جمع كثير مثل ظُلمة وظُلم، وأجاز النَّحويون ظُلَمات وغُرَفات بفتح اللام والراء فهو جمع الجمع"[3].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

ذكرت هذه المسألة أنها مسألة خلافية بين أهل البصرة وأهل الكوفة، في كتاب ائتلاف النصرة، فقال: "كل ما كان جمعاً لـ (فُعْلة) بالضم: نحو ظُلمة وظلمات فإنه يجوز فيه الإسكان والضم، والفتح تخفيفاً. فالفتح عند البصريين مبدل من الضمة، لأنه أخف، وهذا هو المشهور.

وقال الكوفيون: إنما فتح؛ لأنه جمعُ جمعٍ، فجمع (ظُلْمة) (ظُلَم)، وجمع ظُلَم (ظُلَمات)، ففُتح على الأصل"[4].

وفي كتاب دليل السالك إلى ألفية ابن مالك لعبد الله الفوزان، بحديثه عن جمع التكسير فقال[5]: "الوزن الثالث: (فُعَل) -بضم ففتح- ويطرد في ثلاثة أشياء.

- اسم على وزن (فُعْلة) -بضم فسكون- سواء أكان صحيح اللام أم معتلها أم مضاعفها، مثل: غُرْفة غُرَف، وهذا يمكن أن يجمع على وزن (فُعُلة) -بضم أوله وثانيه- نحو: غُرُفة وغُرَف. وهذا ذكر في التسهيل لابن مالك[6].

ونلاحظ أنه ذكر الجموع دون ذكر رأي أي من المذاهب.

وفي إعراب القرآن للنحاس ذكر: "(وهم في الغُرُفات) وعن الحسن (في الغُرْفات) إسكان الراء، وعن الأعمش وحمزة (في الغُرفَةِ). قال أبو جعفر: "الغُرفات" جمع غُرْفة على جمع التسليم إلا أن الراء ضمت فرقاً بين الاسم والنعت، ومن قال: غُرْفات حذف الضمة لثقلها، ومن قال: غُرَفات أبدل من الضمة فتحة لأنها أخف، ويجوز أن يكون "غُرَفَات" جمع غُرَف ومن قرأ (الغُرفة) أتى بواحدة تدل على جماعة والجمع أشبه لأن الأخبار عن جمع"[7].

---

(1) [سبأ:37]

(2) [الزمر:20]

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج2/220-221).

(4) الزبيدي، ائتلاف النصرة (ص102).

(5) عبد الله الفوزان، دليل السالك إلى ألفية ابن مالك (ج3/169-170).

(6) ابن عقيل، شرح التسهيل (ج3/421).

(7) النحاس، إعراب القرآن (ج3/353).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

26-المسألة

عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية

قال ابن خالويه: "وقرأ الباقون: ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾ [1] بفتح الميم.

فقال الكوفيون: هو نصبٌ على الصرف من مجزوم إلى منصوب كما قال الله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[2] واحتجوا بقول الشاعر:

فإنْ يَهْلَكْ أَبو قابوسِ يَهْلَكْ رَبِيْعُ النَّاسِ والبَلَدُ الحَرَامُ

وَنُمْسِكْ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ أَجَبّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ[3]

وقال أهل البصرة: يَنتصب بإضمار "أن" معناه: وأن يَعْلَمَ الذينَ يُجَادِلُونَ في آياتِنَا مَالَهُمْ مِنْ مَحِيْصٍ، أي: من مَعْدَلٍ ومَنْجى وملجأٍ"[4].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

ذكرت هذه المسألة في كتاب الإنصاف: "ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك "لا تأكل السمك وتشربَ اللبن" منصوب على الصرف. وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أنْ، وذهب الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها؛ لأنها خرجت عن باب العطف"[5].

وذكر سيبويه في كتابه في باب الحروف التي تضمر فيها أنْ، وينصب ما بعدها: "اعلم أن الواو ينتصب ما بعدها في غير الواجب من حيث انتصبَ ما بعد الفاء، وأنها قد تشرك بين الأول والآخر كما تشرك الفاء، وأنها يستقبح فيها أن تشرك بين الأول والآخر كما استقبح في ذلك الفاء، وأنها يجيء ما بعدها مرتفعاً منقطعاً من الأول كما جاء ما بعد الفاء. واعلم أن الواو وإن جرت هذا المجرى فإن معناها ومعنى الفاء مختلفان"[6].

---

(1) [الشورى:35]

(2) [آل عمران:142]

(3) البيتان من الوافر للنابغة الذبياني، وهو في ديوانه (ص231)، والمبرد، المقتضب (ج179/2).

(4) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج285/2).

(5) الأنباري، الإنصاف (ج555/2،م.75).

(6) سيبويه، الكتاب (ج42/3)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقال سيبويه قبل هذا في باب الفاء –علماً بأن الفاء والواو تجريان مجرى واحد في العمل–: "هذا باب الفاء اعمل أن ما انتصب في باب الفاء ينتصب على إضمار أن، وما لم ينتصب فإنه يشرك الفعل الأول فيما دخل فيه"[1]. وهو قول المبرد في المقتضب.

وذكر في الارتشاف باب (الواو والفاء): "ذهب البصريون إلى أن النصب بعد الواو والفاء بإضمار أنْ وجوباً وهما حرفا عطف، فلا يتقدم معمول الفعل عليهما، ولا يفصل بينهما وبين الفعل، وذهب الكسائي[2]، ومن وافقه من أصحابه، والجرمي[3]، إلى أن النصب بعدهما هو بهما أنفسهما، وذهب الفراء[4]، وبعض الكوفيين[5]، إلى أن النصب بالخلاف"[6].

وفي الإنصاف احتج كل قوم لرأيه:

"احتج الكوفيون بأن قالوا: أنما قلنا إنه منصوب على الصرف، وذلك لأن الثاني مخالف للأول، ألا ترى أنه لا يحسن تكرير العامل فيه، فلا يقال: لا تأكل السمك ولا تشرب اللبن، وأن المراد بقولهم "لا تأكل السمكَ وتشربَ اللبن" بجزم الأول وبنصب الثاني النهي عن أكل السمك وشرب اللبن مجتمعتين، لا منفردتين، فلو طعم كل واحد منهما منفرداً لما كان مرتكباً للنهي، ولو كان في نية تكرير العامل لوجب الجزم في الفعلين جميعاً.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا أنه منصوب بتقدير "أن" وذلك لأن الأصل في الواو أن تكون حرف عطف، والأصل في حروف العطف أن لا تعمل؛ لأنها لا تختص؛ لأنها تدخل تارة على الاسم وتارة على الفعل، وإنما قصدوا أن يكون الثاني في غير حكم الأول وحُول المعنى حول الاسم، فاستحال أن يضم الفعل إلى الاسم، فوجب تقدير "أنْ" لأنها مع الفعل بمنزلة الاسم، وهي الأصل في عوامل النصب في الفعل.

وأما ما ذهب إليه الجرمي أنها عاملة لأنها خرجت عن باب العطف فباطل؛ لأنه لو كانت هي العاملة كما زعم لجاز أن تدخل عليها الفاء والواو للعطف، وفي امتناعه من ذلك دليل على بطلان ما ذهب إليه"[7].

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج28/3)، وانظر: المبرد، المقتضب (ج22/2).

(2) انظر: البطليوسي، إصلاح الخلل (ص49)، ابن عقيل، المساعد (ج84/3).

(3) ورأي الجرمي في: البطليوسي، إصلاح الخلل (ص49)، والرضي، شرح الكافية (ج54/4)، والدينوري، ثمار الصناعة (ص373)، النحاس، إعراب القرآن (ج214/1)، ابن عصفور، شرح الجمل (ج143/2).

(4) الرضي، شرح الكافية (ج54/4)، و(ج240/2).

(5) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني (ص74).

(6) أبو حيان، ارتشاف الضرب (ج1668/4).

(7) الأنباري، الإنصاف (ج556/2–557).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وكالعادة فالأنباري يرد بالبطلان على كلمات الكوفيين فيقول: "أما قولهم: "إن الثاني مخالف للأول فصارت مخالفته له وصرفه عنه موجبًا له النصب" قلنا: قد بينا في غير مسألة أن الخلاف لا يصلح أن يكون موجبًا للنصب، بل ما ذكرتموه هو الموجب لتقدير "أن" لا أن العامل هو نفس الخلاف والصرف، ولو جاز ذلك لجاز أن يقال: إن زيداً في قولك: "أكرمت زيدًا" لم ينتصب بالفعل، وإنما انتصب بكونه مفعولًا، وذلك محال؛ لأن كونه مفعولًا يوجب أن يكون أكرمت عاملًا فيه النصب، فكذلك ههنا: الذي أوجب نصب الفعل ههنا بتقدير "أن" هو امتناعه من أن يدخل في حكم الأول، كما أن الذي أوجب نصب زيد في قولك "أكرمت زيدا" وقوع الفعل عليه؛ فدلّ على ما قلناه"(1).

(1) الأنباري، الإنصاف (ج2/557).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: ما اكتفى فيه ابن خالويه بذكر الرأي دون ترجيح لأي منهما.

1-المسألة

ما يجوز من وجوه الإعراب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف مكرر

قال ابن خالويه: " ﴿**خالدان فيها**﴾[1] وفي قراءتنا (خالدَيْنِ) لأن الخبر إذا وقع بين صفتين متفقتين كان الاختيار فيه النصب كقولك: إنَّ زيداً في الدارِ قائماً فيها، ويجوز الرفع عند البصريين، ولا يجوز عند الكوفيين الرفع إلا مع الصفة المختلفة كقولك: إنَّ زيداً في الدارِ راغبٌ فيكَ"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

إن مضمون هذه المسألة يسري على الوصف الواقع بين ظرفين عاد أحدهما على موضع الأخر، فما يكون حكمه؟

فنحاة البصرة قالوا بأن له حكمين هما:

الأول: النصب، فتقول: في الدار زيد قائماً فيها. الثاني: الرفع، فتقول: في الدار زيد قائمٌ فيها.

وقال الأنباري: "ذهب البصريون إلى أن النصب لا يجب إذا كرر الظرف وهو خبر المبتدأ، بل يجوز فيه الرفع كما يجوز فيه النصب. وأجمعوا على أنه إذا لم يكرر الظرف يجوز فيه النصب والرفع"[3].

قال سيبويه: "وتقولُ في النّكرةِ: في دارك رجلٌ قائمٌ فيها، فتَجري قائم على الصفة. وإن شئت قلت: فيها رجلٌ قائماً فيها على الجواز، كما يجوز فيها رجلٌ قائماً. وإن شئت قلت أخوك في الدّار ساكنٌ فيها، فتجعل فيها صفةً للسّاكن. ولو كانت التثنيةُ تنصبُ لنصبت في قولِك: عليك زيدٌ حريصٌ عليك)[4].

وقال المبرّدُ: "وإن كرّرت الظرفَ فكذلك تقول: إنّ زيداً في الدّار قائمٌ فيها، وكان زيدٌ في الدّار قائماً فيها، وإن شئت قلت: إنّ زيداً في الدّار قائماً فيها يجري مَجراه قبل التثنية"[5].

واحتج البصريون لما ذكروه فقالوا: "الدليل على أن الرفع جائز أنا أجمعنا على أنه إذا لم يكرر الظرف أنه يجوز فيه الرفع والنصب، فكذلك إذا كرر؛ لأن قصارى ما نقدر أن يكون مانعاً

---

(1) [الحشر:17].

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج1/87-88).

(3) الأنباري، الإنصاف (ج1/258،م33).

(4) سيبويه، الكتاب (ج2/126).

(5) المبرد، المقتضب (ج4/317).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تَكَرُّرُ الظرف؛ لأن "في" الأولى تفيد ما تفيده الثانية، وهذا لا يصلح أن يكون مانعاً؛ لأن الأولى وإن كانت تفيد ما تفيده الثانية إلا أن الثانية تذكر على سبيل التوكيد، والتوكيد شائع في كلام العرب مستعمل في لغتهم، وهذا لا خلاف فيه، وصار هذا كقولهم: "فيك زيد راغب فيك" ولا شك أن "فيك" الأولى تفيد ما تفيده الثانية"[1].

وذهب الكوفيون إلى أن النصب واجب في الصفة إذا كرر الظرف التام وهو خبر المبتدأ، وذلك نحو قولهم: "في الدَّار زيدٌ قائماً فيها"[2].

وكانت حجة الكوفيين بأن قالوا: "الدليل على أن النصب واجب النقل والقياس[3]:

أما النقل فقد قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾[4] فقوله تعالى: "خالدينَ" منصوب بالحال، ولا يجوز غيره. وقال تعالى: ﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾[5] ووجه الدليل من هاتين الآيتين أن القراء أجمعوا فيهما على النصب، ولم يُرْوَ عن أحد منهم أنه قرأ في واحدة منهما بالرفع.

وأما القياس فقالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز إلا النصب، وذلك لأن الفائدة في الظرف الثاني في قولك: "في الدارِ زيد قائماً فيها" إنما تحصل إذا حملناه على النصب، لا إذا حملناه على الرفع، ألا ترى أنه إذا حملناه على النصب يكون الظرف الأول خبراً للمبتدأ، ويكون الثاني ظرفاً للحال، ويكون الصلة لقائم منقطعاً عما قبله؛ فيكون على هذا كلاماً مستقيماً لم يلغَ منه شيء، بخلاف ما إذا حملناه على الرفع فقلنا "في الدار زيد قائمٌ فيها" فإنه تبطل فائدة في الثانية لنيابة الأولى عنها في الفائدة، وحمل الملام على ما فيه فائدة أشبه بالحكمة من حمله على ما ليس فيه فائدة.

وقد تبع السيرافي أولئك النحاة حين قال: "وقال الكوفيّون: ما كان من الظروفِ يكون خبراً ويُسمّونَه: الظرفَ التّام: فإنّك إذا كرَّرته وجبَ النصبُ في الصفة، وإن لم تكرّرْه فأنت مخيّرٌ، إن شئت نصبتَ، وإن شئت رفعتَ. واحتجّوا في المكرّر بقوله عزّ وجلّ: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾، وقولِه عزّ وجلّ: ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ

(1) الأنباري، الإنصاف (ج259/1).
(2) الإنصاف، الأنباري (ج258/1).
(3) المرجع السابق ، ص ص258-259.
(4) [هود:108]
(5) [الحشر:17]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فِيهَا﴾، وذكروا أنّه لم يجئ شيءٌ ممّا فيه تكريرٌ من نحو هذا مرفوعاً، وما ليس فيه تكريرٌ قد جاء بالرفعِ والنصبِ"[1].

أما عن مذهب الفراء: فقد أجاز النصب والرفع في النصين القرآنيين وإن كان النصب هو الأولى عنده[2]، فقال: "وقولُه: (فكان عاقبَتَهما أنّهما في النار خالدين فيها) وهي في قراءة عبد الله: فكان عاقبَتَهما أنّهما خالدان في النار، وفي قراءتنا (خالدين فيها) نصبٌ، ولا أشتهي الرفع، وإن كان يجوزُ" [3].

فمن الملاحظ أن الفراء اشتهاه كما ورد في رسمه القرآني لكنه أجاز الرفع ضمن أصوله النحوية، إنما ألزم الفراء النصب دون الرفع إذا اختلفت الصفتان ووقع اسمُ الفاعل بينهما فحينئذٍ يجوز فيه الرفعُ والنصبُ، قال: "فإذا اختلفت الصّفتانِ: جاز الرفعُ والنصبُ على حُسنٍ، من ذلك قولُك: عبدُ الله في الدّارِ راغبٌ فيك، ألا ترى أنّ (في) التي في الدّار مخالفةٌ لـ (في) التي تكون في الرغبة" [4].

أما عن كلمات الكوفيين فتحتاج إلى مناقشة من عدة جوانب، قال الأنباري[5]:

أولاً: أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾، وقولِه عزّ وجلّ: ﴿ فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا ﴾ فلا حجة لهم في هاتين الآيتين؛ إذ ليس فيهما ما يدل على أنه لا يجوز الرفع، وإنما فيهما دلالة على جواز النصب.

ثانياً: وقولهم: "إنه لم يرو عن أحدٍ من القراء بالرفع فوجب أنه لا يجوز" قلنا: لا نسلم؛ فإنه قد روي عن الأعمش أنه قرأ "خالدون فيها" بالرفع، على أن هذا الاستدلال فاسد، وذلك لأنه ليس من ضرورة أنه لم يقرأ به أحد من القراء أن لا يكون كلاماً جائزاً فصيحاً.

ثالثاً: وأما قولهم: "إنا لو حملنا على الرفع لأدى ذلك إلى أن تبطل فائدة في الثانية لنيابة الأولى عنها في الفائدة" قلنا: هذا فاسد؛ وذلك لأنه وإن كانت الأولى تفيد ما تفيده الثانية إلا أن ذلك لا يدل على بطلان فائدة الثانية؛ لأن من مذاهب العرب أن يؤكد اللفظ بتكريره؛ فيقولون: "لقيت زيداً زيداً، وضربت عمراً عمراً" فيكون المكرر توكيداً للأول، وإن كان الأول قد وقعت به الفائدة.

---

(1) السيرافي، شرح كتاب سيبويه (ج2/455).

(2) ينظر: حسن هادي عبد النبي، أراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي(ص140).

(3) الفراء، معاني القرآن (ج3/146)، وينظر: عبد النبي، أراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي(ص139).

(4) الفراء، معاني القران(ج3/146).

(5) الأنباري، الإنصاف (ج1/259-260).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-المسألة

إعراب (ما) بعد نعم وبئس

قال ابن خالويه: "واختلفَ الناس في قوله: ﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾[1] فقال قومٌ: "ما" هي صلةٌ، كقوله: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[2]، أي: عن قليلٍ. وقال آخرون: "ما" اسمٌ يَرتفعُ بنعْم مثل "ذا" ب "حبَّ" ثم جعلوا حبذَّا ونعما اسماً واحداً. وقال الكسائي: الأصل: (فَنِعْمَ مَا هِيَ) فحذفوا "ما" الأخيرة اختصاراً، وفي حرف ابن مسعودٍ ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾[3] وروى الحلواني، عن عاصمٍ (فنِعْمَا) مخففاً، وأخطأ"[4].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

للنحاة مذاهب في إعراب "ما" المتصلة بـ (نعم وبئس) فمنهم من رأى أنها معرفة تامة بمعنى شيء واحد، ومحلها الرفع على أنها فاعل نعم وبئس، وهو مذهب سيبويه الذي يعد علماً من أعلام مدرسة البصرة، في حين ذهب آخرون إلى أن (ما) وما قبلها من فعل المدح أو الذم بمنزلة اسم واحد قائم بنفسه، وقال آخرون إلى أنها نكرة لا موصوفة ولا موصولة ومحلها النصب على أنها مميز للضمير المستكن في فعل المدح أو الذم.

قال سيبويه: ما المتصلة بنعم وبئس معرفة تامة بمعنى شيء ومحلها الرفع على أنها فاعل نعم وبئس[5].

وذهب الكسائي إلى أن "ما" وما قبلها من فعل المدح أو الذم بمنزلة اسم واحد قائم بنفسه، وتابعه في ذلك الفراء[6].

"وقال الفراء أيضاً: هي موصولة بمعنى الذي، فاعل نعم وبئس، والجملة التي بعدها صلتها"[7].

وقال القيسي في كتابه: "قال الكوفيون: بئس وما اسم واحد في موضع رفع. وقال الأخفش: ما نكرة موضعها نصب على التفسير"[8].

---

(1) [البقرة:271]

(2) [المؤمنون:40]

(3) [البقرة:271]

(4) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج102/1).

(5) انظر: سيبويه، الكتاب (ج155/3-156).

(6) انظر: الفراء، حاشية معاني القرآن (ج56/1).

(7) الإستراباذي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب (ج1120/2).

(8) القيسي، مشكل إعراب القرآن (ج104/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذكر الرضي رأي سيبويه والكسائي في "ما" مضعفاً له قائلاً: "وقال سيبويه، والكسائي: ما، معرفة تامة، بمعنى الشيء فمعنى: فنعما هي: نعم الشيء، فما، هو الفاعل، لكونه بمعنى ذي اللام، و"هي" مخصوص، ويضعفه: عدم مجيء "ما" بمعنى المعرفة التامة، أي بمعنى الشيء في غير هذا الموضع، إلا ما حكى سيبويه أنه قال: إني مما أفعل ذلك، أي: من الأمر والشأن أن أفعل ذلك. قال: وإن شئت قلت: إني مما أفعل، بمعنى: ربما أفعل، كما يجيء في الحروف"[1].

وقد خالف الزمخشري سيبويه فذهب إلى أنها نكرة لا موصوفة ولا موصولة ومحلها النصب على أنها مميز للضمير المستكن في فعل المدح أو الذم[2].

(1) الإستراباذي، شرح الرضي على الكافية (ج1121/2).

(2) انظر: الزمخشري، الكشاف (ج397/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-المسألة

المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع

قال ابن خالويه: "قرأ حمزة والكسائي وعاصم ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ﴾[1] مخففةً، وكان أبو عَمْرٍو يُخَيِّرُ في التَّشديد والتخفيف. وقرأ الباقون مشدّداً، والأصل في القراءتين (تَتَساءَلُون) بتَاءين، فمَن خفَّف أسقط تاء، ومن شدَّد أدغم التاء في السين، فالتاء الأولى للاستقبال والثانية هي التي كانت مع الماضي، قال سيبويه رضي الله عنه: المحذوف الثَّانِيَة. وقالَ هشامٌ: الأولى. وقال الفرَّاء: لا تبالي أيهما حذفت"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

قال الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنه إذا اجتمع في أول المضارع تاءان: تاء المضارعة وتاء أصلية- نحو "تتناول، وتناوَنُ"- فإن المحذوف منهما تاء المضارعة دون الأصلية.

وذهب البصريون إلى أن المحذوف منهما التاء الأصلية، دون تاء المضارعة"[3]. ويتبين لنا من خلال النص السابق ما تضمنه كل من رأي المدرستين النحويتين حول أي من التاءين التي يُبدأ بهما المضارع قد حذفت، فالكوفيون يرون أن التاء التي دخلت الفعل هي المحذوفة، أما البصريون فيرون أن تاء الفعل هي المحذوفة.

نرى من كلام سيبويه أنه ذهب إلى أن التاء الثانية هي المحذوفة، أي الأصلية فقال[4]: "فإن التقت التاءان في تتكلمون وتترسون، فأنت بالخيار، إن شئت أثبتهما، وإن شئت حذفت إحداهما. وإن شئت حذفت التاء الثانية. وكانت الثانية أولى بالحذف لأنها هي التي تسكن وتدغم، وهي التي يفعل بها ذلك في يذّكّرون. فكما اعتلت هنا كذلك تحذف هناك.

وقال الفراء: "كل موضع اجتمع فيه تاءان، جاز إضمار إحداهما"[5]. نرى أن الفراء لم يبالي أيهما المحذوف.

وذكر الحلبي في كتابه: "قوله "تساءلون" قرأ الكوفيون: بتخفيف السين على حذف إحدى التاءين تخفيفاً، والأصل: تتساءلون"[6].

---

(1) [النساء:1]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج127/1).

(3) الأنباري، الإنصاف (ج648/2).

(4) الكتاب، سيبويه (ج476/4).

(5) الفراء، معاني القرآن (ج284/1).

(6) الحلبي، الدر المصون (ج553/3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد دعم كل من هاتين المدرستين رأيه بحجة فيها يؤيد ما ذهب إليه، ويدحض من ناحية أخرى ما ذهب إليه غيره، "فأما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه لما اجتمع في أول هذا الفعل حرفان متحركان من جنس واحد –وهما التاء المزيدة للمضارعة والتاء الأصلية– استثقلوا اجتماعهما؛ فوجب أن تحذف إحداهما؛ فلا يخلو: إما أن تحذف الزائدة، أو الأصلة، فكان حذف الزائدة أولى من الأصلية؛ لأن الزائد أضعف من الأصلي، والأصلي أقوى من الزائد؛ فلما وجب حذف أحدهما كان حذف الأضعف أولى من حذف الأقوى"[1].

ويظهر لي من خلال حجة الكوفيين هذه أنهم ارتكزوا على مرتكز رئيسي يتمثل بأن الزائد أضعف من الأصلي، غير أنهم لم يولوا الناحية الدلالية، والغرض الجديد الذي جاء به هذا الزائد أي اهتمام في حجتهم، واكتفوا بذكر هذه الحجة السطحية التي اعتمدوا فيها كما قلت على الناحية الشكلية البحتة في الاحتجاج.

"وأما البصريون فقالوا: إنما قلنا إن حذف الأصلية أولى من حذف الزائدة؛ لأن الزائدة دخلت لمعنى وهو المضارعة، والأصلية ما دخلت لمعنى؛ فلما وجب حذف إحداهما كان حذف ما لم يدخل لمعنى أولى"[2].

وفي حجة البصريين كما أرى اهتمام واضح بناحية المعنى، فهم يرون أن المعنى الذي أتت له التاء المزيدة دفعهم إلى القول بأن التاء المحذوفة هي تاء الفعل، وهي أيضاً حجة اعتمدت على جانب واحد فحسب، ولم تنظر في المسألة من شتى نواحيها.

والأنباري يقف مؤيداً لرأي البصريين، ويدحض بناء على ذلك رأي الكوفيين، وأورد جواباً على كلمات الكوفيين بأن قال: إن كلام الكوفيين عن أن الزائد أضعف من الأصلي لا نسلم هذا مطلقاً؛ فإن الزائد يأتي على ضربين: زائد جاء لمعنى، وزائد لم يجيء بمعنى، فأما الذي جاء لمعنى فهو أقوى من الأصلي؛ وهذا ما لا يوجد في المسألة الحالية[3].

وبعد أن ذكر الأنباري هذا الرد على كلمات الكوفيين رأى أن يورد دعماً لمذهب البصريين ببعض الأمثلة النحوية التي حذف فيها الأصلي وأبقي على الزائد بسبب المعنى الذي جاء من أجله الزائد، وهذه الدعامات التي قدمها الأنباري تمثلت بثلاثة أمثلة:

الأول: ضرب الأنباري مثلاً لحذف الأصلي والبقاء على الزائد بسبب المعنى الذي جاء من أجله الاسم المنقوص، فالاسم المنقوص في حال الرفع أو الجر تحذف ياؤه لالتقاء

---

(1) الأنباري، الإنصاف (ج2/248).

(2) المرجع السابق، ص648.

(3) الأنباري، الإنصاف (ج2/648-649).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الساكنين[1]، وبهذا المثال استطاع الأنباري أن يبين لنا أنه يمكن أن يحذف الأصلي ويبقى الزائد للمعنى الذي جاء من أجله.

الثاني: أنه ذكر لنا أن الاسم المقصور يأتي على مثل: رحى، وعصا، والأصل فيه أن يكون: رحيٌ، وعصوٌ، فلما تحركت الياء أو الواو قلبت ألفاً، فاجتمعت لنا الألف مع التنوين الساكن، فحذفوا الألف لأنها ليست بذات معنى، وأبقوا على التنوين لأنه له معنى، وهي حجة أخرى داعمة لبيان أن الأصل أن يحذف ما كان ليس له معنى حتى لو كان أصلياً[2].

الثالث: أنه ذكر لنا تصغيراً وجمعاً مثل: منطلق، ومغتسل، حيث يقال في تصغير الأول: مُطَيْلِق، وجمعه مطالق، ويقال في تصغير الثاني: مُغَيْسل، وجمعه مغاسل، فكما نرى فإنه حذفت النون والتاء لأنهما لم تأتيا لمعنى، وأبقى على الميم التي أتت من أجل معنى اسم فاعل[3].

وهذه الحجج التي أتى بها الأنباري أرى أنها إنما جاءت من أجل صرف نظر القارئ عن المسألة الأساس، فالفرق كبير بين حذف إحدى التاءين في أول الفعل المضارع، وبين ما ضربه الأنباري من أمثلة أخرى من النحو والصرف، وإنما كانت أمثلة الأنباري تنصب حول قضية حذف الأصل والبقاء على الزائد؛ لأن الزائد يأتي لمعنى، واختفى من تفكيره أصل القضية وهي حذف إحدى التاءين من أول الفعل المضارع.

---

(1) انظر: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب (ج29/2)

(2) انظر: الأنباري الإنصاف (ج649/2).

(3) انظر: ابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة (ج669/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-المسألة

القول في عمل "إنْ" المخففة النصبَ في الاسم

قال ابن خالويه: "وقرأ الباقون ﴿أَنْ لعنةُ الله﴾[1] بالتخفيف، وكذلك رواه قُنبل عن ابن كثير.

فمَنْ خفَّفَ ففيه مذهبان:

أحدهما: أنه أراد أن يُخَفِّفَ كما قال: ﴿أَلا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾[2] أراد: أنهم. وكقراءةِ عاصمٍ ونافعٍ ﴿وأنْ كلًّا﴾[3] أراد: وأنَّ كلّاً، قال الشَّاعِرُ:

وصدرٍ مُشْرِق النَّحْرِ كَأَنْ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ[4]

أراد: كأنَّ فخفف، فهذا إنشاد البصريين رحمهُمُ الله، والكوفيُّون إذا خَفَّفُوا رَفَعُوا فقالوا: "كأنَّ ثدياهُ" إلا أن يكون الاسمُ مكنياً كقوله:

فَلَوْ أَنْكِ في يَوْمِ الرَّخاءِ سَأَلْتِنِي فِرَاقَكِ لَمْ أَبْخَلْ وَأَنْتِ صَدِيقُ[5]

أراد: فلو أنَّكِ"[6].

وقال ابن خالويه في موضع آخر: "فمن خفف إنَّ جعله مخففاً من مشددٍ فلذلك نصب (كلّاً)[7]به. كما تقول العرب: إنْ زيداً قائمٌ، يريدون: إنَّ زيداً، هذا مذهب البصريين، والكوفيون إذا خففوا إنَّ لم يُعملوا، فعلى هذا نصب "كلّاً" ب "ليوفينهم"[8].

وقال أيضا في سورة [المائدة:71]: "عند الكوفيين وعند البصريين أن "أن" الخفيفة هاهُنا مخففةٌ من مشددةٌ، والأصلُ: أنه لا تكون فتنةٌ كما قال في موضع آخر" ﴿أَلَّا يَقْدِرُونَ﴾[9] أي: أنهم لا يقدرون على شيءٍ ﴿وأَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾[10] أي: أنه لا يرجع إليهم قولاً"[11].

---

(1) [الأعراف:44]

(2) [الحديد:29]

(3) [هود:111]

(4) البيت من الهزج وورد في المراجع بدون نسبة، وهو في السيوطي، همع الهوامع (ج143/1)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج72/8).

(5) البيت من الطويل وورد أيضاً في المراجع دون نسبة، وهو من شواهد ابن يعيش، المفصل (ج71/8)، والبغدادي، الخزانة (ج465/2).

(6) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج182/1-183).

(7) [هود:111]

(8) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج294/1).

(9) [الحديد:29]

(10) [طه:89]

(11) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج148/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإليك تفصيل القول في المسألة:

ذكرت هذه المسألة في الإنصاف، حيث قال الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن "إن" المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم. وذهب البصريون إلى أنها تعمل[1]".

يقول سيبويه: "اعلم أنهم يقولون: إن زيد لذاهب، وإن عمرو لخير منك. لما خففها جعلها بمنزلة لكن، وألزمها اللام لئلا تلتبس بأن التي هي بمنزلة (ما) التي ينفى بها. ومثل ذلك "إن كل نفس لما عليها حافظ" إنما هي لعليها حافظ.

ويقول أيضاً: وحدثنا من نثق به أنه سمع من العرب من يقول: إن عمرا لمنطلق؛ وأهل المدينة يقرأون "وإن كلاً" يخففون وينصبون"[2]. وعبارته تفيد أن عملها في الاسم الظاهر قليل.

ويقول المبرد: "أن تكون "إنْ" المكسورة المخففة من الثقيلة، فإذا رفعت ما بعدها لزمك أن تدخل اللام على الخبر، ولم يجز غير ذلك؛ لأن لفظها كلفظ التي في معنى (ما)، وإذا دخلت اللام عُلم أنها الموجبة لا النافية، وذلك قولك: إنْ زيدٌ لمنطلق. وعلى هذا قوله عز وجل: "إن كل نفس لما عليها حافظ". وإن نصبت بها لم تحتج إلى اللام إلا أن تدخلها توكيداً، كما تقول: إن زيداً لمنطلق"[3].

ويقول أبو الحسن الوراق: "أنَّ (إنَّ" المكسورة إذا خففت ارتفع ما بعدها بالابتداء والخبر، و (أنَّ) المفتوحة المشددة إذا خففت أضمر فيها اسمها، وإنما وجب ذلك في أن المفتوحة، ولم يجب في المكسورة؛ لأن المفتوحة قد قلنا إنها وما بعدها اسم، وأما المكسورة فهي تقع في صدر الكلام، فإذا ارتفع ما بعجها لم تكن بنا ضرورة إلى تقدير اسم فيها"[4].

وذكر ابن يعيش أن المكسورة إذا ألغي عملها في الظاهر ألغي في الحكم والتقدير أيضاً "وأما المفتوحة لم تلغ عن العمل بالكلية ولا تصير بالتخفيف حرف ابتداء، إنما ذلك في المكسورة، بل يكون فيها ضمير الشأن"[5].

وعلل ذلك بقوله: "وإنما أجازوا الإضمار في "أن" المفتوحة من قبل اتصال المكسورة باسمها وخبرها اتصال واحد، واتصال المفتوحة بما بعدها اتصالان"[6] يعني: اتصال العامل بالمعمول واتصال الصلة بالموصول.

---

(1) الأنباري، الإنصاف (ج195/1،م.24).

(2) انظر: الكتاب، سيبويه (ج283/1)و (ج475/1).

(3) المبرد، المقتضب (ج360/2).

(4) أبو الحسن الوراق، علل النحو (ص604).

(5) ابن يعيش، شرح المفصل (ج549/4).

(6) المرجع السابق، ص549.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقال ابن عصفور في "إن" المخففة المكسورة الهمزة: "وأما "إنْ" فيجوز إلغاؤها وإعمالها ولا يكون اسمها إلا ظاهراً"[1].

وقال الرضي في باب ضمير القصة والشأن: "لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه، إلا مع "أن" إذا خففت فهو لازم، إذا خففت المفتوحة جاز إعمالها"[2] وذكر أن المفتوحة "تعمل في ضمير شأن مقدر بخلاف المكسورة الملغاة فإذا ألغيت ظاهراً ألغيت مطلقاً ولم تعمل تقديراً"[3] وعلل ذلك بقوله: "إنما عملت المفتوحة الملغاة ظاهراً في ضمير شأن مقدر" لأنها وصلتها بتقدير المصدر أي المفرد "بخلاف (إن) المكسورة فإنها مع جملتها ليست بتقدير المفرد"[4].

أما عن قول أهل الكوفة فكانت حجتهم بعدم عمل إن المخففة كالتالي:

"إنما قلنا أنها لا تعمل لأن المشددة إنما عملت لأنها أشبت بالفعل الماضي في اللفظ؛ لأنها على ثلاثة أحرف، وإنها مبنية على الفتح كما أنه مبني على الفتح، فإذا خففت فقد زال شبهها به؛ فوجب أن يبطل عملها، وقالوا أيضاً: إنما قلنا ذلك لأن "إنَّ" المشددة من عوامل الأسماء، وإن المخففة من عوامل الأفعال؛ فينبغي ألا تعمل المخففة في الأسماء كما لا تعمل المشددة في الأفعال؛ لأن عوامل الأفعال لا تعمل في الأسماء، وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال"[5].

ولكن الأنباري لم يوافق أهل الكوفة بهذا الرأي ورد عليهم قائلاً: "أما قولهم "إنما عملت لشبه الفعل لفظاً؛ فإذا خففت زال شبهها به فبطل عملها" قلنا: هذا باطل؛ لأن إن إنما عملت لأنها أشبهت الفعل لفظاً ومعنى، فإذا خففت صارت بمنزلة فعل حذف منه بعض حروفه، وذلك لا يبطل عمله، أما قولهم "إنَّ إنّ المشددة من عوامل الأسماء، وإن المخففة من عوامل الأفعال" قلنا: هذا الاستدلال ظاهر الاختلال، فإنا إذا قدرنا أنها مخففة من الثقيلة؛ فهي من عوامل الأسماء، وإذا لم تقدر أنها مخففة من ثقيلة؛ فليست من عوامل الأسماء، وإن الخفيفة في الأصل غير إن المخففة من الثقيلة؛ لأن تلك الخفيفة من عوامل الأفعال، وهذه المخففة من الثقيلة من عوامل الأسماء، ولم يقع الكلام في إن الخفيفة في الأصل، وإنما وقع في إن المخففة من الثقيلة"[6].

---

(1) ابن عصفور، المقرب (ص172).

(2) الرضي، شرحه على الكافية (ج2/468).

(3) المرجع السابق، ص496.

(4) المرجع نفسه، ص469.

(5) الأنباري، الإنصاف (ج1/195-196).

(6) المرجع السابق، ص208.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما عن البصريين فاحتجوا لقولهم بأدلة منها[1]:

- الدليل على صحة الإعمال قوله تعالى: "وإن كلا لما ليوفينهم"، قالوا: ولا يجوز أن يقال بأن "كلا" منصوب بـ ليوفينهم، لأنا نقول: لا يجوز ذلك؛ لأن لام القسم تمنع أن يعمل فيما قبلها.
- والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه من إعمالها مع التخفيف ما حكى بعض أهل اللغة من إعمالها في المضمر مع التخفيف نحو قولهم: أظن أنْك قائم، يريدون أنك بالتشديد.

(1) الأنباري، الإنصاف (ج169/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-المسألة

عامل النصب في المفعول معه

قال ابن خالويه: "فأما قوله: "وشركاءكم" في قوله تعالى: ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾[1] فقرأ القراء بالنصب قال الفراء: نصبه بإضمار فعلٍ والتقدير: فاجمعوا أمركم وادعوا شركاءَكم.

وقال البصريون: هو مفعولٌ معه؛ لأنَّ الواو بمعنى "مع" والتقدير: فاجمعوا أمركم مع شركاءكم"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

يرى الكوفيون[3] أن المفعول معه منصوب على الخلاف[4].

لأن الفعل لا يحسن تكريره في نحو قولهم: "لو تركت والأسد لأكلك، ولو خليت ورأيك لضللت، فلا يقال: لو تركت وتركت الأسد لأكلك، ولو خليت وخلي رأيك لضللت، لأنهم لا يعطفون حرفاً لا يستقيم فيه ما حدث في ما قبله، فالاسم منصوب على الخلاف؛ لأن الفعل لم يعمل فيه[5].

فقال الفراء: "القراءة الأولى من أجمع على الشيء يجمع إذا عزم عليه وفي نصب الشركاء، أجمع الشيء أي عده، وقال الكسائي والفراء: هو بمعنى وادعوا شركاءكم فهو منصوب عندهما على اضمار هذا الفعل"[6].

أما على رأي أهل البصرة[7] فإنه مفعول معه، فكانوا يرون أن العامل في المفعول معه الذي قبله بتوسط الواو، لأن الفعل قوي بالواو، فتعدى إلى الاسم فنصبه، وذلك نحو: "استوى الماء والخشبة، وما صنعت وأباك، والمعنى: استوى الماء مع الخشبة، وما صنعت مع أبيك[8]. "ومن قراءات النحاة التي وجهت على المفعول معه:

---

(1) [يونس:71]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج271/1).

(3) انظر: الفراء، معاني القرآن (ج33/1)، والأنباري، الإنصاف (ج248/1)، والعكبري، التبيين (ص279)، ابن يعيش، شرح المفصل (ج54/2)، وشرح الرضي على الكافية (ج517/1).

(4) ويسميه الفراء الصرف.

(5) الفراء، معاني القرآن (ج34/1).

(6) المرجع السابق، ص473.

(7) انظر: سيبويه، الكتاب (ج297/1)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج209/1)، والزجاجي، الإيضاح (ص215)، ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج640/2)، ابن يعيش، شرح المفصل (ج48/2).

(8) انظر: الزجاجي، الإيضاح (ص215)، والأنباري، الإنصاف (ج248/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَّ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ﴾[1]، قرأ الأعرج: والطيرَ، بالنصب على المفعول معه. وقراءة الرفع بالعطف على مَن[2].

قال الزجاج: "ويجوز والطيرَ على معنى: يسح له الخلقُ مع الطير، ولم يُقرأ بها"[3]، والنصب في نظر النحاس أجود من الرفع، وهو عنده مثل: قمت وزيداً[4].

أما قراءة الأعرج: وشركاءَكم، وهي قراءة الجمهور[5].

وللعلماء في توجيه قراءة الأعرج والجمهور آراء متعددة؛ أحدها: (شركاءكم) معطوف على (أمركم) تقديره: وأمرَ شركائكم، فأقام المضاف إليه مقام المضاف. والثاني: هو مفعول معه تقديره مع شركائكم. والثالث: هو منصوب بفعل محذوف، أي: واجمعوا شركاءكم، وقيل التقدير: وادعوا شركاءَكم[6].

إلا أن هذا التقدير لا يروق الزجاج، بل هو في نظره غلط؛ لأن الكلام لا فائدة فيه؛ لأنهم إن كانوا يدعون شركاءهم لِأنْ يجمعوا أمرهم، فالمعنى: فأجمعوا أمركم مع شركاءكم، كما يُقال: لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها، المعنى: لو تُركت الناقة مع فصيلها لرضعها[7].

أما ما نسب للزجاج[8] أن المفعول معه منصوب بفعل محذوف، ففي نحو: استوى الماء والخشبة، التقدير: استوى الماء ولابس الخشبة، وفي نحو: ما صنعت وزيداً، التقدير: ما صنعت ولابست زيداً، والفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو.

ونسب للأخفش[9] أن المفعول معه ينتصب انتصاب الظرف، فالواو في "قمت وزيداً" قامت مقام "مع"، والمعنى: قمت مع زيد، فلما حذفت "مع" وأقيمت الواو مقامها انتصب زيد بعدها انتصابها، وهو ضعيف لأن ما بعد الواو في استوى الماء والخشبة ليس ظرفاً.

---

(1) [النور:41]

(2) انظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن (ص102)، وابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ج526/10)، وأبو حيان، البحر المحيط (ج56/8).

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج39/4).

(4) النحاس، إعراب القرآن (98/3).

(5) انظر: ابن عطية، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (ج84/7)، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن (ج524/1).

(6) انظر: الفراء، معاني القرآن (ج473/1). والسابق.

(7) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج23/3).

(8) انظر: الأنباري، الإنصاف (ج248/1)، والعكبري، التبيين (ص379).

(9) المرجعان السابقان.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والراجح هو مذهب البصريين، وهو أن العامل في المفعول معه هو الفعل الذي قبله بتوسط الواو، لأن الفعل وإن كان في الأصل غير متعدٍ فإنه يتعدى بالواو كما يتعدى بالهمزة وحرف الجر، ونظير ذلك "إلا" في الاستثناء[1]، فالحجة في الترجيح وجود النظير.

وأما قول الكوفيين أنه ينتصب بالخلاف، فيرد عليه بأن الخلاف لا يوجب النصب، يقول السيوطي: "الخلاف معنى من المعاني ولم يثبت النصب بالمعاني المجردة من الألفاظ"[2].

وأما قول الأخفش بأن الاسم المنتصب على الظرف، فيمتنع، لأن "مع" ظرف، والمفعول معه في نحو: استوى الماء والخشبة، وجاء البرد والطيالسة، ليس بظرف، ولا يجوز أن يجعل منصوباً على الظرف بمعناه الاصطلاحي هو ظرف المكان أو ظرف الزمان الذي يتم الحدث فيه ولا ثالث لهما، والخشبة والطيالسة في المثالين لا تصلحان للظرفية المكانية أو الزمانية، لمجيء البرد أو استواء الماء، ولو كان الأمر كما قال، لجاز النصب في كل واو بمعنى "مع" مطرداً نحو: كل رجلٍ وضيعته"[3].

وأما قول الزجاج إن الاسم منصوب بتقدير عامل محذوف، فيرد عليه بأن الفعل يعمل في المفعول على الوجه الذي يتعلق به، فإن كان يفتقر إلى توسط حرف جر عمل مع وجوده وإن كان لا يفتقر إلى ذلك عمل مع عدمه، وقد ظهر أن الفعل تعلق بالمفعول معه بتوسط الواو، وأنه يفتقر في عمله إليها فينبغي أن يعمل مع وجودهما فكيف يجعل ما هو سبب في وجود العمل سبباً في عدمه[4].

وعلى تقدير الزجاج، فإن الاسم المنصوب بعد الواو صار مفعولاً به لا مفعولا له، وقد ذكر بعض الباحثين أن نسبة هذا الرأي للزجاج غير صحيحة[5].

---

(1) العكبري، التبيين (ص380).

(2) السيوطي، همع الهوامع (ج178/2).

(3) السامرائي، الحجج النحوية (ص110).

(4) ابن يعيش، شرح المفصل (ج49/2).

(5) منصور الوليدي، الخلاف النحوي في المنصوبات (30،165).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6-المسألة

القول في "ضيق" ومعانيها

قال ابن خالويه: "وقال آخرون: الحرِجُ: الاسمُ. والحرَج المصدر. فالحرج: الضيِّق. والحَرَجُ في اللغة الضّيق، ومعنى ضيِّقاً حَرَجاً: الحرجُ أشدّ الضيق، كأنه قال: ضيّقاً جداً"[1].

وقال في موضعٍ آخر: "قرأ ابن كثيرٍ وإسماعيل عن نافعٍ ﴿فِي ضِيْقٍ﴾[2] بكسر الضاد.

وقرأ الباقون بالفتح، فمن فَتَحَ أرادَ: ضَيِّقٍ فخفف مثل ميِّتٍ ومَيْتٍ وهيِّنٍ وهَيْنٍ. ومن كسَرَ يجوزُ أن يجعله لغتين. ويجوز أن يكونَ الضّيق اسماً، والضّيّق مصدراً. والاختيار أن تقول: الضِّيق في المكان والمنزل والضَّيق في غير ذلك. فإذا كان الأمرُ كذلك فالاختيار (فَلا تَكُ فِي ضَيْقٍ) لأنه لم يرد تعالى ضِيق المعيشة ولا ضِيقَ المَنزل"[3].

وقال أيضاً: "فقال قومٌ: الضَّيْقُ والضَّيِّقُ: لغتان.

وقال آخرون: الضَّيِّقُ: فيما يرى له حدٌّ، والضَّيْقُ: فيما لا يرى ولا يحدُّ فتقول: بيت ضَيِّقٌ وفيه ضَيْقٌ، وصدرٌ ضَيْقٌ.

وفيه قول آخر: يجوز أن يكون مكاناً ضَيْقاً، كما تقولُ: هَيْنٌ لَيْنٌ مَيْتٌ، والأصل: هَيِّنٌ لَيِّنٌ مَيِّتٌ"[4].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

هذه المسألة من مسائل ائتلاف النصرة، فيقول الزبيدي: "(الضَّيق) إذا أردت به المصدر، فتحت الضاد كالبَيْع والسَّيْر، ونحوه، وإنْ أردت الاسم كسرت، وقلت: (الضِّيْق) كالعِلْم والسِّحر. هذا مذهب البصريين، من ضيْق المدد. وأجازوا في (ضَيْق) أنْ يكون مخففاً.

وقال الكوفيون: الضَّيق، بالفتح، وقد يقع موقع المكسورة، فهو عندهم أبداً مخفّف من (ضيّق) أو جمع (ضَيْقةٍ) هو الفقر وسوء الحال"[5].

وهذه بعض الآراء لهذه الكلمة في تاج العروس للزبيدي[6]:

وقرأ ابنُ كَثير (في ضِيق) بالكَسْر: وتضيّق وتَضايَق وهو: ضِدّ اتّسع. والضِّيقُ: ضدّ السَّعَةِ. وحكى ابنُ جِنّي: أضاقَه إضاقَةً وضيّقَه تَضْييقاً فهو ضَيِّقٌ وضَيْقٌ كمَيِّتٍ ومَيْتٍ.

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج169/1).

(2) [النحل:127]

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج361/1).

(4) المرجع السابق، ص118-119.

(5) الزبيدي، ائتلاف النصرة (ص107).

(6) الزبيدي، تاج العروس (فصل الطاء مع القاف).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ونصُّ أبي عَمْرو: الضَّيَقُ بالتّحْريك: الشّكُّ وهو بالفَتْحِ بهذا المعنى أكثَر فحينَئِذٍ الصّوابُ ويُحَرَّك. وقال الفَرّاء: الضَّيْقُ بالفَتْح: ما ضاقَ عنْه صدْرُك فهو فيما لا يتّسِعُ. وقال غيرُه: الضّيْق.

وقال الفرّاء: الضِّيقُ بالكَسْر يكون فيما يتّسِعُ ويضيقُ كالدّارِ والثّوْبِ والأوّلُ يُثنّى ويُجْمَع ويؤنّث والثاني لا أو هما سَواءٌ.

وقال الفرّاءُ: إذا رأيتَ الضَّيْقَ قد وقَع في موضع الضِّيق كان على أمْرَين: أحدُهما: أنْ يكونَ جَمْعاً للضَّيْقَةِ. والوجهُ الآخرُ: أنْ يُرادَ به شيءٌ ضيِّقٌ فيكون ضَيْق مُخَفَّفاً وأصْلُه التّشْديد ومثلُه هيْنٌ ولَيْنٌ.

وذكر أبو عبيدة في مجاز القرآن: "في ضَيْقٍ: مفتوح الأول وهو تخفيف ضَيِّقٍ بمنزلة ميِّت وهيِّن وليِّن، وإذا خففتها قلت ميْت وهَيْن ولَيْن وإذا كسرت أول ضيق فهو مصدر الضيِّق"[1].

(1) أبو عبيدة، مجاز القرآن (ج369/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7-المسألة

كتابة نون التوكيد الخفيفة

قال ابن خالويه: "فحدَّثني ابن مجاهدٍ رضي الله عنه عن السِّمَّرِيِّ عن الفرَّاءِ قالَ: في قراءةِ أُبَيٍّ: ﴿لِيَسُوْءَنْ وُجُوهَكُمْ﴾[1] بنونٍ خفيفةٍ، وهي نون التَّأكيد مثلُ: ﴿لنسفعاً بالنَّاصيةِ﴾[2] و ﴿لَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ ﴾[3] وليس في القرآن نونٌ خفيفةٌ وهي نون التأكيد غير هذه الثلاثة"[4].

وقال أيضاً: "أجمع القراء في هذه السورة على تخفيف النون في (لنسفَعَنْ)[5] والوقف (لنسفعاً) وإنما ذكرته لأنَّ ابنَ مجاهدٍ حدّثني عن الجمَّال عن الحسن، فقال: حدثنا أحمد عن شبل عن محبوب عن أبي عمرو، وقال: حدّثنا سليمان عن أبي حاتم عن محبوب (لنسفعنَّ بالناصية) بتشديد النون، وهما لغتان تقول: اضربنْ زيداً، أو اضربنَّ زيداً، فمن شدد النون أثبتها في الوقف، وفي التثنية والجمع، فتقولُ: اضربان/ واضربن. ومن خفف النون وقف بألف فقال: اضرباً وحذفها في التثنية"[6].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

"ذهب البصريون إلى أن نون التوكيد الخفيفة تكتب بالنون إتباعاً للفظ، إذ الخط صورة اللفظ.

وأما الكوفيون يكتبونه بالألف، لأن الوقف عليه بالألف. ألا ترى أنك لو وقفت عليها، فقلت: (يا هذا افعلا). في (افعَلَنْ يا هذا). لم تقف إلا بالألف، كما تفعل ذلك بالتنوين؛ لأنها نظيره، وكذلك في (لنسفعاً)، و(ليكونَّ). الوقف عليه بالألف، لا خلا فيه بين القراء والعلماء"[7].

وفي كتاب الموضح المبين لأقسام التنوين: "وعلى مذهب الكوفيين الذين يكتبون نون التوكيد الخفيفة ألفاً، قال العلامة الخضري في حاشيته على شرح ابن عقيل على الألفية أنها ترسم ألفاً عند الكوفيين، ويقول المؤلف أفضل مذهب الكوفيين؛ لأنه نون التوكيد الخفيفة تنطق

---

(1) [الإسراء:7]

(2) [العلق:15]

(3) [يوسف:32]

(4) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج364/1).

(5) [العلق:15]

(6) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج509/2).

(7) الزبيدي، ائتلاف النصرة (ص177).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ألفاً، وهذا ما يرجع كتابة نون (إذا) بالألف؛ لأنها تنطق ألفاً في الوقف، ولعل كتَّاب المصحف كتبوا هذه النونات الثلاث في المصحف مراعاة لنطقها ألفاً في حالة الوقف"[1].

وذكر الكوفيون من أن النون الخفيفة تبدل ألفاً عند الوقف، وهو من أدلة كونها أصلا عندهم[2]

وفي كتاب الإملاء العربي نشأته وقواعده و مفرداته و تمريناته قيل: "ومن الجدير بالذكر أن الكوفيين يكتبون نون التوكيد الخفيفة بالألف والبصريون يكتبونها بالنون وقد شاع مذهب البصريين أكثر من الكوفيين"[3].

(1) ابن أبي اللطف، الموضح المبين لأقسام التنوين (ص46-47).

(2) انظر: الأنباري، الإنصاف (ج653/2)، والصبان، حاشية الصبان (ج212/3).

(3) أحمد قبش، الإملاء العربي (86).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8-المسألة

زيادة الألف في "مائة"

قال ابن خالويه: "فإن سأل سائلٌ فقال: مائة وفئة وزنهما واحد فَلِمَ زادوا في المائة ألفاً؟

فقل: لئلا يلتبس مائة بمنة.

فإن قيلَ: فإن فئة تلتبس بفية؟

فالجواب في ذلك: أنهم فعلوا للفرقان في مائة لكثرة استعمال الكتاب له. و(فئة) قليلةُ الاستعمال. والساقطُ من فئة ومائة لام الفعل، والاختيار أن يجعل الساقط من فئة عينُ الفعل"[1].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

ذكرت هذه المسألة في كتاب ما فات كتب الخلاف، حيث قال: "قال السيوطي: "وزيدت ألف أيضاً في (مائة). قال أبو حيان: وذلك للفرق بينها وبين (منه)، وكانت الزيادة من حروف العلة، لأنها تكثر زيادتها، وكانت ألفاً، لأنها تشبه الهمزة، ولأن الفتحة من جنس الألف، ولم تكن ياء، لأنه كان يجتمع حرفان مثلان، ولا واواً لاستثقال الجمع بين الياء والواو.

وجعل الفرق في (مائة) دون (مئة)، إما لأن (مائة) اسم، و(منه) حرف، والاسم أحمل للزيادة من الحرف.. وضعف الكوفيون تعليل البصريين بأن (مائة) اسم، و(منه) حرف، فهما جنسان مختلفان، والفرق ينبغي أن يجعل في متحد الجنس، يدل ذلك على أنهم لم يفرقوا بين (فئة)، و(فيه)، لاختلافه، قالوا: وإنما زيدت فرقاً بينها وبين (فئة)، و(رئة) في انقطاع لفظها في العدد، وعدم انقطاع (فئة ورئة)، لأنك تقول تسع مائة، ولا تقول عشر مائة بل تقول: ألف، وتسع فئات، وتسع رئات، وعشر فئات وعشر رئات، فلا ينقطع ذكرها به في التعشير، فلما خالفتها فيما ذكر خالفوا بينها وبينها في الخط.

قال أبو حيان: وقد رأيت بخط بعض النحاة: (مأة) هكذا بألف عليها همزة، الهمزة دون ياء"[2].

وتجدر الإشارة إلى أن نذكر قول غام قدوري الحمد في كتابه تأريخ كلمة (مائة)، فيقول[3]: "وننتقل إلى الحديث عن هجاء كلمة (مائة) حيث وقعت، إذ جاءت الهمزة فيها مرسومة رسماً مزدوجاً بألف وياء، ولعل أصل هجاء الكلمة كان بالألف فقط هكذا (ماه) عند أهل التحقيق، وأن الياء زيدت في الرسم بعد أن انتقلت صورة رسم الكلمة من بيئة تحقيق الهمزة إلى

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج1/395-396).

(2) باسم البابلي، ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في الهمع (ص294-295)، وانظر: السيوطي، همع الهوامع (ج6/325-326).

(3) غانم قدوري الحمد، رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية (ص419-420).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بيئة الحجاز التي تسهلها، ولم يغير الكتاب صورة الكلمة بحذف الألف وإثبات رمز النطق الجديد، بل إنهم أثبتوه إلى جانب الألف، فظهرت الكلمة بهذه الصورة، ويؤيد الزعم بأن أصل رسم الكلمة بالألف (مأه) ما قاله الشيخ أثير الدين أبو حيان من أنه رأي بخط بعض النحاة (مأه) على هذه الصورة بألف عليها نبرة الهمزة دون ياء، ثم قوله: وكثيراً ما أكتب أنا (مئة) بغير ألف كما تكتب (فئة) لأن كتب (مأه) بالألف خارج عن القياس، فالذي أختاره أن تكتب بالألف دون الياء على وجه تحقيق الهمزة، أو بالياء دون الألف على وجه تسهيلها. ويؤكد هذا أن هذه الكلمة وردت في أحد النقوش النبطية مكتوبة بالألف دون الياء هكذا (ماه)، ولما كانت الهمزة في (مئة) مفتوحة بعد كسرة فإن سقوط الهمزة عند تخفيفها يؤدي إلى أن تلتقي فتحتها والكسرة التي تسبقها ويتولد عن هذا الالتقاء بعد تعويض مكان الهمزة ياء خالصة، أثبت الكتاب رمزها إلى جانب الألف، فصار هجاء الكلمة هكذا (مايه) وبدت الهمزة مرسومة برمزين.

وهذا التفسير لرسم الهمزة في هذه الكلمة بالألف والياء يصحح كلاماً كثيراً لعلماء العربية بشأن زيادة الألف في هذه الكلمة واختلافهم في سبب زيادتها.

فيذكر الداني أن زيادة الألف في (مائة) كانت لأحد الأمرين[1]: إما للفرق بين (مئة) وبين (منه) حيث اشتبهت صورتهما، وهو قول عامة النحويين. وينقل الصولي[2] أن بعضهم قال إنها للفرق بينها وبين (ميّة) لكنه يعقب على هذا بقوله: "وهذا قول مرذول لأن مية متى تذكر وتقع في كتاب". وإما أنها تقوية للهمزة، من حيث كانت حرفاً خفياً بعيد المخرج فقووها بالألف لتتحقق نبرتها، وخصت الألف بذلك معها من حيث كانت من مخرجها، وكانت الهمزة قد تصور بصورتها، ثم يقول الداني: وهذا القول عندي أوجه، لأنهم قد زادوا الألف بياناً للهمزة وتقوية لها في كلم لا تشتبه صورهن بصور غيرهن، فزال بذلك معنى الفرق، وثبت معنى التقوية والبيان لأنه مطرد في كل موضع. لكن التنسي يقول: ما من همزة إلا وهي تفتقر إلى التقوية كسؤال وفؤاد وسئلت ولأرحمنك وغير ذلك مما لا يحصى، فتخصيص هذا الموضع تحكم.

ويبدو أن أساس الخطأ في تفسير هذه الصورة الهجائية لرسم كلمة (مئة) أن علماء السلف اعتبروا أن الألف زيدت على رسم الكلمة لمعنى معين إما للفرق أو تقوية للهمزة. والحقيقة أن كلا الرمزين يشير إلى نطقين مختلفين في مرحلتين متتابعتين، ثم إن هذا الشكل يشير إلى خاصية تميز الكتابات عامة، وهي احتفاظها بمظاهر من مخلفات النطق القديم رغم زوالها من الاستعمال. فالكتابة دائماً أقل مواكبة للتطور والتغير الذي يلحق النطق.

---

(1) الداني، المحكم (ص175).

(2) الصولي، أدب الكاتب (ص247).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذكر ابن الدهان النحوي قائلاً[1]: "وكتبوا "مِائَة" بألف للفصل بينه وبين "منه" وأجروا تثنيته مجرى مفرده. وقيل: إنما فعل ذلك للفصل بينه وبين "مَيَّة"، اسم امرأة".

وذكر العدناني في معجم الأخطاء الشائعة[2]: "مِئة، مِائَة: ويصرون على كتابة (مائة) بالألف بعد الميم المكسورة للتفريق بينها وبين (مِنه)، وذلك قبل أن يأمر الحجاج بن يوسف نصر بن عاصم، ويحيى بن يعمر العدواني بنقط الحروف العربية، قبل توزيع القرآن الكريم على الأمصار.

وعندما ظهرت مدرستا الكوفيين والبصريين إلى الوجود، أصر البصريون على إبقاء ألف (مائة)، بينما رأى الكوفيون حذفها. وحجتهم في ذلك سهولة التفريق بين (مئة) و (منه)، بعد أن وضع أبو الأسود الدؤلي الضوابط (الحركات والشكل) للحروف العربية، وبعد أن نقطها نصر ويحيى.

ويقول أنه يرى رأي الكوفيين للأسباب التالية:

- ظهور جميع المخطوطات والمطبوعات منقوطة، وهذا هو رأي الكوفيين ذاته.
- سُمِحَ لِ (فئة) و (فيه) أن تبقيا على حالهما قبل الدؤلي ونصر ويحيى وبعدهم، فلماذا يمكن أن نخطئ في قراءة (مئة) قبل التنقيط، ولا يمكن ان نخطئ في قراءة (فئة)؟
- أنا لا أحب الشذوذ في اللغة، ما دامت هنالك قاعدة تحول دون شذوذ الكلمة على القاعدة.
- ليس في اللغة العربية كلها ألف قبلها حرف صحيح مكسور، لاستحالة النطق بالألف بعد الكسرة.
- يسمح بعضهم بكتابة (خمسمئة) مثلاً، دون ألف، فلماذا لا نكتب ال (مئة) دائماً دون ألف، سواء أكانت مفردة أو مضافاً إليها.
- يجمعون (100) على مئتين ومئات، فلماذا اتفقوا جميعاً على كتابة هاتين الكلمتين دون ألف زائدة بعد الميم المكسورة؟
- أجاز المجمع اللغوي القاهري كتابة كلمة (مئة) ومركباتها، بغير الألف التي زادها القدماء بعد الميم في كتاباتهم، وظلت مزيدة حتى يومنا هذا. وكذلك أجاز فصل الأعداد (ثلاثة وتسعة وما بينهما) عن (مئة)، مراعياً في هذا نوعاً من التيسير الإملائي.

---

(1) ابن الدهان، باب الهجاء (ص6).

(2) العدناني، معجم الأخطاء الشائعة (ص233).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه الأسباب السبعة تظهر لنا أن المنطق يفرض علينا أن نجرد ال (مئة) من الألف، إبعاداً للشذوذ عن قواعد الإملاء، واختصاراً لوقت الكاتب، وقبولاً بحكم العقل.

ونرى في نهاية الحديث عن هذه المسألة أن ابن خالويه عرض رأيه فيها، وهذا الرأي يكاد يكون منفرداً عن الآراء التي تم ذكرها، ولم يؤيد أيًّا من المذاهب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9-المسألة

هل يوقف بنقل الحركة على المحلى بأل الساكن ما قبل آخره؟

قال ابن خالويه: "قرأ الناس كلهم: ﴿**والعَصْرِ**﴾[1] بإسكان الصاد إلا سلاما أبا المنذر فإنه قرأ "والعَصِرْ" بكسر الصاد، وكأنه أراد الوقف كما قرأ أبو عمرٍو: ﴿ **وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ** ﴾[2] بكسر الباء، وإسكان الراء، أراد: بالصبر فنقل كسرة الراء إلى الباء؛ لأن العرب لا تقف إلا على ساكن فيقولون مررت ببكِر، وكنت عند عمِرو، وجاءني بكِر، قال الشاعر[3]:

أَنَا جَرِيْرٌ كُنْيَتِي أبو عَمِرْ أَضْرِبُ بالسَّيفِ وسَعْدٌ في القَصِرْ"[4]

وإليك تفصيل القول في المسألة:

قال الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يقال في الوقف "رأيت البَكَرْ" بفتح الكاف في حالة النصب.

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

ولكنهم أجمعوا على أنه يقال في حالة الرفع والجر بالضم والكسر' فيقال في الرفع "هذا البكُرْ" بالضم، وفي الجر "مررت بالبكِرْ" بالكسر"[5].

واحتج الكوفيون بأن قالوا: "أجمعنا على أنه إنما جاز هذا المرفوع والمخفوض نحو "هذا البكُرْ، ومررت بالبكِرْ" ليزول اجتماع الساكنين في حالة الوقف، وأنهم اختاروا الضمة في المرفوع والكسرة في المخفوض لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل؛ فكانت أولى من غيرها، كما. وإذا ثبت هذا في المرفوع والمخفوض، فكذلك أيضاً في المنصوب؛ لأن الكاف في قولك: "رأيت البكر" في حالة النصب ساكنة كما هي ساكنة في قولك: "هذا البكر، ومررت بالبكر" في حالة الرفع والخفض، فكما حركت الكاف في المرفوع والمخفوض ليزول اجتماع الساكنين، فكذلك ينبغي أيضاً في المنصوب ليزول اجتماع الساكنين، وكما أنهم اختاروا الضمة في المرفوع والكسرة في المخفوض لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل، فكذلك يجب أيضاً أن

---

(1) [العَصر:1]

(2) [العَصر:3]

(3) البيت من الرجز لجرير، وذكر في ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة (ص174)، والأنباري، الإنصاف (ج733/2).

(4) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج526/2).

(5) الأنباري، الإنصاف (ج731/2،م.106).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يختاروا الفتحة في المنصوب؛ لأنها الحركة التي كانت للكلمة في حالة الوصل، ولا فرق بينهما"[1].

أما عن حجة أهل البصرة: "إنما قلنا إنه لا يجوز ذلك؛ لأنه أول أحوال الكلمة التنكير، ويجب فيها في حال النصب أن يقال "بكرا" فلا يجوز أن تحرك العين؛ إذ لا يلتقي فيه ساكنان كما يلتقي في حال الرفع والجر، نحو "هذا بكْرْ، ومررت بالبكْرْ" فلما امتنع في حال النصب تحريك العين في حال التنكير دون حالة الجر والرفع تبعه حالُ التعريف؛ لأن اللام لا تلزم الكلمة في جميع أحوالها؛ فلذلك روعي الحكم الواجب في حال التنكير"[2].

والذي ذهب إليه الأنباري هو مذهب أهل الكوفة فرد على كلمات البصريين:

"أما قولهم: "إن أحوال الكلمة التنكير، فلما امتنع في حال النصب تحريك العين تبعه حال التعريف بلام التعريف لأنها لا تلزم الكلمة" قلنا: هذا فاسد؛ لأن حمل الاسم في حالة التعريف بلام التعريف على حالة التنكير لا يستقيم؛ لأنه في حال التنكير في النصب يجب تحريك الراء فيه، فلا يجوز تحريك العين لعدم التقاء الساكنين، بخلاف ما إذا كانت فيه لام التعريف؛ فإنه لا يجب تحريك الراء فيه، بل تكون ساكنة فيه كما هي ساكنة في حال الرفع والجر، فكما تحرك الكاف في حالة الرفع بالضم وفي حالة الجر بالكسر؛ فكذلك يجب أن تحرك في حالة النصب بالفتح.

وإنما يستقيم ما ذكره البصريون أن لو كان الوقف يوجب فيما دخله لام التعريف أن يكون الوقف عليه بالألف فيقال "رأيت البَكْرَا" كما يقال "رأيت بَكْرَا" فلما لم يقل ذلك لدخول لام التعريف دل على أن الفرق بينهما ظاهر؛ فلا يجوز أن يحمل أحدهما على الآخر. على أن من العرب من يقف عليه مع التنكير في حال النصب بالسكون فيقول "ضربت بَكْرْ، وأكرمت عَمْرو" وإن كانت اللغة العالية الفصيحة أن يوقف عليه بالألف، غير أن العرب وإن اختلفوا في الجملة في حال التنكير هل يوقف فيه بالألف أو السكون فما اختلفوا البتة في حال التعريف باللام أنه لا يجوز الوقف عليه بالألف. والذي يدل على ذلك أن الألف لا تكاد تقع في هذا النحو في القوافي وصلا إلا قليلا؛ فدل على ما بيناه"[3].

---

(1) الأنباري، الإنصاف (ج2/735،732).

(2) المرجع السابق، ص735.

(3) المرجع نفسه، ص ص735-736.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10-المسألة

"رُبَّ" أهي للتقليل أم للتكثير؟

قال ابن خالويه: "إنّ "ربَّ" للتقليل بمنزلة "كم" للتكثير"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة:

اختلف النحاة في معنى هذا الحرف اختلافا واسعاً، فذهب جمهور النحاة إلى أن " رُبَّ" حرف يفيد التقليل فقط؛ وزعم آخرون أنَّها تفيد التقليل والتكثير بحسب السياق الذي تقع فيه، لكنَّهم اختلفوا فيما بينهم في الأكثرية، فزعم بعضهم أنَّ ورودها للتكثير هو الأكثر في كلام العرب، وقال آخرون: إنَّها أكثر ما تكون للتقليل، وهناك رأي غريب قال بعض النحاة المتأخرين، يرون فيه أنّ " رُبَّ" حرف إثبات فقط، ويستفاد التقليل والتكثير من السياق، يقول المرادي: "واختلف النحويون في معنى " رُبَّ" على أقوال: **الأول:** إنّها للتقليل، وهو مذهب أكثر النحويين، ونسبه صاحب "البسيط" إلى سيبويه. **والثاني:** إنَّها للتكثير، نقله صاحب "الإفصاح" عن صاحب "العين" وابن درستويه وجماعة، ولم يذكر صاحب العين أنَّها تجئ للتقليل. **الثالث:** إنَّها تكون للتقليل والتكثير، فهي من الأضداد، وإلى هذا ذهب الفارسيّ في كتابه "الحروف". **الرابع:** إنَّها أكثر ما تكون للتقليل. **الخامس:** إنَّها أكثر ما تكون للتكثير، والتقليل بها نادر؛ وهو اختيار ابن مالك. **السادس:** إنَّها جرف إثبات لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل ذلك مستفاد من السياق. **السابع:** إنَّها للتكثير في موضع المباهاة والافتخار"[2].

ويقول أبو حيان: "وزعم صاحب كتاب العين أنَّها للتكثير، ولم يذكر أنَّها تجيء للتقليل، ونسب ابن خروف هذا المذهب إلى سيبويه، وذهب الكوفيون والفارسي في كتاب "الحروف" له أنَّها تكون تقليلاً وتكثيراً، وذهب بعضهم إلى أنَّها لم توضع لتقليل ولا لتكثير، وذلك مستفاد من سياق الكلام، وهذا الذي نختاره من المذاهب.

وفي البسيط ذهب البصريون إلى أنَّها للتقليل، كالخليل، وسيبويه، وعيسى بن عمرو، ويونس، وأبي زيد، وأبي عمرو بن العلاء، والأخفش، والمازني، والجرمي، والمبرد، والزجاج، وابن السراج، والزجاجي، والفارسي، والرماني، وابن جنى، وجملة الكوفيين، كالكسائي، والفراء، وهشام، وابن سعدان، ولا مخالف لهؤلاء إلا صاحب العين، فإنَّه صرَّح بكونها للتكثير دون التقليل.

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج341/1).

(2) المرادي، الجنى الداني (ص439).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي الإفصاح: وقيل إنَّها للتكثير، وقال به جماعة، منهم صاحب العين، وابن درستويه، وقال ابن الباذش، وابن طاهر هي لمبهم العدد تقليلاً وتكثيراً، وقال أبو نصر الفارابي في كتابه الحروف أكثر ما تكون للتقليل"[1].

نعرض فيما يلي حجج كل فريق:

احتجّ النحاة القائلون بأنَّ "رُبَّ" حرف يفيد التقليل فقط، بما يلي:

أولاً: إنّ "رُبَّ" قد جاءت في مواضع، ولا معنى لها إلا التقليل، وجاءت في مواضع ظاهرها أنّها للتكثير، ولكنَّها محتملة للتقليل بالتأويل، يقول المرادي: "والدليل على ذلك أنَّها قد جاءت في مواضع ظاهرها التكثير، وهي محتملة لإرادة التقليل، بضرب من التأويل، فيتعين أنْ تكون حرف تقليل؛ لأنَّ ذلك هو المطرد فيها، فمما جاءت فيه للتقليل قول الشاعر:

ألا رُبَّ مولود وليـــس لـــه أب وذي ولـــد لم يلـــــده أبوان[2]

وقول زهير:

وأبيـــض، فيـــاض، يداه غمامة على مُعتفيه، ما تغب فواضلهْ(3)

وهذا خصوص، لا وجه فيه للتكثير؛ لأنَّه إنَّما أراد بالأبيض: بن حذيفة ابن بدر الفزاري، ولم يرد جماعة كثيرة، هذه صفتهم.

ونظير ذلك في أشعار المتقدمين والمتأخرين كثير"[4].

ثانياً: إنَّ الأشعار التي تكون في الألغاز وفي وصف الأشياء المخصوصة المعروفة، لا تأتي فيها رب إلا للتقليل، يقول المرادي: "ومما تأتي رب فيه للتقليل، إتياناً مطرداً، الأشعار التي في الألغاز، والأشعار التي يصف بها الشعراء أشياء مخصوصة بعينها، فإنهم كثيراً ما يستعملون في أوائلها رب مصرحاً بها"[5].

وأما القائلون بأن رب للتكثير فقط، فليس بين أيدينا كتب توضح حججهم، ولكن يبدو أن أدلتهم مأخوذة من الشعر، إذ نظروا إلى الأبيات التي وردت فيها رب ففهموا أنها للتكثير. أما القائلون بأنها تكون للتكثير والتقليل، فإن حججهم أيضاً من الشعر، إذ إنهم تتبعوا أشعار العرب، فوجدوا أن رب تستعمل للتقليل والتكثير[6].

---

(1) أبو حيان، الارتشاف (ج2/465).

(2) البيت من الطويل لرجل من أزد السراة، وهو في البغدادي، خزانة الأدب (ج2/381)، انظر: سيبويه، الكتاب (ج2/266)، (ج4/ 154،115).

(3) البيت من الطويل لزهير بن أبي سلمى، في ديوانه (ص55).

(4) المرادي، الجنى الداني (ص442).

(5) المرجع السابق، ص443.

(6) انظر: السيوطي، همع الهوامع (ج4/177)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج8/30).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويقول ابن هشام[1]: وليس معناها التقليل دائماً، خلافاً للأكثرين، ولا التكثير دائماً، خلافاً لابن درستويه وجماعة، بل ترد للتكثير كثيراً وللتقليل قليلاً، وقد ترد لأغراض أخرى منها التخويف والافتخار، وعليها امثلة كثيرة من أشعار وأحاديث وأقوال للعرب.

أما الذين قالوا بأن رب حرف إثبات لم يوضع لتكثير ولا تقليل، وإنما ذلك مستفاد من سياق الكلام فهم من النحاة المتأخرين الذين لم تذكر أسماؤهم، ولعل المرادي أول من أورد هذا الرأي يقول: "السادس حرف إثبات، لم يوضع لتقليل ولا تكثير، بل مستفاد من السياق"[2].

وقد ذكر أبو حيان هذا الرأي، واختاره، ولكنه لم ينسبه إلى أصحابه، يقول: "وذهب بعضهم إلى أنها لم توضع لتقليل ولا تكثير، ولكن ذلك مستفاد من سياق الكلام، وهذا الذي نختاره من هذه المذاهب"[3].

وقد ذكر السيوطي هذا الرأي ولم ينسبه لأحد، يقول: "وسادسها: لم توضع لواحدٍ منهما، بل هي حرف إثبات، لا يدل على تكثير ولا تقيل، وإنما يفهم من خارج، واختاره أبو حيان"[4].

ولعل من الواضح أن نحاة العربية قد اختلفوا في هذا الحرف اختلافاً واسعاً جعلهم يتناقضون في الحكم على معناه، ولعل ذلك يرجع إلى اختلاف فهمهم للسياق الذي يرد فيه، ففهم بعضهم منه للتقليل، وفهم آخرون التكثير.

ولعل من المفيد أن نبين أن للسياق والموقف الكلامي دوراً هاماً في المعنى، يقول نايف خرما: "هنالك إذن السياق اللغوي الذي يحدد معاني المفردات، والذي بدونه لا يتم ذلك، ولكن هنالك أيضاً قرينة أخرى هي الموقف أو المناسبة التي يقال فيها الكلام والتي أطلق عليها اللغويون عبارة المقام، فقالوا: لكل مقام مقال، وهذا بالطبع يؤثر في معنى الجملة كلها تأثيراً كبيراً.

وعناصر هذا المقام عديدة، أولها المتكلم نفسه: هل هو ذكر أم أنثى؟ صغير السن أم كبير؟ واحد أم اثنان أم جماعة أم جمهور؟ وما هو جنسه ودينه وشكله الخارجي، ونبرة صوته ومكانه الاجتماعي إلى آخره من هذه الصفات التي تميزه عن غيره، وهذا ينطبق على المستمع أيضاً، ويشمل إضافة إلى ذلك علاقته بالمتكلم، من حيث القرابة أو الصداقة أو المعرفة السطحية أو عدم المعرفة أو اللامبالاة أو العداوة أو المركز الاجتماعي أو المالي أو السياسي

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب (ص180).
(2) المرادي، الجنى الداني (ص449).
(3) أبو حيان، الارتشاف (ج455/2).
(4) السيوطي، همع الهوامع (ج75/4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخ، ومن عناصر المقام أيضاً موضوع الكلام، وفي أي جو يقال وفي أي مكان وأي زمان؟ وكيف يقال؟ ، وما الداعي لقوله؟ وغير ذلك من العناصر الكثيرة جداً التي يؤثر كل منها تأثيراً مباشراً على كيفية قول الكلام وعلى تركيبه وعلى معانيه وعلى الغرض من قوله"[1].

(1) نايف خرما، أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة (ص123).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11-المسألة

القول في مسألة (إنَّ) بمعنى (نعم) في قوله: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [1]

قال ابن خالويه: "فقال: قد أجزت أن تجعل "إن" بمعنى نعم. ولا يدخل اللام بين المبتدأ وخبره. فما التأويل في قوله ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾؟"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

مذهب سيبويه[3] والجمهور أن (إنَّ) ترد بمعنى (نعم)[4].

واختلفوا في تخريج الآية الكريمة، فقال قوم إن (إنَّ) باقية على ما كان لها من عمل، ولكن اسمها مضمر فيها، والتقدير: إنه هذان لساحران، ويرى بعض النحويين أن (إن) في الآية الكريمة بمعنى (نعم)[5]، قال أبو اسحاق بعد عرض آراء النحويين في الآية الكريم: "والذي عندي-والله أعلم- وكنت عرضته على عالمينا: محمد بن يزيد، علي بن اسماعيل بن اسحاق بن حماد بن زيد القاضي، فقبلاه، وذكرا انه أجود ما سمعناه في هذا، وهو أن (إن) قد وقعت موقع (نعم) وإن اللام وقعت موقعها وأن المعنى هذان لهما ساحران"[6]، فتكون هذان في موضع رفع مبتدأ، واللام واقعة على المبتدأ المحذوف، والتقدير: نعم هذان لهما ساحران، ولا ضرورة لدخولها على خبر المبتدأ. وقد خطأه أبو علي الفارسي[7] فيما ذهب إليه، لأن الحذف والتوكيد باللام متنافيتان، فلا فائدة ممن توكيد المحذوف، وتبعه ابن جني الذي ذهب إلى أن الضمير المحذوف لا يحذف إلا بعد العلم به، وإلا كان "في حذف مع الجهل به بمكانة ضرب من تكليف علم الغيب للمخاطب"[8]، وإذا كان معروفاً فهو في غنى عن التوكيد لأنه من أمارات الإطناب والإطالة، والحذف من مواضع الاختصار والاكتفاء، ثم ذكر ابن جني عدم جواز تأكيد المحذوف

---

(1) [طه:63]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج39/2).

(3) انظر: سيبويه، الكتاب (ج474/1-475)، والنحاس، إعراب القرآن (ج347/2).

(4) انظر: ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل (ج194/2-195)، وابن هشام، مغني اللبيب (ج37/1-36).

(5) انظر: الزمخشري، الكشاف (ج543/2)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج130/3).

(6) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج363/3).

(7) السيوطي، الأشباه والنظائر (ج284/1)، وابن جني، سر صناعة الإعراب (ج380/1)، الفارسي، الإغفال (ج408/2).

(8) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج380/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فلا يجوز أن تقول: زيد ضربت نفسه، فتؤكد الهاء المرادة في ضربته، "لأن الحذف لا يكون إلا بعد التحقيق والعلم، وإذا كان كذلك فقد استغني عن تأكيده"[1].

ومن الجدير بالإشارة أن لأبي اسحاق الزجاج في المسألة رأياً آخر خفي على أبي علي وابن جني، ذهب فيه الزجاج إلى أن الأصل في التثنية أن تكون بالألف رفعاً ونصباً وجراً، على صورة واحدة ، وإن الحركة في المثنى مقدرة كما هي في ألف عصا، ولكنها قلبت في الاستعمال إلى ياء في النصب والجر حرصاً على البيان، إذ لم يكن ما في المفردة من البيان، وأن المعنى لا يتأتى بالتثنية لو قلت: ضرب الزيدان العاقلان العمران القائمان، وقد جاءت في الآية على الأصل الذي ينبغي أن يكون عليه، وذكر في معانيه أنها لغة لكنانة، يجعلون ألف الاثنين في الرفع والنصب والخفض على لفظ واحد وجعل هذا المذهب يلي في الجودة ما أيده أولاً[2].

وقال بعض النحويين إن (ذا) في (هذا) "اسم منهوك ونهكه إنه على حرفين، أحدهما حرف علة، وهي الألف، وها كلمة تنبيه ليست من الاسم في شيء، فلما ثني احتيج إلى ألف التثنية فلم يوصل إليها لسكون الألف الأصلية واحتيج إلى حذف أحداهما فقالوا: إن حذفنا الألف الأَصلية بقي على حرف واحد، وإن أسقطنا ألف التثنية كان في النون منها العوض ودلالة على معنى التثنية فحذفوا ألف التثنية، فلما كان الألف الباقية هي ألف الاسم واحتاجوا إلى إعراب التثنية فلم يغيروا الألف عن صورتها لأن الإعراب واختلافه في التثنية والجمع إنما يقع على الحرف الذي هو علامة التثنية والجمع فتركوها على حالها في النصب والخفض"[3].

ويرى أبو بكر الأنباري أن اسم إن مقدر بإضمار الهاء وهذان خبر إن وساحران خبر هما، فيكون الإضمار والتقدير (إنه هذان لهما ساحران)[4]. والذي أراه أن هذا المذهب أبعد المذاهب، وأكثرها غرابة لهذا التعقيد في التأويل.

ومهما يكن من أمر فقد كان لمذهب سيبويه المذكور آنفاً نصيب من القبول من لدن كثير من النحويين إذ أيده ابن يعيش، واختاره الرضي ورجحه من المحدثين الدكتور حسام النعيمي[5].

---

(1) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج1/381).

(2) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج3/364).

(3) ابن فارس، الصاحبي (ص50). ونسب هذا الرأي إلى الفراء أيضاً، انظر: ابن جني، الخصائص (ج3/67).

(4) انظر: القرطبي، تفسير القرطبي (ج11/216-219).

(5) حسام النعيمي، النواسخ (ص246).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني:

المسائل الخلافية التي تفرد بها ابن خالويه في كتابه "إعراب القراءات السبع وعللها، وفيه:

أولاً: ما اتفق فيه ابن خالويه مع البصريين.

1-المسألة

الأصل في "يا أبَهْ" ومثيلاتها في النداء

قال ابن خالويه: "قال البصريون: يا أَبَهْ ويا أَبي سواءٌ، ويا عمَّهْ ويا عمِّي، فيجوزُ أن تكونَ قراءة ان عامرٍ يا أبَهْ ثم رخَّم الهاءَ ثمَّ ردَّها وتركها على فتحها، كما تقول العربُ: يا طلحةَ أقبل، يريدون يا طلحَ، فلمَّا رخَّموا الهاءَ ردُّوها بعد أن حذفوها وتركوها مفتوحةً لفتحةِ الهاءِ، قال النابغةُ:

كِلِيني لِهَمٍّ يا أُمَيْمَةَ ناصِبِ وليلٍ أُقاسِيهِ بَطِيءِ الكَوَاكِبِ[1]

أراد: يا أميمَ، ثم ردَّ الهاء وترك الهاءَ مفتوحةً- فهذا قول البصريين- وقالَ غيرهم: أراد: يا أُمَيْمَتَاهُ"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

هذه المسألة تتضمن أن أهل البصرة ذهبوا إلى قراءة ابن عامر حينما قرأ: "يا أبه". ولهم من الآراء التي تؤيد هذا القول.

قال سيبويه[3]: "وسألت الخليل رحمه الله عن قولهم: يا أَبَهْ، و يا أبتِ لا تفعل، ويا أبتاه ويا أمتاهْ، فزعم الخليل رحمه الله أن هذه الهاء مثل الهاء في عمة وخالة.

وزعم الخليل رحمه الله أنه سمع من العرب من يقول: يا أمةُ لا تفعلي.

ويدللك على أن الهاء بمنزلة الهاء في عمة وخالة أنك تقول في الوقف: ياأمَّهْ ويا أبَهْ، كما تقول يا خالهْ. وتقول: يا أمتاهُ كما تقول يا خالتَاهْ. وإنما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك خاصة، كأنهم جعلوها عوضاً من حذف الياء، وأرادوا أن لا يُخلُّو بالاسم حين اجتمع فيه حذف الياء، وأنهم لا يكادون يقولون يا أباه ويا أماه، وهي قليلة في كلامهم وصار هذا محتملاً عندهم لما دخل النداء من التغيير والحذف، فأرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين كما قالوا

---

(1) البيت من الطويل للنابغة وهو في ديوانه (ص40).

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج298/1).

(3) سيبويه، الكتاب (ج211/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أيْنُقٌ لما حذفوا العين رأسا جعلوا الياء عوضاً، فلما ألحقوا الهاء في أبه وأمه، صيروها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم في كل موضع، نحو خالة وعمة. واختص النداء بذلك لكثرته في كلامهم كما اختص النداء بيا أيها الرجل".

أرى من خلال كتاب النحاس أن أهل الكوفة قرأوا بالوقف على التاء "يا أبت"، فيقول في ذلك[1]: "أجاز الفراء "يا أبتُ" بضم التاء. قال أبو جعفر: إذا قلت يا أبتِ بكسر التاء فالتاء عند سيبويه بدل من ياء الإضافة ولا يجوز على قوله الوقف إلا بالهاء، وله على قوله دلائل، منها أن قولك: "يا أبت" يؤدي عن معنى قولك: يا أبي، وأنه لا يقال: يا أبه إلا في المعرفة، ولا يقال: جاءني أبةٌ لا يستعمل العرب هذا إلا في النداء خاصة ولا يقال: يا أبتي لأن التاء بدل من الياء فلا يجمع بينهما، وزعم الفراء أنه إذا قال: يا أبتِ فكسر وقف على التاء لا غير لأن الياء في النية، وزعم أبو إسحاق أن هذا خطأ، والحق ما قال، كيف تكون في النية، وزعم أبو إسحاق أن هذا خطأ، والحق ما قال، كيف تكون في النية وليس يقال: يا أبتا فأما قولنا بكسر التاء ولم نقل بكسر الهاء فلأن الكسر إنما يقع في الإدراج ولو قلت: مررت بامرأة لقلت: علمة الخفض كسرة التاء ولا يقول كسرة الهاء إلا من لا يدري. ويا أبتَ بفتح التاء مشكل في النحو، وفيه أقوال: فمذهب سيبويه[2] أنهم شبهوا هذه الهاء التي هي بدل من الياء بالهاء التي هي علامة التأنيث. وهذا أحد قولي الفراء[3]، وله قول آخر وهو قول قطرب وأبي عبيدة وأبي حاتم يكون الأصل يا أبتاه ثم حذف الألف، ويكون الوقوف عند الفراء على قول بالتاء لا غير، وعلى القول الذي وافق فيه سيبويه بالهاء عندهما جميعاً لا غير وهذا القول خطأ لأن ليس فيه موضع ندبة والألف خفيفة لا تحذف، وقال قطرب أيضاً في يا أبت بالفتح يكون الأصل يا أبتاً ثم حذف التنوين، وقال أبو جعفر: وهذا الذي لا يجوز لأن التنوين لا يحذف لغير علة وأيضاً فإنما يدخل التنوين في النكرة، ولا يقال يا أبةَ، وفي الفتح قول رابع كأنه أحسنها يكون الأصل الكسر ثم أبدل من الكسرة فتحة كما تبدل الياء من الألف فيقال (في يا غلامي أقبل): يا غلاماً أقبل، وزعم أبو إسحاق أنه لا يجوز يا أبة بالضم. قال أبو جعفر: ذلك عندي لا يمتنع كما أجاز سيبويه الفتح تشبيهاً بهاء التأنيث كما يجوز الضم تشبيها بها أيضاً.

---

(1) النحاس، إعراب القرآن (ج2/310-312).

(2) سيبويه، الكتاب (ج1/317).

(3) الفراء، معاني القرآن (ج2/32).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-المسألة

النون الساكنة لا تظهر عند الواو إذا سكنت، وإنما تخفى. فلِمَ ظهرت في صنوان وقنوان؟

قال ابن خالويه: "فإن سأل سائلٌ فقال: النون لا تظهر عند الواو إذا سكنت، وإنما تَخفى كقوله: ﴿غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ﴾[1] فلم ظهرت في صِنْوانٍ وقِنْوَانٍ؟

ففي ذلك جوابان:

قال أهلُ البصرةِ: كرها أن يلتبسَ (فِعْلان) بفِعَّالٍ لو أدغموا.

وقال أهلُ الكوفةِ: هذه النون سكونُها عارضٌ وهي تتحرك في صِنى وقِنى وأَصناء وأَقناء، فلما كان السكون غيرُ لازمٍ ظهرتا"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

مما سبق يتضح لنا مذهبان، مذهب أهل البصرة ومذهب أهل الكوفة في تفسيرهم لسبي منع الإدغام، ومن الذين أيدوا البصريين في كتبهم:

يقول الاستراباذي: "إذا اجتمع من المتقاربة شيئان: فإن كانا في كلمتين نحو من مثلك فإنه يدغم أحدهما في الآخر، ولا يبالي باللبس لو عرض لأنهما في معرض الانفكاك، فإذا انفكا يعرف أصل كل واحد منهما، وإن سكن الأول فقد يجب كالنون في حروف (يرملون)، ولا يجي في غيرهما، بل يتأكد ولا سيما إذا اشتد التقارب، وإن كانا في كلمة: فإن تحركا وألبس الإدغام مثالا بمثال لا يدغم، وإن لم يلبس جاز الإدغام، وإن كان أولهما ساكناً: فإن ألبس ولم يكن تقاربهما كاملاً بقي الأول غير مدغم، نحو قنوان وصنوان"[3].

فنرى من كلام الاستراباذي أنه لم يجز إدغام مثل "صنوان وقنوان" لأن الإدغام يؤدي إلى الالتباس، فوزن الكلمتين: صنوان: فعلان، وقنوان: فعلان، فلو أدغمنا سيلتبس الأمر بوزن فعَّال كما ذكر أهل البصرة.

وأكد القدامى وعلماء التجويد أن النون الساكنة، إذا وقعت قبل حروف الإدغام المعروفة في كلمة وجب إظهارها ولم يحسن فيها الإدغام لئلا يقع الالتباس بالمضاعف، قال سيبويه:" وتكون ساكنةً مع الميم إذا كانت من نفس الحرف بينةً. والواو والياء بمنزلتها مع حروف الحلق. وذلك قولك: شاةٌ زنماء وغنمٌ زنمٌ، وقنواء وقنيةٌ، وكنيةٌ ومنيةٌ. وإنما حملهم على البيان

---

(1) [البقرة:7]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج1/321-322).

(3) الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب (ج3/267).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كراهية الالتباس فيصير كأنه من المضاعف، لأن هذا المثال قد يكون في كلامهم مضاعفاً. ألا تراهم قالوا امحى حيث لم يخافوا التباساً؛ لأن هذا المثال لا تضاعف فيه الميم"[1].

ثم نفى وقوع النون الساكنة مع الراء واللام في كلمة واحدة، وعلل ذلك بثقل المخرجين، إذ قال: "ولا نعلم النون وقعت ساكنةً في الكلام قبل راء ولا لام، لأنهم إن بينوا ثقل عليهم لقرب المخرجين"[2].

وتابعه علماء التجويد على ذلك مع شيء من الوضوح مدعوماً بالأمثلة القرآنية، قال مكي: "ولو وقعت النون قبل الياء والواو في كلمة لأظهرت ولم يحسن أن تدغم؛ لئلا يقع الالتباس بالمضاعف، وذلك نحو ﴿بُنيَانٌ﴾[3] و﴿قِنْوَانٌ﴾[4]"[5].

كما وضح الداني ذلك بقوله: "وذلك مخافة أن يشتبه ذلك إذا أدغم بالمضاعف الذي على مثال (فَعَّال)، نحو صَوَّان وحَيَّان وشاة جَمَّاء، فَعُدِل عن الإدغام لذلك[6].

وادعى ابن القاصح الإجماع على إظهار النون الساكنة مع (الياء والواو) في كلمة واحدة، وذلك بقوله: "وأما إذا كانت النون الساكنة مع الياء أو مع الواو في كلمة واحدة فلا خلاف في إظهارها، مثل: ﴿صِنْوَانٌ﴾"[7].

وقد بين عبد الوهاب القرطبي أن إدغام النون الساكنة مع الواو والياء في كلمة واحدة ، يعد لحناً خفياً ، ويجب الاجتناب عنه بالإظهار[8].

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج4/455).

(2) المرجع السابق، ص455.

(3) [الصف:44]

(4) [الأنعام:99]

(5) مكي، الرعاية (ص172).

(6) الداني، التحديد (ص115).

(7) ابن القاصح، نزهة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين (ص300).

(8) عبد الوهاب القرطبي، الموضح (ص148).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-المسألة

إذا جئت بعد جواب الشرط بأجوبة، فما الخيار فيها؟

قال ابن خالويه: "وقال آخرون: إذا جئت بعد جواب الشرط بأجوبةٍ كنت مخيراً فيها إن شئت استأنفت، وإن شئت أبدلت، وإن شئت عطفت إذا كان بالواو والفاء، وإن شئت نصبت على الظرف في قول الكوفيين، وبإضمار "إن" في قولِ البصريين، ولو قرأ قارئ ﴿وَيَخْلُدَ فِيهِ مُهَاناً﴾[1] بالنصب لكان صواباً في العربية، ولا أعلم أحداً قرأ به، غير أن الرفع والجزم مقروآن"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

نستنتج من الكلام السابق أنه إذا عطف على جواب الشرط بأجوبة بالواو أو الفاء فجاز فيه ثلاثة أوجه، إما الاستئناف، أو العطف بالواو، أو الفاء، أو البدل.

وأما إذا نصب جواب الشرط، فهنا كانت نقطة الخلاف بين البصريين والكوفيين، فقال الكوفيون: ينصب على الظرف، وقال البصريون: ينصب بإضمار "إن" بعد الواو أو الفاء.

وذكر الدكتور محسن عطية في كتابه الأساليب النحوية: في العطف على جواب الشرط، إذا عطفنا على جواب الشرط بالفاء أو الواو جاز فيه ثلاثة أوجه[3]:

أ- جزمه عطفاً على الجواب.

ب-نصبه بأن مضمرة وجوباً بعد الواو أو الفاء.

ج-رفعه على الاستئناف.

ويقول ناظر الجيش في كتابه تمهيد القواعد[4]: "قال الإمام بدر الدين رحمه الله تعالى: قد تضمر "أن" الناصبة بعد "واو" الجمع و"فاء" الجواب في غير المواضع المذكورة وذلك على ضربين: أحدهما جائز في الاختيار وسعة الكلام، والآخر مخصوص بالضرورة، فيجوز في الاختيار إضمار "أن" الناصبة بعد الواو والفاء الواقعتين بين مجزومي أداة شرط أو بعدهما. فمثال الأول على ذلك: إن تأتني فتحدثَني أكرمك، فتنصب ما بعد "الفاء"؛ لأن الشرط غير واجب فيجوز أن يلحق بالنفي، قال سيبويه[5]: وسألت الخليل عن قوله: إن تأتِني فتحدثَني وإن تأتني وتحدثَني أحدثْك فقال: هذا يجوز والجزم الوجه، ووجه نصبه أنه حمل على الاسم كأنه أراد أن يقول: إن يكن منك إتيان فحديث أحدثْك، فلما قبح أن يرد الفعل على الاسم نوى "أنْ"؛ لأن

---

(1) [الفرقان:69]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج127/2).

(3) محسن علي عطية، الأساليب النحوية عرض وتطبيق (ص341).

(4) انظر: ناظر الجيش، تمهيد القواعد (ج4239/8-4242).

(5) سيبويه، الكتاب (ج88/3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفعل معها اسم، وإنما كان الوجه الجزم؛ لأنه إذا نصب كان المعنى معنى الجزم فيما أراد من الحديث. وأجاز الكوفيون نصب المعطوف على الشرط ب، ثم" كما في الواو والفاء[1].

ومثال الثاني: إن تأتني آتك وأحسن إليك، والوجه فيه الجزم على الاشتراك في معنى الجزاء، والرفع على الاستئناف، ويجوز نصبه بإضمار "أن" على تقدير: إن تأتني يكن إتيان وإحسان، وحكى سيبويه[2]: "واعلم أن النصب بالفاء والواو في قولك: إن تأتني آتك وأعطيَك- ضعيف، يجوز وليس بحد الكلام ولا وجه إلا أنه في الجزاء صار أقوى قليلاً؛ لأنه ليس بواجب أن يفعل إلا أن يكون من الأول فعل، فلما ضارع الذي لا يوجب كالاستفهام ونحوه أجازوا فيه هذا على ضعفه وإن كان معناه كمعنى ما قبله.

وقد يجزم المعطوف على ما قرن بالفاء اللازم لسقوطها الجزم، وهي الفاء الواقعة في جواب شرط أو طلب، أما الشرط: فلأنه إذا عطف على جوابه المقرون بالفاء مضارع فالوجه رفعه؛ لأن الكلام الذي بعد الفاء أجري مجراه في غير الجزاء، فحق ما عطف عليه أن يكون كذلك، ويجوز فيه النصب بإضمار "أن"، والجزم أيضاً بالعطف على موضع الفاء، ونظَّر سيبويه الجزم فيه بالنصب[3].

(1) أبو حيان، التذييل (ج663/6).
(2) سيبويه، الكتاب (ج90/3).
(3) المرجع السابق، ص91.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: ما اتفق فيه ابن خالويه مع الكوفيين.

1-المسألة

القول في مسألة التخفيف بحذف إحدى النونين جوازاً في الأفعال الخمسة المتصلة بياء المتكلم

قال ابن خالويه: " قرأ ابنُ كثير ﴿فبم تبشرونِّ﴾[1] مشدَّدةَ النُّون مكسورةً، أرادَ: فبِمَ تبشرونَنِي، النُّون الأولى علامة الرفع. والثانية مع الياء في موضع النَّصبِ فأدغمَ النون في النونِ تخفيفاً، وحذف الياءَ اجتزاءً بالكسرة لرؤوس الآي مثل: ﴿وإيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾[2].

وقرأ نافعٌ (تبشرونِ) بكسر النُّونِ أيضاً مثل ابن كثيرٍ غير أنَّه حذفَ إحدى النُّونين تَخفيفاً كما قال الشَّاعر:

تَرَاهُ كالثَّغَامِ يُعَلُّ مِسْكاً يَسُوءُ الفَالِيَاتِ إذَا فَلَيْنِي[3]

أراد: فَلَيْنَنِي فحذف إحدى النونين، هذا مذهب البصريين.

وقال أهل الكوفة: أدغم ثم حذف، وحجتهم: ﴿وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي﴾[4] و﴿أَتَعِدَانِنِي﴾[5] فقالوا: لما أظهرت النونات لم تحذف، وإنما الحذفُ في المُشددات نحو ﴿تَأْمُرُونِّي﴾[6] و﴿أَتُحَاجُّونِّي﴾[7] فاعرف ذلك فإنه حسنٌ"[8].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

ومن الأفعال التي تلحقها نون الوقاية لمنعها من الكسر عند اتصالها بياء المتكلم، الأفعال الخمسة، ولما كانت لهذه الأفعال نون –هي نون الرفع– فإن إلحاق نون الوقاية بها من شأنها أن يؤدي إلى التضعيف واجتماع الأمثال مثل: تبشرون وتعلمون وتحاجون، يقال عند الإضافة إلى ياء النفس: تبشرونني وتعلمونني تحاجونني بنونين، وهذا مكروه عند العرب لثقله على ألسنتهم، فربما تحملوه في بعض المواضع، بيد أنهم تخلصوا منه في مواضع أخرى بطرق

---

(1) [الحجر:54]

(2) [البقرة:40]

(3) البيت من الوافر لعمرو بن معديكرب الزبيدي وهو في ديوانه (ص173)، والفراء، معاني القرآن (ج90/2).

(4) [الأعراف:150]

(5) [الأحقاف:17]

(6) [الزمر:64]

(7) [الأنعام:80]

(8) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج344/1-345).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شتى كالإدغام، فيقولون في نحو: تعلموننني: تعلمونّي. أو حذف إحدى النونين فيقولون: تعلموني.

وذكر في كتاب النحو الوافي تفصيل في هذه المسألة: " وتحذف نون الرفع عند اتصالها بنون الوقاية، وهو رأي سيبويه[1]، والمحذوف نون الوقاية، لاسيما إذا عرفنا أن نون الوقاية جاءت لغرض خاص؛ يضيع ذلك الغرض مثل: الصديقان يكرمانِي، أو يكرموني، وكما يجوز حذفها وبقاؤها بغير إدغام عند وجود نون الوقاية يجوز إدغامها فيها؛ فتصير نوناً مشددة، تقول: الصديقان يكرمانّي، والأصدقاء يكرمونّي وأنت تكرمينّي. فنخلص من هذا أن نون الأفعال الخمسة لها ثلاثة أحوال عند اتصالها بنون الوقاية: الحذف، أو الإدغام، أو الفك مع إبقاء النونين[2].

وقد فصل عباس حسن في حالات حذف نون الوقاية:

" إذا اجتمعت نون الأفعال الخمسة ونون الوقاية جاز أحد الأمور الثلاثة الآتية:

- ترك النونين (نون الرفع ونون الوقاية) على حالهما من غير إدغام؛ تقول أنتما تشاركانني فيما يفيد –أنتم تشاركوننني فيما يفيد– أنتِ تشاركينني فيما يفيد، وهكذا ...
- إدغام النونين، تقول في الأمثلة السابقة: أنتما تشاركانّي، وأنتم تشاركنّي، وأنت تشاركنّي... (وهذا مذهب أهل الكوفة بالإدغام).
- حذف إحدى النونين؛ تخفيفاً، وترك الأخرى: تقول: أنتما تشاركانِي، وأنتم تشاركونِي، بنون واحدة في كل ذلك. (وهذا مذهب أهل البصرة بحذف إحدى النونين).

قال السيوطي: "إذا اجتمعت نون الرفع مع نون الوقاية جاز الفك؛ نحو أتعداننني، والإدغام، والحذف وقرئ بهما أتحاجوني.

واختلف في المحذوف حينئذ؛ فمذهب سيبويه أنها نون الرفع ورجحه ابن مالك؛ لأنها قد تحذف بلا سبب ولم يعهد ذلك في نون الوقاية؛ وحذف ما عهد حذفه أولى، ولأنها نائبة عن الضمة وقد عهد حذفها تخفيفا؛ ولأنها جزء كلمة ونون الوقاية كلمة وحذف الجزء أسهل، ولأنه يحتاج إلى حذف أخر للجازم والناصب، ولا تغيير ثان بكسرها بعد الواو والياء لو كان المحذوف نون الوقاية لاحتيج إلى الأمرين"[3].

---

(1) انظر: سيبويه، الكتاب (ج519/3) وما بعدها.

(2) انظر: عباس حسن، النحو الوافي (ج180/1).

(3) السيوطي، همع الهوامع (ج201/1–202).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-المسألة

القول في مسألة (رُهُن)

قال ابن خالويه: "قرأ ابن كثير وأبو عمرو (فَرُهُنٌ). وقرأ الباقون (فرهان) وهما جمعان ف (رَهْن) و (رهان) كبَحْر وبحار، وأمَّا "رُهُنٌ" فقال أهل الكوفةِ: أن رِهَاناً جمعُ رهْنٍ، ثم جُمع الرِّهان رُهُناً، فهو جمع الجمع"[1].

وإليك تفصيل القول في هذه المسألة[2]:

مما سبق يتضح أنَّ أبا عمرو بن العلاء –وهو علم عند البصريين– أن "رُهُنٌ" هو جمع لـ "رَهْن"، أما أهل الكوفة، فقالوا: أنَّ "رُهُن" هو جمع الجم، أي رُهُن جمع رهان وهو قول الفراء، وهذا غير مطرد عند سيبويه وجماهير أتباعه.

فأما قراءة ابن كثير، فجمع رهن، وفَعْلٌ يجمع على فُعُل نحو: سَقْف وسُقُف.

ووقع في أبي البقاء بعد قوله[3]: "وسَقْف وسُقُف. وأسَد وأُسُد، وهو وهمٌ" ولكنهم قالوا: إنَّ فعلاً جمع فعل قليل، وقد أورد منه الأخفش ألفاظاً منها[4]: رَهْن ورُهُن، ولَحْد القبر، ولُحُد، وقَلْب النخلة، وقُلُب، ورجلٌ ثَطٌّ وقومٌ ثُطٌّ، وفرس وَرْدٌ، وخيلٌ وُرُدٌ، وسَهْمٌ حَشْرٌ وَسِهامٌ حُشُرٌ. وأنشد أبو عمرو حجة لقراءته قول قعنب:

بَانَتْ سُعَادُ وأَمْسَى دُونَهَا عَدَنٌ وَغَلِقَتْ عِنْدَهَا مِنْ قَبْلِكَ الرُّهُنُ[5]

وقال أبو عمرو: "وإنما قرأت فرُهُن للفصل بين الرهان في الخيل وبين جمع "رَهْن" في غيرها"[6]، ومعنى هذا الكلام أنما اخترت هذه القراءة على قراءة "رهَان"؛ لأنه لا يجوز له أن يفعل ذلك كما ذكر دون اتباع رواية.

واختار الزجاج قراءته هذه قال[7]: "وهذه القراءة وافقت المصحف، وما وافق المصحف وصح معناه، وقرأت به القراء فهو المختار". قال شهاب الدين: أن الرسم الكريم "فرهن" دون ألف بعد الهاء، مع أن الزجاج يقول: "إنَّ فُعُلاً جمع فَعْل قليل"، وحكى عن أبي عمرو أنه قال: "لا

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج105/1).

(2) انظر: الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب (ج507/4-509).

(3) انظر: أبو البقاء، الإملاء (ج121/1).

(4) انظر: الأخفش، معاني القرآن (ج190/1-191).

(5) البيت من البسيط لقعنب وهو في ابن عادل، اللباب في علوم الكتاب (ج508/4)، انظر: ابن منظور، لسان العرب (ج349/5،م. ر.هـ.ن)، السمين الحلبي، الدر المصون (ج686/1).

(6) الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب (ج508/4).

(7) الزجاج، معاني القرآن (ج368/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أعرف الرهان إلا في الخيل لا غير". وقال يونس: ""الرَّهْنُ والرِّهان: عربيان، والرُّهُن في الرَّهْنِ أكثر، والرهان في الخيل أكثر.

وقيل: إنَّ رُهُناً جمع رهان، ورهان جمع رَهْن، فهو جمع الجمع، كما قالوا في ثمار جمع ثمر، وثُمر جمع ثمار، وإليه ذهب الفراء[1]، ولكن جمع الجمع غير مطرد عند سيبويه وجماهير أتباعه[2].

وأما عن "رِهان"، فرهان جمع "رَهن" وفعل وفعال مطرٌ كثير نحو: كعب، كِعَاب. ومن سَكَّن ضمة الهاء في "رُهُن" فللتخفيف وهي لغة، يقولون: سُقْفٌ في سُقُف جمع سَقْفٍ[3].

وأخيراً نذكر رأي الخليل في كتابه العين الذي ذكر فيه جموع كلمة "رَهْن" فقال: "والرُّهون، والرِّهان والرُّهُنُ: جمع الرَّهن"[4].

ومن خلال ذلك كله نجد أن البصريين أجمعوا على أن "رَهن" تجمع على "رُهُن ورهان ورهون"، ولم نجد إلا الفراء الذي قال: إن "رُهْن" هي جمع الجمع لرهان، وسيبويه لم يحبذ هذا الرأي؛ لأن جمع الجمع كان عنده غير مطرد.

(1) انظر: الفراء، معاني القرآن (ج188/1).

(2) انظر: سيبويه، الكتاب (ج200/2).

(3) انظر، الحنبلي، اللباب في علوم الكتاب (ج508/4).

(4) الخليل، العين (ج44/4، باب الهاء والرَّاء والنون معهما).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-المسألة

القول في مسألة الاستثناء المتصل التام غير الموجب

قال ابن خالويه: "قرأ ابنُ عامرٍ وحده ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾[1] بالنصب. وقرأ الباقون بالرَّفع ولابن عامر حجتان. إحداهما: ما ذكر الفرَّاء أن (قليلاً) ينصب ب "أن" ولا، يسد مسد الخبر، والتقدير: ما فعلوه أن قليلاً، وليس ذلك بشيء.

والحجة الثانية: أنَّ العربَ تنصب في النفي والإيجاب بضمير فعل نابت عنه "إلا" والتقدير ما فَعَلوه، استَثْنِي قليلاً، فهو على أصل الاستثناء، غير أنَّ الاختيار في الاستثناء إذا كان منفياً وكان ما بعد "إلَّا" من جنس ما قبله الرفع على البدل، كقولك: ما في الدَّارِ أحدٌ إلا زيدٌ، وما فعلوه إلا قليلٌ، وإذا كان ما بعد "إلا" ليس من جنس ما قبله اختير له النصب، كقولك: ما في الدار أحدٌ إلا حماراً. ﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَى إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَى﴾[2]"[3].

وقال ابن خالويه في موضع آخر: "قرأ ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو بالرفع ﴿إلا امرأتُك﴾[4] على معنى: ولا يلتفت منكم أحدٌ إلا امرأتُك فإنها ستلتفت، فعلى هذه القراءة المرأة من أهلِ لوطٍ، وإنَّما أمطر عليها الحجارة لأنها خالفت فالتفتت.

وقرأ الباقون: ﴿إلا امرأتَك﴾[5] جعلوها استثناءً من قوله: ﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ﴾ فعلى هذه القراءة المرأة ليست من أهلِ لوطٍ"[6].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

قال العكبري: في قوله تعالى: ﴿مَا فَعَلوه إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾ "يقرأ بالرفع بدلاً من الضمير المرفوع، وعليه المعنى؛ لأن المعنى: فعله قليل منهم، وبالنصب على أصل باب الاستثناء، والأول أقوى"[7].

وقال أبو حيان: وارتفع (قليلٌ) على البدل من الواو في (فعلوه) على مذهب البصريين، وعلى العطف على الضمير على قول الكوفيين، ونص النحويون على أن الاختيار في مثل هنا

---

(1) [النساء:66]

(2) [الليل:19-20]

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج135/1).

(4) [هود:81]

(5) [هود:81]

(6) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج292/1).

(7) العكبري، التبيان في إعراب القرآن (ج297/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التركيب إتباع ما بعد إلا لما قبلها في الإعراب، على طريقة البدل، أو العطف باعتبار المذهبين اللذين ذكرناهما[1].

أقول: القراءتان متواترتان، فلا سبيل لترجيح إحداهما على الأخرى، وإن كانت قراءة الجمهور على الرفع، وانفرد ابن عامر –من السبعة– بقراءة النصب.

ثم إن بعض النحويين نصوا على جواز الوجهين (النصب والاتباع)، دون عد أحدهما أقوى كما ذهب العكبري. قال سيبويه: "من قال: ما أتاني القومُ– إلا أباك لأنه بمنزلة أتاني القوم إلا أباك– فإنه ينبغي له أن يقول: ما فعلوه إلا قليلاً منهم"[2].

وقد أجاز الفراء –في مثل هذا التركيب– الوجهين أيضاً، إلا أنه اشترط أن يكون (المستثنى منه) اسماً معرفة، فإن كان نكرة فلا يجوز غير الإتباع، يقول: "في إحدى القراءتين (ما فعلوه إلا قليلاً منهم) بالنصب، وفي قراءتنا بالرفع، وكلّ صواب. هذا إذا كان الجحد الذي قبل إلا مع أسماء عرفة، فإذا كان مع نكرة لم يقولوا إلا الاتباع لما قبل (إلا)، فيقولون: ما ذهب أحدٌ إلا أبوك، ولا يقولون: إلا أباك"[3].

وقال الزجاج: "فأما الرفع إلا قليلٌ منهم، فعلى البدل من الواو، المعنى: ما فعله إلا قليل منهم، والنصب جائز في غير القرآن، على معنى: ما فعلوه أستثني قليلاً منهم"[4].

وقال ابن خالويه في كتابه الحجة: "الرفع وجه القراءة، لأن من شرط المستثنى إذا أتى بعد موجب نصب، وإذا أتى بعد منفي رفع. فقال الفراء[5] محتجاً له: إنما نصب لأنه أراد: ما فعلوه إلا قليلاً، لأن (إلا) عنده مركبة من (إنْ) و (لا) كما كانت مركبة من (لو) و (لا).

وقال غيره: هو منصوب بفعل مضمر معناه: استثنى قليلاً منهم. وهذا احتجاج فيه بعض الوهن لأنه يدخل عليه ما يفسده.

والاختيار في هذا: أنه رد لفظ النفي على ما كان في الإيجاب. كأن قائلاً قال: قد فعلوه إلا قليلاً منهم، فرد عليه لفظه مجحوداً فقال: ما فعلوه إلا قليلاً منهم، كما يقول: قد قام زيد، فيرد عليك: ما قام زيد، فهذا وجه قريب.

---

(1) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط (ج696/3).
(2) سيبويه، الكتاب (ج311/2).
(3) الفراء، معني القرآن (ج298/2–299).
(4) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج59/2).
(5) الفراء، معاني القرآن (ج60/1–61).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووجه ثانٍ: أنك إذا قلت: ما قام أحد إلا زيداً من أحد فرفعته فكأنك قلت: ما قام إلا زيد ولم تأتِ (بأحد). فإن لم تقدر البدل في كلامك، وجعلت قولك: ما قام أحد كلاماً تاماً، لا تنوي فيه الإبدال من أحد، ثم استثنيت على هذا نصبت فقلت: ما قام أحد إلا زيداً. فعلى هذا تصح قراءة ابن عامر بالنصب، كأنه قال: ما فعلوه على تمام الكلام، وترك تقدير البدل فيه. ثم قال بعد ذلك: إلا قليلاً منهم. فهذا وجه صحيح، وما قبله ليس بخارج عنه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-المسألة

دخول الألف واللام على الاسم المعرفة

قال ابن خالويه: "﴿اليسع﴾[1] بلامٍ مثل اليحمد: قبيلة من العرب، والأصل: يَسَعُ مثل يزيد ويشكر، وإنما تدخل الألفُ واللامُ عند الفراء للمَدْحِ كما قالَ الشاعرُ:

وَجَدْنَا الوَلِيدَ بنَ اليَزِيدَ مُبَارَكاً شَدِيداً بأعْبَاءِ الخِلَافَةِ كَاهِلُهْ[2]

وعند البصريين لا تدخل الألف واللام على اسمٍ معرفةٍ إلا إذا كان صفةً نحو الزُّبير والعبَّاس"[3].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

ويتضح مما سبق أن أهل البصرة لا يجيزون دخول الألف واللام على الاسم المعرفة إلا إذا كان صفة، يقول الفارسي: "فيجوز أن يكون جعل "التيم" -لما كان في الأصل مصدراً- بمنزلة الصفة. ويجوز أن يكون جعل "التيم" جمع تيمي؛ كيهودي ويهود، وعندما أضاف الألف واللام إلى يهود قال: ألا ترى أن "يهود" قد جرى في كلامهم اسماً للقبيلة، كما أن "مجوس" كذلك؟ فلولا أن المراد [بها الجمع، لم يدخلها] الألف واللام، كما لا تدخل المعارف نحو: زيد وجعفر"[4].

وأن أهل الكوفة، وعلى رأسهم الفراء أنها تدخل للمدح، وقد صرح الفراء برأيه عن هذه الألف والمعنى التي جاءت به، أنها تكون لمعنى المدح إذا أضيفت إلى الاسم المعرفة، فقال: "لا تكاد العرب تدخل الألف واللام فيما لا يجرى، مثل يزيد ويعمر إلا في شعر، وقال عن الوليد واليزيد: إنما أدخل في يزيد الألف واللام لما أدخلها في الوليد. والعرب إذا فعلت ذلك فقد أمست الحرف مدحاً"[5].

وقد فصل الفارسي في الحديث عن هذه المسألة قائلاً[6]:

قال أبو علي: اعلم أن لام المعرفة تدخل الأسماء على ضربين:

---

(1) [الأنعام:86]

(2) البيت من الطويل لابن ميادة واسمه الرماح بن أبرد، وهو في: الجوهري، الصحاح (ج1298/3)، وشرح الكافية الشافية (ج180/1)، وشرح شافية ابن الحاجب للأستراباذي (ج36/1)، والأنباري، الإنصاف (ج317/1)، وبدري الدين، المقاصد النحوية (ج246/1).

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج163/1).

(4) الفارسي، الحجة في علل القراءات (ج339/3).

(5) الفراء، معاني القرآن (ج342/1).

(6) الفارسي، الحجة في علل القراءات السبع (ج497/2-498).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أحدهما: للتعريف.

والآخر: زيادة كما تزاد الحروف؛ فلا تدل على المعاني التي تدل عليها إذا لم تكن زائدة.

والتعريف الذي يحدث على ضروب:

منها: أن يكون إشارة إلى المعهود بينك وبين المخاطب، نحو: الرجل والغلام، إذا أردت بها: رجلاً وغلاماً عرفتماه بعهد كان بينكما.

والآخر: أن يكون إشارة إلى ما في نفوس الناس من علمهم للجنس، فهذا الضرب، وإن كان معرفة كالأول، فهو مخالف له من حيث كان الأول قد علمه حساً، وهذا لم يعلمه كذلك، وإنما يعلمه معقولاً.

فأما أسماء العلم فلا تدخل عليها الألف واللام؛ وذلك أن تعليقها على من تعلق عليه وتخصيصه بها يغني عن الألف واللام، وذلك نحو التسمية ب"جدار، وحمار، وثور، وأسد، وكلب، وزيد، وزيادة، وبشر، وحمد".

فأما نحو "العباس، والحارث، والقاسم، والحسن" فإنما دخلت الألف واللام فيها على تنزيل أنها صفات جارية على موصوفين، –وهذا رأي أهل البصرة– وهذا ما يعني الخليل بقوله: جعلوه الشيء بعينه. فإن لم تنزل هذا التنزيل لم يلحقوه الألف واللام.

وذكر السمين الحلبي أن الألف واللام زيدت في (اليسع) وكانت هذه الزيادة على حد الزيادة في اليزيد والوليد، فقال[1]: "وقيل الألف واللام فيه للتعريف كأنه قدر تنكيره. والثاني أنه اسم أعجمي لا اشتقاق له، لأن اليسع يقال له يوشع بن نون فتى موسى، فالألف واللام فيه زائدتان أو مُعَرِّفتان، وهل "أل" لازمة له على تقدير زيادتها؟ فقال الفارسي: إنها لازمة شذوذاً كلزومها في "الآن" وقال ابن مالك: "ما قارنت الأداة نقله كالنضر والنعمان، أو ارتجاله كاليسع والسموأل فإن الأغلب ثبوت أل فيه، وقد تحذف".

(1) الحلبي، الدر المصون (ج29/5).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-المسألة

القول في مسألة قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾[1]

قال ابن خالويه: "وحدثني ابنُ مُجاهدٍ عن السِّمَّريِّ عن الفرَّاء أنَّ من العربِ من يبني الفعلَ المستقبل على الماضي فيدغم فيقول: ﴿أَلَيسَ ذَلِكَ بقَادرٍ عَلى أنْ يُحيي الموْتَى﴾[2] بتشديد الياء قال الشاعر:

وكأنَّها بَيْنَ النِّساءِ سبيكَةٌ تَمْشي بِسُدَّةِ بَيْتِها فَتَعِي[3]

قال البصريون: هذا غلطٌ؛ لأنَّ الصحيحَ إذا سكن الحرف لم يجز الإدغام فكيفَ المعتل.

قال أبو عبد الله رضي الله عنه: هو عندي جائزٌ؛ لأن المعتل فرعٌ للصحيح فإذا جاز في الصحيح تحرك الحرف الثاني فيدغم نحو: ﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ﴾[4] جاز أن يدغم المعتل ويحرك الحرف الثاني، ولاسيما أنَّ الياءَ إذا أُدغم سَكَنَ فصار غير عليلٍ، وهذا واضحٌ جدًّا"[5].

وقال ابن خالويه في موضع آخر: "من قرأ الفعل "يُحيِيَ" بياءَين الأولى مكسورةٌ، فيصعب اللفظ بها، والياء الثانية مفتوحة وهو اتفاق السبعة وغيرهم. وإنما ذكرته؛ لأن البصريين زعموا أن إدغامه لحنٌ في العربية، وليس لحناً عندي، وقد حكاه الفراء بالإدغام "يحيِّي"/ لأن كسرة الياء الأولى تنقل إلى الحاء وتدغم الياء في الياء"[6].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

والنحاس هو من فصل القول في هذه المسألة بالرجوع إلى أقوال علماء النحو من كتبهم ومؤلفاتهم، فيقول[7]: "و "يحيا" في موضع نصب من "حيَّ عن بينة" هذه قراءة أبي عمرو وابن كثير وحمزة وهي اختيار سيبويه[8] وأبي عبيد، فأما احتجاج أبي عبيد فإنه في السواد بياء واحدة، قال أبو جعفر: هذا الاحتجاج لا يلزم لأن مثل هذا الحذف في السواد، ولكن اجتماع النحويين الحذاق في هذا أنه لما اجتمع حرفان على لفظ واحد كان الأولى الإدغام كما يقال: جفّ، وقرأ

---

(1) [الأنفال:42]

(2) [القيامة:40]

(3) البيت من الكامل للحطيئة وهو في الفراء، معاني القرآن (ج1/412)، و(ج3/213).

(4) [المائدة:54]

(5) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج1/226-227).

(6) المرجع السابق، ص418.

(7) النحاس، إعراب القرآن (ج2/188-189).

(8) سيبويه، الكتاب (ج2/378).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نافع وعاصم (من حييَ عن بينةٍ)[1] والحجة لهما أنه لا يجوز الإدغام في المستقبل فأتبعوا المستقبل الماضي وقد أجاز الفراء[2] الإدغام في المستقبل وأن يدغم يحيّي. وهذا عند جميع البصريين من الخطأ الكبير ومثله لا يجوز في شعر ولا كلام والعلة في منعه أنك إذا قلت: يَحْيى فالياء الثانية ساكنة فلم يجتمع حرفان متحركان فيدغم وقد كان الاختيار لم يجفف وإن كان يجوز لم يجِف ولم يَجف فيجوز الإدغام، فأما في يحْيَى فلا يجوز وأيضاً فإن الياء تحذف في الجزم فهذا مخالف لِيَجِفَّ ولا يجوز أيضاً الإدغام في ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾[3] لأن الحركة عارضة".

وقال السمين الحلبي[4]: "والإظهار والإدغام في هذا النوع لغتان مشهورتان: وهو كل ما آخره ياءان من الماضي أولاهما مكسورة نحو: حيي وعيي. فمن أظهر فلأنه الأصل، ولأن الإدغام يؤدي إلى تضعيف حرف العلة وهو ثقيل في ذاته، ولأن الياء الأولى يتعين فيها الإظهار في بعض الصور، وذلك في مضارع هذا الفعل لانقلاب الثانية ألفاً في يحيا ويعيا، فحُمل الماضي عليه طرداً للباب، ولأن الحركة في الثاني عارضة لزوالها في نحو: حييت وبابه، ولأن الحركتين مختلفتان، واختلاف الحركتين كاختلاف الحرفين قالوا: ولذلك قالوا: لحِحَت عينه. قال سيبويه[5]: "أخبرنا بهذه اللغة يونس" يعني بلغة الإظهار. قال: "وسمعت بعض العرب يقول: أحييتاء وأحيية فيظهر" وإذا لم يدغم مع لزوم الحركة فمع عروضها أولى. ومن أدغم فلاستثقال ظهور الكسرة في حرف يجانسه؛ ولأن حركة الثانية لازمة لأنها حركة بناء، ولا يضر زوالها في نحو حييتُ، كما لا يضر فيما يجب إدغامه من الصحيح نحو: حللت وظللت؛ وهذا كله فيما كانت حركته حركة بناء، ولذلك قيد به الماضي، أما إذا كانت حركة إعراب فالإظهار فقط له: يحْييَ ولن يعْييَ".

---

(1) الداني، التيسير في القراءات السبع (ص116).

(2) الفراء، معاني القرآن (ج412/1).

(3) [القيامة:40]

(4) السمين الحلبي، الدر المصون (ج316/5-317).

(5) سيبويه، الكتاب (ج387/2-388).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6-المسألة

القول في مسألة "لمَّا" مشددة

قال ابن خالويه: "وأما من شدَّد "لمَّا" ففيه وجهان:

قال البصريون: "لمَّا" بمعنى "إلا"، ومثله: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾[1] أي: إلا عليها حافظ.

وحدثني ابن مجاهد قال: حدَّثنا الصّاغاني عن عبد الوهاب عن هارون قال في حرفِ عبد الله (وإن كلٌّ) بالرفع ﴿**إلا ليوفينهم**﴾[2]، وقال الفراء: الأصل: وإن كلا لمن ما، فقلبوا من النون ميماً فاجتمعت ثلاث ميماتٍ فحذفوا إحداهنَّ اختصاراً"[3].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

الدليل على قول البصرة، ها هو سيبويه يقول[4]: "وسألت الخليل عن قولهم : أقسمت عليك ألا فعلت، ولمَّا فعلت، لم جاز في هذا الموضع وإنما أقسمت ههنا كقولك: والله، فقال وجهه الكلام لتفعلن هنا ولكنهم أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله إذْ كان في معنى الطلب".

فسيبويه يسأل شيخه عن عدم إتيان العرب بفعل مضارع مؤكد باللام في أوله وبنون التوكيد في آخره كما هو شأنهم في كل قسم موجب، ولذلك أجابه الخليل بقوله: وجه الكلام لتفعلن، وهذا لا يعنينا كثيراً، إنما الذي يعنينا قول سيبويه: " وسألت الخليل عن قولهم : أقسمت عليك ألا فعلت" وقد قرن فيه "لما" بـ "إلا" وجعلهما بمعنى واحد، وهذه إشارة من سيبويه إلى أن "لمَّا" بمعنى إلا، ويعنينا أيضاً قول الخليل: ولكنهم أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله إذ كان فيه معنى الطلب، وهذا نص صريح من الخليل على أن "لما" تكون بمعنى إلا بعد قسم الطلب.

وأنكر الكسائي أن تكون "لمَّا" بمعنى إلا، وكان يقرأ بتخفيف لما، ولا يشدد الميم وكان يقول: لا أعرف جهة "لما" بالتشديد في القراءة[5].

وأنكر الفراء أن تكون "لمَّا" بمعنى إلا فقال[6]: "وأما من جعل لما بمنزلة إلا فإنه وجه لا نعرفه، وقد قالت العرب: بالله لما قمت عنا، وإلا قمت عنا، فأما في الاستثناء فلم يقولوه في شعر

---

(1) [الطارق:4]

(2) [هود:111]

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج1/295).

(4) سيبويه، الكتاب (ج3/105-106).

(5) الفراء، معاني القرآن (ج2/376)، وانظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج7/334).

(6) الفراء، معاني القرآن (ج2/376-377).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا غيره، ألا ترى أن ذلك لو جاز لسمعت في الكلام: ذهب الناس لما زيداً". فهو هاهنا لا يجيز أن تكون "لما" بمعنى إلا، إلا بعد قسم الطلب.

وذكر في موضع آخر أن لما تكون بمنزلة إلا مع إنْ خاصة فتكون في مذهبها، كأنها لم ضمت إليها "ما" فصارتا جميعاً استثناءً وخرجتا من حد الجحد[1].

ومعنى هذا أن الفراء يجيز أيضاً أن تكون "لما" بمعنى إلا بعد قس الطلب بعد إن النافية وإن بدا لنا أنه متردد في قبوله استثنائيتها.

وتردد الأخفش في قبول لما بمعنى إلا، قال[2]: قرأ بعضهم "لمَّا" ففتح اللام وضعف الميم وزعم أنها إلا وأنها من كلام العرب". إن قول الأخفش: وزعم بعضهم أنها إلا وأنها من كلام العرب يوحي بترده.

وأجاز الزجاجي أن تكون لما بمعنى إلا مطلقاً وزعم أنه يقال: لم يأت من القوم لما أخوك ولم أرَ من القوم لما زيداً بمعنى إلا أخوك وإلا زيداً، ولم يجوز أحد الاستثناء بها مطلقاً إلا الزجاج.

وخرج ابن خالويه: على أنها بمعنى إلا أو أن أصلها لمن ما، متابعً بذلك الفراء[3].

وفي معاني القرآن فصل الفراء: "وأما من شدد لما فإنه أراد: لمن ما ليوفينهم، فلما اجتمعت ثلاث ميمات حذف واحدة فبيقت اثنتان فأدغمت في صاحبتها"[4].

---

(1) الفراء، معاني القرآن (ج2/376-377).

(2) الأخفش، معاني القرآن (ج2/473).

(3) ابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة من القرآن (ص41-42)، انظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص321).

(4) الفراء، معاني القرآن (ج2/29).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7-المسألة

القول في مسألة "لما" مخففة

قال ابن خالويه: "ومن خفف ففيه وجهان أيضاً:

قال البصريون: "ما" صلة والتقدير: وإن كلاً ليوفينهم، وإن كلٌّ نفس لعليها حافظ. وقال الفراء: "ما" صفة عن ذات الآدميين كما تقول: عندي لما غيره خير منه"[1].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

هذه المسألة متصلة بسابقتها، ولكن رأينا أن نفصل القول كل على حدة.

ذهب المازني فيما حكى عنه أبو إسحاق الزجاج إلى أن الأصل "لما" بالتخفيف فثقلت، فهو ينكر أن تكون لما استثنائية وإنما هي لما، ولم تبين لنا المصادر رأيه في "ما" أهي موصولة أم الزائدة.

وقيل أن المخففة لا إشكال فيها: لأن "إنْ" عنده مخففة من الثقيلة، واللام التي في لما، هي اللام الفارقة، وما زائدة، والتقدير: إن كل نفس لعليها حافظ.

وقال سيبويه: "لما مخففة، إنما هي لعليها حافظ، وقوله: "لما جميع لدينا محضرون" إنما هي: لجميع، و "ما" لغو"[2].

ذكر المبرد في المقتضب: "ومن قرأ على التخفيف فما زائدة وأن مخففة"[3].

وقال الفراء في تخفيف لما: "ومن قرأ بتخفيف لما، فيجعل ما اسماً للناس أي صفة للآدمين، ثم جعل اللام التي فيها جواباً لإن، وجعل اللام التي في ليوفينهم على نية يمين فيها: فما بين ما وصلتها؛ كما تقول هذا من ليذهبن، وعندي ما لغيره خير منه"[4].

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج1/295-296).

(2) الكتاب، سيبويه (ج1/283).

(3) المبرد، المقتضب (ج2/360).

(4) الفراء، معاني القرآن (ج2/28).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8-المسألة

تأنيث الفعل إذا تلاه جمع قلة أو جمع كثرة

قال ابن خالويه: "في قوله تعالى: ﴿لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ﴾[1]. فمن ذكَّره قال: شاهُدُه: ﴿وقال نِسْوَةٌ﴾[2] ولم يقل: وقالتْ. ومَنْ أنَّثَ قال: النِّسْوَةُ جمعٌ قليلٌ والعربُ تقول: قامَ الجواري إذا كنَّ قليلات، وقامت؛ إذا كنَّ كثيراتٍ. وهذا مذهب الكوفيين، فقيل لثَعلب: لِمَ ذكّر إذا كان قليلاً؟

فقال: لأنَّ القليلَ قبل الكثير، كما أنَّ المذكر قبل المؤنث فجعلوه الأول للأول. وهذا لطيف حسن.

وقال البصريون: النساء، والنسوة، والرجال في الجمع سواءٌ، والتذكير والتأنيث سواءٌ. فتقول العرب قام الرجالُ وقامت الرجالُ، وقال النساءُ وقالت النساءُ، إنما يريد قامت جماعة الرجال، وجماعة النساء، وتأنيث الجماعة غير حقيقي فتؤنث على اللفظ تارة، وتذكر على المعنى أخرى"[3].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

قال الحلبي: "النسوة فيها أقوال، المشهور أنها جمع تكسير للقلة على فعلة كالصبية والغلمة. ونص بعضهم على عدم اطرادها وليس لها واحد من لفظها. والثاني: أنها اسم مفرد لجمع المرأة، قاله الزمخشري[4]. والثالث: أنها اسمُ جمعٍ قاله أبو بكر السراج[5] وكذلك أخواتها كالصِّبية والفِتية. وعلى كل قولٍ فتأنيثها غير حقيقي باعتبار الجماعة، ولذلك لم يلحق فعلها تاء التأنيث"[6].

وذكر فاضل السامرائي في مقال له، عندما سئل عن قوله "وقال نسوة"[7]: " سأل أحدهم: عن سبب مجيء الفعل (قال) بالتذكير مع (نسوة) في قوله تعالى: ﴿قَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ امْرَأَةُ الْعَزِيزِ تُرَاوِدُ فَتَاهَا عَن نَّفْسِهِ﴾ ومجيئه بالتأنيث في قوله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾[8]، وعن وجه ذلك في العربية ؟

---

(1) [الأحزاب:52]

(2) [يوسف:30]

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج2/204-205).

(4) الزمخشري، الكشاف (ج2/316).

(5) ابن السراج، الأصول في النحو (ج1/174).

(6) السمين الحلبي، الدر المصون (474).

(7) د.فاضل السامرائي، مقال لمسات بيانية ،عالم القرآن (13فبراير،2012).

(8) [الحجرات:14]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا السؤال كان قد وُجِّه إلى الدكتور فاضل السامرائي فأجاب في مقال لمسات بيانية عنه بما يأتي:

"تذكير الفعل يستعمل مع جمع التكسير؛ ليفيد القِلّة؛ كما جاء في الآية في سورة يوسف: "وَقَالَ نِسْوَةٌ"؛ لأن النسوة كانوا قِلّة، وهذا بخلاف تأنيث الفعل، فإنه يفيد الكثرة؛ كما قال تعالى في آية أخرى في سورة الحجرات: "قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا"، "قالت"، تفيد الكثرة هنا؛ لأن الأعراب كثرة، وفيهم قبائل متعددة، فتاء التأنيث في الفعل تفيد التكثير.

وفي لمسة أخرى قال الدكتور فاضل: "نحن لدينا قاعدة كنت غافلاً عنها (أن التأنيث يفيد الكثرة، والتذكير قد يفيد القلة، والتأنيث قد يفيد المبالغة). قال تعالى: (وَقَالَ نِسْوَةٌ). قال:(قال)؛ لكن قال: (قَالَتِ الْأَعْرَابُ)؛ لأن النسوة قليل، والأعراب كثير. هذا في القرآن كثير؛ فالتأنيث يفيد الكثرة".

وذكر الدكتور فاضل أيضاً هذه القاعدة في لمسة أخرى، فقال: "جمع التكسير يجوز فيه التذكير والتأنيث: (نسوة)، جمع تكسير، يبقى السبب، تقول: أقبل الرجال، وأقبلت الرجال. قالت الرسل، وقال الرسل.. يبقى الاختيار، نحن عندنا في هذا قاعدة (أن التذكير يدل على القِلّة، والتأنيث يدل على الكثرة). (قال نسوة) قليلة، (قالت الأعراب) كثير".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9-المسألة

بمَ تنتصب "يتيماً" في قوله: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ، يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾ [1] ؟

قال ابن خالويه: "فقال أهل البصرة: ينتصب "يتيماً" "بإطعام".

وقال أهل الكوفة: المصدر إذا نون أو دخلته الألف واللام لم يعمل فقيل لهم: فبم تنصبون يتيماً؟ فقالوا: بفعل مشتق من هذا المصدر والتقدير عندهم: "أو إطعامٌ" أن يطعم يتيماً"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

قال ابن خالويه في حجته: "وفي نصب "اليتيم" هاهنا خلاف بين النحويين. قال البصريون: المصدر إذا دخله التنوين أو الألف واللام عمل عمل الفعل بمعناه، لأنه أصل الفعل، والفعل مشتق منه، مبني للأزمنة الثلاثة فهو يعمل بالمعنى عمل الفعل باللفظ.

وقال الكوفيون: المصدر إذا نون أو دخلت عليه الألف واللام لم يعمل في الأسماء، لأنه قد دخل في جملة الأسماء، وحصل في حيزها، والاسم لا يعمل في الاسم نصباً. فقيل لهم بم تنصبون "يتيماً" هاهنا؟ فقالوا بمشتق من المصدر، وهو الفعل، ويكون قوله: "مسكيناً" معطوفاً على قوله: "يتيماً". والحجة لمن فتحهما: أنه بناهما بناء الفعل الماضي وجعل فاعلهما "الإنسان" المقدم ذكره"[3].

وذكر الفراء في كتابه المعاني: "لو كانت "ذا مسغبة" تجعلها من صفة اليتيم، كأنه قال: أو أطعم في يوم يتيماً ذا مسغبة أو مسكيناً"[4]. فنصب يتيماً بتقدير فعل ماضٍ.

وفصل القول في هذه الآية الحلبي في كتابه الدر المصون: "وقرأ أمير المؤمنين وأبو رجاء "فكَّ أو أطعمَ" فعلين، إلا أنهما نصبا "ذا" بالألف. وقرأ الحسن "إطعامٌ" و"ذا" بالألف أيضاً وهو على هاتين القراءتين مفعول "أطعم" أو "إطعامٌ"، ويتيماً حينئذٍ بدلٌ منه أو نعتٌ له. وهو في قراءة العامة "ذي" بالياء نعتاً لـ"يوم" على سبيل المجاز، وصف اليوم بالجوع مبالغةً كقولهم: "ليلك قائمٌ ونهارك صائمٌ" والفاعل لإطعام محذوف، وهذه أحد المواضع التي يطرد فيها حذف الفاعل وحده عند البصريين"[5].

---

(1) [البلد:14-15]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج2/483).

(3) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص371).

(4) الفراء، معاني القرآن (ج3/265).

(5) السمين الحلبي، الدر المصون (ج11/9-10).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: ما اكتفى فيه ابن خالويه بذكر الرأي دون تبني أحد آراء المذهبين.

1-المسألة

القول في مسألة العطف على عاملين

قال ابن خالويه: "وقال بعض النحويين: من قرأ: ﴿وَمِنْ وَرَاء إِسْحَاق يَعْقُوب﴾ [1] فموضعه خفضٌ إلا أنه لا ينصرف. وهذا غلط عند البصريين؛ لأنك لا تعطف على عاملين، محال أن تقول: مررت بزيد في الدار والحجرةِ عمرٍو، ومن رفع جعله ابتداء"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

لا يجوز العطف على عاملين، من قبل أن حرف العطف إنما وضع لينوب عن العامل، ويغني عن إعادته، فإن قلت: قام زيد وعمرو فالواو أغنت عن إعادة (قام) وكذلك إذا عطفت بها على منصوب نحو قولك: إن زيداً منطلق وعمراً، فالواو نصبت كما نصبت (إنَّ) وكذلك في الخفض إذا قلت: مررت بزيد وعمرو، فالواو جرت كما جرت الباء"[3].

واختلفوا في قول الشاعر[4]:

أكـــل امـــرئ تحســـبين امـــرأ ونـــارٍ توقـــد بالليـــل نـــارا

فحمله سيبويه على حذف مضاف تقديره: وكل نار، إلا أنه حذف ويقدرها موجودة، وأبقى المضاف على جره، وليس فيه من عطف على عاملين، فمذهبه عدم جواز ذلك، وما جاء من هذا يُرد بتأويل يرده إلى عامل واحد[5].

وجواز العطف على عاملين ينسب للأخفش[6]، والبيت عنده محمول على العطف على عاملين، فيخفض ناراً بالعطف على امرئ، المخفوض وينصب ناراً بالعطف على الخبر.

---

(1) [هود:71]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج289/1).

(3) انظر: المبرد، المقتضب (ج195/4)، وابن السراج، الأصول في النحو (ج70/2)، وابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج255/1)، والإستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب (ج299/1)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج27/3)، وابن هشام، مغني اللبيب (ج101/2).

(4) البيت من المتقارب لأبي داوود الايادي حارثة بن الحجاج من شعراء الجاهلية، وينظر: سيبويه، الكتاب (ج33/1)، وابن جني، المحتسب (ج281/2)، وابن يعيش، شرح المفصل (ج27/3)، الأشموني، شرحه على الألفية (ج488/3)، والأزهري، شرح التصريح (ج56/2).

(5) انظر: سيبويه، الكتاب (ج33/1).

(6) انظر: ابن يعيش، شرح المفصل (ج27/3)، الأستراباذي، شرح الرضي على الكافية (ج299/1)، وابن هشام، مغني اللبيب (ج101/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذا ونسب أبو جعفر النحاس إلى سيبويه مع الأخفش والفراء[1]، والكسائي أنه جاز العطف على عاملين. وأن بيت أبي داوود المتقدم من هذا الباب وذلك عند حديثه عن قوله تعالى: ﴿ إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ * وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِن دَابَّةٍ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ* وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن رِّزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾[2]، قال: "اختلف النحويون فيه فقال بعضهم أن النصب[3] فيه جائز، وأجاز العطف على عاملين، فمن قال هذا سيبويه والأخفش والكسائي والفراء[4]. وأنشد سيبويه "أكل امرئ... ونار"، ورد هذا بعضهم، ولم يجز العطف على عاملين، وقال: من عطف على عاملين أجاز: في النار زيد والحجرة عمرو، وقائل هذا القول ينشد "وناراً" بالنصب. وكان أبو إسحاق يحتج لسيبويه في العطف على عاملين بأن من قرأ (آيات) بالرفع فقد عطف أيضاً على عاملين لأنه عطف (واختلاف) على (وفي خلقكم) وعطف (آيات) على الموضع فقد صار العطف على عاملين إجماعاً والقراءة بالرفع بيّنة لا يُحتاج إلى احتجاج ولا احتيال"[5].

وهذا الذي نسبه النحاس لأبي إسحاق الزجاج وهم منه، لأن الزجاج لم ينسب هذا القول لسيبويه، وإن كان مذهبه جواز العطف على عاملين، لأنه قال: "ومن ذلك قراءة من قرأ: "إنَّ في السماوات والأرض لآيات للمؤمنين.. واختلاف الليل والنهار.. آيات لقوم يعقلون" بكسر التاء من "آيات" بالعطف على قوله: "إن في السماوات والأرض آيات" وقال سيبويه العطف على عاملين لا يجوز يعني (إن) و(في) ألا ترى أنه جر قوله (واختلاف) بالعطف على (آيات) المنصوبة بـ (إن) وجاز هذا لأنه ذكرت (آيات) ثانية على سبيل التكرير والتوكيد، ألا تراه لو قال: (واختلاف الليل والنهار) إلى قوله: (وتصريف الرياح) ولو لم يقل (آيات لقوم يعقلون) لكان حسناً جيداً"[6].

ويبدو أن النحاس إنما أراد تمرير مذهبه في المسألة فنسبه إلى سيبويه، والصحيح أنه لم يجز ذلك.

---

(1) الفراء، معاني القرآن (ج45/3).

(2) [الجاثية:5-8]

(3) انظر: الصفاقسي، غيث النفع (ص236)، ابن الجزري، النشر في القراءات العشر (ج371/2)، الزركشي، البحر المحيط (ج43/8).

(4) انظر: معاني القرآن للفراء (ج25/3).

(5) النحاس، إعراب القرآن (ج123/3-124).

(6) الزجاج، إعراب القرآن (ج909/3)، وانظر: الشافعي، حاشية الصبان (ج123/3). وفيه ذكر الصبان أن المنع مذهب سيبويه والمبرد وابن السراج وآخرين وعن الأخفش والزجاج والكوفيين الجواز.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد أنصف ابن السراج وابن جني[1] سيبويه فيما نسبا إليه ومذهبهما المنع أيضاً وأنه خطأ في القياس، وغير مسموع من العرب، وأنه لو كانت من إجازة في ذلك لجاز علي ثلاثة وأكثر،

قال ابن السراج: "وإن جر (آيات) فقد عطف على عاملين، وهي قراءة عطف على (إن) و(في)، قال المبرد[2]: وهذا عندنا غير جائز، أما من ظن إن جر آيات في قوله : "وفي خلقكم وما يبث من دابة آيات" فقد عطف على عاملين، فغلط منه"[3]، ثم قال: "أما من رفع وليس (آيات)، عنده مكررة، فقد عطف على عاملين نصب أو رفع، فإذا رفع فقد عطف (آيات) على الابتداء واختلافاً على (في خلقكم)، وذلك عاملان، ولكنه قصد التكرير رفع أو نصب فقد زال العطف على عاملين، فالعطف على عاملين خطأ في القياس غير مسموح من العرب، ولو جاز العطف على عاملين لجاز على ثلاثة، وأكثر من ذلك، ولو كان الذي أجاز العطف على عاملين أي شاهد عليه بلفظ غير متكرر، نحو "إن في الدا زيداً والمسجد عمراً" وعمرو غير زيد لكان ذلك شاهداً على أنه حكى مثله حاكٍ ولم يوجد في كلام العرب شائعاً فلا ينبغي أن تقبله وتحمل كتاب الله عز وجل عليه"[4].

فجعله من الحذف الذي يقوم دليل عليه، والذي سوغ ذلك أن (آيات) عنده مكرر للتوكيد وأن وآيات الأخيرة هي الأولى، وأنها إنما تكون حجة لو كان الثاني غير الأول، فموضع الخلاف في قراءة من قرأ بخف (آيات) من قوله (وتصريف الرياح آيات) نابت فيه الواو من تصريف مناب (في) ومناب (إن)، كأنه قال: وإن في تصريف الرياح آيات[5]، هذا على رأي من أجاز العطف على عاملين. وتتخرج الآية على رأي من منع ذلك، على أن تكون آيات توكيداً لآيات المتقدمة لا معطوفة عليها فلم يعطف إذن إلا تصريف الرياح على السماوات، فنابت (الواو) مناب (في) خاصة[6].

أما عن ابن خالويه في الحجة، فقد ذكر هذه المسألة غير مؤيد لرأي ممن قال بالجواز أو المنع، وذلك في حديثه -كما ذكر في كتابه إعراب القراءات- عن قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ وَرَاء

(1) انظر: ابن جني، المحتسب (ج1/281-282).
(2) انظر: المبرد، المقتضب (ج4/195).
(3) ابن السراج، الأصول في النحو (ج2/74).
(4) المرجع السابق، ص76.
(5) انظر: السيوطي، همع الهوامع (ج2/139).
(6) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج1/256).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

﴿ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾[1]، قال: "وكان بعض النحاة يقول: هو في موضع خفض، إلا أنه لا ينصرف، وهذا عطفه على عاملين (الباء) في قوله: "وبشرناه بإسحاق" و (من) "[2].

والمأخوذ من كلام أبي علي الفارسي أنه جاز ذلك في قول الفرزدق[3]:

وباشر راعيها الصلا بلبانه وجنبيه حر النار ما يتحرق

قال: "فقد يكون على العطف على عاملين، فإن أضمرت جاز لتقدم ذكره، كما ذهب إليه بعض الناس"[4]. إلا أنه منع أن يحمل عليه قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ وَرَاءِ إِسْحَاقَ يَعْقُوبَ ﴾[5]، على قراءة الفتح في (يعقوب) على أن تعطفه على الباء الجارة كأنه أراد بشرت بهما أو حمله على موضع الجار والمجرور[6]، وضعف الوجه الأول وماه بالفحش وأنه ليس بالسهل وميدانه الشعر، لأن الواو عاطفة على حرف الدر، وقد فصل بينها وبين المعطوف بها بالظرف. وقد بدا في بيت الفرزدق مشايعاً لمن مذهبه الجواز، ولكن سرعان ما يتبدد هذا الظن لحمله على مضمر محذوف.

وأبو الحسن الأخفش يجيز ذلك، وعنده أن حرف العطف لما ناب مناب عامل واحد فكذلك ينوب مناب أزيد إلا أن إذا اجتمع له في العطف مخفوض وغير مخفوض قدم المخفوض على غيره، ورأيه في بيت الفرزدق أنه عطف (جنبيه) على لبانه، وعطف (حر النار) على (الصلا) ونابت (الواو) مناب باشر ومناب الباء[7].

---

(1) [هود:71]

(2) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص164).

(3) البيت من الطويل للفرزدق وهو في ديوانه (ص559)، وانظر ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج256/1).

(4) الفارسي، المسائل العسكريات (ص115).

(5) [هود:71]

(6) الفارسي، المسائل العسكريات (ص115).

(7) انظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي (ج256/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2-المسألة

ما حكم تقديم النعت النكرة على المنعوت؟

قال ابن خالويه: "و ﴿أحدٌ﴾[1] يرتفع، لأنه اسم كان و ﴿كفواً﴾ ينتصب لأنه نعت نكرة متقدمة كما تقول: عندي ظريفاً غلامٌ تريد: عندي غلامٌ ظريفٌ فلما قدمت النعت على المنعوت نصبته على الحال في قول البصريين، وعلى الخِلاف في قول الكوفيين والتقدير في هذه الآية على هذا: ولم يكن له أحدٌ كفواً"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

ذكر السيوطي في كتابه الأشباه والنظائر في مسألة الإخبار بالظرف الناقص قائلاً[3]: "قال ابن النحاس في (التعليقة): أجاز الكوفيون الإخبار بالظرف الناقص إذا تم بالحال، وجعلوا (له) خبر يكن، وكفواً حال من الضمير المستكن في له وقاسوه على جواز الإخبار بالخبر الذي لا يتم إلا بالصفة كقوله تعالى : ﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾[4]، و نحوه.

وفرق البصريون فأجازوا الإخبار بما لا يتم إلا بالصفة، ومنعوا الإخبار بما لا يتم إلا بالحال، لأن الصفة من تمام الموصوف، والحال فضلة فلا يلزم من جوازها ما هو من تمام جواز ما هو فضلة.

وفي إعراب القرآن ذكر النحاس: "قالوا "كفواً" خبر يكن و "أحد" اسم يكن. هذا قول أكثر النحويين على أن محمد بن يزيد غلَّط سيبويه في اختياره أن يكون الظرف خبراً إذا قُدم لأنه يختار: إن في الدار زيداً جالساً، فخطأه بالآية لأنه لو كان "له" الخبر لم ينصب "كفواً" على أنه خبر يكن على أن سيبويه قد أجاز أن يقدم الظرف ولا يكون خبراً.

وفي نصب كفو قول آخر أن أحداً من النحويين ذكره وهو أن يكون منصوباً على أنه نعت نكرة متقدم فنصب على الحال كما تقول: جاءني مسرعاً رجلٌ. ولكن ذكر الفراء[5] أنه يقال: ما كان ثَمّ أحدٌ نظيرٌ لزيد، فإن قدمت قلت: ما كان ثَم نظيراً لزيد أحدٌ، ولم يذكر العلة التي أوجبت هذا"[6].

---

(1) [الإخلاص:4]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج547/2).

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو (ج232/2).

(4) [النمل:55]

(5) الفراء، معاني القرآن (ج299/3).

(6) النحاس، إعراب القرآن (ج311/5-312).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذكر السمين الحلبي في كتابه الدر المصون: ففي نصب كفواً وجهان، أحدهما: أنه خبر "يكن" و "أحد" اسمها و "له" متعلق بالخبر، أي: ولم يكن أحدٌ كفواً له. وقد رد المبرد على سيبويه[1] بهذه الآية، من حيث إنه يزعم أنه إذا تقدم الظرف كان هو الخبر، وهنا لم يجعله خبراً مع تقدمه.

وقد رد المبرد بوجهين، أحدهما: أن سيبويه لم يحتم ذلك بل جوّزه. والثاني: أنّضا لا نسلم أن الظرف هنا ليس بخبر بل هو خبر، ونصب "كفواً" على الحال . وقال الزمخشري[2]: "الكلام العربي الفصيح أن يؤخر الظرف الذي هو لغو غير مستقر ولا يقدم. وقد نص سيبويه في كتابه على ذلك، فما باله مقدماً في أفصح كلام وأعربه؟ قلت: هذا الكلام إنما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباري تعالى، وهذا المعنى مصبته ومركزه هو هذا الظرف، فكان لذلك أهمَّ شيء وأعناه وأحقه بالتقديم وأحراه". والثاني: أن ينصب على الحال من "أحد" لأنه كان صفته فلما تقدم عليه نصب حالاً، و "له" هو الخبر. قاله مكي[3] وغيره. ويجوز أن يكون حالاً من الضمير المستكن في الجار لوقوعه خبراً. قال الشيخ[4] بعد أن حكى كلام الزمخشري ومكي: "وهذه الجملة ليست من هذا الباب وذلك أن قوله: "ولم يكن له كفواً أحد" ليس الجار والمجرور فيه تاماً، إنما ناقص لا يصلح أن يكون خبراً لـ "كان" بل هو معلق بـ "كفواً" وقُدم عليه. والتقدير: ولم يكن أحدٌ مكافِئاً له، فهو في معنى المفعول متعلق بـ "كفواً" وتقدم على "كفواً" للاهتمام به، إذ فيه ضمير الباري تعالى، وتوسط الخبرُ وإن كان الأصل التأخير؛ لأن تأخير الاسم هو فاصلة فحسن ذلك.

وعلى هذا الذي قررناه يبطل إعراب مكي وغيره أن "له" الخبر، و "كفواً" حالٌ من "أحد" لأنه ظرف ناقص لا يصلح أن يكون خبراً. وبذلك يبطل سؤال الزمخشري وجوابه. وسيبويه إنما تكلم في الظرف الذي يصلح أن يكون خبراً وأن لا يكون. قال سيبويه[5]: "وتقول ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك، وما كان أحدٌ مثلك فيها، وليس أحدٌ فيها خيرٌ منك، إذا جعلت "فيها مستقراً –أي خبراً–، ولم تجعله على قولك: فيها زيدٌ قائمٌ أجريت الصفة على الاسم. فإن جعلته على "فيها زيدٌ قائمٌ" نصبت فتقول: ما كان فيها أحدٌ خيراً منك، وما كان أحدٌ خيراً منك فيها، إلا أنك إذا أردت الإلغاء فكلما أخرت المُلْغى فهو أحسن، وإذا أردت أن يكون مستقراً فكلما قدمته كان أحسن، والتقديم والتأخير والإلغاء والاستقرار عربي جيد كثير قال تعالى: "ولم يكن له كفواً أحدٌ".

---

(1) سيبويه، الكتاب (ج27/1).

(2) الزمخشري، الكشاف (ج299/4).

(3) مكي، مشكل إعراب القرآن (ج510/2).

(4) أبو حيان، البحر المحيط (ج529/8).

(5) سيبويه، الكتاب (ج27/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3-المسألة

القول في مسألة اللام في قوله تعالى: ﴿لِإِيلافِ قُرَيْشٍ﴾[1]

قال ابن خالويه: "واختلف أهل العربية في هذه اللام فقال قومٌ: هي لام التعجب، ومعناه: أعجب يا محمد لإلاف الله قريشاً، فقيل اللام لام التعجب، وقيل: اللام لام إضافة، وهي متصلة ب "ألم ترَ".

وقال الخليل وأصحابه: "اللام متصلة ب "فليعبدوا" وتلخيصه فليعبدوا رب هذا البيت لإيلاف قريش على التقديم والتأخير"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

يقول صاعد البغدادي[3]: "في قوله تعالى: " **لِإِيلافِ قُرَيْشٍ** "[4] يقول القائل: كيف ابتدئ الكلام بلام جارة، ليس بعدها شيء يرتفع بها؟

فالقول في ذلك من وجهين:

قال بعضهم: كأنها موصولة بـ ﴿**ألم تر**﴾[5]، وذلك أنه ذكّر أهل مكة عظيم النعمة عليهم فيما صنع بالحبشة، ثم قال: لإيلاف قريش، أيضاً كأنه قال: ذلك إلى نعمته عليهم في رحلة الشتاء والصيف، فيقول: نعمة إلى نعمة، ونعمة لنعمة سواء في المعنى.

ويقال: إنه تبارك وتعالى عجّب نبيه فقال: اعجب يا محمد لنعم الله على قريش في إيلافهم رحلة الشتاء والصيف، ثم قال: فلا يتشاغَلُنَّ بذلك عن الإيمان واتباعك، يدل على ذلك قوله: ﴿ **فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ**﴾[6].

وقال الخليل: اللام من صلة "فليعبدوا"، كأنّه قال: "ليعبدوا ربّ هذا البيت لإيلاف قريش..".

اختلف النُّحاة في تأويل اللام في قوله تعالى: "لإيلاف قريش" على أقوال:

---

(1) [قريش:1]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج534/2).

(3) صاعد البغدادي، الفصوص (ج254/5-256).

(4) [قريش:1]

(5) [الفيل:1]

(6) [قريش:3]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القول الأول: وهو قول البصريين، وعلى رأسهم الخليل وسيبويه[1]، وهو أنّ هذه اللام لام الإضافة، والآية متصلة بما بعدها، والتقدير: "فليعبد هؤلاء ربّ هذا البيت لإلفهم رحلة الشّتاء والصيف". وذلك أنّ قريشًا كانت ترحل شتاءً إلى الشام، وصيفًا إلى اليمن، وكانوا آمنين بينما النّاس من حولهم يتخطفون، وإذا عرض لهم عارض قالوا: نحن أهل حرم الله؛ فلا يتعرض لهم أحد، فأعلم الله أنّ من الدلالة على وحدانيته ما فعله بهؤلاء لأنهم ببلد لا زرع فيه وأنهم فيه آمنون[2].

القول الثاني: وهو قول أبي الحسن الأخفش[3]، وهو أنّ هذه الآية متَّصلةٌ بما قبلها وهو قوله تعالى: ﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾[4]، يقول الزَّمخشري[5]: "وهذا بمنزلة التضمين في الشعر، وهو أن يتعلق معنى البيت بالذي قبله تعلقاً لا يصحّ إلاّ به، وهما في مصحف أبيّ سورة واحدة، بلا فصل. وعن عمر أنَّه قرأهما في الثانية من صلاة المغرب وقرأ في الأولى (والتين)".

وعلق الحوفي على هذا القول بقوله[6]: "رد هذا القول جماعة بأنَّه لو كان كذا؛ لكان (لإيلاف) بعض سورة (ألم تر)، وفي إجماع الجميع على الفصل بينهما ما يدل على عدم ذلك".

وقد اعترض المبرِّد كذلك على قول أبي الحسن، فقال[7]: "لا يجوز أن يكون المعنى على هذا، وإنّما جعلوا (كعصفٍ مأكول) لكفرهم، لا (لئلافِ قُريش)، والقول فيه قول الخليل".

وكذلك مكي القيسي، الذي قال[8]: "فيه بعد؛ لإجماع الجميع على الجواز على الوقف على آخر (ألم تر)".

لكنّ أبا علي الفارسي[9] حمله على ما يؤول إليه عاقبة الأمر، واستدلَّ بقوله تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ﴾ [10].

---

(1) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج365/5)، الفارسي، المسائل المشكلة (ص187)، مكي، مشكل إعراب القرآن (ج845/2)، الباقولي، كشف المشكلات (ج427/2)، أبو حيان، البحر المحيط (ج548/10).

(2) انظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج365/5).

(3) انظر: الفارسي، المسائل المشكلة (ص187)، مكي، مشكل إعراب القرآن (ج845/2)، أبو حيان، البحر المحيط (ج547/10).

(4) [الفيل:5].

(5) الزمخشري، الكشاف (ج435/6).

(6) أبو حيان، البحر المحيط (ج547/10).

(7) الفارسي، المسائل المشكلة (ص188). وهو غير موجود في المقتضب أو الكامل.

(8) مكي، مشكل إعراب القرآن (ج845/2)،

(9) الفارسي، المسائل المشكلة (ص 187-188).

(10) [القصص:8].

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يقول[1]: "ألا ترى أنَّ المعنى في هذه الإخبار عن العاقبة، إلا أنهم التقطوه ليكون لهم عدوًّا وحزنًا، فكذلك جعلوا (كعصفٍ مأكول) لتكون العاقبة في إهلاكهم واستئصالهم ائتلاف قريشٍ، وإنْ كانوا على الحقيقة أهلكوا لكفرهم، كما كان أخذُ آل فرعونَ لموسى إنّما كان ليصير لهم وليًّا لا عدوًّا".

القول الثالث: وهو قول الفرّاء[2]، وهو أنّ هذه اللام لام التَّعجب، وهي متعلقة بفعلٍ مضمر، والتقدير: "اعجبوا لإيلاف قريش رحلة الشِّتاء والصَّيف وتركهم عبادة رب هذا البيت". يقول الفرّاء[3]: "ويقال: إنّه تبارك وتعالى عجّب نبيّه فقال: اعجبْ يا محمد لنعم الله تبارك وتعالى على قريش في إيلافهم رحلة الشتاء والصيف، ثم قال: فلا يتشاغَلُنَّ بذلك عن اتباعك، وعن الإيمان بالله".

القول الرابع: وهو قول الفرّاء أيضًا، ويرى أنّ الأولى أن تكون اللام هنا للاختصاص؛ لأنَّهُ لم يثبت مجيء (لام التعجب) إلا في القسم[4].

القول الخامس: قول السَّمين الحلبي[5]، وهو أن تكون اللام متعلقة بفعل مضمر، والتقدير: فعلنا ذلك، أي (إهلاك أصحاب الفيل).

وصاعد في هذه المسألة على رأي الفرّاء؛ لأنَّهُ نقل المسألة بأكملها عنه، بتصرف يسير؛ إلاّ أنني أميل إلى ترجيح قول البصريين؛ لأنَّهُ أقرب إلى الصواب –من وجهة نظري– وذلك لأسباب :

أولها: أنّ قول أبي الحسن لم يخلُ من اعتراضات النُّحاة.

ثانيها: يجاب عن قول الفرّاء بأنّه لم يثبت مجيء (لام التعجب) إلاّ في القسم فقط.

ثالثها: أنّ قول السَّمين قول جيِّد، لكنه يقع في الرتبة بعد قول سيبويه والخليل، لأنّ السَّمين تأوّل فعلاً مضمرًا، والقاعدة النّحويّة الشهيرة نصّت على أنّ: (القول بعدم الحذف والتأويل، أولى من القول بالحذف والتأويل).

---

(1) الفارسي، المسائل المشكلة (ص188).

(2) انظر: مكي، مشكل إعراب القرآن (ج845/2).

(3) الفراء، معاني القرآن (ج292/3).

(4) انظر: الرضي، شرحه لكافية ابن الحاجب (ج286/4).

(5) انظر: السمين الحلبي، الدر المصون (ج111/11).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

4-المسألة

ما أصل كلمة "آية" ؟

قال ابن خالويه: "وقيل: الياء ألفان لفظاً وإن كان الخطُّ بألفٍ واحدة، فأجمع النحويون أنَّ الألفَ الأولى فاءُ الفعلِ أصليَّة والثانية اختلفوا فيها، وقال الفراء: الأصل في آية: أييه، فقلبوا الياءَ ألفاً كراهةَ التشديد، وقال الكسائي: وزنها فاعلة على وزن دابة، والأصل آييه ودابة فالألف الثانية محمولة كالألف في ضاربه. وقال سيبويه: الأصل أَيَيَة فقلبوا الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها"[1].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

تثير كلمة (آية) إشكالاً في تأصيل جذورها؛ إذ هي كلمة تجتافها الألف. والألف في الأسماء نوعان: ألف منقلبة عن جذر، وألف زائدة. وأمّا الألف المنقلبة عن جذر فقد تكون منقلبة عن واو أو ياء أو همزة. وبناء على هذه الإمكانات تعددت الأقوال في جذر الكلمة:

أولاً: الألف منقلبة

1-يفهم من القول الذي نسبه سيبويه إلى أستاذه الخليل أنّ جذر (آية) هو (ء/ي/ي)؛ لأنه يذهب إلى أنها منقلبة عن ياء[2].

2-نسب الجوهري إلى سيبويه أنّ الألف واو، قال: "قال سيبويه: موضع العين من الآية واو؛ لأن ما كان موضع العين منه واو واللام ياء أكثر مما موضع العين واللام ياءان، مثل: شَوَيْتُ أكثر من باب حَيِيْتُ"[3]. ومعنى ذلك أن جذرها (ء/و/ي).

ونقل ابن فارس عن الجوهري ذلك بنصه[4]. ويبدو أنّ الصفدي قد نقل عن الجوهري ذلك دون تفصيل، ثم قال: "وأورده في أيا. باب الواو والياء"[5]، وهو بهذا يوهم أنّ عين (آية) واوية بلا خلاف.

3-ونقل ابن فارس عن الجوهري قولاً لم يعيّن صاحبه، قال: "قالوا: وأصل (آية): أَأْيَة بوزن أَعْيَة، مهموز همزتين، فخففت الأخيرة فامتدت"[6]. أي أن الألف من (آية) منقلبة عن همزة

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج1/299).

(2) سيبويه، الكتاب (ج4/398).

(3) الجوهري، الصحاح (ج6/2275).

(4) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج1/168).

(5) صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي، غوامض الصحاح (ص)105.

(6) ابن فارس، مقاييس اللغة (ج1/168).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لاجتماع همزتين أولاهما مفتوحة وأخراهما ساكنة[1]. وعلى ذلك فالجذر (ء/ء/ي). على أنّ اجتماع همزتين جذرين متجاورين في كلمة واحدة أمر يدفعه ابن جنّي الذي يقول: "وإنما لم تجتمع الفاء والعين ولا العين واللام همزتين لثقل الهمزة الواحدة؛ لأنها حرف سفل في الحلق، وبعد عن الحروف، وحصل طرفًا فكان النطق به تكلفًا، فإذا كرهت الهمزة الواحدة فهم باستكراه الثنتين ورفضهما –لا سيما إذا كانتا مصطحبتين غير مفترقتين، فاءً وعينًا، أو عينًا ولامًا– أحرى، فلهذا لم تأت في الكلام لفظة توالت فيها همزتان أصلان البتة"[2].

ثانياً: الألف زائدة

1–ممن يذهبون إلى زيادة الألف الكسائي، وقد بين المعري أنّ هذا القول يوجب القول بالحذف وأنّ للحذف احتمالين: [3]

الأول: أن المحذوف همزة، ومعنى ذلك أن جذر الكلمة هو (ء/ء/ي).

الثاني: أن المحذوف ياء، ومعنى ذلك أن جذر الكلمة هو (ء/ي/ي).

والغريب أن الجوهري ينسب هذا القول إلى الفراء، قال: "قال الفراء: هي من الفعل فاعلة، وإنما ذهبت منه اللام، ولو جاءت تامة لجاءت آيية ولكنها خففت"[4].

وننتهي من ذلك كله إلى أن الجذور المحتملة هي: (ء/ي/ي)، (ء/و/ي)، (ء/ء/ي).

والجذر الراجح هو (ء/ي/ي)، ويعتمد ترجُّح ذلك على أمور:

1– أنّ جمهور اللغويين والصرفيين على اختلافهم في بنية الكلمة يتفقون على هذا الجذر.

2– ردّ نسبة الجوهري (ء/و/ي) إلى سيبويه.

لا نجد في كتاب سيبويه ما يثبت صحة ما نسبه الجوهري إليه، بل إنّ ما يستأنس به أنّه افترض أنّ فعل (آية) –وإنْ لم يستعمل– هو في إعلال عينه مثل الفعل (باع)، قال: "فمما جاء في الكلام على أنّ فعله مثل (بعت): آي، وغاية، وآية"[5].

بل يصرح صاحب الكتاب بأن العين ياء في معرض ذكره لقول آخر غير قول الخليل، قال: "وقال غيره هي أيّة وأيّ فَعْلٌ، ولكنهم قلبوا الياء وأبدلوا مكانها الألف لاجتماعهما؛ لأنهما تكرهان"[6].

---

(1) عبد العليم إبراهيم، تيسير الإعلال والإبدال (ص167).

(2) ابن جني، سر صناعة الإعراب (ج71/1).

(3) أبو العلاء المعري، رسائل الملائكة (ص107).

(4) الجوهري، الصحاح (ج2275/6).

(5) سيبويه، الكتاب (ج398/4).

(6) المرجع السابق، ص398.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتعقب ابن بري الجوهري وردّ ما نسبه إلى سيبويه، جاء في اللسان: "قال ابن بري: لم يذكر سيبويه أنّ عين آية واو كما ذكر الجوهري، وإنما قال أصلها: أيّة، فأبدلت الياء الساكنة ألفًا"[1].

3- الاحتجاج لبائية العين:

صرح بيائية عين (آية) ابن جنّي، قال: "وأمّا (آية) فعينها ياء وهي من مضاعف الياء نحو (حييت، وعييت)، ويدل على ذلك أنّ الآية هي العلامة، وقد قال الشاعر[2]:

قف بالديار وقوف زائر وتأيَّ إنّك غير صاغر

فمعنى (تأيَّ): تثبت وتنظر وتأمل آياتها وعلاماتها. ولو كانت من الواو لقال (تأوَّ) كما تقول في (تلوى وتسوى): تلوّ وتسوّ"[3].

وأيّد ابن جنّي قوله بيائية عين (آية) بقول الشاعر[4]:

لم يُبقِ هذا الدَّهْرُ من آيائِه

غيرَ أثافِيهِ وأَرْمِدائِه

فالآياء وزنها: أَفْعَالٌ، وهي جمع آيٍ، وآيٌ واحده آية، وظهور العين ياءً في الآياء يدل على أنّ (الآية) من الياء[5]. وقال العكبري إنّ الجمع (آياء) يدل على أنّ العين ياء؛ إذ لو كانت عينها واوًا لقالوا: آواء[6]. وجاء في اللسان نحو من ذلك، قال: "وعين الآية ياء كقول الشاعر:

لم يبقِ هذا الدهر من آيائه

فظهور العين في آيائه يدل على كون العين ياء، وذلك أنّ وزن آياء أَفْعَالٌ، ولو كانت العين واوًا لقال آوائه؛ إذ لا مانع من ظهور الواو في هذا الموضع"[7].

وجزم ابن فارس بيائيتها فصنف الكلمة في المدخل (أيي)، قال: "الهمزة والياء والياء أصل واحد، وهو النظر. يقال تأيّا يتأيّا تأيّيًا، أي تمكّث.

أما إدراج ابن فارس (آية) في باب (أيه) من معجمه (مجمل اللغة) فهو تساهل منه علته الاختصار[8].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب (مادة:أيا).

(2) البيت من مجزوء الكامل للكميت بن زيد الأسدي، وهو في أحمد صفوت، جمهرة خطب العرب (ج428/2).

(3) ابن جني، المنصف (ج574/2).

(4) البيت لأبي النجم العجلي.

(5) ابن جني، المنصف (ج143/2).

(6) العكبري، التبيان (ج56/1).

(7) ابن منظور، لسان العرب (مادة:أيا).

(8) ابن فارس، مجمل اللغة (ج220/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

5-المسألة

القول في مسألة: ﴿فجزاءٌ مثلُ ما قتلَ﴾[1]

قال ابن خالويه: "قرأ أهل الكوفة (فجزاءٌ) بالتنوين (مثلُ) بالرفع. وقرأ الباقون مضافاً. فمن نون جعله رفعاً بالابتداء، وجعل المثلَ خبرَهُ. والكوفيون يقولون رفعاً بالصفة، والبصريون بالابتداء، ومن أضاف فمعناه: جزاء مثل المقتول"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

أهل الكوفة قرأوا: "فجزاءٌ مثلُ" بتنوين جزاء ورفع "مثل"، فأما قراءة الكوفيين فلأن "مثل" صفةٌ لـ "جزاء" أي: فعليه جزاءٌ موصوف بكونه "مثل مما قتله" أي مماثله[3]. وجوز مكي[4] وأبو البقاء وغيرهما أن يرتفع "مثل" على البدل، وذكر الزجاج[5] وجهاً غريباً وهو أن يرتفع "مثل" على أنه خبر لـ (جزاء)، ويكون "جزاء" مبتدأ قال: "والتقدير: فجزاءُ ذلك الفعلِ مثلُ ما قتل". قلت: ويؤيد هذا الوجه قراءة عبد الله: ""فجزاؤه مثلُ"، إلا أن الأحسن أن يقدر ذلك المحذوف ضميراً يعود على المقتول لا أن يقدره: "فجزاءُ ذلك الفعل" و "مثل" بمعنى مماثل قاله جماعة: الزمخشري[6] وغيره، وهو معنى اللفظ، فإنها في قوة اسم فاعل، إلا أن مكياً[7] توهم أن "مثلاً" قد يكون بمعنى غير مماثل فإنه قال: "ومثل" في هذه القراءة – يعني قراءة الكوفيين- بمعنى مماثل، والتقدير: فجزاٌ مماثلٌ لما قتل يعني في القيمة أو في الخلقة على اختلاف العلماء، ولو قدرت مثلا على لفظه لصار المعنى: فعليه جزاءٌ مثلُ المقتولِ من الصيد، وإنما يلزمه جزاء المقتول بعينه لا جزاءٌ مثلُه، لأنه إذا وَدَى جزاءً مثلَ المقتول صار إنما ودى جزاءَ ما لم يقتل؛ لأن مثلَ المقتول لم يقتله، فصح أن المعنى: فعليه جزاءٌ مماثلٌ للمقتول، ولذلك بعدت القراءة بالإضافة عند جماعة.

"قال الكسائي: وفي حرف عبد الله (فجزاؤه مثلُ ما قتل)[8] فقراءة المدنيين وأبي عمرو بمعنى فعليه جزاء مثلِ ما قتل، ويجوز أ يكون هـ1ا على قراءة الكوفيين أيضاً ويكون "مثل" نعتاً

---

(1) [المائدة:95]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج149/1).

(3) الحلبي، الدر المصون (ج418/4).

(4) مكي، مشكل إعراب القرآن (ج244/1).

(5) الزجاج، معاني القرآن (ج228/2).

(6) الزمخشري، الكشاف (ج644/1).

(7) مكي، مشكل إعراب القرآن (ج244/1).

(8) انظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج19/4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لجزاء، ويجوز أن كون "جزاء" مرفوعاً بالابتداء وخبره "مثلُ ما قتل" والمعنى فجزاء فعله مثل ما قتل ومن نصب "مثلاً" فتقديره فعليه أن يجزي مثلَ ما قتلَ"[1].

وقال ابن خالويه في حجته: "الحجة لمن نون: أنه جعل قوله: فجزاءٌ مبتدأ، وجعل قوله: "مثل" الخبر. أو برفعه بإضمار. يريد فعليه جزاء ويكون (مثلُ) بدلاً من جزاء"[2].

(1) النحاس، إعراب القرآن (ج2/40-41)

(2) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص134).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

6-المسألة

القول في مسألة عدم مماثلة القصوى للدنيا ؟

قال ابن خالويه: "فإن سأل سائلٌ فقال: قصا يقصو، ودنا يدنو، هما من ذوات الواوِ فلم لم يقل وهم بالعُدوة القُصيا كما قيل الدُّنيا؟

ففي ذلك جوابان:

أحدهما: أنَّ الدُّنيا اسمٌ مبنيٌّ على الفعل فقلبت الواو ياءً كما انقبلت في دُنا وأدنى ويُدني. والقُصوى: اسم مختلق ليس مبنياً على الفعل هذا قول الكوفيون.

وأما أهل البصرة فيقولون: إنَّ الاسمَ إذا ورد على (فَعلى) صحَّت الواو فيه، وإن كان من ذوات الياء انقلبت الياء فيه واواً مثل الفتوى والتقوى، وإن كانت صفةً انقلبت الواو ياءً نحو الصَّدياء، والصفة: ما كان على (فُعلى) بالضم فانقلبت الواو ياءً استثقالا نحو الدُّنيا والعُليا، وخرجت القصوى على أصلها، على أن ابنَ الأعرابي حكى القُصيا بالياء أيضاً"[1].

وقال ابن خالويه: "أهل الكوفة ذكروا أن ذوات الواو نحو "ضحى"، و "عِدى" في جمع عدوٍّ، ونحوهما يكتب بالياء، ويثنى بالياء لانكسار فاءِ الفعل في عِدى، وضمها في ضُحى.

وقال أهل البصرة: لا يعتل آخر الاسم لأوله، ولا يجيزون كتب ضحا إلا بالألف"[2].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

كلمة (الدنيا) مؤنث الأدنى، وهي على وزن (فُعْلَى) مقترنة بالألف واللام وهي مطابقة لموصوفها.

أورد أبو حيَّان أنَّ: " الدُنْيَا: تأنيث الأدنى، وترجع إلى الدنو بمعنى القرب، والألف فيه للتأنيث، ولا تحذف منها الألف واللام إلا في بعض الشعر"[3].

يرى الزمخشري أنَّ: "الدُنْيا والقُصْوى على وزن فُعْلى، وجاءت إحداهما بالياء والثانية بالواو، والقياس هو قلب الواو ياء كالعليا، وأما القُصْوى فكالقود في مجيئه على الأصل، واستعمال القُصوى أكثر، وقد جاء القُصْيَا أيضاً"[4].

فالدنيا والقصوى في الآية الكريمة مقترنتا بأل، وهما تأنيث الأدنى والأقصى على وزن أفعل.

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج224/1).

(2) المرجع السابق، ص488.

(3) أبو حيَّان الأندلسي، البحر المحيط (ج282/1).

(4) الزمخشري، الكشاف (ج159/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعند أبي البقاء أنَّ: "القُصْوَى بالواو، وهي خارجة عن الأصل، وأصلها من الواو، وقياس الاستعمال أن تكون القُصْيَا، لأنه صفة كالدنيا والعليا، وفعلى إذا كانت صفة قلبت واوها ياء، فرقاً بين الاسم والصفة"[1].

قال ابن يعيش: "القياس في (دُنْيَا) أن يكون بالألف واللام لأنه صفة في الأصل على زنة فُعْلَى، ومذكره الأدْنَى مثل: الأكْبَرْ والكُبْرَى"[2].

وقد ترد (دنيا) بغير الألف واللام والإضافة، وتكون نكرة ومثلها (جُلَّى) على وزن فُعلي لشبههما بالجوامد، وهما مؤنث أدنى وأجل على وزن أفعل[3].

ويقول الأزهري: "الحراني عن ابن السكيت قال: ما كان من النعوت مثل العليا والدنيا فإنه يأتي بصم أوله وبالياء، لأنهم يستثقلون الواو مع ضمة أوله، فليس فيه اختلاف، إلا أن أهل الحجاز قالوا: القصوى فأظهروا الواو، وهو نادر، وأخرجوه على القياس إذ سكن ما قبل الواو، وأخرجوه على القياس إذ سكن ما قبل الواو، وتميم وغيرهم يقولون: القصيا"[4].

ويقول السمين الحلبي في كتابه[5]: "قوله القصوى تأنيث الأقصى. والأقصى: الأبعد. والقصو: البعد. وللتصريفين[6] عبارتان أغلبهما من ذوات الواو: إن كانت اسماً أبدلت لامها ياء، ثم يمثلون بنحو الدنيا والعليا والقصيا، وهذه صفات لأنها من باب أفعل التفضيل وكأن العذر لهم أن هذه وإن كانت في الأصل صفات إلا أنها جرت مجرى الجوامد. قالوا: وإن كانت فعلى صفة أقرب لامها على حالها نحو: الحُلْوى تأنيث الأحلى، ونصوا على أن القصوى شاذة وإن كانت لغة الحجاز، وأن القصيا قياس، وهي لغة تميم. وممن نص على شذوذ القصوى يعقوب ابن السكيت. وقال الزمخشري[7]: "وأما القصوى فكالقَوَد في مجيئه على الأصل، وقد جاء القصيا إلا أن استعمال القصوى أكثر، كما كثر استعمال "استصوب" مع مجيء "استصاب" وأغيلت مع أغالت".

والعبارة الثانية –وهي المغلوبة القليلة– العكس، أي: إن كانت صفة أبدلت نحو: العليا والدنيا والقصيا، وإن كانت اسماً أقرت نحو: حُزْوى.

---

(1) أبو البقاء العكبري، إملاء ما من به الرحمن (ج7/2).

(2) ابن يعيش، شرح المفصل (ج100/6).

(3) انظر: أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب (ج2334/5).

(4) الأزهري، تهذيب اللغة (ج219/9).

(5) السمين الحلبي، الدر المصون (ج610/5-612).

(6) ابن عصفور، الممتع في التصريف (ج541/2).

(7) الزمخشري، الكشاف (ج159/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد ترتب على هاتين العبارتين أن "قصوى" على خلاف القياس فيهما، وأن "قصيا" هي القياس لأنها عند الأولين من قبيل الأسماء، وهم يقلبونها ياء، وعند الآخرين من قبيل الصفات وهم يقلبونها أيضاً ياءً، وإنما يظهر الفرق في الحُلوى وحُزوى: فالحلوى عند الأولين تصحيحها قياس لكونها صفة وشاذة عند الآخرين لأن الصفة عندهم تقلب واوها ياءً، والحزوى عكسها: فإن الأولين يعلون في الأسماء دون الصفات، والآخرون عكسهم. وهذا موضعٌ حسنٌ يختلط على كثير من الناس. ونعني بالشذوذ شذوذ القياس لا شذوذ الاستعمال، ألا ترى إلى استعمال المتواتر بالقصوى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

7-المسألة

حكم الواو في قوله تعالى: ﴿وضياءً﴾[1]

قال ابن خالويه: "فأما الواو في قوله: "وضياءً" فقال الفراء: الواو زائدةٌ، والتقدير: ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ضياءً، فيكون نصباً على الحال.

وقال البصريون: الواوُ نسقٌ وليس زائداً، فمعناه: أعطيناهما التوراة التي فرقت بين الحق والباطل، وأعطيناه ضياءً وذكراً، وشاهدٌ بهذا القول قوله: ﴿فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾[2] والنُّور هو الهُدَى"[3].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

أما عن مذهب الفراء: "قال الفراء: أن ضياء من صفة الفرقان ومعناه آتينا موسى وهارون الفرقان ضياء"[4].

وذكر ابن خالويه في حجته: "الواو في وضياء زائدة، لأن الضياء: هو: الفرقان. فلا وجه للواو". وقال البصريون: هي واو عطف معناها: وآتيناهما ضياءً"[5].

وقال السمين الحلبي[6]: "يجوز أن يكون من باب عطف الصفات، فالمراد به شيء واحد أي آتيناه الجامع بين هذه الأشياء: وقيل الواو زائدة. قال أبو البقاء[7]: "ف"ضياء" حال على هذا".

أما عن رأي الزجاج في إعرابه: "جاء عن ابن عباس أنه يرى حذف الواو، وقال بعض النحويين معناه ولقد آتينا موسى وهارون الفرقان ضياءً، وعند البصريين أن الواو لا تزاد ولا تأتي إلا بمعنى العطف"[8].

---

(1) [الأنبياء:48]

(2) [المائدة:44]

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج2/62-63).

(4) الفراء، معاني القرآن (ج2/205).

(5) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص249).

(6) السمين الحلبي، الدر المصون (ج8/167).

(7) أبو البقاء العكبري، الإملاء (ج2/133).

(8) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج3/394).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8-المسألة

ما وزن كلمة "رعاة"؟

قال ابن خالويه: "فإن سأل سائلٌ فقال: ما مثال رعاة من الصَّحيح؟ فقل: لا مثال له من الصحيح عند البصريين؛ لأنَّ وزنَ رعاةٍ (فُعَلَة)، وعند الكوفيين (فُعَّلٌ) مثل غُزَّى في جمع غاز، والأصل: رُعَّيٌ، فحذفوا حرفاً كراهية التشديد وعوَّضوا الهاءَ في آخره"[1].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

يقول ابن خالويه في حجته: "والرعاء بكسر الراء والمد: جمع راعٍ. وفيه وجها آخران: راعون على السلامة، ورعاة على التكسير، وهو جمع مختص به الاسم المعتل فأصله عند البصريين: (رُعَيَةٌ) انقلبت ياؤه ألفاً، لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وأصله عند الكوفيين رُعىً فحذفوا حرفاً كراهة للتشديد وألحقوا الهاء عوضاً مما حذفوا فانقلبت الياء ألفاً، لأن ما قبل الهاء لا يكون إلا مفتوحاً"[2].

وقال ابن منظور في لسان العرب: "والجمع رُعاة مثل قاضٍ وقضاة، وليس في الكلام اسم على فاعل يعتور عليه فُعَلَة إلا هذا، وقولهم آسٍ وأساة وإساءٌ. وذهب أبو حنيفة إلى أن رُعىً جمع رُعاةٍ – وإن كان جمعاً– لفظه لفظ الواحد، فصار كمهاةٍ ومهىً، إلا أن مُهاة واحد ، ورعاة جمع"[3].

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج169/2).

(2) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص276-277).

(3) ابن منظور، لسان العرب (ج251/5).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

9-المسألة

تشديد نون التثنية في الإشارة والموصول

قال ابن خالويه: "قرأ ابن كثير وحدَه ﴿واللذانِّ﴾[1] جعل النون عوضاً من الياء المحذوفة التي كانت في الذي، وخففها الباقون؛ لأن من كلام العرب أن يحذفوا ويعوضوا، وأن يحذفوا ولا يعوضوا"[2].

وأورد ابن خالويه أيضاً أمثلة أخرى بنفس علة التشديد في أسماء الإشارة، فقال: "قرأ ابن كثير وحفص ﴿إنْ هذانِّ﴾[3] بتشديد نون التثنية"[4]، وقراءة ابن كثير بتشديد النون في قوله تعالى: ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ ﴾[5]"[6].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

وردت هذه المسألة في كتاب ائتلاف النصرة، وفصل القول فيها، حيث قال[7]: "قال الكوفيون: نون التثنية في أسماء الإشارة، نحو هذان وهذين، يجوز تشديدها في حال الرفع والنصب والجر، بدليل من قرأ: ﴿إحدى ابنتيَّ هاتينَّ﴾[8] و﴿أرنا اللذينَّ﴾[9] بالتشديد.

وقال البصريون: لا يجوز في المنصوب والمجرور، وإنما يختص ذلك بحالة الرفع، كقوله تعالى: ﴿فذانّك﴾[10].

والصحيح الأول، وقطع به ابن بابشاذ وغيره، ولا يعرف عنهم إلا أنّ فيه لغتين في حالات الإعراب كلها، فالتخفيف هو الأصل، والتشديد كالعوض من المحذوف.

ونلاحظ مما ذكره ابن خالويه في الموضع السابق أنه خلط بين المذهبين –الكوفي والبصري– فلم يذكر شروط كل مذهب عند التشديد، وإنما اكتفى بذكر أن نون التثنية في الإشارة والموصول تكون مشددة، ويكون التشديد عوضاً عن محذوف، كما قلنا أنه لم يذكر حالات

---

(1) [النساء:16]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج130/1).

(3) [طه:63]

(4) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج39/2).

(5) [الحج:19]

(6) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج74/2).

(7) الزبيدي، ائتلاف النصرة (ص80-81).

(8) [القصص:27]

(9) [فصلت:29]

(10) [القصص:32]

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التشديد في هذه الأسماء. فكان من الجدير بالذكر تفصيل هذه المسألة وذكر الشروط الخاصة لكل مذهب.

وقال الحلبي في الدر المصون[1]: "وجه تشديد النون فيها، جعل إحدى النونين عوضاً من الياء المحذوفة التي كان ينبغي أن تبقى، وذلك أن "الذي" مثل "القاضي"، و "القاضي" تثبت ياؤه في التثنية، فكان حق ياء الذي والتي أن تثبت في التثنية ولكنهم حذفوها: إما لأن هذه تثنية على غير القياس، لأن المبهمات لا تثنى حقيقةً، إذ لا يثنى إلا ما ينكر، والمبهمات لا تنكر، فجعلوا الحذف منبهةً على هذا، وإما لطول الكلام بالصلة. وزعم ابن عصفور أن تشديد النون لا يجوز إلا مع الألف كهذه الآية، ولا يجوز مع الياء في الجر والنصب، وقراءة ابن كثير في حم السجدة: ﴿ أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾[2] حجة عليه.

وذكر الفراء في كتابه معاني القرآن أن مثل هذه الأسماء ترد مشددة النون، ولم يذكرها بشروط أو بحالات إعرابها، فهو ذكرها على الإطلاق، على خلاف أهل البصرة الذين قالوا بأنها تشدد في حالتي الرفع والجر دون النصب، فقال الفراء: "وكثير من العرب يقول (ذانّك، هذانَ، واللذانَ) فيشددون النون"[3]. انتهى قول الفراء.

(1) السمين الحلبي، الدر المصون (ج621/3).

(2) [السجدة:29]

(3) الفراء، معاني القرآن (ج306/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

10-المسألة

﴿ وَيْكَأَنَّهُ ﴾[1] متصلة أم منفصلة؟

قال ابن خالويه: "فأمَّا قولُه: "وَيْكَأَنَّهُ"، ففيه قولان؛ يكون متصلاً، ومنفصلاً، فاختار أهلُ البصرةِ أن تَقِفَ على "وَيْ" ثم تبتدئ: كأَنَّه، و "وَيْ" كلمة حُزْنٍ عندهم. قال الشاعر:

سَأَلَتَــانِي الطَّــلاقَ أَنْ رَأَتَانِي ... قَــلَّ مَالِيْ قَدْ جِئْتُمَــانِي بِنُكْــرِ

وَيْ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يِحْـ ... ـبَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْيَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ[2]

واختار الكوفيون أن يجعلوا "وَيْكَأَنَّهُ" كلمةٌ واحدةٌ؛ لأنهم وجدوه كذلك في المصحف مكتوباً، ومعنى "ويكأنه": ألم تَرَأَنَّه"[3].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

مذهب أهل البصرة أنك تقف على وَيْ ثم تذكر كأَنَّه.

مذهب أهل الكوفة أنها كلمة واحدة.

وبالرجوع إلى كتب التفسير نجد أن المفسرين قد فصلوا القول فيها:

قال الحلبي في الدر المصون[4]: ""ويكأنه" فيها مذاهب منها: أن "وي" كلمة برأسها وهي اسم فعل معناها أعجب أي أنا. والكاف للتعليل، وأن وما في حيزها مجرورة بها. وقياس هذا القول أن يوقف على "وي" وحدها، وقد فعل ذلك الكسائي[5]. إلا أنه ينقل عنه أن أصلها ويلك، وهذا ينافي وقفه.

الثاني: قال بعضهم: قوله "كأنَّ" للتشبيه، إلا أنه ذهب منها معناه، وصارت للخبر واليقين.

الثالث: أن "ويك" كلمة برأسها، والكاف حرف خطاب، و "أن" معموله محذوف أي: أعلم أنه لا يفلح. قاله الأخفش[6]. وحقه أن يقف على "ويك" وقد فعله أبو عمرو بن العلاء.

---

(1) [القصص:82]

(2) البيتان من الخفيف وينسبان إلى نبيه بن الحجاج السهمي، وإلى زيد بن عمرو بن نفيل العدوي. وكلاهما من قريش، وهو في سيبويه، الكتاب (ج1/290)، والبغدادي، الخزانة (ج3/99).

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج2/179-180).

(4) السمين الحلبي، الدر المصون (ج8/697-699).

(5) الداني، التيسير (ص61)، ابن الجزري، النشر (ج2/151).

(6) الأخفش، معاني القرآن (ص434).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرابع: أنَّ أصلها ويلك فحذف. وإليه ذهب الكسائي ويونس وأبو حاتم. وحقهم أن يقفوا على الكاف كما فعل أبو عمرو. فإنه يحتمل أن يكون الأصل فيهما: وَيْلَكَ، فحذف. ولم يرسم في القرآن إلا: وَيْكَأَنَّ، وَيْكَأَنَّه متصلة في الموضعين، فعامة القراء اتبعوا الرسم، والكسائي وقف على "وَيْ"، وأبو عمرو على وَيْكَ.

والخامس: أن "وَيْكأنَّ" كلها كلمة متصلة بسيطة، ومعناها: ألم تَرَ، وربما نقل ذلك عن ابن عباس. ونَقَل الكسائي والفراء[1] أنها بمعنى: أما ترى إلى صنع الله. وحكى ابن قتيبة[2] أنها بمعنى: رحمةً لك، في لغة حمير.

وقال النحاس: "أحسن ما قيل في هذا قول الخليل رحمه الله[3] ويونس وسيبويه والكسائي أن القوم تنبهوا فقالوا وَيْ، والمتندم يقول في حال تندمه: وَيْ، وحكى الفراء[4]: أن بعض النحويين قال: أنها ويْكَ أي ويْلَكَ ثم حذفت اللام. قال أبو جعفر: وما أعلم جهة من الجهات إلا هذا القول خطأ منها فمن ذلك أن المعنى لا يصح عليه لأن القوم لم يخاطبوا أحداً فيقولوا له ويلك، وكان يجب على قوله أن يكون "أنه" بكسر "انّ" لأن جميع النحويين يكسرون أن بعد ويلك، وأيضاً فإن حذف اللام من ويل لا يجوز، وأيضاً فليس يكتب هذا ويك"[5].

---

(1) الفراء، معاني القرآن (ج312/2).

(2) ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن (ص526).

(3) الكتاب، سيبويه (ج390/1).

(4) الفراء، معاني القرآن (ج312/2).

(5) النحاس، إعراب القرآن (ج244/3).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

11-المسألة

القول في مسألة ضمير الشأن

قال ابن خالويه: " في قوله: ﴿كَانُوا هُمْ أَشَدَّ مِنْهُمْ﴾[1]، هم فاصلة عند البصريين عماد عند الكوفيين كما تقول: كان زيدٌ هو القائمُ/ (ولكن كانوا هُمُ الظالمين)[2]. وإن قيل لك: الفاصل لا يكون إلا بين معرفتين "وأشدَّ" نكرة فلم صح ذلك؟ فقل: لأن أفعل الذي معه "من" بمنزلة المضاف المعرفة"[3].

وقال أيضاً: " في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّ اللهَّ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾[4]. ومن زاد "هو" فله مذهبان في النحو:

أحدهما: أن تجعل "هو" عماداً أو فاصلةً زائدةً"[5].

وقال في سورة الكوثر: "و "هو" فاصلةٌ عند البصريين، وعمادٌ عند الكوفيين؛ لأنه لو قيل إن شانيك الأبتر بغير هو جازَ أن يكون نعتاً، وخبراً فإذا فصلت بينهما ب "هو" صحَّ أنه خبرٌ، ألم تسمع قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشِّعْرَى﴾[6] أتى بفاصلة جاز أن يكون بدلاً وصفة، فلما قال: ﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾[7] ولم يقل وأنه هو أهلك؛ لأن الفعل لا يكون بدلا من الاسم فصح أنه خبر، فأنت فيه قائل في الكلام: إنَّ زيداً قائمٌ، ولا يقال: إن زيداً هو قائم، فإذا قلت: أن زيداً القائم جاز أن تقول: إن زيداً هو القائم، ولا تكون الفاصلة إلا بين معرفتين الثاني محتاج إلى الأول كمفعولي ظَننت، واسم "كان" وخبرها، واسم "إنَّ" وخبرها"[8].

وإليك تفصيل القول في المسألة:

"ناقش ابن يعيش مسألة ضمير الفصل من حيث كونه يمتلك محلاً من الإعراب أو لا يمتلك هذا المحل. وتبنى موقف البصريين ودعمه بالحجج، وعرض لموقف الكوفيين دون أن يصرح بذكرهم واكتفى بقوله: "وقد ذهب قوم إلى أن هو ونحوها من المضمرات لا تكون فصلاً

---

(1) [غافر:21]

(2) [الزخرف:86]

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج265/2).

(4) [الحديد:24]

(5) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج352/2).

(6) [النجم:49]

(7) [النجم:50]

(8) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج538/2).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإنما هي في هذه المواضع وصف وتأكيد وهي باقية على اسميتها، وقد بينا ذلك بوقوعه بعد الظاهر والمضمر، ولا يؤكد به الظاهر، وبدخول لام التأكيد عليه"[1].

وابن يعيش فصل القول في هذه المسألة التي أوجز القول فيها ابن الأنباري، وعرض للنظر في احتمالات هذا الضمير، وقلّب مختلف الأوجه، فذكر أن مصطلح ضمير الفصل من عبارات البصريين، كأنه فصل الاسم الأول عما بعده آذن بتمامه، وإن لم يبق منه بقية من نعت ولا بدل إلا الخير لا غير. والعماد من عبارات الكوفيين، كأنه عمد الاسم الأول وقواه بتحقيق الخبر بعده.

والغرض من دخول الفصل في الكلام هو إرادة الإيذان بتمام الاسم وكماله وأن الذي بعده خبر وليس بنعت، والحق أن ابن يعيش لم يكن متشدداً في مناقشة هذه المسألة التي اختلف فيها الكوفيون أنفسهم، واكتفى برفض وجهة نظرهم في مواضع. وعرض موقف البصريين، ولم يقف عند ما نسبه إليهم ابن الأنباري من القول بأن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب، وإنما ناقش وجهات نظر أخرى وبين التباس ضمير الفصل بالتأكيد والبدل، وبين جواز اعتبار ضمير الفصل مبتدأ وما بعده خبر له، ثم يكون للجملة حقها من الإعراب، ففي قولك مثلاً: ما ظننت أحداً هو خير منك: مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني"[2].

وزعم الزجاج أن سيبويه لم يذكر الفصل الواقع بين المبتدأ والخبر، قال في إعرابه: "زعم سيبويه أن هو، وهما، وهم، وأنا، وأنت، ونحن، وهي، وسائر هذه الأشياء إنما تكون فصولاً مع الأفعال التي تحتاج إلى اسم وخبر، ولم يذكر سيبويه الفصل مع المبتدأ والخبر"[3].

ولكن ذكر سيبويه الفصل مع المبتدأ والخبر فقال في كتابه: "واعلم أنها تكون في إن وأخوتها فصلاً، وفي الابتداء، ولكن ما بعدها مرفوع؛ لأنه مرفوع قبل أن يذكر الفصل"[4].

وقال النحاس: " في قوله: "فإن الله هو الغني الحميد" جعل "هو زائدة فيها معنى التوكيد أو مبتدأ، وما بعدها خبراً، والجملة خبر "إن""[5].

"ولغة تميم ترفع الاسم بعد ضمير الفصل، فيكون مبتدأ، في قوله: "ولكن كانوا هم الظالمين"، قرأ أبو عبد الله وأبو زيد النحويان الظالمون بالرفع على أنه خبر هم، وهم مبتدأ،

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصل (ج3/113-114).

(2) عبد الإله نبهان، ابن يعيش النحوي (ص659).

(3) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج1/509-510).

(4) سيبويه، الكتاب (ج1/395).

(5) النحاس، إعراب القرآن (ج4/366-367).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وذكر الجرمي أن لغة تميم تجعل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ، ويرفعون ما بعده على الخبر. قال أبو زيد: سمعتهم يقرأون: "تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجراً"، يعني برفع خير وأعظم"[1].

وفي كتاب سيبويه: "وقد جعل ناس كثير من العرب هو وأخواتها في هذا الباب اسمًا مبتدأ، وما بعده مبني عليه، فكأنه يقول: أظن زيداً هو خير منك، وناس كثير من العرب يقولون: "وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون"[2].

(1) انظر: أبو حيان، البحر المحيط (ج27/8)، و(ج488/4).

(2) سيبويه، الكتاب (ج395/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

12-المسألة

بِمَ ترتفع "حم" و "تنزيل" في قوله تعالى: ﴿حم * تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾[1]

قال ابن خالويه: "قال الكوفيون: "حم تنزيل من الرحمن" "حم" يترفع ب "تنزيل" و "تنزيل" ب "حم".

وقال الفراء: يرتفع تنزيل بإضمار: ذلك تنزيلُ، وهذا تنزيلُ.

وقال البصريون: "تنزيل" يرتفع بالابتداء و﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾[2] خبرُه و (قرآناً) يكون نصباً على المصدر وعلى الحال"[3]

وإليك تفصيل القول في المسألة:

قيل في الدر المصون: ""تنزيلٌ": يجوز أن يكون خبرَ "حم" على القول بأنها اسم للسورة، أو خبر ابتداء مضمر أي: هذا تنزيل أو مبتدأ، وخبره "كتاب فصلت". ويتضح هنا أنه جمع بين مذهبي الكوفة والبصرة ولكن لم يصح بذلك.

وقوله: "كتاب": قد تقدم أنه يجوز أن يكون خبراً ل"تنزيل" ويجوز أن يكون خبراً ثانياً، وأن يكون بدلاً من "تنزيل"، وأن يكون فاعلاً بالمصدر، وهو "تنزيل" أي: نزل كتابٌ، قاله أبو البقاء، و"فصلت آياته" صفة لكتاب".

وقوله: "قرآناً" في نصبه ستة أوجه: هو حالٌ بنفسه و"عربياً" صفته، أو هو حال موطئة، والحال في الحقيقة "عربياً"، وهي حالٌ غيرُ منتقلة. وصاحب الحال إما "كتابٌ" لوصفه بـ "فصلت"، وإما "آياته"، أو منصوب على المصدر أي: تقرؤه قرآناً، أو على الاختصاص والمدح، أو مفعول ثانٍ لـ "فصلت"، أو منصوب بتقدير فعلٍ أي: فصلناه قرآناً"[4].

وقال النحاس: "قال أبو إسحاق: (تنزيلٌ) رفع بالابتداء وخبره "كتاب فصلت آياته". قال: وهذا قول البصريين. قال الفراء[5]: يجوز أن يكون رفعه على إضمار هذا (قرآناً عربياً) قال الكسائي والفراء: ويجوز أن يكون منصوباً بالفعل أي فصلت كذلك قال: ويجوز أن يكون منصوباً على القطع. وقال أبو إسحاق يكون منصوباً على الحال أي فصلت آياته في حال جمعه. وقول أخر: يكون منصوباً على المدح أي أعني قرآناً عربياً"[6].

---

(1) [فصلت:1-2]

(2) [فصلت:3]

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج275/2).

(4) السمين الحلبي، الدر المصون (ج505/9).

(5) الفراء، معاني القرآن (ج11/3).

(6) النحاس، إعراب القرآن (ج47/4).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13-المسألة

موضع "أَنْ" وما بعدها في قوله تعالى:

﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾ (1)

قال ابن خالويه: "فموضع "أَنْ" نصبٌ عند البصريين، جَرٌّ عند الكوفيين؛ لأنَّ التقدير: الّكرَ صفحاً لأن كنتم وبأن كنتم قوما مسرفين"(2).

وإليك تفصيل القول في المسألة:

قال النحاس في كتابه: "ومن قال: معناه أفنذَرُ عنكم الذكر فنجعلكم سدىً قدره، أفترك أن ينزل عليكم الذكر الذي فيه الأمر والنهي فنجعلكم مهملين قال أبو جعفر: وهذا قول حسن صحيح بين أي أفنهملكم فلا نأمركم ولا ننهاكم ولا نعاقبكم على كفركم بعد أن ظهرت لكم البراهين لأن كنتم قوماً مسرفين"(3). فاكتفى بذكر هذا الرأي دون توضيح أكثر.

وقال الحلبي في كتابه: "وقرئ إنْ بكسرها على الشرط، وما تقدم يدل على الجواب. والباقون بالفتح على العلة أي: لِأن كنتم"(4).

وكان التوضيح الأكثر في كتاب اتحاف فضلاء البشر، فقال: "والباقون بالفتح على العلة، مفعولاً لأجله، أي لأن كنتم". فهو أكد مذهب أهل البصرة.

وقال الزجاج في إعرابه: "ويقرأ "إن كنتم قوماً مسرفين"، فمن فتحها فالمعنى أفنضرب عنكم الذكر صفحاً لأن كنتم، ومن كسرها فعلى معنى الاستقبال، على معنى إن تكونوا مسرفين نضرب عنكم الذكر، ويقال: ضربت عنه الذكر وأضربت عنه الذكر، والمعنى أفنضرب عنكم ذكر العذاب بأن أسرفتم"(5).

وقال ابن خالويه في حجته: "أما من فتح أن فالحجة له: أنه قدر"أَنْ" تقدير إذْ، وقدر (كنتم) بعده تقدير الفعل الماضي لفظاً ومعنى، وموضع (أن) على هذا نصب وخفض"(6).

---

(1) [الزخرف:5]

(2) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج292/2).

(3) النحاس، إعراب القرآن (ج98/4).

(4) السمين الحلبي، الدر المصون (ج574/9).

(5) الزجاج، معاني القرآن وإعرابه (ج405/4).

(6) ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع (ص320).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث:

ابن خالويه من خلال إعراب القراءات السبع وعللها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول: الميل المذهبي لابن خالويه:

يعد ابن خالويه من كبار النحويين، وله آثار في النحو ظاهرة، وكتاباه "إعراب القراءات" و "إعراب ثلاثين سورة" يدلان على معرفة كاملة في النحو والإعراب، وذكر أقوال علماء النحو واختلافاتهم، والمقارنة بين آرائهم، ومحاولة التوفيق بينها، ولكنه-كما قلنا- متردد بين البصريين والكوفيين، وإن كانت كفة الترجيح تميل إلى الكوفيين أكثر (وسنثبت ذلك في كتابه)، وسبق أن سمعنا قول ابن النديم[1]: "خلط بين المذهبين".

يقول الشيخ كمال الدين أبو البركات الأنباري، في نزهة الألباء[2]: "ولم يكن في النحو بذاك".

نعم: إن ابن خالويه إنما تميز باللغة واشتهر بها، ولا يلزم من اشتهاره باللغة وتميزه فيها أن يكون مقصراً في النحو، وإنما غلب عليه الاهتمام اللغوي؛ وذلك أن كتبه في اللغة سارت وانتشرت واشتهرت، أما كتبه في النحو: كـ "الجمل" و "المبتدأ" فلم يكتب لها من الرواج بين الطلبة ما كتب لتلك، ولعل هذا هو مراد الشيخ كمال الدين -رحمه الله-؛ لأنه لا يتصور أن يكون الشيخ عالماً في اللغة مقصراً في النحو، وهما علمان يرتبط أحدهما بالآخر ارتباطاً وثيقاً لا يتصور استغناء أحدهما عن الآخر، ولكن من العلماء من يبدع في أحدهما أكثر من إبداعه في الآخر، وهكذا كان الإمام ابن خالويه مبدعاً في اللغة، له جهودٌ ظاهرة مشكورة في النحو والتصريف والقراءات والتفسير، له مشاركة جيدة في معرفة الحديث والفقه وأصوله... وهكذا كان العلماء رحمهم الله وخاصة الأفذاذ منهم[3].

---

(1) ابن النديم، الفهرست (ص92).

(2) أبو البركات الأنباري، نزهة الألباء (ص313).

(3) انظر: ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج54/1).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرقم	المسائل التي أيد فيها ابن خالويه الكوفيين	الصفحة
1	إذا التقى مثلان متحركان من كلمتين أو وليا ساكناً، هل الحكم الإدغام؟	62
2	هل يحذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما؟	66
3	القول في مسألة ظرف الزمان إذا أضيف إلى فعل معرب أو جملة.	69
4	القول في على بناء الآن.	72
5	القول في "سوى" هل تكون اسماً أو تلزم الظرفية؟	75
6	هل يقع الفعل الماضي حالاً؟	79
7	القول في "رُبَّ" اسمٌ هو أو حرفٌ؟	85
8	القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أم المصدر؟	90
9	هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟	97
10	ما حكم "إنْ" إذا جاء في خبرها اللام؟	101
11	هل تأتي "أو" بمعنى "بل" ؟	107
12	هل تأتي "أو" بمعنى "الواو" ؟	111
13	القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه	113
14	هل تنصب "حتى" الفعل المضارع بنفسها؟	119
15	وزن "إنسان" وأصل اشتقاقه	123
16	ضبط الأسماء التي على وزن (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين، مما ثانيه أو ثالثه من حروف الحلق	126
17	هل يجوز بناء "غير" مطلقاً ؟	128
18	الفعل الأمر معرب أو مبني ؟	130
19	دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين	132
20	جواز التعجب من البياض والسواد	134
21	هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر؟	136
22	القول في مسألة "نداء ابن المضافة إلى أم وعم"	138
23	إنابة غير المفعول عن الفاعل مع وجوده	140
24	إقامة المصدر مقام الفاعل	140
25	القول في مسألة ما كان جمعاً لـ (فُعْلة)	144
26	عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية	145
27	القول في مسألة التخفيف بحذف إحدى النونين جوازاً في الأفعال الخمسة المتصلة بياء المتلكم	185
28	القول في مسألة (رُهُن)	187
29	القول في مسألة الاستثناء المتصل التام غير الموجب	189
30	دخول الألف واللام على الاسم المعرفة	192
31	القول في مسألة قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾	194
32	القول في مسألة "لما" مشددة	196
33	القول في مسألة "لما" مخففة	198
34	تأنيث الفعل إذا تلاه جمع قلة أو جمع كثرة	199
35	بمَ تنتصب "يتيماً" في قوله: ﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ، يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾	201

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تلخيص المسائل التي أيد فيها ابن خالويه المذهب الكوفي:

إذا التقى مثلان متحركان من كلمتين أو وليا ساكناً، هل الحكم الإدغام؟

ذهب جمهور البصريين إلى منع جواز الإدغام في المتماثلين إذا كانا في كلمتين، وكان قبل الحرف المتحرك الذي بعده حرف مثله، حرف ساكن، وذهب الفراء إلى جواز الإدغام في مثل هذا.

هل يحذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما؟

ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المقصور إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز حذف شيء من ذلك في مقصور ولا ممدود.

القول في مسألة ظرف الزمان إذا أضيف إلى فعل معرب أو جملة

ذهب الكوفيون إلى أن ظرف الزمان إذا أضيف إلى فعل معرب أو جملة اسمية، فالأرجح أن يعرب، ويجوز بناؤه على الفتح، وذهب البصريون إلى أن الإعراب واجب فيه.

القول في على بناء الآن

ذهب الكوفيون إلى أن "الآن" مبني؛ لأن الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم "آن يئين" أي حان، وبقي الفعل على فتحته، وذهب البصريون إلى أنه مبني لأنه شابه اسم الإشارة.

القول في "سوى" هل تكون اسماً أو تلزم الظرفية؟

قال الكوفيون أن سوى تكون اسماً وتكون ظرفاً، وزعم البصريون أنها اسم، يلزم الظرفية.

هل يقع الفعل الماضي حالاً؟

وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يقع حالاً، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الفعل الماضي يجوز أن يقع حالاً.

القول في "رُبَّ" اسمٌ هو أو حرفٌ؟

ذهب البصريون إلى أنَّ "رُبَّ" حرف جر يفيد التقليل، فهو مناقض لـ "كم" في الخبر، أما الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ "رُبَّ" اسمٌ.

القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أم المصدر؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذهب البصريون إلى أن الفعل مشتق من المصدر وفرع عليه، أمَّا أهل الكوفة فقد ذهبوا إلى أنَّ الفعل أصل الاشتقاق.

هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟

أجاز الكوفيون عطف الظاهر على الضمير المخفوض، ولم يشترطوا لذلك إعادة الجار، أما البصريون فقد منعوا العطف بدون إعادة الجار.

ما حكم "إنْ" إذا جاء في خبرها اللام؟

ذهب البصريون إلى أنَّ "إنْ" في قول العرب: إنْ زيدٌ لذاهب، حرف يفيد التوكيد، مخففٌ من "إنّ" الثقيلة، فهي للتوكيد، سواء كانت ثقيلة أم خفيفة، أمَّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ "إنْ" إذا جاءت بعدها اللام تكون بمعنى "ما" واللام بمعنى "إلا".

هل تأتي "أو" بمعنى "بل" ؟

أجاز الكوفيون أن تأتي (أو) بمعنى (بل) ويكون من معانيها الإضراب، أما البصريون فلا يجيزون ذلك.

هل تأتي "أو" بمعنى "الواو" ؟

فنسب إلى الكوفيين جواز مجيء (أو) بمعنى (الواو) ونسب منعه إلى البصريين.

القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه

ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الخفض لضرورة الشعر، وذهب البصريون إلى أنَّه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف الجر.

هل تنصب "حتى" الفعل المضارع بنفسها؟

ذهب الكوفيون إلى أن حتى تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أنْ، وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض، وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر، والفعل بعده منصوب بتقدير "أن" والاسم بعدها مجرور بها.

وزن "إنسان" وأصل اشتقاقه

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ذهب الكوفيون إلى أن "إنسان وزنه إفعان، وذهب البصريون إلى أن وزنه فعلان، وإليه ذهب بعض الكوفيين.

ضبط الأسماء التي على وزن (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين، مما ثانيه أو ثالثه من حروف الحلق

إن البصريين يتبعون فيه اللغة والسماع من العرب؛ ولا يتجاوزون ذلك أصلاً، وقال الكوفيون: يجوز فيه أبداً وجهان: الإسكان والتحريك بالفتح، نحو: نَهْر، نَهَر، بَحْر، بَحَر، ما لم يكن لام الكلمة، فيما عينه حرف حلق، أحد حروف العلة.

هل يجوز بناء "غير" مطلقاً ؟

ذهب الكوفيون إلى أن "غير" يجوز بناؤها على الفتح في كل موضع يحسن فيه "إلا" سواء أضيفت إلى متمكن أو غير متمكن، وذهب البصريون إلى أنها يجوز بناؤها إذا أضيفت إلى غير متمكن، بخلاف ما أضيفت إلى متمكن.

الفعل الأمر معرب أو مبني ؟

ذهب الكوفيون إلى أن فعل الأمر للمواجه المعرى عن حرف المضارعة –نحو افْعَل– معرب مجزوم، وذهب البصريون إلى أنه مبني على السكون.

دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين، وفعل جماعة النساء، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز؛ لأن نون التثنية تسقط.

جواز التعجب من البياض والسواد

منع البصريون التعجب منهما، وأجازه الكوفيون.

هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر؟

ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز.

القول في مسألة "نداء ابن المضافة إلى أم وعم"

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إذا قلت: يا ابنَ أمَّ، ويا ابنَ عمَّ فهو اسمان مركبان جُعلا اسماً واحداً، فهو كقولك: يا خمسةَ عشرَ، أقبلوا. هذا مذهب البصريين، وقال الكوفيون: ليس مركباً، بل تقديره: يا ابنَ أمَّا، فحذفت الألف تخفيفاً، وبقيت الميم مفتوحة لتدل على الألف المحذوفة.

إنابة غير المفعول عن الفاعل مع وجوده، إقامة المصدر مقام الفاعل

أجاز الكوفيون نيابة غير المفعول الحقيقي عن الفاعل، مع وجود المفعول الحقيقي مطلقاً، وقال البصريون: لا يجوز ذلك أصلا، لأنه لا يجوز إقامة غير المفعول به الصريح مع وجوده.

القول في مسألة ما كان جمعاً لـ (فُعْلة)

كل ما كان جمعاً لـ (فُعْلة) بالضم: نحو ظُلمة وظلمات فإنه يجوز فيه الإسكان والضم، والفتح تخفيفاً. فالفتح عند البصريين مبدل من الضمة، لأنه أخف، وهذا هو المشهور، وقال الكوفيون: إنما فتح؛ لأنه جمعُ جمعٍ، فجمع (ظُلْمة) (ظُلَم)، وجمع ظُلَم (ظُلَمات)، ففُتح على الأصل.

عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية

فقال الكوفيون: هو نصبٌ على الصرف من مجزوم إلى منصوب، وقال أهل البصرة: يَنتصب بإضمار "أن".

القول في مسألة التخفيف بحذف إحدى النونين جوازاً في الأفعال الخمسة المتصلة بياء المتلكم

قال البصريون: التخفيف بالحذف، أما أهل الكوفة فقالوا: الإدغام ثم الحذف.

القول في مسألة (رُهُن)

قال أبو عمرو بن العلاء –وهو علم عند البصريين–: أن "رُهُنٌ" هو جمع لـ "رَهْن"، أما أهل الكوفة، فقالوا: أنَّ "رُهُن" هو جمع الجم، أي رُهُن جمع رهان وهو قول الفراء، وهذا غير مطرد عند سيبويه وجماهير أتباعه.

القول في مسألة الاستثناء المتصل التام غير الموجب

قال البصريون: الاستثناء في هذه الحالة يرتفع على البدل مما قبله، وعلى العطف في قول الكوفيين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دخول الألف واللام على الاسم المعرفة

تدخل الألفُ واللامُ على الاسم المعرفة عند الفراء للمَدْحِ، وعند البصريين لا تدخل الألف واللام على اسمٍ معرفةٍ إلا إذا كان صفةً نحو الزُّبير والعبَّاس.

القول في مسألة قوله تعالى: ﴿وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾

قال الفرَّاء: أنَّ من العربِ من يبني الفعلَ المستقبل على الماضي فيدغم، وقال البصريون: هذا غلطٌ؛ لأنَّ الصحيحَ إذا سكن الحرف لم يجز الإدغام فكيفَ المعتل.

القول في مسألة "لما" مشددة

قال البصريون: "لمَّا" بمعنى "إلا"، وقال الفراء: الأصل: وإن كلا لمن ما، فقلبوا من النون ميماً فاجتمعت ثلاث ميماتٍ فحذفوا إحداهنَّ اختصاراً.

القول في مسألة "لما" مخففة

قال البصريون: "ما" صلة والتقدير: وإن كلاً ليوفينهم، وإن كلٌّ نفس لعليها حافظ. وقال الفراء: "ما" صفة عن ذات الآدميين كما تقول: عندي لما غيره خير منه".

تأنيث الفعل إذا تلاه جمع قلة أو جمع كثرة

قال ابن خالويه: "في قوله تعالى: ﴿لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ﴾. فمن ذكَّره قال: شاهُدُه: ﴿وقال نِسْوَةٌ﴾ ولم يقل: وقالتْ. ومَنْ أنَّثَ قال: النِّسْوَةُ جمعٌ قليلٌ والعربُ تقول: قامَ الجواري إذا كنَّ قليلات، وقامت؛ إذا كنَّ كثيراتٍ. وهذا مذهب الكوفيين، فقيل لثَعلب: لِمَ ذكّر إذا كان قليلاً؟ فقال: لأنَّ القليلَ قبل الكثير، كما أنَّ المذكر قبل المؤنث فجعلوه الأول للأول. وهذا لطيف حسن. وقال البصريون: النساء، والنسوة، والرجال في الجمع سواءٌ، والتذكير والتأنيث سواءٌ.

بمَ تنتصب "يتيماً" في قوله: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ، يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾

فقال أهل البصرة: ينتصب "يتيماً" "بإطعام". وقال أهل الكوفة: المصدر إذا نون أو دخلته الألف واللام لم يعمل فقيل لهم: فبم تنصبون يتيماً؟ فقالوا: بفعل مشتق من هذا المصدر والتقدير عندهم: "أو إطعامٌ" أن يطعم يتيماً".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبينت الباحثة مذهب ابن خالويه النحوي في كتابه من خلال:

أولاً: الكتب التي اعتمد عليها ابن خالويه في كتابه

إن كتاب إعراب القراءات السبع كتاب حافل في علوم القرآن إعراباً وتفسيراً وقراءات فمصادره جمة كثيرة، فاتضح لي أن اعتماده الكبير كان على[1]:

- معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ) رواية محمد بن الجهم السمري. ويرويه عن شيخه ابن مجاهد عن السمري صاحب هذه الرواية عن الفراء عن المؤلف. وينقل عن الفراء بهذا السند دون تصريح بالمعاني.
- ورجع ابن خالويه إلى كتاب "المجاز" لأبي عبيدة إلا أنه لم يصرح بذلك ولا حظي بالسند والرواية عن المؤلف.
- ومثله معاني القرآن للأخفش ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج، وتفسير ابن جرير الطبري.
- وصرح بنقله عن العين[2]، والأبنية للجرمي[3].

ثانياً: تأييده للمذاهب النحوية في مسائله الخلافية

حيث اشتمل كتاب إعراب القراءات السبع وعللها على إحدى وسبعين مسألة خلافية، والجدول التالي يبين ذلك.

المسائل الخلافية في كتاب إعراب القراءات السبع وعللها						المجموع
المسائل المشتركة مع كتب الخلاف (46)			المسائل التي تفرد فيها ابن خالويه (25)			
مؤيد للكوفة	مؤيد للبصرة	لم يرجح أي مذهب	مؤيد للكوفة	مؤيد للبصرة	لم يرجح أي مذهب	
26	9	11	9	3	13	71

المسائل التي أيد فيها ابن خالويه الكوفيين	المسائل التي أيد فيها ابن خالويه البصريين	المجموع
35	12	47

(1) انظر: ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج100/1).

(2) المرجع السابق، ص418.

(3) المرجع نفسه، ص177.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تبين من الجدول السابق أن ابن خالويه قد وافق المذهب الكوفي في خمس وثلاثين مسألة، في حين وافق المذهب البصري في اثنتي عشرة مسألة، ولكنه لم يرجح أحد المذهبين في أربع وعشرين مسألة.

أما تفصيل ما سبق إجماله، فيظهر في الجداول التالية:

أولاً: مسائل ابن خالويه الخلافية وتضمن كتب الخلاف لها

المسائل في كتاب ابن خالويه "إعراب القراءات السبع"	الإنصاف	التبيين	ائتلاف النصرة	ما فات الإنصاف	ما فات كتب الخلاف
القول في أصل حركة همزة الوصل.	*		*		
الأصل في (نعم وبئس) أفعلان هما أم اسمان؟	*	*	*		
همزة (بين بين) متحركة أو ساكنة؟	*				
العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام.	*		*		
القول في مسألة قوله تعالى: "والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً".			*		
عطف البيان بالمعارف والنكرات.			*		
وزن (ميت) ونحوها.	*		*		
الحكم االإعرابي لغدوة بعد لدن.			*		
تقديم التمييز على عامله.	*	*	*	*	
إذا التقى مثلان متحركان من كلمتين أو وليا ساكناً فهل الحكم الإدغام؟					*
هل يحذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما؟	*		*		
القول في مسألة ظرف الزمان إذا أضيف إلى فعل معرب أو جملة.			*		
القول في علة بناء (الآن).	*				
القول في (سوى) هل تكون اسماً أو تلزم	*	*	*	*	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الظرفية؟					
هل يقع الفعل الماضي حالاً؟	*	*	*		
القول في (رب) اسم هو أو حرف؟	*		*		
القول في أصل الاشتقاق من الفعل هو أو المصدر؟	*	*	*		
هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟	*		*		
ما حكم (إنْ) إذا جاء في خبرها اللام؟	*		*		
هل تأتي (أو) بمعنى (بل)؟	*		*		
هل تأتي (أو) بمعنى (الواو)؟	*		*		
القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه.	*		*	*	
هل تنصب (حتى) الفعل المضارع بنفسها؟	*		*		
وزن (إنسان) وأصل اشتقاقها؟	*		*		
ضبط الأسماء التي على وزن (فعل)بفتح الفاء وسكون العين مما ثانيه أو ثالثه من حروف الحلق			*		
هل يجوز بناء (غير) مطلقاً؟	*	*	*		
الفعل الأمر أو مبني؟	*	*	*		
دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين.	*		*		
جواز التعجب من البياض والسواد.	*	*	*		
هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر؟	*		*		
القول في مسألة نداء ابن المضافة إلى أم وعم.			*		
إنابة غير المفعول عن الفاعل مع وجوده.				*	
إقامة المصدر مقام الفاعل.				*	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القول في مسألة ما كان جمعاً لفعلة؟			*		
عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية.	*		*		
ما يجوز من وجوه الإعراب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف مكرر.	*	*			
إعراب "ما" بعد نعم وبئس.				*	
المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع.	*		*		
القول في عمل (إن) المخففة النصب في الاسم.	*	*	*	*	
عامل النصب في المفعول معه.	*	*	*		
القول في "ضيق" ومعانيها.			*		
كتاب نون التوكيد الخفيفة.			*		
زيادة الألف في مائة.					*
هل يوقف بنقل الحركة على المحلى بأل الساكن ما قبل الآخر.	*				
"رب" هل هي للتقليل أم التكثير؟	*		*		
القول في مسألة (إنَّ) بمعنى (نعم).	*		*		
المجموع	**32**	**11**	**37**	**7**	**2**

*وجود المسألة في كتاب الخلاف ▭ عدم وجود المسألة

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- اتفق الأنباري في كتابه (الإنصاف) مع ابن خالويه في اثنتين وثلاثين مسألة.
- اتفق العكبري في كتابه (التبيين) مع ابن خالويه في إحدى عشرة مسألة.
- اتفق الزبيدي في كتابه (ائتلاف النصرة) مع ابن خالويه في سبع وعشرين مسألة.
- اتفق حمودة في كتابه (ما فات الإنصاف) مع ابن خالويه في سبع مسائل.
- اتفق البابلي في كتابه (ما فات كتب الخلاف) مع ابن خالويه في مسألتين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويدل ذلك على:

أكثر من اتفقوا مع ابن خالويه في مسائل الخلاف كان الأنباري والزبيدي، حيث اتفق الأنباري مع ابن خالويه في اثنتين وثلاثين مسألة ومع الزبيدي في سبع وعشرين مسألة.

وكان الاتفاق أضعف مع كتب الخلاف الأخرى فالعكبري إحدى عشرة مسألة والمعاصران حمودة في سبع مسائل والبابلي في مسألتين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المسائل الخلافية التي أيد فيها ابن خالويه المذهب البصري مقارنة بآراء بعض أصحاب كتب الخلاف.

المسائل في كتاب ابن خالويه "إعراب القراءات السبع"	الإنصاف	التبيين	ائتلاف النصرة	ما فات الإنصاف
القول في أصل حركة همزة الوصل.	*		*	
الأصل في (نعم وبئس) أفعلان هما أم اسمان؟	*	*	*	
همزة (بين بين) متحركة أو ساكنة؟	*			
العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام.	*		*	
القول في مسألة قوله تعالى: "والظالمين أعد لهم عذاباً أليماً".			*	
عطف البيان بالمعارف والنكرات.			*	
وزن (ميت) ونحوها.	*		*	
الحكم الإعرابي لغدوة بعد لدن.			*	
تقديم التمييز على عامله.	*	*	*	*

*تأييد الكتاب للمذهب البصري كما رأى ابن خالويه.

لم ترد المسألة في الكتاب.

يتضح من الجدول السابق أن:

- وافق الأنباري في كتابه (الإنصاف) ابن خالويه بموافقته للمذهب البصري في ست مسائل.
- وافق العكبري في كتابه (التبيين) ابن خالويه بموافقته للمذهب البصري في مسألتين.
- وافق الزبيدي في كتابه (ائتلاف النصرة) ابن خالويه بموافقته للمذهب البصري في ثماني مسائل.
- وافق حمودة في كتابه (ما فات الإنصاف) ابن خالويه بموافقته للمذهب البصري في مسألة واحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: المسائل الخلافية التي أيد فيها ابن خالويه المذهب الكوفي مقارنة بآراء أصحاب كتب الخلاف.

المسائل في كتاب ابن خالويه "إعراب القراءات السبع"	الإنصاف	التبيين	ائتلاف النصرة	ما فات الإنصاف	ما فات كتب الخلاف
إذا التقى مثلان متحركان من كلمتين أو وليا ساكناً فهل الحكم الإدغام؟					*
هل يحذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما؟	**		**		
القول في مسألة ظرف الزمان إذا أضيف إلى فعل معرب أو جملة.			*		
القول في علة بناء (الآن).	**				
القول في (سوى) هل تكون اسماً أو تلزم الظرفية؟	**	**	**	*	
هل يقع الفعل الماضي حالاً؟	**	**	**		
القول في (رب) اسم هو أو حرف؟	**		**		
القول في أصل الاشتقاق من الفعل هو أو المصدر؟	**	**	**		
هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟	**		*		
ما حكم (إنْ) إذا جاء في خبرها اللام؟	**		**		
هل تأتي (أو) بمعنى (بل)؟	**		**		
هل تأتي (أو) بمعنى (الواو)؟	**		**		
القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه.	**		**	**	
هل تنصب (حتى) الفعل المضارع بنفسها؟	**		**		
وزن (إنسان) وأصل اشتقاقها؟	**		**		
ضبط الأسماء التي على وزن (فعل)بفتح الفاء وسكون العين مما ثانيه أو ثالثه من			*		

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسائل في كتاب ابن خالويه "إعراب القراءات السبع"	الإنصاف	التبيين	ائتلاف النصرة	ما فات الإنصاف	ما فات كتب الخلاف
حروف الحلق					
هل يجوز بناء (غير) مطلقاً؟	**	**	**		
الفعل الأمر أو مبني؟	**	**	**		
دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين.	**		**		
جواز التعجب من البياض والسواد.	**	**	**		
هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر؟	**		**		
القول في مسألة نداء ابن المضافة إلى أم وعم.			*		
إنابة غير المفعول عن الفاعل مع وجوده.				**	
إقامة المصدر مقام الفاعل.				**	
القول في مسألة ما كان جمعاً لفعلة.			**		
عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية.	**		**		

*موافقة ابن خالويه على المذهب الكوفي.**مخالفة ابن خالويه باعتماد المذب البصري. لم ترد المسألة في الكتاب.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

- عارض الأنباري في كتابه (الإنصاف) ابن خالويه في تسع عشرة مسألة حيث اعتمد فيها الأول المذهب البصري.
- عارض العكبري في كتابه (التبيين) ابن خالويه في ست مسائل حيث اعتمد فيها الأول المذهب البصري.
- وافق الزبيدي في كتابه (ائتلاف النصرة) ابن خالويه بموافقته للمذهب الكوفي في أربع مسائل، وعارضه في ثماني عشرة مسألة حيث اعتمد فيها الزبيدي المذهب البصري.
- وافق حمودة في كتابه (ما فات الإنصاف) ابن خالويه بموافقته للمذهب الكوفي في مسألة واحدة، وعارضه في ثلاث مسائل حيث اعتمد فيها حمودة المذهب البصري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- وافق البابلي في كتابه (ما فات كتب الخلاف) ابن خالويه بموافقته للمذهب الكوفي في مسألة واحدة.

ملاحظة:

1- اختلف مع ابن خالويه في تأييد الكوفيين معظم أصحاب الكتب الخلافية ولم يتفقوا معه إلا في ست مسائل متفرقين وكان أكثرهم اتفاقاً مع ابن خالويه الزبيدي فوافقه في أربع مسائل من المسائل الست. وحمودة في مسألة والبابلي في مسألة واحدةٍ أيضاً.

2- معظم المسائل التي أيد فيها ابن خالويه الكوفيين وردت في كتب الخلاف عدا خمس مسائل وردت في مصدر واحد فقط. وفي أغلبها كان ميل أصحاب الكتب الخلافية للبصريين.

وهذا يدلل على مقدار تعصب ابن خالويه للكوفيين، ويشعرنا بمقدار انتصاره للمذهب، وأنه من مواليه الذين ينافحون عنه.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: مسائل ابن خالويه الخلافية المشتركة مع كتب الخلاف والنسب المئوية لها

المسائل التي أيد فيها البصريين	المسائل التي أيد فيها الكوفيين	المسائل التي ذكرها دون ترجيح
القول في أصل حركة همزة الوصل	إذا التقى مثلان متحركان من كلمتين أو وليا ساكنا، هل الحكم الإدغام ؟	ما يجوز من وجوه الإعراب في الصفة الصالحة للخبرية إذا وجد معها ظرف مكرر
الأصل في (نعم وبئس) أفعلان هما أم اسمان ؟	هل يحذف آخر المقصور والممدود عند التثنية إذا كثرت حروفهما؟	إعراب (ما) بعد نعم وبئس
همزة (بَيْنَ بَيْنَ) متحركة أو ساكنة؟	القول في مسألة ظرف الزمان إذا أضيف إلى فعل معرب أو جملة	المحذوف من التاءين المبدوء بهما المضارع
العطف على الضمير المرفوع المتصل في اختيار الكلام	القول في علة بناء الآن	القول في عمل "إنْ" المخففة النصبَ في الاسم
القول في مسألة قوله تعالى: ﴿والظالمينَ أعد لهم عذاباً أليماً﴾	القول في "سوى" هل تكون اسماً أو تلزم الظرفية؟	عامل النصب في المفعول معه
عطف البيان بالمعارف والنكرات	هل يقع الفعل الماضي حالاً؟	القول في "ضيق" ومعانيها
وزن "ميت" ونحوها	القول في "رُبَّ" اسمٌ هو أو حرفٌ؟	كتابة نون التوكيد الخفيفة
الحكم الإعرابي لغدوة بعد لدن	القول في أصل الاشتقاق، الفعل هو أم المصدر؟	زيادة الألف في "مائة"
تقديم التمييز على عامله	هل يجوز العطف على الضمير المخفوض؟	هل يوقف بنقل الحركة على المحلى بأل الساكن ما قبل آخره؟
	ما حكم "إنْ" إذا جاء في خبرها اللام؟	"رُبَّ" أهي للتقليل أم للتكثير؟
	هل تأتي "أو" بمعنى "بل" ؟	القول في مسألة (إنَّ) بمعنى (نعم) في قوله: (إنَّ هذان لساحران)
	هل تأتي "أو" بمعنى "الواو" ؟	
	القول في الفصل بين المضاف والمضاف إليه	
	هل تنصب "حتى" الفعل المضارع بنفسها؟	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المسائل التي أيد فيها البصريين	المسائل التي أيد فيها الكوفيين	المسائل التي ذكرها دون ترجيح
	وزن "إنسان" وأصل اشتقاقه	
	ضبط الأسماء التي على وزن (فَعْل) بفتح الفاء وسكون العين، مما ثانيه أو ثالثه من حروف الحلق	
	هل يجوز بناء "غير" مطلقاً ؟	
	الفعل الأمر معرب أو مبني ؟	
	دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين	
	جواز التعجب من البياض والسواد هل يجوز مد المقصور في ضرورة الشعر؟	
	القول في مسألة "نداء ابن المضافة إلى أم وعم"	
	إنابة غير المفعول عن الفاعل مع وجوده	
	إقامة المصدر مقام الفاعل	
	القول في مسألة ما كان جمعاً لـ (فُعْلة)	
	عامل النصب في الفعل المضارع بعد واو المعية	
تسع مسائل	**ست وعشرون مسألة**	**إحدى عشرة مسألة**
%19.5	**%56.6**	**%23.9**

يتضح من الجدول السابق أن عدد المسائل التي وافق فيها ابن خالويه المذهب الكوفي بلغت ستاً وخمسين مسألة بنسبة مئوية 56.6%، أما المسائل التي وافق فيها المذهب البصري فبلغت تسع مسائل بنسبة مئوية 19.5%، وأخيراً بلغت المسائل التي لم يرجح فيها ابن خالويه أي المذهبين إحدى عشرة مسألة بنسبة مئوية 23.9%.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما بالنسبة للمسائل الخلافية المشتركة مع كتب الخلاف، والتي بلغت إحدى عشرة مسألة فلم يرجح فيها ابن خالويه أي مذهب من المذهبين، وترى الباحثة أن سبب ذلك قد يعود إلى:

- أن ابن خالويه توقف عند هذه المسائل النحوية، ولم تكن أدلته كافية لترجيح أحد الرأيين على الآخر.
- أن ابن خالويه توقف عند كلا الرأيين، ورأى أن لكلٍ منهما أدلته، فلم يرجح أحدهما على الآخر.
- رغم تأييد ابن خالويه وميله للمذهب الكوفي، إلا أن الحيادية العلمية دفعته في بعض الحالات إلى عدم ترجيح الرأي الذي يتوافق مع مذهبه، وهذه سمة المرحلة التي عاشها ابن خالويه (370هـ).
- آثر ابن خالويه في بعض المسائل النحوية الخلط بين المذهبين الكوفي والبصري وعدم ترجيح أحدهما على الآخر، فقال ابن النديم في الفهرست[1]: "خلط بين المذهبين".

[1] ابن النديم، الفهرست (ص92).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني: منهج ابن خالويه في عرض المسائل الخلافية

ضم كتاب "إعراب القراءات السبع وعللها لابن خالويه إحدى وسبعين مسألة خلافية، ما بين مسائل (نحوية، وصرفية، وصوتية)، وبعد دراستي لهذه المسائل اتضح منهج ابن خالويه في عرضه لها، فاعتمد المؤلف على أن يصرح بذكر المسألة الخلافية بين المذهبين من خلال ذكر رأي قول مذهب معين وذكر الرأي المخالف للمذهب الآخر هذه من ناحية، أو حتى ذكر رأي مذهب واحد، ومن ناحية أخرى فكان ابن خالويه يسكت أو لا يصرح بأن هذه مسألة خلافية بين النحويين، ولا يتم التعرف إليها إلا عن طريق الرجوع إلى كتب الخلاف، أو حتى كتب النحو ومقارنة الآراء فيها بالرأي الذي ذكره ابن خالويه، ومثالاً على ذلك:

أولاً: المسائل التي صرح فيها ابن خالويه بالمسألة الخلافية

- قال ابن خالويه: " (خالدان فيها) وفي قراءتنا (خالدَيْنِ) لأن الخبر إذا وقع بين صفتين متفقتين كان الاختيار فيه النصب كقولك: إنَّ زيداً في الدارِ قائماً فيها، ويجوز الرفع عند البصريين، ولا يجوز عند الكوفيين الرفع إلا مع الصفة المختلفة كقولك: إنَّ زيداً في الدارِ راغبٌ فيكَ"[1].
- قال ابن خالويه: "قرأ أهل الكوفة (فجزاءٌ) بالتنوين (مثلُ) بالرفع. وقرأ الباقون مضافاً. فمن نون جعله رفعاً بالابتداء، وجعل المثلَ خبرَهُ. والكوفيون يقولون رفعاً بالصفة، والبصريون بالابتداء، ومن أضاف فمعناه: جزاء مثل المقتول"[2].
- قال ابن خالويه: "قال الكوفيون: "حم تنزيل من الرحمن" "حم" يترفع ب "تنزيل" و "تنزيل" ب "حم". وقال الفراء: يرتفع تنزيل بإضمار: ذلك تنزيلُ، وهذا تنزيلُ. وقال البصريون: "تنزيل" يرتفع بالابتداء و(كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ) خبرُه و (قرآناً) يكون نصباً على المصدر وعلى الحال"[3].
- قال ابن خالويه: " في قوله: "كانوا هم أشدَّ منهم"، هم فاصلة عند البصريين عماد عند الكوفيين كما تقول: كان زيدٌ هو القائمُ/ (ولكن كانوا هُمُ الظالمين). وإن قيل لك: الفاصل لا يكون إلا بين معرفتين "وأشدَّ" نكرة فلم صح ذلك؟ فقل: لأن أفعل الذي معه "من" بمنزلة المضاف المعرفة"[4].

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج1/87-88).

(2) المرجع السابق، ص149.

(3) المرجع نفسه، ص275.

(4) المرجع نفسه، ص265.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- قال ابن خالويه: "فأمَّا قولُه: "وَيْكَأَنَّهُ"، ففيه قولان؛ يكون متصلاً، ومنفصلاً، فاختار أهلُ البصرةِ أن تَقِفَ على "وَيْ" ثم تبتدئ: كأَنَّه، و "وَيْ" كلمة حُزْنٍ عندهم. واختار الكوفيون أن يجعلوا "وَيْكَأَنَّهُ" كلمةٌ واحدةٌ؛ لأنهم وجدوه كذلك في المصحف مكتوباً، ومعنى "ويكأنه": ألم تَرَأَنَّه"[1].
- قال ابن خالويه: "فإن سأل سائلٌ فقال: ما مثال رعاة من الصَّحيح؟ فقل: لا مثال له من الصحيح عند البصريين؛ لأنَّ وزنَ رعاةٍ (فُعَلَة)، وعند الكوفيين (فُعَّلٌ) مثل غُزَّى في جمع غاز، والأصل: رُعَّيٌ، فحذفوا حرفاً كراهية التشديد وعوَّضوا الهاءَ في آخره"[2].
- قال ابن خالويه: "فإن سأل سائلٌ فقال: قصا يقصو، ودنا يدنو، هما من ذوات الواوِ فلم لم يقل وهم بالعُدوة القُصيا كما قيل الدُّنيا؟ ففي ذلك جوابان: أحدهما: أنَّ الدُّنيا اسمٌ مبنيٌّ على الفعل فقلبت الواو ياءً كما انقبلت في دُنا وأدنى ويُدني. والقُصوى: اسم مختلق ليس مبنياً على الفعل هذا قول الكوفيون. وأما أهل البصرة فيقولون: إنَّ الاسمَ إذا ورد على (فَعلى) صحَّت الواو فيه، وإن كان من ذوات الياء انقلبت الياء فيه واواً مثل الفتوى والتقوى، وإن كانت صفةً انقلبت الواو ياءً نحو الصَّدياء، والصفة: ما كان على (فُعلى) بالضم فانقلبت الواو ياءً استثقالا نحو الدُّنيا والعُليا، وخرجت القصوى على أصلها، على أن ابنَ الأعرابي حكى القُصيا بالياء أيضاً"[3].
- قال ابن خالويه: "قرأ أهل الكوفة (فجزاءٌ) بالتنوين (مثلُ) بالرفع. وقرأ الباقون مضافاً. فمن نون جعله رفعاً بالابتداء، وجعل المثلَ خبرَهُ. والكوفيون يقولون رفعاً بالصفة، والبصريون بالابتداء، ومن أضاف فمعناه: جزاء مثل المقتول"[4].
- قال ابن خالويه: "وقيل: الياء ألفان لفظاً وإن كان الخطُّ بألفٍ واحدة، فأجمع النحويون أنَّ الألفَ الأولى فاءُ الفعلِ أصليَّة والثانية اختلفوا فيها، وقال الفراء: الأصل في آية: أييه، فقلبوا الياءَ ألفاً كراهةَ التشديد، وقال الكسائي: وزنها فاعلة على وزن دابة، والأصل آييه ودابية فالألف الثانية محمولة كالألف في ضاربه. وقال سيبويه: الأصل أَيَيَة فقلبوا الياء الأولى ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها"[5].

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج2/179-180).

(2) المرجع السابق، ص169.

(3) المرجع نفسه، ص224.

(4) المرجع نفسه، ص149.

(5) المرجع نفسه، ص299.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المسائل التي سكت عن التصريح بها أنها مسألة خلافية:

- قال ابن خالويه: "قرأ ابن كثير وحدَه (واللذانِّ) جعل النون عوضاً من الياء المحذوفة التي كانت في الذي، وخففها الباقون؛ لأن من كلام العرب أن يحذفوا ويعوضوا، وأن يحذفوا ولا يعوضوا"[1]. وأورد ابن خالويه أيضاً أمثلة أخرى بنفس علة التشديد في أسماء الإشارة، فقال: "قرأ ابن كثير وحفص (إنْ هذانِّ) بتشديد نون التثنية"[2]، وقراءة ابن كثير بتشديد النون في قوله تعالى: (هذانِّ خصمان)"[3].
- قال ابن خالويه: "قرأ نافعٌ وابنُ عامر (كفارةُ طعامِ مساكين) مضافاً. وقرأ الباقون منوناً، ورفعوا الطعام؛ لأنَّ الطعام هي الكفارة"[4].
- قال ابن خالويه: "قال أبو عبيد –رحمه الله–: الاختيار "أوْ" لأن "أَوْ" تكون بمعنى الواو كقوله: (إلى مائة ألف أو يزيدون) أي: ويزيدون، وبل يزيدون"[5].
- قال ابن خالويه: "فقال: قد أجزت أن تجعل "إن" بمعنى نعم. ولا يدخل اللام بين المبتدأ وخبره. فما التأويل في قوله (إن هذان لساحران)؟"[6].
- قال ابن خالويه: "إنّ "ربَّ" للتقليل بمنزلة "كم" للتكثير"[7].
- قال ابن خالويه: "قرأ الناس كلهم: (والعَصْرِ) بإسكان الصاد إلا سلاماً أبا المنذر فإنه قرأ "والعَصِرْ" بكسر الصاد، وكأنه أراد الوقف كما قرأ أبو عمرٍو: (وتواصوا بالصَّبِرْ) بكسر الباء، وإسكان الراء، أراد: بالصبر فنقل كسرة الراء إلى الباء؛ لأن العرب لا تقف إلا على ساكن فيقولون مررت ببكِر، وكنت عند عمِرو، وجاءني بكِر، قال الشاعر:

أَنَا جَرِيْرٌ كُنْيَتِي أبو عَمِرْ أَضْرِبُ بالسَّيفِ وسَعْدٌ في القَصِرْ"[8]

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج130/1).

(2) المرجع السابق، ص39.

(3) المرجع نفسه، ص74.

(4) المرجع نفسه، ص149.

(5) المرجع نفسه، ص266.

(6) المرجع نفسه، ص39.

(7) المرجع نفسه، ص341.

(8) المرجع نفسه، ص526.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث: منهج ابن خالويه في التعامل مع القراءات

ابتدأ ابن خالويه في الاحتجاج للقراءات بسورة الفاتحة إلى آخر القرآن بذكر الآية المختلف فيها، ثم يسند القراءات المذكورة فيها، ولا يلتزم بتقديم أحدٍ من القراء على أحدٍ، إنما يذكر ما اتفق له دون أن يلتزم بمنهج معين في ذلك.

كما أن المؤلف قد يقدم آية على أخرى، فلم يلتزم التزاماً كاملاً في ترتيب الآيات.

وقد اتبع ابن خالويه منهجاً محدداً في تعليله للقراءات، وتعليل ابن خالويه لقراءة القُراء السبعة إلى أمور منها:

أولاً: احتجاجه لقراءةٍ بقراءةٍ أخرى في آية مشابهة لها في موضع آخر، وهذا النوع من الاحتجاج كثيرٌ جداً عند ابن خالويه، يقول[1]: "والاختيار بالتاء؛ لأن بعض القرآن يشهد لبعضٍ، وكان جماعةٌ من الصحابة والتابعين يحتجون لبعض القرآن على بعضٍ قال الله تعالى: ﴿جَاءَتْهُمُ البَيِّنَةُ﴾ فهذا شاهد ﴿أَوَلَمْ تَأْتِهِمْ﴾.

وقال[2]: قرأ نافعٌ ﴿فَتَخَطَّفُهُ الطَّيْرُ﴾ ... وأدغم التاء في الطاء...

وقرأ الباقون ﴿فَتَخْطَفُهُ الطَّيْرُ﴾ مخففاً، وهو الاختيار لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَنْ خَطِفَ الخَطْفَةَ﴾ ولم يقل اختطف، ووافق نافعٌ الجميع على التخفيف في قوله: ﴿يَكَادُ البَرْقُ يَخْطَفُ﴾ والقرآن يشهد بعضه لبعضٍ؛ وإن كانت اللغتان فصيحتين تقول العرب...

هذان مثالان وأمثالها كثير؛ اخترتهما لتصريحه باحتجاجه لبعض القرآن ببعض، وأن هذا هو طريق السلف من الصحابة والتابعين رحمهم الله.

ثانياً: احتجاجه للقراءة بما ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وتفضيله ما ثبت عنه صل الله عليه وسلم، قال[3]: في قراءة ﴿فَنِعْما هي﴾ بكسر النون وإسكان العين: "والاختيار إسكان العين؛ لأنَّ هذه اللفظة رويت عن رسول الله أنه قال لعبد الله بن عمرو: "نِعْمَّا بالكمالِ الصالحِ" كذا تحفظ هذه اللفظة عن النبي صلى الله عليه وسلم ومتى صح الشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لم يحل للنحوي ولا غيره أن يعترضَ عليه".

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج58/2).

(2) المرجع السابق، ص77.

(3) المرجع نفسه، ص101.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولما ذكر قراءة حمزة ﴿والأرحامِ﴾ بالجر قال[1]: "وزعم البصريون جميعاً أنها لحنٌ. قال ابن خالويه –رحمه الله–: وليس لحناً عندي؛ لأن ابن مجاهد حدثنا بإسناد يعزيه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قرأ: ﴿والأرحامِ﴾".

ثالثاً: احتجاجه للقراءة بما ورد في قراءة أبي وابن مسعود وغيرهما من الصحابة، قال[2]: في سورة الكهف "قوله تعالى: ﴿لله الحقِّ﴾: قرأ أبو عمرو والكسائي ﴿الحقُّ﴾ بالضم.

وقرأ الباقون بالكسر، فمن جر قال: الحقُّ هو الله فخفض نعتاً لله تعالى. واحتج بقراءة ابن مسعود، وهو في قراءته ﴿هنالك الولاية لله وهو الحق﴾ وفي قراءة أبي ﴿هنالك الولاية الحقُّ لله﴾ . ومثل ذلك كثير في الكتاب.

رابعاً: احتجاجه للقراءة بما ورد من مأثور كلام العرب شعراً ونثراً وهذا كثيرٌ مستفيض في كتاب ابن خالويه.

وبين ابن خالويه في غير ماموضع من كتابه[3] أن اختلاف القراء ليس اختلاف تغاير؛ لأن اختلاف التغاير غير موجود في كتاب الله أما اختلاف اللفظين والمعنى واحدٌ فلا بأس بذلك، ومثَّل بما ورد عن عبد الله بن مسعود وغيره.

وبين المؤلف –رحمه الله– أن الاختيار من قراءة السبعة لا يعتمد على تفضيل أحد منهم على الآخر فنقل عن محمد بن أبي هشام عن ثعلب قوله[4]: "إذا ورد الحرف عن السبعة وقد اختلفوا ثم اخترت لم أفضل بعضاً على بعضٍ، فإذا ورد في الكلام اخترت وفضلت ".

إلا أنه قال –في توجيه قراءة حمزة ﴿والأرحامِ﴾ بالجر– " غير أن من أجاز الخفض في ﴿الأرحام﴾ أجمع مع من لم يجز أن النصب هو الاختيار"[5].

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج127/1).

(2) المرجع السابق، ص396.

(3) المرجع نفسه، ص383،23.

(4) المرجع نفسه ص221.

(5) المرجع نفسه، ص127.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فلعله يقصد في غير القرآن، أما في القرآن فتتساوى القراءتان على حد ما نقل عن ثعلب رحمه الله.

وجعل ابن خالويه جل اهتمامه وعنايته برسم المصحف وعدم مخالفته فكثيراً ما تجده يقول[1]: "فهذا على خلاف المصحف فلا تجوز القراءة به".

كما أن من السمات الظاهرة في كتاب أبي عبد الله دفاعه عن القراء جملة وأفراداً قال عن جملتهم[2]: "فهذا أشبه بقراءة الأئمة من أن يُغلَّط؛ لأنَّ القراءة والأئمة يُختار لهم أو يحتج لهم لا عليهم" وقال[3]: "وقد اجترأ جماعة في الطعن على هؤلاء السبعة في بعض حروفهم، وليس واحد منهم عندي لاحناً بحمد الله".

فإن قال قائل: فقد لحن يونس والخليل وسيبويه رضي الله عنهم حمزة في قراءته ﴿فما اسطَاعُوا﴾؟

فالجواب في ذلك كالجواب فيما سلف؛ لأن هؤلاء –وإن كانوا أئمة– فربما لم يأخذوا أنفسهم بالاحتجاج لكل من يروي عن هؤلاء السبعة كعناية غيرهم به، وسترى الاحتجاج لحمزة وجميع ما يلحن فيه ولا قوة إلا بالله".

ودافع عن حمزةٍ خاصةً فقال[4]: "وأما حمزة فإن أكثر النحويين يلحنونه وليس لاحناً عندنا" وقال[5]: "وقد نسب بعض من لا يعرف العربية واتساع العرب حمزة إلى اللحن، وليس لاحناً لما أخبرتك".

وقال: "ومع ذلك فإن حمزة كان لا يقرأ حرفاً إلا بأثر" ورد على أبي عبيد لقاسم بن سلام في تخطئته بعض القراءات قال[6]: "وقرأ عاصمٌ برواية أبي بكر وأبي عمرو وحمزة ﴿نُوَلّهْ...ونُصْلِهْ﴾ بالإسكان.

قال أبو عبيد: من أسكن الهاء فقد أخطأ؛ لأن الهاء اسم، والأسماء لا تجزم.

قال أبو عبد الله الحسين بن خالويه رضي الله عنه: ليس غلطاً؛ وذلك أن الهاء لما اتصلت بالفعل فصارت معه كالشيء الواحد خففوها بالإسكان، وليس كل سكون جزماً، والدليل على ذلك أن أبا عمرو قرأ: ﴿وهو خادعْهُم﴾ فأسكن تخفيفاً".

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج217/2).

(2) في مواضع كثيرة من إعراب القراءات السبع.

(3) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج198/1).

(4) المرجع السابق، ص335.

(5) المرجع نفسه، ص227.

(6) المرجع نفسه، ص115.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما رد على المبرد في تلحينه حمزة والكسائي في خفض آيات من قوله تعالى: ﴿وما يبثُّ من دابة آيات﴾.

قال[1]: "قال المبرد: هو لحن عندي؛ لأنه عطف على عاملين "إن" و "في". وكان الأخفش يرى العطف على عاملين فيقول: مررت بزيدٍ في الدار والحجرةِ عمرو واحتج بقول الشاعر:

أكل امرئ تحسبين امرأ ونار تأجج للحرب نارا

ومن خفض التاء فله حجة أجود مما مضى أنه يجعل ﴿آيات﴾ الثانية بدلاً من الأولى، فيكون غير عاطف على عاملين.

وكأن أبا العباس هذا عليه حتى لحنَّ من كسر وقد قرأ بذلك إمامان".

ويحاول ابن خالويه –رحمه الله– تخريج القراءات وتعليلها ولو على رأي مرجوح، أو لغة قليلة نادرة.

قال[2]: "قال ابن مجاهد: اتفق الناس على إسكان الواو من ﴿عَوْراتٍ﴾ ولا يجوز غير ذلك، فقلت له: قرأ الأعمش: ﴿ثلاث عَوَراتٍ﴾ بفتح الواو، فقال: غلطٌ.

قال أبو عبد الله: إن كان جعله غلطاً من جهة الرواية فقد أصاب، وإن كان غلّطه من جهة العربية فليس غلطاً؛ لأن المبرد ذكر أن هذيلاً من طانجه يقولون في جمع جَوْزَةٍ وَلَوْزَةٍ وعَوْرَةٍ: عَوَرَات ولَوَزات وجَوَزَات، وأجمع النحويون على أن الإسكان أجود؛ ليفرق بين الصحيح والمعتل".وقدم ابن خالويه قراءة القراء على مراعاة قواعد اللغة والنحو وأصولهما فكل قاعدة نحوية لا تتمشى مع قراءات القراء الصحيحة الثابتة فهي باطلة، فالأساس هي القراءة.

وهذا منهج سليم؛ فالقراءة قبل القاعدة النحوية، وهذا المنهج ينطلق من قاعدته الأساسية (ومتى ما صح الشيء عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل للنحوي ولا لغيره أن يعترض عليه) والقراءة الصحيحة من شرطها صحت السند؛ لأنه لا تصح القراءة إلا إذا صحت سنداً.

قال ابن خالويه[3]: "وما قرأ أحدٌ (شَقْوتنا) بفتح الشين؛ وكان بعضهم لا يجيزه في قراءة ولا في عربيّةٍ، وهو عندي جائز؛ لأنه تجعله المرة الواحدة من المصدر شقى شقوة، ونام نومة، وزقا الدّيك زقوة، إلا أن القراءة سنةٌ لا يقرأ إلا بما قرئ".

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (ج311/2).

(2) المرجع السابق، ص115.

(3) المرجع نفسه، ص95/2.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقال[1]: "ولو قرأ قارئٌ (واللّه خَالقٌ كلَّ دابةٍ) كان سائغاً في النَّحو مثل (كَشفَتْ ضُرَّه) إلّا أن القراءة سنةٌ لا تحمل على قياس العربيَّة، إنَّما يتبع به الأئمة" وشدَّد في الإنكار على من أخضع القراءة لقواعدِ النحو قال[2]: "ولو قرأ قارئٌ "وكلٌّ آتِيْه" كان صواباً غير أن القراءة سنة يأخذها آخر عن أول، ولا تحمل على قياس العربيّة ومن فعل ذلك كان عند العلماء معيباً مبتدعاً".

وقال[3]: "قال النحويون: ولو قرأ قارئٌ "من سِئَتِهِ" لكان صواباً يجعله كلمتين مأخوذ من سئة القوس وهما طرفاها، غير أن القرآن سنة، ولا يقرأ كل ما يجوز في النحو إنما يتبع فيه الأئمة".

وقال في قراءة[4] (ومن تقنت...) بالتاء: وهو صوابٌ في العربيَّة خطأ في الرّواية...".

وقال[5]: "قرأ الناسُ كلُهم: (إنّ إلينا إيَابَهُمْ) مصدر آب يؤوب أوباً، والإياب: الرجوع إلا ما حدثني أحمد بن علي عن أبي عُبَيْدٍ أنّ أبا جعفر المدني قرأ: (إنّ إلَيْنَا إيَّابهم) بالتشديد، وأهل العربيَّة يُضَعَّفُونْ ذلك، ولا وجه للتشديد عندهم. وله عندي وجه، تجعله مصدر أوّب يؤوّب إيّاباً لما قالوا أرَّقَ إرَّاقاً، وأنشد:

يا عَيْدُ مالَكَ من شَوْقٍ وإرّاقِ

ومرَّ طَيْفٍ على الأهوالِ طَرَّاقِ

فقلب الواو ياءً في المصدر.

وقال[6]: "سمعت ابن مجاهد يقول: روي أبو زيد عن العرب وَثاق ووِثاق فأمَّا القراءة فلا ".

---

(1) ابن خالويه، إعراب القراءات السبع (111/2).

(2) المرجع السابق ص165.

(3) المرجع نفسه، ص213.

(4) المرجع نفسه، ص198.

(5) المرجع نفسه، ص472.

(6) المرجع نفسه، ص480.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خاتمة

نتائج وتوصيات

أولاً: النتائج

1- وقف النحاة من القراءات القرآنية موقفاً علمياً منهجياً يتفق وموقفهم مع سائر الأساليب اللغوية، والتزموا فيه بمقاييسهم، فقبلوا منها ما وافقهم وأولوا وحفظوا ما تأبى عليهم.

2- موقف البصريين من القراءات كموقفهم من النصوص اللغوية وأخضعوها لأقيستهم وأصولهم، وكانوا يقبلون ما يوافقهم ويرفضون ما يخالفهم.

3- أما الكوفيون فقد قبلوها واحتجوا بها وعقدوا على ما جاء فيها كثيراً من أصولهم وأحكامهم لأن المنهج الكوفي مبني على منهج القراء الذي لا يقوم على الأفشى في اللغة وعلى الأثبت في الأثر والأصح في النقل.

4- تم حصر إحدى وسبعين مسألة من كتاب إعراب القراءات السبع وعللها، تنوعت ما بين مسائل نحوية و صرفية وصوتية.

5- ومن هذه المسائل توقفت الباحثة عند ست وأربعين مسألة اشترك فيها ابن خالويه مع كتب الخلاف، منها تسعُ مسائل بصرية، وستٌ وعشرون مسألة كوفية، وإحدى عشرة مسألة لم يرجح فيها ابن خالويه أياً من المذاهب.

6- تبين من النتائج أن الزبيدي من أكثر العلماء تأثراً بابن خالويه، حيث بلغ مجموع المسائل التي اتفق فيها مع ابن خالويه اثنتين وثلاثين مسألة، ثم جاء العكبري ليتفق مع ابن خالويه في إحدى عشرة مسألة، أما حمودة فبلغت مجموع المسائل التي اتفق فيها مع ابن خالويه سبع مسائل، أما البابلي فقد استدرك على كتب الخلاف في كتابه (ما فات كتب الخلاف) بمائة واثنتين وثمانين مسألة، اتفق فيها مع ابن خالويه بمسألتين جديدتين.

7- اتضح من نتائج الدراسة أن ابن خالويه مال إلى المذهب الكوفي، حيث كانت نسبة المسائل التي أيد فيها نحاة الكوفة 56.6% من مجموع المسائل المحصورة، مقارنة بالمسائل التي أيد فيها البصريين والتي بلغت 19.5%، أو المسائل التي ذكرها دون ترجيح والتي بلغت نسبتها 23.9%، وذلك كله من مجموع المسائل المشتركة مع كتب الخلاف والتي بلغ عددها ستاً وأربعين مسألة.

8- عند استعراض المسائل التي أيد فيها ابن خالويه نحاة البصرة ومقارنتها بآراء أصحاب كتب الخلاف في المسائل نفسها تبين للباحثة أنها تسع مسائل، حيث اتفق ابن الأنباري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صاحب كتاب (الإنصاف) مع ابن خالويه في ستٍ منها، أما العكبري صاحب كتاب (التبيين) فوافقه في مسألتين ثنتين، وجاء الزبيدي صاحب كتاب ائتلاف النصرة فوافق ابن خالويه في ثمان مسائل، وتفرد حمودة في كتابه (ما فات الإنصاف) بمسألة واحدة.

9- عند استعراض المسائل التي أيد فيها ابن خالويه أهل الكوفة ومقارنتها بآراءا أصحاب كتب الخلاف في المسائل نفسها، توصلت الباحثة إلى ستٍ وعشرين مسألة، حيث عارض الأنباري ابن خالويه في تسع عشرة مسألة حيث اعتمد فيها الأول المذهب البصري، وعارض العكبري ابن خالويه في ست مسائل حيث اعتمد فيها الأول المذهب البصري، أما عن الزبيدي فوافق ابن خالويه بموافقته للمذهب الكوفي في أربع مسائل، وعارضه في ثماني عشرة مسألة حيث اعتمد فيها الزبيدي المذهب البصري، ووافق حمودة ابن خالويه بموافقته للمذهب الكوفي في مسألة واحدة، وعارضه في ثلاث مسائل حيث اعتمد فيها حمودة المذهب البصري، ووافق البابلي ابن خالويه بموافقته للمذهب الكوفي في مسألة واحدة.

10- توصلت الباحثة عند عرض المسائل الخلافية في كتاب ابن خالويه على كتب الخلاف وتضمنها لها إلى اتفاق الأنباري مع ابن خالويه في اثنتين وثلاثين مسألة، واتفاق العكبري مع ابن خالويه في إحدى عشرة مسألة، واتفاق الزبيدي مع ابن خالويه في سبع وعشرين ومسألة، أما حمودة فاتفق معه في سبع مسائل، واتفق البابلي معه في مسألتين.

11- تبين من النتائج أن كتاب "إعراب القراءات السبع" اشتمل على خمس وعشرين مسألة خلافية جديدة، تفرد بها ابن خالويه في كتابه، منها ثلاث مسائل بصرية وتسع مسائل كوفية، وثلاث عشرة مسألة لم يرجح فيها ابن خالويه أياً من المذاهب، فيكون مجموع المسائل –في الكتاب ككل– التي أيد فيها ابن خالويه المذهب الكوفي خمساً وثلاثين مسألة، إلى اثنتي عشرة مسألة بصرية، وأربع وعشرين مسألة لم يرجح فيها ابن خالويه أياً من المذاهب.

12- توصلت الباحثة إلى أن سبب عدم ترجيح ابن خالويه لمذهب معين في بعض المسائل يعود إلى الأسباب التالية:

- أن ابن خالويه توقف عند بعض المسائل النحوية وجاء ببعض الأدلة العلمية التي لم تكفِ لترجيح أحد الرأيين على الآخر.
- أن ابن خالويه توقف عن كلا الرأيين، ورأى أن لكلٍ منهما احترامه وقوته، فلم يرجح أحدهما على الآخر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- أنه رغم تأييد وميل ابن خالويه إلى المذهب الكوفي، إلا أن الحيادية العلمية دفعته في بعض الحالات إلى عدم ترجيح بعض الرأيين على الآخر في بعض المسائل الخلافية النحوية.
- أنه كان في بعض المسائل النحوية يخلط بين المذهبين الكوفي والبصري ولا يقوم بترجيح أحدهما على الآخر، فقال ابن النديم في الفهرست[1]: "خلط بين المذهبين".

ثانياً: التوصيات

- إنَّ نحونا العربي لا يزال في حاجةٍ ماسَّة إلى مزيدٍ من الدراسة المتأنِّية المتعمِّقة، فنُحاتنا السابقون قد درَسوا النحو، فأشبعوه درسًا بما كان لديهم من طرق وأساليب، ولكنَّ هذا لا يمنع من محاولة النظر فيه من جديدٍ، مع الأخْذ بمعطيات العصر وتقدُّم العلوم.
- محاولة تضافر الجهود في مراجعة مسائل الخلاف مراجعة واعية وتفنيدها، ونسبتها لأصحابها، ومحاولة استنباط ما فيها من أهمية وتدوين ذلك، وجمع ما في بطون كتب النحو من هذه المسائل التي لم تذكرها كتب الخلاف أو الدراسات التي قدمت في هذا المضمار.

[1] ابن النديم، الفهرست (ص92).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المصادر والمراجع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

إبراهيم، عبد العليم. (د.ت). *تيسير الإعلال والإبدال*. (د.ط). (د.م): مكتبة غريب.

إبراهيم، محمد إسماعيل. (1998م). *معجم الألفاظ والأعلام القرآنية*. ط2. (د.م): دار الفكر العربي.

ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد. (1968م). *البسيط في شرح جمل الزجاجي*. تحقيق: عياد بن عيد الثبيتي. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

ابن أبي اللطف، محمد بن محمد. (1998م). *الموضح المبين لأقسام التنوين*. تحقيق: محمد عامر حسن. (د.ط) . (د.ن).

ابن أبي سلمى، زهير. (1988م). *ديوان زهير بن أبي سلمى*. تحقيق: علي حسن فاعور. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأخفش، أبو الحسن المجاشعي. (1990م). *معاني القرآن*. تحقيق: هدى محمود قراعة. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر. (2000م). *شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الأزهري، محمد بن أحمد. (2001م). *تهذيب اللغة*. تحقيق: محمد عوض مرعب. ط1. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي. (1966م). *شرح الرضي لكافية ابن الحاجب*. تحقيق: حسن بن محمد الحفظي، يحيى بشير مصطفى. ط1. (د.م): جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

الأشموني، علي بن محمد بن عيسى. (1955م). *شرح الأشموني على ألفية ابن مالك*. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ط1. بيروت: دار الكتاب العربي.

الأعشى، ميمون بن قيس. (د.ت). *ديوان الأعشى الكبير*. شرح وتعليق: محمد حسين. (د.ط). مصر: مكتبة الآداب بالجماميز.

أمين، أحمد. (1997م). *ضحى الإسلام*.(د.ط). مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأنباري، أبو البركات. (1980م). *البيان في غريب إعراب القرآن*. تحقيق: طه عبد الحميد طه. (د.ط). مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الأنباري، أبو البركات. (1985م). *نزهة الألباء في طبقات الأدباء*. تحقيق: إبراهيم السامرائي. ط3. (د.م): مكتبة المنار.

الأنباري، أبو بكر محمد بن القاسم. (2008م). *شرح القصائد السبع الطوال*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط5. مصر: دار المعارف.

الأنباري، كمال الدين. (1993م). *الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين*. (د.ط). بيروت: المكتبة العصرية.

الأنباري، محمد بن القاسم. (1987م). *الأضداد*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. (د.ط) بيروت: المكتبة العصرية.

الأندلسي، أبو حيان. (1998م). *ارتشاف الضرب من لسان العرب*. تحقيق: رجب عثمان محمد، رمضان عبد التواب. ط1. مصر: مكتبة الخانجي.

الأندلسي، أبو حيان. (1998م). *التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل*. تحقيق: حسن هنداوي. ط1. الرياض: كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع.

أنيس، إبراهيم. (1978م). *من أسرار اللغة*. ط6. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد. (1978م). *شرح المقدمة المحتسبة*. تحقيق: محمد أبو الفتوح شريف. (د.ط). (د.م): الجهاز المركزي للكتب الجامعية.

البابلي، باسم عبد الرحمن. (2012م). *ما فات كتب الخلاف من مسائل الخلاف في همع الهوامع*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الباقولي، أبو الحسن علي بن الحسين الأصبهاني. (1987م). *كشف المشكلات وإيضاح المعضلات*. تحقيق: محمد أحمد الدالي. (د.ط). (د.ن).

الباهلي، عمرو بن أحمر. (د.ت). *شعر عمرو بن أحمر الباهلي*. تحقيق: حسين عطوان. (د.ط). دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

البطليوسي، أبو محمد بن محمد بن السيد. (د.ت). *الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل*. تحقيق: سعيد عبد الكريم سعودي. (د.ط). (د.ن).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البطليوسي، أبو محمد بن محمد بن السيد. (1996م). *الاقتضاب في شرح أدب الكتاب*. تحقيق: مصطفى السقا، حامد عبد المجيد. (د.ط) القاهرة: دار الكتاب المصرية.

البغدادي، العلاء صاعد بن الحسن الربعي، (1416هـ). *كتاب الفصوص*. تحقيق: عبد الوهاب التازي سعود. ط1. المغرب: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1997م). *خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب*. تحقيق: عبد السلام هارون. ط4. مصر: مكتبة الخانجي.

ابن ثابت، حسان. (1994م). *ديوان حسان بن ثابت*. تحقيق: عبد مهنا. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

الثعالبي، عبد الملك النيسابوري أبو منصور. (1983م). *يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر*. تحقيق: مفيد محمد قميحة. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى. (2008م). *مجالس ثعلب*. تحقيق: عبد السلام هارون. ط2. مصر: دار المعارف.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. (1965م). *الحيوان*. تحقيق: عبد السلام هارون. ط2. مصر: مصطفى البابي الحلبي.

الجرجاني، عبد القاهر. (2007م). *المقتصد في شرح التكملة*. تحقيق: أحمد بن عبد الله بن إبراهيم. ط1. (د.م): جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

جميل، بثينة. (1934م). *ديوان جميل بثينة*. جمع: بشير يموت. (د.ط) بيروت: المكتبة الأهلية.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير. (1932م). *غاية النهاية في طبقات القراء*. تحقيق: برجستراسر، ط1. مصر: مطبعة الخانجي.

ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير. (1999م). *منجد المقرئين ومرشد الطالبين*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1913م). *الخصائص*. تحقيق: محمد علي النجار. (د.ط). القاهرة: دار الكتب المصرية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1954م). *المنصف لابن جني*. ط1. بيروت: دار إحياء التراث القديم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (1999م). *المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها*. تحقيق: علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي. (د.ط). (د.م): دار سزكين للطباعة والنشر.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (2009م). *التنبيه على شرح مشكلات الحماسة*. تحقيق: حسن محمود هنداوي. ط1. الكويت: وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية.

ابن جني، أبو الفتح عثمان. (د.ت). *سر صناعة الإعراب*. تحقيق: حسن هنداوي. (د.ط). (د.ن).

الجوهري، إسماعيل بن حماد. (1990م). *الصحاح تاج اللغة*. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط4. بيروت: دار العلم للملايين.

ابن الحاجب، عثمان أبو عمرو. (1982م). *الإيضاح في شرح المفصل*. تحقيق: موسى بناي العليلي. (د.ط) العراق: وزارة الأوقاف.

حبش، محمد. (1999م). *القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية*. ط1. دمشق: دار الفكر.

الحديثي، خديجة. (1966م). *أبو حيان النحوي*. ط1. بغداد: مكتبة النهضة.

الحديثي، خديجة. (1974م). *الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه*. ط1. الكويت: مطبوعات جامعة الكويت.

حسان، تمام. (1994م). *اللغة العربية معناها ومبناها*. ط5. المغرب: دار الثقافة.

حسن، عباس. (د.ت). *النحو الوافي*. ط3. مصر: دار المعارف.

الحلواني، محمد خير. (1974م). *الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين*. (د.ط) حلب: دار القلم العربي.

الحلواني، محمد خير. (1981م). *أصول النحو العربي*. (د.ط). الرباط: الأطلسي.

الحلي، حازم سليمان. (2013م). *القراءات القرآنية بين المستشرقين والنحاة*. ط1. (د.م): منشورات الجمل.

الحملاوي، أحمد بن محمد. (1982م). *شذا العرف في فن الصرف*. ط6. عشرة. (د.م): دار الكيان.

حمودة، عبد الوهاب. (1948م). *القراءات واللهجات*. ط1. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحموي، ياقوت. (1993م). *معجم الأدباء إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب*. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار الغرب الإسلامي.

الحنبلي، ابن عماد شهاب الدين أبي الفلاح. (1986م). *شذرات الذهب في أخبار من ذهب*. تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، محود الأرناؤوط. ط1. بيروت: دار ابن كثير.

الحنبلي، عمر بن علي بن عادل. (1998م). *اللباب في علوم الكتاب*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي. (1993م). *تفسير البحر المحيط*. تحقيق: عادل أحمد، علي معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد. (1992م). *إعراب القراءات السبع وعللها*. تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين. ط1. القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد. (د.ت). *مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع*. (د.ط) القاهرة: مكتبة المتنبي.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد. (1979م). *ليس في كلام العرب*. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط2. مكة المكرمة.

ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد. (1985م). *إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم*. (د.ط) (د.م): دار ومكتبة الهلال.

خرما، نايف. (د.ت). *أضواء على الدراسات اللغوية المعاصرة*. ط9. (د.م): كتاب عالم المعرفة.

الخطفي، جرير بن عطية. (1986م). *ديوان جرير*. (د.ط) بيروت: دار بيروت للطباعة والنشر.

ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين. (1994م). *وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان*. تحقيق: إحسان عباس. ط1. بيروت: دار صادر.

خليفة، حاجي. (د.ت). *كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون*. تحقيق: محمد شرف الدين يالتقايا. (د.ط). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

الداني، أبو عمرو. (1984م). *التيسير في القراءات السبع*. تحقيق: اوتو برتزل. (د.ط). بيروت: دار الكتاب العربي.

الداني، عثمان بن سعيد. (1407هـ). *المحكم في نقط المصاحف*. تحقيق: عزة حسن. ط2. دمشق: دار الفكر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الداني، عثمان بن سعيد. (2000م). *التحديد في الإتقان والتجويد*. تحقيق: غانم قدوري الحمد. ط1. الأردن: دار عمار.

الدارمي، مسكين. (1970م). *ديوان مسكين الدارمي*. تحقيق: عبد الله الجبوري، خليل إبراهيم العطية. ط1. بغداد: مطبعة دار البصري.

ابن دريد، محمد بن الحسن أبو بكر. (1987م). *جمهرة اللغة*. تحقيق: رمزي منير بعلبكي. ط1. بيروت: دار العلم للملايين.

الدلجي، أحمد بن علي بن عبد الله. (1322هـ). *الفلاكة والمفلكون*. (د.ط). مصر: مطبعة الشعب.

الدليمي، عبد العزيز علي مطلك. (1992م). *الدراسات اللغوية والنحوية في البحر المحيط* (دكتوراه). جامعة بغداد، العراق.

الدمياطي، الشيخ أحمد بن محمد البنا. (1987م). *إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر*. تحقيق: الدكتور شعبان محمد إسماعيل. ط1. بيروت: عالم الكتب، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.

ابن الدهان، سعيد بن المبارك. (1986م). *باب الهجاء*. تحقيق: فائز فارس. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الدينوري، ابن قتيبة. (1411هـ). *ثمار الصناعة في علم العربية*. تحقيق: محمد بن خالد الفاضل. (د.ط) (د.ن).

الذبياني، النابغة. (1996م). *ديوان النابغة الذبياني*. تحقيق: عباس عبد الساتر. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله. (1985م). *سير أعلام النبلاء*. تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله. (1997م). *معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ذو الرمة، غيلان بن عقبة. (1995م). *ديوان ذي الرمة*. تحقيق: أحمد حسن بسج. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرشيدي، نايف إبراهيم. (2011م). *الخلاف الصرفي في كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف* (ماجستير). جامعة مؤتة.

الرماني، أبو الحسن. (2005م). *معاني الحروف*. تحقيق: عرفان بن سليم حسونة. ط1. بيروت: المكتبة العصرية.

الزبيدي، عمرو بن معديكرب. (1985م). *شعر عمرو بن معديكرب الزبيدي*. تحقيق: مطاع الطرابيشي. ط2. دمشق: مجمع اللغة العربية.

الزبيدي، محمد بن محمد بن عبد الرزاق. (د.ت). *تاج العروس من جواهر القاموس*. ط2. (د.م): مطبعة الكويت.

الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل. (1982م). *إعراب القرآن*. تحقيق: إبراهيم الإبياري. (د.ط). (د.م): دار الكتب الإسلامية.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن. (1985م). *اللامات*. تحقيق: مازن المبارك. ط2. دمشق: دار الفكر.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن. (د.ت). *الإيضاح في علل النحو*. تحقيق: مازن مبارك. (د.ط). (د.م): دار النفائس.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن. (1984م). *الجمل في النحو*. تحقيق: علي توفيق الحمد. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن. (1984م). *حروف المعاني والصفات*. تحقيق: علي توفيق الحمد. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن. (1986م). *اشتقاق أسماء الله*. تحقيق: عبد رب الحسين المبارك. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن. (1999م). *مجالس العلماء*. تحقيق: عبد السلام هارون. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.

الزركشي، أبوعبد الله. (1994م). *البحر المحيط في أصول الفقه*. ط1. بيروت: دار الكتب.

الزركشي، أبو عبد الله. (2006م). *البرهان في علوم القرآن*. تحقيق: أبي الفضل الدمياطي. (د.ط). القاهرة: دار الحديث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد. (2002م). *الأعلام*. (د.ط). بيروت: دار العلم للملايين.

الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمرو. (1407هـ). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل*. ط3. بيروت: دار الكتاب العربي.

الزبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر. (1987م). *ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة*. تحقيق: طارق الجنابي. ط1. (د.م): عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية.

السامرائي، محمد فاضل صالح. (2003م). *لمسات بيانية*. ط3. الأردن: دار عمار.

السامرائي، محمد فاضل صالح. (2009م). *الحجج النحوية حتى نهاية القرن الثالث الهجري*. ط2. الأردن: دار عمار للنشر والتوزيع.

ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهيل. (1996م). *الأصول في النحو*. تحقيق: عبد الحسين الفتلي. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة.

السكاكي، يوسف بن أبي بكر. (1987م). *مفتاح العلوم*. تحقيق: نعيم زرزور. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين. (د.ت). *شرح أشعار الهذليين*. تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. (د.ط) (د.م): مكتبة دار العروبة.

ابن السكيت، يعقوب بن إسحاق. (د.ت). *إصلاح المنطق*. تحقيق: أحمد محمد شاكر، عبد السلام هارون. (د.ط). مصر: دار المعارف.

السلسيلي، محمد بن عيسى. (1986م). *شفاء العليل في إيضاح التسهيل*. تحقيق: الشريف عبد الله الحسيني البركاتي. ط1. مكة المكرمة: دار الفيصلية.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. (د.ت). *الدر المصون في علوم الكتاب المكنون*. تحقيق: أحمد محمد الخراط. (د.ط). دمشق: دار القلم.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان. (1988م). *كتاب سيبويه*. تحقيق: عبد السلام محمد هارون. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.

السيرافي، الحسن بن عبد الله أبو سعيد. (1985م). *ما ذكره الكوفيون من الإدغام*. تحقيق: صبيح التميمي. ط1. جدة: دار البيان العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السيرافي، الحسن بن عبد الله. (2008م). *شرح كتاب سيبويه*. تحقيق: أحمد حسن مهدلي. علي سيد علي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين. (1979م). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط2. القاهرة: دار الفكر.

السيوطي، جلال الدين. (1990م). *الأشباه والنظائر*. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين. (1998م). *المزهر في علوم اللغة وأنواعها*. تحقيق: فؤاد علي منصور. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

السيوطي، جلال الدين. (2001م). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع*. تحقيق: عبد العال سالم مكرم. (د.ط). القاهرة: عالم الكتب.

السيوطي، جلال الدين. (2006م). *الاقتراح في أصول النحو*. تحقيق: عبد الحكيم عطية، علاء الدين عطية. ط2. دمشق: دار البيروتي.

شاهين، عبد الصبور. (1980م). *المنهج الصوتي للبنية العربية رؤية جديدة في الصرف العربي*. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن الصايغ، محمد بن الحسن. (1424هـ). *اللمحة في شرح الملحة*. تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي. ط1. السعودية: الجامعة الإسلامية-عمادة البحث العلمي.

الصبان، أبو العرفان محمد بن علي. (1997م). *حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك*. ط1. بيروت: دار الكتب.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. (1996م). *غوامض الصحاح*. تحقيق: عبد الإله نبهان. ط1. لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.

الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك. (2000م). *الوافي بالوفيات*. تحقيق: أحمد الأرناؤوط، تركي مصطفى. (د.ط). بيروت: دار إحياء التراث.

الصفقاسي، علي بن محمد بن سالم. (2004هـ). *غيث النفع في القراءات السبع*. تحقيق: أحمد محمود عبد السميع الشافي الحفيان. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

صفوت، أحمد زكي. (1923م). *جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة*. ط1. مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصولي، أبو بكر بن يحيى. (1341هـ). *أدب الكاتب*. عني به: محمد بهجة الأثري. (د.ط) مصر: المطبعة السلفية، بغداد: المكتبة العربية.

الصيمري، أبو محمد عبد المؤمن بن علي. (1986م). *التبصرة والتذكرة*. تحقيق: فتحي أحمد علي الدين. ط1. السعودية: مركز البحث وإحياء التراث الإسلامي.

ضيف، أحمد شوقي عبد السلام. (د.ت). *المدارس النحوية*. ط7. مصر: دار المعارف.

الطائي، أبو زبيد. (1967م). *شعر أبي زبيد الطائي*. تحقيق: نوري حمودي القيسي. (د.ط) بغداد: مطبعة المعارف.

طلب، عبد الحميد. (د.ت). *تاريخ النحو وأصوله*. (د.ط). القاهرة: مكتبة الشباب.

الطنطاوي، محمد. (2005م). *نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة*. تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل. ط1. (د.م): مكتبة إحياء التراث الإسلامي.

الطويل، السيد رزق. (1984م). *الخلاف بين النحويين دراسة تحليل تقويم*. (د.ط). مكة المكرمة– السعودية: المكتبة الفيصلية.

عبد النبي، حسن هادي. (2012م). *آراء الكوفيين اللغوية في شرح السيرافي*. ط1. (د.م): تموز للطباعة والنشر.

ابن العبد، طرفة. (2002م). *ديوان طرفة بن العبد*. تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين. ط3. بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي. (د.ت). *مجاز القرآن*. تعليق: فؤاد سزكين. (د.ط). القاهرة: مكتبة الخانجي.

العدناني، محمد. (1983م). *معجم الأخطاء الشائعة*. ط2. لبنان: مطبعة لبنان.

ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد. (1987م). *الممتع في التصريف*. تحقيق: فخر الدين قباوة. ط1. بيروت: دار المعرفة.

ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد. (1998م). *المقرب ومعه مثل المقرب*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد. (1998م). *شرح جمل الزجاجي*. تحقيق: فواز الشعار. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ابن عطية، عبد الحق بن غالب الأندلسي. (2001م). *المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز*. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

عطية، محسن علي. (2007م). *الأساليب النحوية عرض وتطبيق*. ط1. الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع.

ابن عقيل، بهاء الدين. (1982م). *المساعد على تسهيل الفوائد*. تحقيق: محمد كامل بركات. ط1. السعودية: جامعة أم القرى.

العكبري، ابن برهان. (1984م). *شرح اللمع*. تحقيق: فائز فارس. ط1. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (1995م). *اللباب في علل البناء والإعراب*. تحقيق: عبد الإله نبهان. ط1. دمشق: دار الفكر.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (1976م). *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين*. تحقيق: عبد الرحمن السليمان العثيمين. (د.ط). بيروت: دار الغرب الإسلامي.

العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين. (1976م). *التبيان في علوم القرآن (إملاء ما من به الرحمن)*. تحقيق: علي محمد البجاوي. (د.ط) القاهرة: عيسى البابي الحلبي.

عمايرة، خليل أحمد، (1984م). *في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق*. ط1. السعودية: عالم المعرفة.

العيني، بدر الدين محمود بن أحمد. (2010م). *المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية*. تحقيق: علي فاخر، أحمد السوداني، عبد العزيز فاخر. ط1. مصر: دار السلام.

ابن فارس، أحمد بن زكريا أبو الحسين. (د.ت). *الصاحبي*. تحقيق: السيد أحمد صقر. (د.ط) القاهرة: مطبعة عيسى البابي الحلبي.

ابن فارس، أحمد بن زكريا أبو الحسين. (1979م). معجم *مقاييس اللغة*. تحقيق: عبد السلام هارون. (د.ط) القاهرة: دار الفكر.

الفارسي، أبو علي الحسن. (1969م). *الإيضاح العضدي*. تحقيق: حسن شاذلي فرهود. ط1. (د.ن).

الفارسي، أبو علي الحسن. (د.ت). *الإغفال*. تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم. (د.ط). (د.ن).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفارسي، أبو علي الحسن. (2003م). *المسائل المشكلة*. تحقيق: يحيى مراد. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الفارسي، أبو علي الحسن. (1981م). *التكملة*. تحقيق: حسن شاذلي فرهود. ط1. (د.م): جامعة الرياض.

الفارسي، أبو علي الحسن. (1993م). *الحجة للقراء السبعة*. تحقيق: بدر الدين قهوجي، جويجابي. ط2. دمشق- بيروت: دار المأمون للتراث.

الفاسي، أبو علي الحسن. (1982م). *المسائل العسكريات في النحو العربي*. تحقيق: علي جابر المنصوري. ط2. (د.م): مطبعة بغداد.

الفراء، أبي زكريا يحيى بن زياد. (1983م). *معاني القرآن*. ط3. بيروت: عالم الكتب.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (1985م). *الجمل في النحو*. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (2003م). *كتاب العين*. تحقيق: عبد الحميد هنداوي. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة. (1987م). *ديوان الفرزدق*. تحقيق: علي فاعور. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

الفضلي، عبد الهادي. (2009م). *القراءات القرآنية تاريخ وتعريف*. ط4. بيروت: مركز الغدير للدراسات والنشر والتوزيع.

الفوزان، عبد الله. (1999م). *دليل السالك إلى ألفية ابن مالك*. ط1. (د.م): دار المسلم.

الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب. (2005م). *القاموس المحيط*. تحقيق: محمد نعيم العرقسوسي مجد الدين. ط8. بيروت: مؤسسة الرسالة.

ابن القاصح، علي بن عثمان (السنة الثانية). نزهة المشتغلين في أحكام النون الساكنة والتنوين. *مجلة البحوث والدراسات القرآنية*، (3)، 271-309.

قبش، أحمد. (د.ت). *الإملاء العربي نشأته وقواعده ومفرداته وتمريناته*. (د.ط) دمشق: دار الرشيد.

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم. (د.ت). *تأويل مشكل القرآن*. تحقيق: إبراهيم شمس الدين. (د.ط) بيروت: دار الكتب العلمية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قدوري، غانم. (1982م). *رسم المصحف دراسة لغوية تاريخية*. ط1. الجمهورية العراقية: اللجنة الوطنية.

القرطبي، ابن مضاء. (1979م). *الرد على النحاة*. تحقيق: محمد إبراهيم البنا. ط1. (د.م): دار الاعتصام.

القرطبي، أبو القاسم عبد الوهاب. (د.ت). *الموضح في التجويد*. تحقيق: غانم قدوري الحمد. (د.ط) الأردن: دار عمار.

القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري. (2006م). *الجامع لأحكام القرآن*. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

القرطبي، محمد بن أحمد الأنصاري. (2006م). *تفسير القرطبي*. تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي. ط1. بيروت: مؤسسة الرسالة.

القفطي، جمال الدين. (1928م). *إنباه الرواة على أنباه النحاة*. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط1. القاهرة: دار الفكر العربي.

القيس، امرئ. (2004م). *ديوان امرئ القيس*. تحقيق: مصطفى عبد الشافي. ط5. بيروت: دار الكتب العلمية.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب. (1996م). *الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة*. تحقيق: أحمد حسن فرحات. ط3. الأردن: دار عمار.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب. (1977م). *الإبانة عن معاني القراءات*. تحقيق: عبد الفتاح إسماعيل شلبي. (د.ط). مصر: دار نهضة مصر.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب. (1984م). *الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها*. تحقيق: محيي الدين رمضان. ط3. بيروت: مؤسسة الرسالة.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب. (1984م). *مشكل إعراب القرآن*. تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب. (1984م). *مشكل إعراب القرآن*. تحقيق: حاتم صالح الضامن. ط2. بيروت: مؤسسة الرسالة.

المالقي، أحمد بن عبد النور. (د.ت). *رصف المباني في شرح حروف المعاني*. تحقيق: أحمد محمد الخراط. (د.ط) دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله. (د.ت). *شرح التسهيل لابن مالك*. تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون. (د.م): دار هجر.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله. (د.ت). *ألفية ابن مالك*. (د.ط) بيروت: المكتبة الشعبية.

ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبد الله. (د.ت). *شرح الكافية الشافية*. ط1. مكة المكرمة: جامعة أم القرى.

المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد. (1994م). *المقتضب*. تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة. ط3. القاهرة: وزارة الأوقاف المجلس الأعلى للشئون لجنة إحياء التراث.

المثنى، أبو عبيدة معمر التيمي البصري. (1381هـ). *مجاز القرآن*. تحقيق: محمد فؤاد سزكين، (د.ط). القاهرة: مكتبة الخانجي.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى بن العباس. (1400هـ). *السبعة في القراءات*. تحقيق: شوقي ضيف. ط1. مصر: دار المعارف.

محيسن، محمد سالم. (1988م). *المغني في توجيه القراءات العشر المتواترة*. ط2. بيروت: دار الجيل، القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية.

المخزومي، مهدي. (1958م). *مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو*. ط2. مصر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي.

المرزوقي، أحمد بن محمد. (2003م). *شرح ديوان الحماسة لأبي تمام*. تحقيق: غريد الشيخ. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.

المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم. (1992م). *الجنى الداني في حروف المعاني*. تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

المعري، أبو العلاء. (1992م). *رسالة الملائكة*. تحقيق: مجدي سليم الجندي. (د.ط) بيروت: دار صادر.

مكرم، عبد العال سالم مكرم. (1978م). *القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية*. ط2. (د.م): مؤسسة علي جراح الصباح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي أبو الفضل. (1999م). *لسان العرب*. تحقيق: أمين محمد عبد الوهاب، محمد الصادق العبيدي. ط3. بيروت: دار إحياء التراث العربي، مؤسسة التاريخ العربي.

ابن ميادة، الرماح بن أبرد. (1982م). *شعر ابن ميادة*. تحقيق: حنا جميل حداد. (د.ط) دمشق: مطبوعات مجمع اللغة العربية.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد. (1428م). *تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد*. تحقيق: علي محمد فاخر. ط1. القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة.

نبهان، عبد الإله. (1997م). *ابن يعيش النحوي*. (د.ط) سوريا: اتحاد كتاب العرب.

النحاس، أبو جعفر. (1421هـ). *إعراب القرآن*. تعليق: عبد المنعم خليل إبراهيم. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

النحاس، أبو جعفر. (1965م). *التفاحة في النحو*. تحقيق: كوركيس عواد. (د.ط). بغداد: مطبعة العاني.

النحاس، أبو جعفر. (1973م). *شرح القصائد التسع المشهورات*. تحقيق: أحمد خطاب. (د.ط). العراق–بغداد: دار الحرية للطباعة.

ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق. (1997م). *الفهرست*. تحقيق: إبراهيم رمضان. ط2. بيروت: دار المعرفة.

النعيمي، حسام سعيد. (1977م). *النواسخ في كتاب سيبويه*. (د.ط) بغداد: دار الرسالة.

الهروي، علي بن محمد النحوي. (1993م). *الأزهية في علم الحروف*. تحقيق: عبد المعين الملوحي. ط2. دمشق: مجمع اللغة العربية.

ابن هشام، جمال الدين الأنصاري. (1964م). *مغني اللبيب عن كتب الأعاريب*. تحقيق: مازن المبارك، حمد علي حمد الله. ط1. دمشق: دار الفكر.

ابن هشام، جمال الدين الأنصاري. (د.ت). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك*. (د.ط). بيروت: المكتبة العصرية.

ابن هشام، جمال الدين الأنصاري. (1938م). *شذور الذهب*. (د.ط) مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد. (1994م). *الوسيط في تفسير القرآن المجيد*. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، أحمد صيرة، أحمد الجمل، عبد الرحمن عويس. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس. (1999م). *علل النحو*. تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش. ط1. الرياض: مكتبة الرشد.

الوليدي، منصور صالح. (2006م). *الخلاف النحوي في المنصوبات*. (د.ط). الأردن: عالم الكتب الحديث.

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله. (1995م). معجم *البلدان*. ط2. بيروت: دار صادر.

ياقوت الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله. (1994م). *ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم*. (د.م): دار المعرفة الجامعية.

ابن يعيش، موفق الدين الأسدي الموصلي. (د.ت). *شرح المفصل*. (د.ط). مصر: إدارة الطباعة المنيرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الآيات الكريمة

م.	الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
	سورة البقرة		
.1	﴿وَإِذَا ابتَلى إبراهِيم رَبّه﴾	214	35
.2	﴿فيهْ هُدًى﴾	2	62
.3	﴿ جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا ﴾	22	62
.4	﴿ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ ﴾	20	62
.5	﴿أحلَّ لكم﴾	187	62
.6	﴿وَيُمْسِكُ السَّمَاءَ أَن تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ﴾	185	64
.7	﴿شهْرُ رَمَضَان﴾	185	64
.8	﴿وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللهُ﴾	143	102
.9	﴿حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾	214	119
.10	﴿فَنِعِمَّا هِيَ﴾	271	151
.11	﴿غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ ﴾	7	181
.12	﴿وإيَّايَ فَارْهَبُونِ﴾	40	185
	سورة آل عمران		
.13	﴿ إلى كلمةٍ سَوَاْءٍ﴾	64	75
.14	﴿جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً﴾	64	75
.15	﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلالٍ مُبِينٍ﴾	164	102
.16	﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾	142	145
	سورة النساء		
.17	﴿والأَرْحَام﴾	1	97
.18	﴿ وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوا مِن دِيَارِكُم﴾	63	38

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م.	الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
.19	﴿أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾	90	81 ،80
.20	﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَىٰ قَوْمٍ...	90	82
.21	﴿إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ﴾	66	189
	سورة المائدة		
.22	﴿ فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَاتِلَا إِنَّا هَاهُنَا قَاعِدُونَ﴾	24	8
.23	﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ﴾	69	49
.24	﴿كَفَّارَةٌ طَعَامُ مَسَاكِينَ ﴾	95	54
.25	﴿يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾	119	69
.26	﴿وَإِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ﴾	116	81
.27	﴿مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ﴾	54	194
.28	﴿فجزاءٌ مثلُ ما قتلَ﴾	95	214
.29	﴿فِيهَا هُدًى وَنُورٌ﴾	44	219
	سورة الأنعام		
.30	﴿ ما أشركنا ولا آباؤنا﴾	148	50
.31	﴿ نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا ﴾	27	62
.32	﴿وكذلك زُيِّن﴾	137	113
.33	﴿قِنْوَانٌ﴾	99	182
	سورة الأعراف		
.34	﴿وَإِن وَجَدْنَا أَكْثَرَهُمْ لَفَاسِقِينَ﴾	102	102
.35	﴿أَنْ لعنةُ الله﴾	44	156
.36	﴿وَكَادُوا يَقْتُلُونَنِي﴾	150	185
	سورة الأنفال		
.37	﴿إِنْ كانَ هَذا هُو الحقّ مِن عِندكَ﴾	32	34
.38	﴿وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾	42	194

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م.	الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
	سورة التوبة		
.39	﴿أَنَّ اللهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشرِكِينَ ورَسولَه﴾	3	35
	سورة يونس		
.40	﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ ﴾	71	50، 160
.41	﴿آلْآنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ وَكُنْتَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾	91	73
.42	﴿ فَكَفَىٰ بِاللهِ شَهِيدًا بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ...	29	105
	سورة هود		
.43	﴿ هَؤُلاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ ﴾	78	32
.44	﴿ يَا وَيْلَتَىٰ أَأَلِدُ وَأَنَا عَجُوزٌ ﴾	72	47
.45	﴿وَمِن خِزي يومئذٍ﴾	55	70
.46	﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا﴾	108	149
.47	﴿وأنْ كلًّا﴾	111	156
.48	﴿فَأَسْرِ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ وَلاَ يَلْتَفِتْ مِنكُمْ أَحَدٌ إِلاَّ امْرَأَتَكَ﴾	81	189
.49	﴿وَمِنْ وَرَاء إِسْحَاق يَعْقُوب﴾	71	202
	سورة يوسف		
.50	﴿هَٰذِهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّتْ إِلَيْنَا﴾	65	81
.51	﴿كَذَٰلِكَ يَجْتَبِيكَ رَبُّكَ وَيُعَلِّمُكَ مِن تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ ﴾	6	83
.52	﴿لَيَكُونًا مِّنَ الصَّاغِرِينَ ﴾	32	165
	سورة ابراهيم		
.53	﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾	7	ح
.54	﴿مَّا أَنَا بِمُصْرِخِكُمْ وَمَا أَنتُم بِمُصْرِخِيَّ﴾	22	32
.55	﴿مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ﴾	47	114

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م.	الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
	سورة الحجر		
.56	﴿فبم تبشرونِّ﴾	54	185
	سورة النحل		
.57	﴿فِي ضِيْقٍ﴾	127	163
	سورة الاسراء		
.58	﴿ كِدْتَ تَرْكَنُ إِلَيْهِمْ ﴾	74	62
.59	﴿وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا إِن كَانَ وَعْدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾	108	101
.60	﴿ وَإِن كَادُوا لَيَسْتَفِزُّونَكَ مِنَ الْأَرْضِ لِيُخْرِجُوكَ مِنْهَا﴾	76	103
.61	﴿ويُخرَجُ له يوم القيامة كتاباً﴾	13	141
.62	﴿لِيَسُوْءَنْ وُجُوهَكُمْ﴾	7	165
	سورة الكهف		
.63	﴿فَكَان أَبَواهُ مُؤمِنَان﴾	80	34
.64	﴿فله جزاءً﴾	88	60
	سورة طه		
.65	﴿إِنَّ هَذانِ لَسَاحِرَانِ﴾	63	34، 106، 177
.66	﴿لَّعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾	44	109
.67	﴿ يَبْنَؤُمَّ لَا تَأْخُذْ ﴾	94	138
.68	﴿وألَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلاً﴾	89	156
	سورة الانبياء		
.69	﴿وَكَذَٰلِكَ نُنجِي الْمُؤْمِنِينَ﴾	88	140
	سورة المؤمنون		
.70	﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾	40	151
	سورة النور		
.71	﴿شجرةٍ مباركةٍ زيتونةٍ﴾	35	54

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م.	الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
.72	﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَّ يُسَبِّحُ لَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالطَّيْرُ صَافَّاتٍ﴾	41	161
	سورة الفرقان		
.73	﴿إن كاد ليضلُّنا عن آلهتنا﴾	42	102
.74	﴿وَيَخْلُدَ فِيه مُهَاناً﴾	69	183
	سورة الشعراء		
.75	﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾	111	51
.76	﴿وَالشُّعَرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ﴾	224	52
.77	﴿وَأَكْثَرُهُمْ كَاذِبُونَ﴾	223	52
.78	﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنْ الْكَاذِبِينَ﴾	186	102
.79	﴿وَمَا أَنتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا...	186	105
	سورة النمل		
.80	﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ...﴾	19	ث
.81	﴿بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ﴾	55	206
	سورة القصص		
.82	﴿ كُنتَ تَرْجُو﴾	86	62
.83	﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ﴾	8	209
.84	﴿ وَيْكَأَنَّهُ ﴾	82	223
	سورة السجدة		
.85	﴿ أَرِنَا اللَّذَيْنِ أَضَلَّانَا ﴾	29	212
	سورة الاحزاب		
.86	﴿لا يَحِلُّ لَكَ النِّسَاءُ مِنْ بَعْدُ﴾	52	199

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م.	الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
	سورة سبأ		
.87	﴿فِي الغُرُفاتِ﴾	37	144
	سورة فاطر		
.88	﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِن عِبَادِهِ العُلَمَاء﴾	28	34
.89	﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللهِ﴾	3	128
	سورة يس		
.90	﴿وَإِنْ كُلٌّ لَّمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾	32	102
	سورة الصافات		
.91	﴿إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾	147	107
	سورة الزمر		
.92	﴿لهم غُرَفٌ من فوقها غُرَفٌ﴾	20	144
	سورة فصلت		
.93	**﴿حم * تَنْزِيلٌ مِنَ الرَّحْمَنِ﴾**	2-1	228
.94	﴿كِتَابٌ فُصِّلَتْ آيَاتُهُ﴾	3	228
	سورة الشورى		
.95	﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ﴾	35	146
	سورة الزخرف		
.96	﴿أَفَنَضْرِبُ عَنكُمُ الذِّكْرَ صَفْحًا أَن كُنتُمْ قَوْمًا مُّسْرِفِينَ﴾	5	230
	سورة الجاثية		
.97	﴿لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يَكْسِبون﴾	14	140
.98	**﴿إِنَّ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ...**	8-5	203
	سورة الحجرات		
.99	:﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا﴾	14	199
	سورة الذاريات		
.100	﴿قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾	38	108

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م.	الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
	سورة النجم		
.101	﴿وَأَنَّهُ أَهْلَكَ عَادًا الْأُولَى﴾	50	225
	سورة القمر		
.102	﴿مَسَّ سَقَرَ﴾	48	62
	سورة الحديد		
.103	﴿أَلا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾	29	156
.104	﴿ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾	24	225
	سورة المجادلة		
.105	﴿مَا هُنَّ أُمَّهاتِهِم﴾	2	34
	سورة الحشر		
.106	﴿فَكَانَ عَاقِبَتَهُمَا أَنَّهُمَا فِي النَّارِ خَالِدَيْنِ فِيهَا﴾	17	149
	سورة الصف		
.107	﴿بُنيَانٌ﴾	44	182
	سورة الطلاق		
.108	﴿لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ مِنْ سَعَتِهِ﴾	7	130
	سورة القيامة		
.109	﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَن يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾	40	195
	سورة الانسان		
.110	﴿ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾	31	52
.111	﴿ وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا ﴾	24	111
	سورة الطارق		
.112	﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾	4	102، 196
	سورة البلد		
.113	﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾	14- 15	201

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

م.	الآيــة	رقم الآية	رقم الصفحة
	سورة الليل		
.114	﴿وَمَا لِأَحَدٍ عِندَهُ مِن نِّعْمَةٍ تُجْزَى إِلاَّ ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ الأَعْلَى﴾	19-20	189
	سورة العلق		
.115	﴿لنسفعاً بالنَّاصيةِ﴾	15	165
	سورة التكاثر		
.116	﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾	1	46
	سورة العصر		
.117	﴿والعَصْرِ﴾	1	171
.118	﴿ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ ﴾	3	171
	سورة الفيل		
.119	﴿فَجَعَلَهُمْ كَعَصْفٍ مَّأْكُولٍ﴾	5	209

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس الأبيات الشعرية

البيت	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
ألسْتُ بنعمَ الجارُ يُؤْلَفُ بيتُهُ أخا قلةٍ أو مُعْدِمَ المالِ مُصْرِما	البحر الطويل	حسان بن ثابت	43
تطَاْللْتُ فَاْستَشْرَفْتُهُ فَعَرَفْتُهُ فَقُلْتُ لَهُ آأنت زيدُ الأَرَاقِمِ	البحر الطويل	ذي الرمة	46
أَن رأت رجلا أعشى أضر به رَيْبُ المنون ودهر متبل خبلُ	البحر البسيط	الاعشى	47
فسَوَتُهُ لا تنقضي شَهْرَيْنَه شَهْرَي ربيع وجُمادَيْنَه	الرجز	امرأة من فقعس	67
عَلَى حينَ عايَنْتُ المَشِيبَ بمفرقي وقلتُ ألمَّا أصحُ والشَّيبُ وَازِعُ	الطويل	النابغة الذبياني	69
ويوم عقرت للعذارى مطيتي فيا عجبا من كورها المتحمل	الطويل	امرؤ القيس	70
تَفَقَّأ فَوْقَهُ القِلَعُ السَّوَارِي وجُنَّ الخَازِبَازِ بِهِ جُنُونَا	الوافر	ابن احمر الباهلي	72
وأنَّ أبانا كانَ حَلَّ بِبَلدةٍ سِوىً بينَ قَيْسٍ قَيْس عَيْلان والفَزْرِ	الطويل	موسى الحنفي	75
ولا يَنْطِقُ المكروهَ مِنْ كَانَ مِنْهُم إذا جَلَسُوا منّا ولا مِنْ سِوائِنا	الطويل	المرار بن سلامة العجلي	76
تجانف عن جل اليمامة ناقتي ومَا قَصَدتْ مِنْ أهْلِهَا لِسِوَائِكَا	الطويل	الأعشى	77
وطَعْنٍ كفمِ الزق غَدَا والزّقّ ملآنُ	الهزج	الفند الزماني	80
وإنِّي لتعرونِي لذكراكِ نفْضَةٌ كما انْتَفَضَ العصْفُورُ بلله القطْرُ	الطويل	أبو صخر الهذلي	81
له كفلٌ كالدعصِ لبّدهُ الندى إلى حالكِ مثلِ الغبيطِ المذأّبِ	الطويل	امرؤ القيس	81
وكرى إذا نادى المضافُ مُحنَّبا كسيد الغضا نبّهته المتورد	الطويل	طرفة بن العبد	81
سَبَقْتَ الرجالَ الباهشينَ إلى العُلا كَسَبْقِ الجَوَادِ اصطاد قبْلَ الطَّوارِدِ	الطويل	النابغة الذبياني	81
إن يقتلوكَ فإنَّ قتلك لم يكُنْ عاراً عليك، ورُبَّ قتلٍ عارُ	الكامل	الأعشى	87
تفاقدَ قَوْمي إذْ يبيعوْنَ مُهجتي بجاريةٍ، بهراً بعدها بَهْرا	الطويل	ابن ميادة	93
نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوارِي سُيُوفَنَا وما بَيْنَهَا والكَعْبِ غَوْطٌ نَفَانِفُ	الطويل	مسكين الدارمي	97

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البيت	البحر	الشاعر	رقم الصفحة
شُـلّتْ يمينُـكَ إنْ قَتَلْـتَ لَمسـلماً كُتِبَـتْ عَلَيْـكَ عُقوبـةُ المتعمـدِ	الكامل	عاتكة بنت زيد العدوية	104
بدت مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصـورتها أو أنـت فـي العـين أملـحُ	الطويل	جرير	107
ولكـن مـولاي امـرؤ هـو خـانقي علـى الشـكر والتسـآل أو أنـا مفتـدِ	الطويل	طرفة بن العبد	107
كـانوا ثمـانين أو زادوا ثمانيـة لـولا رجـاءك قـد قتلـت أولادي	البسيط	جرير	109
فَزَجَجْتُهَـا مُتَمَكِّنـاً زجَّ القَلُـوْصَ أبـي مَـزَادَهْ	الكامل	بلا نسبة	113
لَـمْ يَمْنَـعِ الشُّـرْبَ مَنْهَـا غَيْـرَ أَنْ نَطَقَـتْ حَمَامَـةٌ فـي غُصُـونٍ ذَاتِ أَوْقَـالِ	البسيط	رجل من كنانة	128
أَمَّـا المُلُـوْكُ فَأَنْـتَ اليَـوْمَ أَلْأَمُهُـمْ لُؤْمـاً وَأَبْيَضُـهُمْ سِـرْبَالَ طَبَّـاخِ	الطويل	طرفة بن العبد	134
إذا الرجـال شـتوا واشـتد أكلهـم فأنـت أبيضـهم سـربال طبـاخ	البسيط	طرفة بن العبد	134
أَبـا حاضِـرٍ مَـنْ يَـزْنِ يُعْـرَفْ زِنَـاؤُهُ ومَـنْ يَشْـرَبِ الخُرْطُـومَ يُصْـبِحْ مُسَـكَّرا	الطويل	الفرزدق	136
يـابنَ أُمِّـي، ويـا شُـقَيِّقَ رُوحِـي أَنْـتَ خَلَّيْتَنِـي لـدَهْرٍ كَنُـوْدِ؟	الخفيف	أبو زيد الطائي	138
رِجـالٌ ونِسْـوَانٌ يـودُّونَ أَنَّنـي وإيَّـاكَ نَخْـزَى يـابنَ عـمَّ ونُفْضَـحُ "	الطويل	جميل بثينة	138
فَلَـوْ وَلَـدَتْ قُفَيْـرَةُ جَـرْوَ كَلْـبٍ لَسُـبَّ بِـذَلِكَ الجَـرْوِ الكِلَابَـا	الوافر	جرير	140
فـإنْ يَهْلَـكْ أَبـو قـابوسِ يَهْلَـكْ رَبِيْـعُ النَّـاسِ والبَلَـدُ الحَـرَامُ	الوافر	للنابغة الذبياني	145
وَنُمْسِـكْ بَعْـدَهُ بِـذِنَابِ عَـيْشٍ أَجَـبّ الظَّهْـرِ لَـيْسَ لَـهُ سَـنَامُ			
وصـدرٍ مُشْـرِق النَّحْـرِ كَـأَنْ ثَدْيَيْـهِ حُقَّـانِ	الهزج	–	156
فَلَـوْ أَنَّـكِ فـي يَـوْمِ الرَّخـاءِ سَـأَلْتِنِي فِرَاقَـكِ لَـمْ أَبْخَـلْ وَأَنْـتِ صَـدِيقُ	الطويل	–	156
أَنَـا جَرِيْـرٌ كُنْيَتِـي أبـو عَمِـرْ أَضْـرِبُ بالسَّـيفِ وسَـعْدٌ فـي القَصِـرْ	الرجز	جرير	171
ألا رُبَّ مولـود ولـيس لـه أب وذي ولـد لـم يلـده أبـوان	الطويل	رجل من أزد السراة	174
وأبـيض، فيـاض، يـداه غمامـة علـى مُعتفيـه، مـا تغـب فواضـلهْ	الطويل	زهير بن أبي سلمى	174
كِلِينِـي لِهَـمٍّ يـا أُمَيْمَـةَ ناصِـبِ وليـلٍ أُقاسِـيهِ بَطِـيءِ الكَوَاكِـبِ	الطويل	النابغة	179
تَـرَاهُ كالثَّغَـامِ يُعَـلُّ مِسْـكاً يَسُـوءُ الفَالِيَـاتِ إذَا فَلَيْنِـي	الوافر	عمرو بن معديكرب الزبيدي	185

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البيت		البحر	الشاعر	رقم الصفحة
بَانَتْ سُعَادُ وأَمْسَى دُونَها عَدَنُ	وَغَلَقَتْ عِنْدَهَا مِنْ قَبْلِكَ الرُّهُنُ	البسيط	لقعنب	187
وَجَدْنَا الوَلِيدَ بنَ اليَزِيدَ مُبَارَكاً	شَدِيداً بأعْبَاءِ الخِلَافَةِ كَاهِلُهْ	الطويل	ابن ميادة	192
وكأنَّها بَيْنَ النِّساءِ سبيكَةٌ	تَمْشِي بِسُدَّةِ بَيْتِها فَتعِي	الكامل	الحطيئة	194
أكل امرئ تحسبين امرأ	ونارٍ توقد بالليل نارا	المتقارب	أبو داوود الايادي حارثة بن الحجاج	202
وباشر راعيها الصلا بلبانه	وجنبيه حر النار ما يتحرق	الطويل	الفرزدق	205
قف بالديار وقوف زائر	وتأيَّ إنّك غير صاغر	مجزوء الكامل	الكميت بن زيد الأسدي	213
سَأَلْتَانِي الطَّلاقَ أَنْ رَأَتَانِي	قَلَّ مَالِيْ قَدْ جِئْتُمانِي بِنُكْرِ	من الخفيف	نبيه بن الحجاج السهمي	223
وَيْ كَأَنَّ مَنْ يَكُنْ لَهُ نَشَبٌ يِحْ	بَبْ وَمَنْ يَفْتَقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرِّ			

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com